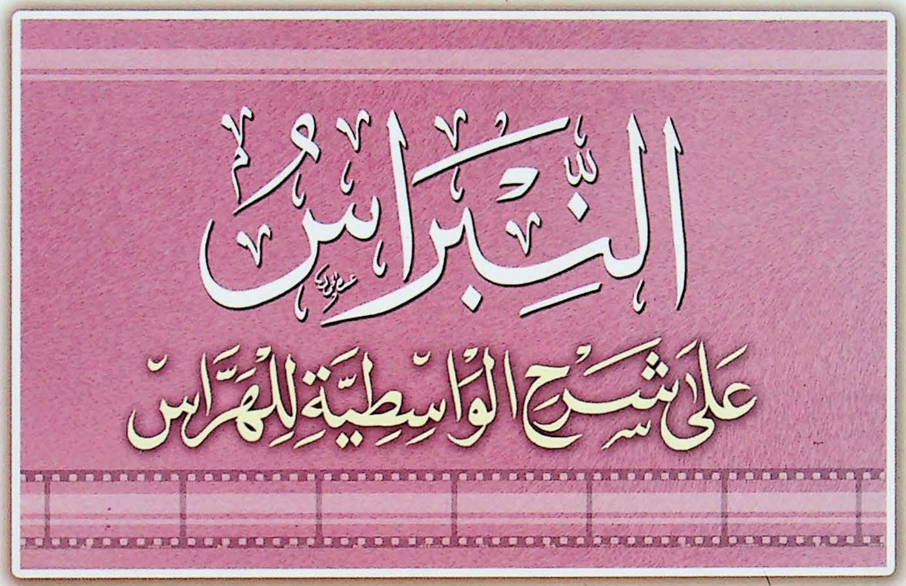


شرحها وحقق أحاديثها

أبو عبد الله كمال بن ثابت الحمودي العدني



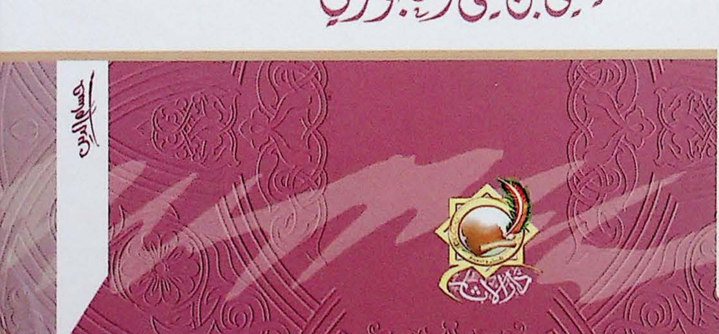
النبراس

على شرح الواسطية للهراس

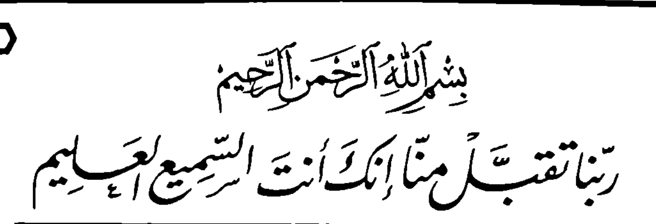
تقديم فضيلة الشيخ العلامة

يحيى بن علي الحجوري






النبراس
على شرح الواسطية للهراس



الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

رقم الإيداع: ٢٠٠٨/١٠٢٨٠

الترقيم الدولي: I.S.B.N. 977-6211-54-2



٢٨ ش منشية التحرير - جسر السويس - عين شمس الشرقية - القاهرة - ج.م.ع

ت وفاكس: ٢٦٤٢٢٣٢٣

ت: ٢٦٣٦٣٧٨٦

النبراس

على شرح الواسطية للهراس

شرحها وحقق أحاديثها
العبد الفقير إلى عفو ربه
أبو عبد الله كمال بن ثابت الحمودي العدني

قدم له فضيلة الشيخ
يحيى بن علي الحجوري
حفظه الله

دار الآثار
للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشر

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد: أخي في الله، إن مَن أراد الله به خيرًا فقه في دينه، كما قال ﷺ: **«مَن يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين»**، لاسيما إن كان هذا الفقه قائمًا على الدليل، والتفقه على العلماء الربانيين، لا على أدعياء العلم، والسؤال عن الدليل لا عن الرأي فحسب.

فإن هذا هو الطريق السليم الذي فيه النجاة، وفي دون ذلك من اتباع الهوى من الخسارة والهلاك ما فيه.

وليعلم أنه ليس ثمة طريق سليم يوصل إلى الله سبحانه وتعالى إلا الاستمساك بالكتاب والسنة بفهم سلف الأمة، كما قرر ذلك العلماء الربانيون، وها نحن نقدم لك كتاب «النبراس على شرح الواسطية للهراس» إضافة جديدة لمطبوعاتنا، علمني ربي وإياك ونفعنا بما نعلم، إنه جواد كريم.

الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة فضيلة الشيخ
يحيى بن علي الحجوري حفظه الله تعالى

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله الملك الحق المبين، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، سيد الناس في الدنيا ويوم الدين.

أما بعد:

فقد تصفحت ما علّق أخونا الفاضل المفيد الشيخ كمال بن ثابت العدني من الشرح المسمى بالنبراس على شرح الواسطية للهراس، فأريته شرحًا مفيدًا مأخوذًا من كتب عديدة كما هي مثبتة بأرقامها تحت كل فائدة يفيدها من تلك المصادر مما يزيد الواسطية مع شرحها جمالًا ونفعًا.

فجزى الله خيرًا أخانا الشيخ كمال بن ثابت العدني على تدريسها وتدوينها لينتفع لها كثير من طلبة العلم إن شاء الله، وبالله التوفيق.

كتبه

يحيى بن علي الحجوري

في شهر جماد الثاني ١٤٢٨ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض، وجعل الظلمات والنور، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون.

والحمد لله الذي لا يؤدى شكر نعمة من نعمه إلا بنعمة منه، أحمده حمدًا كما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله، وأستعينه استعانة من لا حول ولا قوة إلا به، وأستهديه بهداه الذي لا يضل من أنعم به عليه، وأستغفره لما أزلفت وأخرت، استغفار من يقر بعبوديته ويعلم أنه لا يغفر ذنبه ولا ينجيه منه إلا هو.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله على نبينا كما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون، وصلى الله عليه في الأولين والآخرين.

فنسأل الله المبتدئ لنا بنعمه قبل استحقاقها، والمديمها علينا، مع تقصيرنا في الإتيان على ما أوجب به من شكره بها، أن يرزقنا فهمًا في كتابه ثم سنة نبيه، وقولًا وعملًا يؤدي به عنَّا حقه، ويوجب لنا نافلة مزيدة[1].

أما بعد: فهذا شرح يسير على شرح العقيدة الواسطية للشيخ الفاضل محمد خليل هراس رحمه الله، راعيت فيه عدم الإسهاب والإطالة، وإلا فإن مقام بعض المسائل يحتاج إلى أكثر مما ذكر، ولكن ربما يكون باليسير الخير، مما يكثر ولا خير فيه، وأحب أن أقدم ضمن هذا الشرح مقدمة حول أربع نقاط:

١- نبذة عن العقيدة، وافتراق الأمة.

٢- نبذة مختصرة عن أهم الفرق، التي ستمر معنا في الشرح.

---

(١) مقتبسة من مقدمة الإمام الشافعي في رسالته.

٣- نبذة عن شيخ الإسلام رحمه الله.

٤- نبذة عن الشيخ محمد خليل هراس رحمه الله.

فإن قلت: ما فائدة هذه النُّبذ؟

فالجواب: أن الخوض في هذه العقائد لا بد من معرفة يسيرة بنسبة بعض الفرق، حتى إذا قيل: قالت الجهمية...، قالت المعتزلة...، قالت الأشاعرة...، نكون على علم مسبق بهم.

* **النبذة الأولى:**

إن حرص كل إنسان على معرفة عقيدته، العقيدة السلفية يجعله يتساءل: لماذا المسلمون وصلوا إلى هذه الحالة التي هم عليها من التمزق؟

فيجاب عن هذا بأمرين:

أ- أن هذا لا يخرج عن قدر الله الكوني، الذي لا مفر منه، بل يجب الرضا به[1]، والانقياد، مع العمل على توحيد أهل الإسلام، وذلك لقول النبي ﷺ: **«وستفترق هذه الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة...»**.

ب- بُعد هؤلاء كلهم عن الكتاب والسنة على فهم السلف ﷺ، فكل واحد من هذه الفرق يفهم فهمًا، ولا يتقيد بفهم السلف، وأما أهل السنة فهم مميزون عمن سواهم بأنهم متبعون لفهم السلف.

وهكذا كانت الأمة سائرة على الطريق القويم، حتى بزغ أول داعية إلى الضلال، وهو ذلك الرجل الذي قال: (هذه قسمة ما أريد بها وجه الله، اعدل يا محمد) وخرجت من ضئضئه فرقة الخوارج، ثم تعاقبت الفتن: فتنة التشيع، والقدر، والاعتزال، والتجهم... وهكذا دواليك.

ولئن سألت: ما هو السبيل إلى الخروج من هذه الفتن، وجمع المسلمين؟

---

(١) يكون الرضا به من حيث القدر لا من حيث الرضا بالمقدور.

يجاب عنه: الاعتصام بالكتاب والسنة على فهم السلف الصالح، لا مزيد عليهم.

* النبذة الثانية: أهم الفرق وأكثرها شهرة، وهي:

(١)- الجهمية: نسبة إلى الجهم بن صفوان، وما هو إلا تلميذ للجعد بن درهم، وأهم معتقداتهم الفاسدة: أن الجنة والنار لم تخلقا، وأنهم إذا خلقتا يبيدان ويفنيان، وأن الإيمان هو المعرفة فقط، ومذهبهم في الصفات هو: التعطيل لجميع الصفات، فهم أول من حفظت عنهم مقالة التعطيل، كما قال شيخ الإسلام.

(٢)- المعتزلة: وتنسب إلى واصل بن عطاء الغزال، وعمرو بن عبيد بن باب، ومذهبهم قائم على خمسة أصول -ظاهرها على خلاف باطنها- وهي:

١- العدل، ومعناه نفي القدر.

٢- الوعد والوعيد، ومعناه: يجب إثابة المطيع، ويجب عقوبة العاصي، فإن تجاوز الله عن المذنب؛ فهذا عندهم ظلم، فتعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا.

٣- التوحيد، ومعناه: نفي الصفات والقول بخلقها.

٤- المنزلة بين المنزلتين، ومعناه أن صاحب الذنب مسلوب عنه اسم الإيمان، وليس بكافر في الدنيا، وهو خالد في النار في الآخرة.

٥- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومعناه: الخروج على الحكام بالسيف، وإن لم يروا كفرًا بواحًا.

(٣) - الأشاعرة: وهم أتباع أبي الحسن الأشعري، وهو علي بن إسماعيل بن إسحاق، إمام المتكلمين.

ومذهبهم هو نفي الصفات جميعًا إلا سبع صفات، ومع ذلك فهذه السبع الصفات ليس إثباتهم لها على ما هو ظاهر النصوص، بل بمجرد العقل، وتسمى صفات المعاني، وهذه الصفات هي: (السمع، والبصر، والكلام، والإرادة، والقدرة، والحياة، والعلم).

(٤) الخوارج: وهم الذين خرجوا على علي ﷺ، وقاتلوا الصحابة وكفروهم،

واستحلوا سبي نسائهم، وهم الذين وصفهم النبي ﷺ: «أنهم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم»، و«هم كلاب النار».

(٥) المرجئة: وهم الذين يؤخرون العمل عن مسمى الإيمان، فعندهم إيمان آدم وإبليس سواء، وأنه لا يضر مع الإيمان معصية.

* **النبذة الثالثة: ترجمة مختصرة لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله**[1].

هو: أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام الحراني رحمه الله.

لقبه: لقب بتقي الدين، وبشيخ الإسلام، وهو شيخ الإسلام حقًّا.

وتيمية يقال: إنها أم جده محمد، وكانت واعظة.

ولد شيخ الإسلام بحران يوم الاثنين سنة (٦٦١هـ) في شهر ربيع الأول.

علمه: وهذا ما لا نستطيع حصره في ذكر علومه، وتأليفاته.

قال الإمام الذهبي في العقود الدرية ص (٤، ٥): نشأ في تصون تام، وعفاف وتأله وتعبد، واقتصاد في الملبس والمأكل، وكان يحضر المدارس والمحافل في صغره، ويناظر ويفحم الكبار، يأتي بما يتحير منه أعيان البلد في العلم.

تواضعه: قال الحافظ البزار: وأما تواضعه فما رأيت ولا سمعت بأحد من أهل عصره مثله في ذلك، كان يتواضع للكبير والصغير، والجليل والحقير، والغني الصالح والفقير، وكان يدني الفقير الصالح ويكرمه ويؤنسه ويباسطه بحديثه. انظر الأعلام العلية ص (٤٨).

عجائبه: قال عنه البزار: ومن أعجب الأشياء في ذلك أنه في محنته الأولى بمصر لما أخذ وسجن، وحيل بينه وبين كتبه؛ صنف عدة كتب صغارًا وكبارًا، وذكر فيها ما احتاج إلى ذكره من الأحاديث والآثار، وأقوال العلماء وأسماء المحدثين والمؤلفين، وعزا كل شيء من ذلك إلى ناقليه... كل ذلك بديهة من حفظه.

---

(١) مصادر الترجمة: البداية والنهاية (١٤/ ١٣٥)، ودول الإسلام (٤٢٠)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٩٦)، والدرر الكامنة (١/ ١٥٤)، والوافي بالوفيات (٧/ ١٥)، وذيول العبر (٨٤).

وفاته: لما كان شيخ الإسلام متجرد إلى الدليل، ويفتي بحسب الدليل، وما بلغ فيه اجتهاده، فكان مما أفتى به (التكفير في الحلف بالطلاق) فتحزب ضده الفقهاء وحرشوا عليه الوالي، حتى أصدر مرسوم بمنع ابن تيمية في الفتوى في هذه المسألة، ثم جد جديد فأفتى ابن تيمية (بتحريم شد الرحال إلى القبور) فسجن بسبب هذه الفتوى، ثم اتخذ شيخ الإسلام السجن مدرسة علمية، يكتب ويعلم ويفتي، حتى منع من ذلك بمرسوم في جمادى الآخرة سنة (٧٢٨هـ)، فأقبل شيخ الإسلام على العبادة وتلاوة القرآن، حتى أنه ختم القرآن ثمانين ختمة، حتى كانت وفاته عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ﴿٥٤﴾ فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍۭ ﴿٥٥﴾﴾ [القمر: ٥٤، ٥٥] وذلك في ذي القعدة سنة (٧٢٨هـ).

فرحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جناته وفي الدرجات العلى منزلته ومقامه، اللهم آمين.

* النبذة الرابعة: ترجمة الشيخ محمد خليل هراس.

قال الشيخ الجامي وهو تلميذ الشارح الهراس: أخبرنا الشيخ الهراس أنه كان مدرسًا بارعًا في الفلسفة والمنطق في الأزهر، ثم عُرض عليه أن يرد على ابن تيمية -عدو الفلسفة كما زعم الناس عنه- فأخذ الهراس كتب شيخ الإسلام حتى يجردها ويتمكن من الرد عليه.

فقال الهراس: بعد قراءتي لكتب شيخ الإسلام علمت أني لم أعرف الإسلام على حقيقته، وأخذت في الدفاع على ابن تيمية فكتبت رسالة بعنوان (ابن تيمية السلفي) ووزعتها على طلبة الجامعة في الفصل الدراسي، وله ترجمة واسعة في شرحه على النونية.

قلت: رحم الله الشاعر إذ قال:

ما يردع النفس اللجوج عن الهوى ... إلا حازم الرأي كامله

* * *

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ المُرْسَلِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، عَبْدِ الله وَرَسُولِهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ: فَلَمَّا كَانَتِ (العَقِيدَةُ الوَاسِطِيَّةُ)[1] لِشَيْخِ الإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ الله مِنْ أَجْمَعِ مَا كُتِبَ فِي عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ، مَعَ اخْتِصَارٍ فِي اللَّفْظَةِ، وَدِقَّةٍ فِي العِبَارَةِ، وَكَانَتْ تَحْتَاجُ فِي كَثِيرٍ مِنْ مَوَاضِعِهَا إِلَى شَرْحٍ يُجَلِّي غَوَامِضَهَا، وَيُزِيحُ السِّتَارَ عَنْ مَكْنُونِ جَوَاهِرِهَا، وَيَكُونُ مَعَ ذَلِكَ شَرْحًا بَعِيدًا عَنِ الإِسْهَابِ وَالتَّطْوِيلِ وَالإِمْلَالِ بِكَثْرَةِ النُّقُولِ، حَتَّى يُلَائِمَ مَدَارِكَ النَّاشِئِينَ، وَيُعْطِيَهُمْ زُبْدَةَ المَوْضُوعِ فِي سُهُولَةٍ وَيُسْرٍ.

فَقَدِ اسْتَخَرْتُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَأَقْدَمْتُ عَلَى هَذَا العَمَلِ، رَغْمَ كَثْرَةِ الشَّوَاغِلِ، وَزَحْمَةِ الصَّوَارِفِ، سَائِلًا الله عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ كُلَّ مَنْ قَرَأَهُ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لِوَجْهِهِ، إِنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبٌ.

مُحَمَّد خَلِيل هَرَّاس

---

(١) سبب تسمية هذه (العقيدة الواسطية) قيل: إن رجلًا جاء يسأل عن عقيدة السلف، وطلب من شيخ الإسلام أن يكتب له بذلك كتابًا، فكتب شيخ الإسلام بعد العصر إلى قبيل المغرب هذه العقيدة، وكان الرجل من واسط فسميت بالعقيدة الواسطية، وهذا ما ذكره شيخ الإسلام في مناظرته العقيدة الواسطية [وقاله العلامة الجامي في شرحه للواسطية الوجه الأول من الشريط الأول، وانظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٦٤)]، وقيل: سميت بالواسطية؛ لأنها توسطت العقائد فهي عقيدة الوسط، ﴿جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾.

وقد اهتم كثير من العلماء بشرح هذه العقيدة، من هذه الشروح: الروضة الندية لابن فياض، والتنبيهات السنية لعبد العزيز بن ناصر الرشيد، والكواشف الجلية لعبد العزيز السلمان، وشرح للفوزان، ولابن باز، والسعدي، والعثيمين، وغيرهم.

(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

اخْتَلَفَ العُلَمَاءُ فِي البَسْمَلَةِ؛ هَل هِيَ آيَةٌ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ افْتُتِحَتْ بِهَا ؟ أَوْ هِيَ آيَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ أُنْزِلَتْ لِلفَصْلِ بِهَا بَيْنَ السُّوَرِ وَلِلتَّبَرُّكِ بِالابْتِدَاءِ بِهَا ؟ وَالمُخْتَارُ: القَوْلُ الثَّانِي[١].

---

(١) اختلف أهل العلم في البسملة، هل هي آية مستقلة أم هي آية من الفاتحة، أم هي آية من كل سورة، أم ليست بآية من الفاتحة ولا غيرها، أم هي آية في بعض الحروف السبعة دون بعض؟

وقبل بيان الصواب من هذه الأقوال لا بد أن نوضح مذاهب القوم حتى يتجلى لنا الصواب.

(أ) فقد ذهب الجمهور كابن عباس وابن عمر وابن الزبير وأبي هريرة، وعطاء وطاوس وسعيد بن جبير، ومكحول والزهري وابن المبارك والشافعي في رواية، وأحمد في رواية وغيرهم، قالوا: البسملة آية من كل سورة إلا براءة.

(ب) وذهب الشافعي في المشهور، وهي رواية لأحمد وإسحاق وجماعة من أهل الكوفة، وجماعة من أهل العراق؛ أن البسملة آية من الفاتحة فقط.

(ت) وذهب مالك وأصحابه، وأبو حنيفة وأصحابه أنها ليس آية من الفاتحة ولا من غيرها.

(ث) وذهب داود الظاهري وأصحابه، وهي رواية عن أحمد أنها آية مستقلة، وليست من السور، بل هي قرآن مستقل جيء بها للفصل بين السورة كسورة صغيرة.

(جـ) أن البسملة مثبتة في بعض الأحرف دون بعض، وهذا سائغ كما هو حذف بعض الحروف من بعض القراءات ومثبت في البعض الآخر، كقوله تعالى: ﴿تَجْرِي تَحْتَهَا﴾ وفي قراءة (مِن تَحْتِهَا).

وبعد استعراض هذه الأقوال نبين القول الصواب.

[الرد على قول الجمهور] وقول الجمهور هو أقرب الأقوال إلى الصواب، بعد القول الصحيح، وذلك لأنه يرد عليه، أن البسملة غير مثبتة في بعض الحروف فكيف هي آية من كل سورة؟!

[الرد على قول مالك] ويرد عليه أن الصحابة جردوا القرآن من كل شيء، حتى أنهم لم يثبتوا (آمين) فكيف هي مثبتة في القرآن؟

[وقيل: إنها غير متواترة] وهذا تبع لمذهب مالك ومن معه.

ويجاب عنه: أن عدم تواترها ممنوع، لأن بعض القراءات أثبتها وهي متواترة.

واستدل أصحاب هذا القول، بحديث أبي هريرة القدسي: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين...» الحديث.

قالوا: إنه لم يذكر البسملة في الحديث.

ويجاب عن ذلك: أنه أراد فإذا انتهى العبد إلى ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾، ولم يرد ابتداء القراءة.=

=(١) وأنه نص على ما كان لله ثم ما كان للعبد، ولم يكن له بعد قراءة العبد للبسملة شيء من ذلك فلم يذكره.

وقالوا: وقع الإجماع على أن الفاتحة سبع آيات و﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ هي السابعة، على ترجيحهم؛ لأنه به يحصل التنصيف للفاتحة.

ويجاب عن هذا:

(١) أنه لم يرد حقيقة التنصيف، وإنما أراد فريقًا كبيرًا منهم، كقولك: (أصبحت ونصف الناس عليّ غضاب).

(٢) أنه أراد بالتنصيف قسم الثناء والدعاء من غير نظر إلى عدد الآي.

(٣) أن الفاتحة إذا قسمت باعتبار الكلام والحروف والبسملة فيها، كان الشطران فيهما متقاربان، أقرب منهما إذا قسمت على الآي.

[الرد على من قال أنها آية من الفاتحة فقط] واستدل هؤلاء بقوله تعالى: ﴿سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي﴾، واستدلوا بحديث أبي هريرة: «وبسم الله أحد آياتها» والحديث صححه الشيخ الألباني رحمه الله في الصحيحة (١١٨٣).

ويجاب عن هذا بأن الآية غير مسلم الاستدلال بها، فإنه قد وقع خلاف على ما هي الآية السابعة.

ويجاب عن الحديث: أن هذا الحديث قد أعل بالوقف، وهو ما قاله البيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٤٤) وصوب فيه الوقف.

[الرد على من جعلها آية مستقلة للفصل بين السور وللتبرك، وهو ما رجحه الهراس]

ويجاب عنه من جهتين: أ) على من جعلها آية مستقلة. ب) على من جعلها للتبرك.

الجواب عن الأول:

(١) أن هذا تغرير ولا يجوز ارتكابه لمجرد الفصل.

(٢) لو كانت للفصل فلما كتبت في الفاتحة مع أنها أول السور.

(٣) ولو كانت للفصل لكتبت بين الأنفال والتوبة.

(٤) أن الفصل كان ممكنًا بغير البسملة، كتراجم السور.

والجواب عن الثاني:

(١) لو كانت للتبرك كان يكفي ذكرها في أول سورة ولا داعي لتكرارها بتكرار السور.

(٢) أن بعض السور في أولها ذكر الله والتحميد ما يكفي التبرك به، مثل: أول الأنعام وسبحان والكهف... فلم تدع الحاجة إلى التسمية في أولها لأن ذلك خاص بدونها.

(٣) أن كثيرًا من الآيات عند نزولها فيها البسملة، منها آيات التبرئة في حق عائشة رضي الله عنها، مع أن ذكرها أولى.

=

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا جُزْءُ آيَةٍ مِنْ سُورَةِ النَّمْلِ(١)، وَعَلَى تَرْكِهَا فِي أَوَّلِ سُورَةِ (بَرَاءَةٌ)؛ لِأَنَّهَا جُعِلَتْ هِيَ وَالأَنْفَالُ كَسُورَةٍ وَاحِدَةٍ(٢).

=وبعد أن وضح أقوال العلماء في هذه المسألة وكيف الرد على أصحابها فالقول الصواب: هو أن البسملة أنها في بعض الحروف السبعة دون بعض، وإلى هذا أشار الإمام الشنقيطي رحمه الله فقال: واعلم أن الصحابة لم يكتبوا (بسم الله الرحمن الرحيم) في سورة براءة هذه في المصاحف العثمانية. انظر أضواء البيان (٢/ ٣٨١).

ومعنى هذا أن البسملة قد توجد في حرف دون آخر.

وكذا ذكر الرازي في رده على من زعم عدم تواتر البسملة، فقال: (إن بعض القراء أثبتها) ومعنى هذا أن بعض القراءات لم تثبتها.

وهذا ما ذهب إليه شيخنا مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله تعالى.

المراجع: أحكام البسملة للرازي، المغني لابن قدامة (١/ ٤٨٠) ومجموع الفتاوى (٢٢/ ٢٧٧) وتفسير ابن كثير، وتفسير القرطبي، وتفسير ابن جزئ، ونيل الأوطار (١/ ٢٠١) وأضواء البيان (٢/ ٣٧٩) والمذكرة للشنقيطي (٥٦).

(١) وممن نقل هذا الاتفاق القرطبي في التفسير (١/ ٩٣) والبغوي في معالم التنزيل (١/ ١٩) وابن كثير في تفسيره (١/ ١٧٧) وشيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٢٢/ ٢٧٦) والمذكرة للشنقيطي (٥٥).

(٢) وهذا أحد الأقوال المذكورة في المسألة، راجع: البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٦٢) وأحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٨٩١) وأضواء البيان (٢/ ٤٢٦).

وهناك أقوال أخرى منها:

(١) أنها حذفت في براءة لأنها سورة فيها السيف، والبسملة فيها الرحمة.

(٢) لأن جبريل لم ينزل بها، وصوب هذا القول القشيري كما نقله عنه القرطبي.

(٣) أن النبي ﷺ قبض ولم يبين لهم ذلك، واختاره الشنقيطي.

والصواب في ذلك أن يقال: (أن الصحابة لم يكتبوا «بسم الله الرحمن الرحيم» في هذا المصحف العثماني، أي: يعود الأمر إلى الحروف السبعة)، كما تقدم بيانه عن الشنقيطي في أضواء البيان (٢/ ٣٨١).

والجواب عما اختاره الشنقيطي: أنه اعتمد على حديث عند أحمد في مسنده وأبي داود والنسائي والترمذي وابن حبان والحاكم كلهم عن ابن عباس قال: قلت لعثمان: ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المئين، فقرنتم بينهما، ولم تكتبوا بينهما سطر (بسم الله الرحمن الرحيم) ووضعتموهما في السبع الطوال فما حملكم على ذلك؟ =

وَالبَاءُ فِي (بِسْمِ) لِلاسْتِعَانَةِ[١]، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ، قَدَّرَهُ بَعْضُهُمْ فِعْلًا، وَقَدَّرَهُ بَعْضُهُمُ اسْمًا[٢]، وَالقَوْلَانِ مُتَقَارِبَانِ، وَبِكُلٍّ وَرَدَ فِي القُرْآنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ

= فقال عثمان رضي الله عنه: إن رسول الله ﷺ كان إذا أنزل عليه شيء يدعو بعض من يكتب عنده فيقول: «ضعوا هذا في السورة التي فيها كذا وكذا» وكانت الأنفال من أوائل ما أنزل بالمدينة، وبراءة من آخر ما أنزل من القرآن، وكانت قصتها شبيهة بقصتها، وقبض رسول الله ﷺ ولم يبين لنا أنها منها، فظننت أنها منها، فمن ثَمَّ قرنت بينهما، ولم أكتب بينهما سطر (بسم الله الرحمن الرحيم) فوضعتها في السبع الطوال، وهذا الحديث من رواية يزيد الفارسي وهو مختلف فيه، وحكم عليه بالجهالة، والحديث ضعيف جدًّا لمخالفته شيء معلوم من الدين بالضرورة.

وقد ضعفه الشيخ الألباني رحمه الله في ضعيف سنن أبي داود (٧٨٦-٧٨٧) وفي ضعيف الترمذي رقم (٣٢٩٤) وضعفه جدًّا أحمد شاكر في تحقيق المسند (١/ ٣٣٠) رقم (٣٩٩).

(١) وهذا هو قول أهل السنة، وذهب بعض المتكلمين إلى أنها للمصاحبة، وقيل: للإلصاق، وقيل: للملابسة، وقيل غير ذلك.

قال القرطبي: وفيها الرد على القدرية وغيرهم ممن يقول أن أفعالهم مقدورة لهم، وموضع الاحتجاج عليهم من ذلك، (أن الله سبحانه أمرنا عند الابتداء بكل فعل أن نفتتح بذلك ويكون المعنى أي: بالله وقدرته ومشيئته يوصل إلى ما يوصل إليه. اهـ راجع: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (١/ ١٠١) وتفسير القرطبي (١/ ٩١) والبحر المحيط لأبي حيان (١/ ١٤).

(٢) اختلف أهل اللغة في المحذوف، فذهب البصريون إلى أن المقدر اسم، وذهب الكوفيون إلى أن المقدر فعل.

والصواب: هو قول الكوفيين وذلك لأمور:

(١) أن الفعل هو الأصل في التقدير، ويعمل بغير شرط بخلاف الاسم.

(٢) أن الاقتداء بالكتاب والسنة، كقول الله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ وقوله ﷺ: «باسمك اللهم وضعت جنبي...» الحديث.

(٣) أن هذا هو القول المشهور عند العلماء من أهل التفسير واللغة، كما نقله ابن هشام رحمه الله.

(٤) يصير التقدير يفيد التجدد والاستمرار، والبسملة عبادة مطلوب تجددها واستمرارها، بخلاف الاسم فإنه يفيد الدوام.

وذكر ابن القيم رحمه الله أسبابًا لحذف الفعل:

(١) أنه موطن لا ينبغي فيه سوى ذكر الله، فلو ذكرت الفعل -وهو لا يستغني عن فاعله- كان ذلك منافيًا للمقصود.

=

رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]، وَقَالَ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا﴾ [هود: ٤١].

وَيَحْسُنُ جَعْلُ الْمُقَدَّرِ مُتَأَخِّرًا[١] (لِأَنَّ الِاسْمَ أَحَقُّ بِالتَّقْدِيمِ، وَلِأَنَّ تَقْدِيمَ الجَارِّ وَالمَجْرُورِ يُفِيدُ اخْتِصَاصَ الِاسْمِ الكَرِيمِ بِكَوْنِهِ مُتَبَرَّكًا بِهِ، وَالِاسْمُ هُوَ اللَّفْظُ المَوْضُوعُ لِمَعْنًى تَعْيِينًا لَهُ أَوْ تَمْيِيزًا).

وَاخْتُلِفَ فِي أَصْلِ اشْتِقَاقِهِ، فَقِيلَ: إِنَّهُ مِنَ السِّمَةِ؛ بِمَعْنَى: العَلَامَةِ، وَقِيلَ: مِنَ السُّمُوِّ، وَهُوَ المُخْتَارُ[٢].

=(٢) أن الفعل إذا حذف صح الابتداء بالتسمية في كل عمل وقول وحركة، وليس فعل أولى من فعل.

(٣) أن حذف الفعل أبلغ؛ لأن المتكلم بهذه الكلمة كأنه يدعى الاستغناء بالمشاهدة والحال على أن هذا وكل فعل فإنما هو باسمه تبارك وتعالى.

(١) الفعل المحذوف لا بد أن يكون مضارعًا مخصوصًا مؤخرًا، وذلك لأن الفعل لا يصح إلا أن يكون مضارعًا، فلا تقول (بسم الله قرأت)؛ لأنه ما حصل المقصود من الاستعانة وطلبها للقراءة.

ولا تقول: (بسم الله اقرأ) بفعل أمر، لأن المتكلم هو صاحب الفعل فلزم أن يكون الفعل المحذوف مضارعًا.

وكونه مخصوصًا؛ لأن الخاص أول على المقصود من العام، كأن تقول: (بسم الله أبتدئ) فهذا ليس خاصًا بخلاف إذا قلت: (بسم الله أقرأ) فإنه أدل على المقصود.

وكونه مؤخرًاوذلك تبركًا (ببسم الله)؛ ولأن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر، فكأنك جعلت استعانتك بالله وحده، وحصرتها به، وهذا من تمام التوحيد، راجع: حاشية الخضري (٤) وبدائع الفوائد (١/ ٢٤)، وتفسير ابن جزئ (٨).

(٢) هل هذا الذي ذكره الهراس له تعلق بالعقائد.

نعم وله ثمرة عقدية في مبحث الأسماء والصفات من جهة الإثبات والنفي، وهي أن من جعل الاسم بمعنى السمو، أي العلو، قال: إن الله عز وجل لن يزل موصوفًا قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وعند فنائهم، ولا تأثير لهم في أسمائه وصفاته، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، ومن جعل الاسم بمعنى السمة، أي العلامة، قال: كان الله عز وجل في الأزل بلا اسم ولا صفة، فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء وصفات، فإذا أفناهم بقي بلا اسم ولا صفة، وهذا قول المعتزلة وهو خلاف ما أجمعت عليه الأمة وعلى هذا وقع الخلاف في اشتقاق الاسم.

قال الزجاج: أجمع العلماء البصريون، ولا أعلم من الكوفيين خلافًا محصلًا مستندًا إلى من يوثق به أن=

وَهَمْزَتُهُ هَمْزَةُ وَصْلٍ[1].

وَلَيْسَ الإِسْمُ نَفْسَ المُسَمَّى كَمَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ[2]، فَإِنَّ الإِسْمَ هُوَ اللَّفْظُ الدَّالُّ، وَالمُسَمَّى هُوَ المَعْنَى المَدْلُولُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ الإِسْمِ.

=اشتقاق (اسم) من سموت سمو، أي علوت، الدليل على ذلك قولهم في الجمع (أسماء) وفي التصغير (سمي) وقد جمع الجمع فقيل (أسماء وأسام) وهذا بين واضح.

ثم قال: والدليل على صحة ما قلنا أنه لو كان من وسمت، لكان أصله: (وسم) وكان يقال في تصغيره (وسيم وأسيمة) فاجتماع الجماعة كلها في التصغير على (سمي) وفي الجمع على (أسماء) يدل على بطلان هذا المذهب، والاشتقاق يعد دليل واضح، راجع: الاشتقاق للزجاجي (٢١٥) والإنصاف للأنباري (١/ ٨) ومعالم التنزيل (١/ ١٧) ومجموع الفتاوى (٦/ ٢٠٧).

(١) حصل فيه إبدال، وأصله سمو حذف حرف العلة، وهو لام الكلمة، وأبدل همزة وصل، ودليل الواو جمعه على (أسماء) و(أسامي) وتصغيره (سمي) والأصل (أسماء، وسامو، وسموي) فجرى فيها الإعلال بالقلب، راجع: تفسير القرطبي (١/ ٩٩).

(٢) تعتبر هذه المسألة من فضول علم الكلام، وكان سببًا في ذكرها هم الجهمية، وذلك عندما قاموا بتجديد قولهم بخلق القرآن، لكن بأسلوب آخر، وهو أن الاسم غير المسمى وأسماءه غيره، وما كان غيره فهو مخلوق. فأرادوا أن يصلوا إلى هذا: وهو أن القرآن من كلامه وكلامه غيره وما كان غيره فهو مخلوق) وتعالى الله عز وجل عن قولهم علوًّا عظيمًا.

والناس في هذه المسألة على خلاف:

(١) أن الاسم هو المسمى، وهذا ما ذكره ابن بطال، وإليه ذهب كثير ممن ينتسب إلى السنة، كأبي القاسم واللالكائي.

(٢) الاسم غير المسمى، ونفس التسمية، وهذا قول المعتزلة.

(٣) قال الإمام الشافعي: من قال الاسم غير المسمى فاشهدوا عليه بالزندقة، انظر مناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ٤٠٥).

(٤) الاسم هو نفس المسمى وغير التسمية، وهذا قول الحشوية والكرامية والأشاعرة.

(٥) لا هو هو، ولا هو غيره.

(٦) الاسم للمسمى، وهذا هو قول أهل السنة والجماعة، والأدلة عليه من الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ و﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ وحديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه: «إن لله تسعًا وتسعين اسمًا...» انظر مجموع الفتاوى (٦/ ١٨٥) وبدائع الفوائد (١/ ١٨) وتفسير ابن كثير (١/ ١٩) وشرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٠٢) وشرح كتاب التوحيد للغنيمان (١/ ٢٢٠).

وَلَيْسَ هُوَ كَذَلِكَ نَفْسَ التَّسْمِيَةِ؛ فَإِنَّهَا فِعْلُ الْمُسَمِّى؛ يُقَالُ: سَمَّيْتُ وَلَدِي مُحَمَّدًا، مَثَلًا.

وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: إِنَّ لَفْظَ الإِسْمِ هُنَا مُقْحَمٌ[1]؛ لِأَنَّ الإِسْتِعَانَةَ إِنَّمَا تَكُونُ باللهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا بِاسْمِهِ، لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ ذِكْرُ الإِسْمِ الْكَرِيمِ بِاللِّسَانِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾ [الأعلى: ١].

أَيْ: سَبِّحْهُ نَاطِقًا بِاسْمِ رَبِّكَ، مُتَكَلِّمًا بِهِ، فَالْمُرَادُ التَّبَرُّكُ بِالإِبْتِدَاءِ بِذِكْرِ اسْمِهِ - تَعَالَى - وَاسْمُ الْجَلَالَةِ: قِيلَ: إِنَّهُ اسْمٌ جَامِدٌ غَيْرُ مُشْتَقٍّ[2]؛ لِأَنَّ الإِشْتِقَاقَ يَسْتَلْزِمُ مَادَّةً

(١) القائل هو أبو عبيدة معمر بن المثنى كما في مجاز القرآن، فقد قال: (بسم الله) إنما هو بالله؛ لأن اسم الشيء بعينه، قال لبيد:

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ... ومن يبك حولًا كاملًا فقد اعتذر

راجع: مجاز القرآن لأبي عبيدة (١/ ١٦) وإملاء ما منّ به الرحمن (٤) وبدائع الفوائد (١/ ١٩-٢٠) وجامع البيان (١/ ١٢١).

وهذا القول من أبي عبيدة ليس بشيء، لمخالفته اللسان العربي وإجماع العرب.

قال ابن جرير الطبري في جامع البيان: إن هذا التأويل غير مستجاز في لسان العرب، ولو جاز لصح أن يقال (أكلت اسم العسل) وهذا خلاف إجماع اللسان العربي؛ لأن هذا محال، ولا خلاف بين الجميع من علماء الأمة أن قائلًا لو قال عند التذكية (بالله) ولم يقل: (باسم الله) أنه مخالف بتركه (بسم الله) ما سن له عند التذكية، وفي هذا دليل واضح على فساد ما ادعى من التأويل في قول القائل: (بسم الله) أنه مراد به (بالله).

وبين ابن جرير معنى كلام لبيد، فقال: فإن قال لنا قائل: فما معنى قول لبيد؟ قيل له: يحتمل ذلك وجهين كلاهما غير الذي قاله من حكينا.

قوله -أي قول أبي عبيدة-:

(١) أن السلام من أسماء الله عز وجل فجاز أن يكون لبيد عنى بقوله (ثم اسم السلام عليكما) ثم الزموا اسم الله وذكره.

(٢) ثم تسميتي الله عليكما، كما يقول القائل للشيء يراه فيعجبه (اسم الله عليك) يعوذه بذلك من السوء، فكأنه قال: اسم الله عليكما من السوء، والأول أشبه بقول لبيد.اهـ

(٢) زعم السهيلي وشيخه أبو بكر بن العربي أن اسم الله غير مشتق؛ لأن الاشتقاق يستلزم مادة يشتق منها، واسمه تعالى قديم، والقديم لا مادة له، فيستحيل الاشتقاق. =

يُشْتَقُّ مِنْهَا[١]، وَاسْمُهُ تَعَالَى قَدِيمٌ، وَالقَدِيمُ لَا مَادَّةَ لَهُ، فَهُوَ كَسَائِرِ الأَعْلَامِ المَحْضَةِ، الَّتِي لَا تَتَضَمَّنُ صِفَاتٍ تَقُومُ بِمُسَمَّيَاتِهَا.

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ. وَاخْتُلِفَ فِي مَبْدَإِ اشْتِقَاقِهِ[٢]، فَقِيلَ: مِنْ أَلَهَ يَأْلَهُ أُلُوهَةً وَإِلَاهَةً وَأُلُوهِيَّةً؛ بِمَعْنَى: عَبَدَ عِبَادَةً.

=قال ابن القيم: ولا ريب أنه إن أريد بالاشتقاق هذا المعنى، وهو تولد فرع عن أصل، فهو باطل، ولكن الذين قالوا بالاشتقاق لم يريدوا هذا المعنى، ولا ألم بقلوبهم وإنما أرادوا أنه دال على صفة له تعالى، وهي الإلهية كسائر أسمائه الحسنى، أي الاشتقاق هو ملاقاة الاسم لمصادره، وبهذا المعنى لا يكون هناك محذور، راجع: تفسير الزجاج لأسماء الله الحسنى (٢٥) وبدائع الفوائد (١/ ٢٢).

(١) الاشتقاق لغة: هو افتعال من الشق، بمعنى الاقتطاع من انشقت العصا إذا تفرقت أجزاؤها.

واصطلاحًا: هو رد لفظ إلى آخر لموافقته له في حروف أصلية، ومناسبته له في المعنى، ولا بد من تغيير في زيادة أو نقصان حرف، أو حركة، أو كليهما أو زيادة أحدهما، أو نقصانه بزيادة الآخر، ونقصانه أو بزيادتها ونقصانها.

وأقسامه ثلاثة: صغير: وهو يقصد عند الإطلاق، وكبير: وهو ما اختلى فيه الترتيب، والأكبر: وهو ما اختلى فيه الموافقة والترتيب، راجع: البحر المحيط (٢/ ٧١) ونهاية السول (٢/ ٦٧) وتيسير التحرير (١/ ٦٧).

(٢) ذهب يونس بن حبيب والكسائي والفراء والأخفش أنه مشتق، وأصله (الإله) ثم حذفت الهمزة تخفيفًا (الاله) فاجتمع لامان فأدغمت الأولى في الثانية، فقيل (الله) فإله فعال، بمعنى مفعول كأنه مألوه، أي معبود مصدر من أله يأله إذا عبد، والمصدر في موضع المفعول، أي المعبود إنما هو اسم مفعول من عبد فهو معبود.

وهذا ما رجحه وارتضاه شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم.

وذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى أن أصله (ولاه) من العلة والتحير، وقد أبدلت الواو همزة لانكسارها فقيل: (إله) كما قيل في (وعاء): (إعاء) ثم أدخلت عليه الألف واللام وحذفت الهمزة، فقيل (الله).

وذهب سيبويه في رأي له آخر، قال: وجائز أن يكون أصله (لاه) على وزن (فعل) ثم أدخلت عليه الألف واللام للتعريف، فقيل: (الله).

وذهب أبو عثمان المازري إلى أن قولنا: (الله) إنما هو اسم هكذا موضوع لله عز وجل ليس أصله (إله) ولا (ولاه) ولا (لاه)، راجع: بدائع الفوائد (١/ ٢٢) وإملاء ما منّ به الرحمن (٥) وتفسير القرطبي (١/ ١٠٢) واشتقاق الأسماء الحسنى (٢٣) وتفسير الأسماء الحسنى (٢٥).

وَقِيلَ: مِنْ أَلِهَ - بِكَسْرِ اللَّامِ - يَأْلَهُ - بِفَتْحِهَا - أَلَهًا؛ إِذَا تَحَيَّرَ.

وَالصَّحِيحُ الأَوَّلُ، فَهُوَ إِلَهٌ؛ بِمَعْنَى مَأْلُوهٍ؛ أَيْ: مَعْبُودٍ، وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: اللهُ ذُو الإِلَهِيَّةِ وَالعُبُودِيَّةِ عَلَى خَلقِهِ أَجْمَعِينَ[1].

وَعَلَى القَوْلِ بِالإِشْتِقَاقِ يَكُونُ وَصْفًا فِي الأَصْلِ، وَلَكِنْ غَلَبَتْ عَلَيْهِ العَلَمِيَّةُ[2]، فَتَجْرِي عَلَيْهِ بَقِيَّةُ الأَسْمَاءِ أَخْبَارًا وَأَوْصَافًا، يُقَالُ: اللهُ رَحْمَنٌ رَحِيمٌ سَمِيعٌ عَلِيمٌ، كَمَا يُقَالُ: اللهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ.. إِلَخْ.

وَ (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ): اسْمَانِ كَرِيمَانِ مِنْ أَسْمَائِهِ الحُسْنَى، دَالَّانِ عَلَى اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِصِفَةِ الرَّحْمَةِ، وَهِيَ صِفَةٌ حَقِيقِيَّةٌ لَهُ سُبْحَانَهُ، عَلَى مَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ، وَلَا يَجُوزُ القَوْلُ بِأَنَّ المُرَادَ بِهَا لَازِمُهَا، كَإِرَادَةِ الإِحْسَانِ وَنَحْوِهِ، كَمَا يَزْعُمُ المُعَطِّلَةُ، وَسَيَأْتِي مَزِيدُ بَيَانٍ لِذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللهُ.

وَاخْتُلِفَ فِي الجَمْعِ بَيْنَهُمَا[3]: فَقِيلَ: المُرَادُ بِـ (الرَّحْمَنِ) الَّذِي وَسِعَتْ رَحْمَتُهُ كُلَّ

---

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (١/ ١٢٣) و(١/ ١١٣) وفيه ثلاث علل:

(١) بشر بن عمار متروك، قال البخاري في التاريخ الكبير (٢/ ٨١): تعرف وتنكر.

(٢) انقطاع بين الضحاك بن مزاحم وابن عباس.

(٣) عثمان بن سعيد الزيات الأحول، قال ابن أبي حاتم: قال أبي: لا بأس به، انظر الجرح والتعديل (٣/ ١/ ١٥٢).

وقال ابن كثير: هذا الأثر غريب، إنما ذكرناه ليعرف، في سنده ضعف وانقطاع.

(٢) ومعنى هذا أن اسم الجلالة يكون وصفًا في الأصل دال على صفة الألوهية، ولم يجئ قط تابعًا لغيره، فكان اختصاص لفظ الجلالة (الله) لفظًا، أي: لا يضاف إلى غيره، ومعنًا أي: لا يطلق على غيره وقد رتب بعض العلماء (بسم الله الرحمن الرحيم) على الاختصاص: (الله) اختص لفظًا ومعنى، (الرحمن) اختص معنًى، (الرحيم) لم يختص لا لفظًا ولا معنى، راجع: تفسير الطبري (١/ ١٣٤) وتفسير القرطبي (١/ ١٠٢) ومدارج السالكين (١/ ٦٤).

(٣) ذكر السهيلي فائدة الجمع بينهما، وهي: الإنباء عن رحمة عامة ورحمة خاصة، ورحمة عاجلة وآجلة.

قال ابن القيم رحمه الله: أما الجمع ففيه معنى أحسن من المعنيين اللذين ذكرهما -أي السهيلي- وذكر فقال: إن الرحمن دال على الصفة القائمة به سبحانه، والرحيم دال على تعلقها بالمرحوم، فكان الأول للوصف، والثاني للفعل.

=

شَيْءٍ فِي الدُّنْيَا؛ لِأَنَّ صِيغَةَ (فَعْلَانَ) تَدُلُّ عَلَى الِامْتِلَاءِ وَالكَثْرَةِ، وَ (الرَّحِيمِ) الَّذِي يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الآخِرَةِ، وَقِيلَ العَكْسُ.

وَقَدْ ذَهَبَ العَلَّامَةُ ابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ الله إِلَى أَنَّ (الرَّحْمَنِ) دَالٌّ عَلَى الصِّفَةِ القَائِمَةِ بِالذَّاتِ، وَ(الرَّحِيمِ) دَالٌّ عَلَى تَعَلُّقِهَا بِالْمَرْحُومِ، وَلِهَذَا لَمْ يَجِئِ الِاسْمُ الرَّحْمَنُ مُتَعَدِّيًا فِي القُرْآنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ۝٤٣﴾ [الأحزاب: ٤٣]، وَلَمْ يَقُلْ: رَحْمَانًا.

وَهَذَا أَحْسَنُ مَا قِيلَ فِي الفَرْقِ بَيْنَهُمَا.

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: (هُمَا اسْمَانِ رَقِيقَانِ، أَحَدُهُمَا أَرَقُّ مِنَ الآخَرِ)[1].

وَمَنَعَ بَعْضُهُمْ كَوْنَ (الرَّحْمَنِ) فِي البَسْمَلَةِ نَعْتًا لِاسْمِ الجَلَالَةِ؛ لِأَنَّهُ عَلَمٌ آخَرُ، لَا يُطْلَقُ عَلَى غَيْرِهِ، وَالأَعْلَامُ لَا يُنْعَتُ بِهَا[2].

=فالأول دال على أن الرحمة صفته، والثاني دال على أنه يرحم خلقه برحمته، وإذا أردت هذا فتأمل قوله: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ راجع: بدائع الفوائد (١/ ٢٣).

(١) رواه البيهقي في الأسماء والصفات (١/ ١٣٩) وفي سنده: محمد بن مروان السدي عن محمد بن السائب الكلبي، وهذه السلسلة تسمى بسلسلة الكذب، وجاء بنحوه عن مقاتل بن سليمان، وهو وضاع كذاب.

(٢) قال ابن القيم: استبعد قوم أن يكون الرحمن نعتًا لله تعالى من قولنا: (بسم الله الرحمن الرحيم) وقالوا: الرحمن علم، والأعلام لا ينعت بها، ثم قالوا: هو بدل. قال السهيلي: والبدل عندي فيه ممتنع، وكذلك عطف البيان؛ لأن الاسم الأول لا يفتقر إلى تبيين فإنه أعرف المعارف كلها وأبينها، ولهذا قالوا: وما الرحمن، ولم يقولوا: وما الله.

قال ابن القيم: أسماء الرب تعالى: هي أسماء ونعوت، فإنها دالة على صفات كماله، فلا تنافي فيها بين العلمية والوصفية، فالرحمن اسمه تعالى ووصفه، لا تنافي اسميته وصفيته، فمن حيث هو صفة جرى تابعًا على اسم الله، ومن حيث هو اسم ورد في القرآن غير تابع بل ورد الاسم العلم....

تتمة لما يتعلق بالبسملة: البسملة في الشعر، ووصل الرحمن الرحيم بالحمد، وإعراب (بسم الله الرحمن الرحيم).

* البسملة في الشعر: قال الحافظ ابن حجر في الفتح: اختلف القدماء فيما إذا كان الكتاب كله شعرًا، فجاء عن الشعبي منع ذلك، وعن الزهري قال: مضت السنة أن لا يكتب في الشعر (بسم الله الرحمن الرحيم).

وعن سعيد بن جبير جواز ذلك، وتابعه على ذلك الجمهور، وقال الخطيب: هو المختار. =

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ نَعْتٌ لَهُ بِاعْتِبَارِ مَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الوَصْفِيَّةِ، فَـ (الرَّحْمَنِ) اسْمُهُ تَعَالَى وَوَصْفُهُ، وَلَا تُنَافِي اسْمِيَّتُهُ وَصْفِيَّتَهُ، فَمِنْ حَيْثُ هُوَ صِفَةٌ جَرَى تَابِعًا عَلَى اسْمِ اللهِ، وَمِنْ حَيْثُ هُوَ اسْمٌ وَرَدَ فِي القُرْآنِ غَيْرَ تَابِعٍ، بَل وُرُودُ الِاسْمِ العَلَمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥].

=وقال الشيخ أحمد بن عيسى في شرح النونية لابن القيم: وقال بعض العلماء: الراجح عند الجمهور طلب البسملة في ابتداء الشعر ما لم يكن محرمًا أو مكروهًا.

* وصل البسملة بأول الفاتحة:

اختلفوا في وصل (الرحيم) بالحمد عند القراءة.

قال بعضهم: تسكن الميم في (الرحيم) ويوقف عليها، ويبتدأ بالألف المقطوعة، وقال الكسائي عن بعض العرب: أنها تقرأ (الرحيم) بالفتح مع الوصل، قال ابن عطية: ولم ترو هذه القراءة عن أحد فيما علمت، ردًّا على الكسائي.

وذهب الجمهور إلى أن (الرحيم) تقرأ بالخفض ووصله بالألف (الحمد).

* إعراب البسملة: قال الكفراوي: فجملة ما يتحصل في البسملة تسعة أوجه:

الأول منها: يجوز عربية ويتعين قراءة، والستة بعده تجوز عربية لا قراءة، والوجهان الآخران ممتنعان عربية وقراءة كما علمت.

قال النور الأجهوري:

إن ينصب الرحمن أو يرتفعا ... فالجر في الرحيم قطعًا مُنِعَا

وإن يجر فأجز في الثاني ... ثلاثة الأوجه خذ بياني

فهذه تضمنت تسعًا منع ... وجهان منها فأدر هذا واستمع

ويكون إعرابها:

(باسم) الباء حرف جر، و(اسم) مجرور بالباء، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره، والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره أؤلف أو نحوه، و(اسم) مضاف و(الله) مضاف إليه، واسم الجلالة مجرور وعلامة جرة كسرة ظاهرة في آخره.

(الرحمن) صفة لله، مجرور تابعًا للموصوف.

(الرحيم) صفة ثانية لله مجرور تابعًا أيضًا.

وهذا هو الوجه الذي يجوز عربية ويتعين قراءة.

راجع: بدائع الفوائد (١/ ٢٣)، الفتح (١/ ١٤)، شرح النونية لابن عيسى (١/ ١١)، تفسير القرطبي (١/ ٩٧)، إعراب القرآن للدرويش (١/ ١٧)، شرح الكفراوي على الأجرومية (٨-١٠).

الحَمْدُ للهِ[1] الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالهُدَى وَدِينِ الحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا.

(الحَمْدُ للهِ): رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيَّ فَهُوَ أَقْطَعُ، أَبْتَرُ، مَمْحُوقُ البَرَكَةِ»[2].

وَوَرَدَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي البَسْمَلَةِ.

وَلِهَذَا جَمَعَ المُؤَلِّفُ بَيْنَهُمَا عَمَلًا بِالرِّوَايَتَيْنِ[3]، وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَهُمَا؛ فَإِنَّ الِابْتِدَاءَ قِسْمَانِ: حَقِيقِيٌّ وَإِضَافِيٌّ[4]،.....

---

(١) قرأ السبعة بالرفع، وروى عن ابن عيينة ورؤبة بن الحجاج بالنصب على إضمار فعل، وقرأ ابن أبي عبلة بضم الدال مع اللام إتباعًا للثاني الأول، وهو شاذ، وقيل غير ذلك.

قال سيبويه: إذا قال الرجل الحمد بالرفع فإنه يخبر أن الحمد منه، ومن جميع الخلق، والذي ينصب يخبر أن الحمد منه وحده.

قال الزمخشري المعتزلي: الأصل في المصدر النصب، وعدل عنه في الحمد إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام، والثبات المستفاد من الجملة الإسمية.

راجع: البحر المحيط (١/ ١٨)، تفسير القرطبي (١/ ١٣٥)، تفسير ابن كثير (١/ ٤٧)، إعراب القرآن (١/ ١٦)، فتح القدير (١/ ١٩)، الكشاف للزمخشري المعتزلي (١/ ٩).

(٢) حديث موضوع، في سنده إسماعيل بن أبي زياد الكوفي قاضي الموصل، متروك كذبوه، وفيه أيضًا أحمد بن محمد بن عمران ليس بشيء، وانظر الضعيفة للشيخ الألباني رحمه الله (٢/ ٩٠٢) والتيسير للمناوي (٥/ ٣٢، ٣٣).

(٣) أي جمع بين البسملة والحمد، حيث جاءت الروايات «كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد» و«لا يبدأ فيه بذكر الله» و«لا يبدأ باسم الله والحمد»، فأراد الهراس أن شيخ الإسلام جمع بين الابتداء بالبسملة والحمد؛ جمعًا بين الروايتين.

قلت: لا يحتاج إلى مثل هذا التوفيق، وخاصة أن عمدة ذلك أحاديث ضعاف.

قال الشيخ الألباني رحمه الله في الإرواء (١/ ٣١): ولقد أضاع السبكي جهدًا كبيرًا في محاولته التوفيق بين هذه الروايات، وإزالة الاضطراب عنها، فإن الرجل ضعيف -أي أحمد بن محمد بن عمران- فلا يستحق حديثه مثل هذا الجهد.

(٤) قال الجرجاني في التعريفات: الابتداء يطلق على الشيء الذي يقع قبل المقصود، فيتناول الحمد بعد البسملة.

=

.....وَالحَمْدُ ضِدُّ الذَّمِّ[١]، يُقَالُ: حَمِدْتُ الرَّجُلَ أَحْمَدُهُ حَمْدًا وَمَحْمَـدًا وَمَحْمَـدَةً، فَهُـوَ مَحْمُودٌ وَحَمِيدٌ.

وَيُقَالُ: حَمَّدَ الله بِالتَّشْدِيدِ: أَثْنَى عَلَيْهِ المَرَّةَ بَعْدَ الأُخْرَى، وَقَالَ: الحَمْدُ لله.

وَالـحَمْدُ[٢]: هُوَ الثَّنَاءُ بِاللِّسَانِ عَلَى الجَمِيلِ الاِخْتِيَـارِيِّ[٣]، نِعْمَـةً كَـانَ أَوْ غَيْرَهَـا،

=وقال العيني في عمدة القاري: والأولية أمر نسبي، فكل كلام بعده كلام هو أول بالنسبة إلى ما بعده، فمن سمى ثم حمد يكون بادئًا بكل واحد من البسملة والحمد، أما البسملة فلأنها وقعت أول الكلام، وأما الحمد فلأنه أول إلى ما بعده من الكلام.

راجع: التعريفات للجراجاني (٧)، عمدة القاري (١٢).

(١) هذا ما نص عليه أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، راجع: مختار الصحاح (١٥٣)، تفسير ابن كثير (٢٦).

(٢) الحمد لغة: هو الثناء باللسان على الفعل الجميل الاختياري.

واصطلاحًا: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعمًا سواء كان ذلك الفعل اعتقادًا بالجنان، أو قولًا باللسان، أو عملًا وخدمة بالأركان.

وقيل في الحمد: هو الوصف الجميل على الجميل الاختياري للتعظيم.

وقيل: الحمد يتضمن المدح والثناء على المحمود بذكر محاسنه، سواء كان الإحسان إلى الحامد أو لم يكن.

وقيل: الحمد إخبار عن محاسن المحمود مع حبه وإجلاله وتعظيمه.

جعل هؤلاء العلماء الحمد هو الثناء، وقد فرق ابن القيم رحمه الله بينهما، بأن الإخبار عن المحاسن إذا تكرر فهو ثناء، وإلا فهو حمد، فإن الثناء مأخوذ من الثني وهو العطف، ورد الشيء على بعضه.

ويجاب عما استشكله ابن القيم: بأن الحمد إخبار عن المحاسن ويتكرر بالقلب فهو ثناء، وهذا ما عبر به شيخ الإسلام حيث قال: (الحمد إنما يكون بالقلب واللسان).

راجع: العذب الفائض شرح عمدة الفارض (١/ ٨)، نيل الأوطار (١/ ٢٨)، مجموع الفتاوى (١١/ ١٣٣-١٣٤)، بدائع الفوائد (٢/ ٨٢، ٨٤).

(٣) قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: فيه قصور إذ أن الحمد لله يكون على إحسانه وعلى أفعاله الاختيارية وعلى صفاته الذاتية اللازمة، ولعل قصده الحمد بالنسبة إلى الخلق. انظر تعليقاته على شرح الهراس.

وقال الشوكاني رحمه الله في فتح القدير: حتى يخرج المدح لأنه يكون على الجميل إن لم يكن الممدوح مختارًا. راجع: فتح القدير (١/ ١٩)، نيل الأوطار (١/ ٢٨) ومجموع الفتاوى (١١/ ١٣٣).

يُقَالُ: حَمِدْتُ الرَّجُلَ عَلَى إِنْعَامِهِ، وَحَمِدْتُهُ عَلَى شَجَاعَتِهِ[١].

وَأَمَّا الشُّكْرُ فَعَلَى النِّعْمَةِ خَاصَّةً، وَيَكُونُ بِالقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالجَوَارِحِ[٢]، قَالَ الشَّاعِرُ:

أَفَادَتْكُمُ النَّعْمَاءُ مِنِّي ثَلَاثَةً ... يَدِي وَلِسَانِي وَالضَّمِيرَ المُحَجَّبَا

وَعَلَى هَذَا فَبَيْنَ الحَمْدِ وَالشُّكْرِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهٍ[٣]، يَجْتَمِعَانِ فِي الثَّنَاءِ

---

(١) قال البغوي رحمه الله في معالم التنزيل (١/ ٢٧): الحمد يكون بمعنى الشكر على النعمة، ويكون بمعنى الثناء عليه بما فيه من الخصال الحميدة، يقال: حمدت فلان على ما أسدى لي من نعمة، والحمد أعم من الشكر إذ لا يقال: شكرت فلانًا على علمه، فكل حامد شاكر، وليس كل شاكر حامد.

راجع: فتح القدير (١/ ١٩)، نيل الأوطار (١/ ٢٨).

(٢) قال السيد شريف: وهذا استشهاد معنوي على أن الشكر يطلق على الموارد الثلاثة.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: مذهب أهل السنة والجماعة أن الشكر يكون بالاعتقاد والقول والعمل، راجع: مجموع الفتاوى (١١/ ١٣٥)، بدائع الفوائد (٢/ ١٩).

(٣) ذهب بعض العلماء من أهل العلم بالتفسير أن الحمد بمعنى الشكر، والشكر بمعنى الحمد، ومن هؤلاء المبرد وابن جرير الطبري وغيرهما.

وعللوا ذلك: لو لم يكن كذلك لما جاز أن يقال: الحمد لله مصدر شكر؛ لأن الشكر لو لم يكن بمعنى الحمد كان خطأ أن يصدر من الحمد غير معناه وغير لفظه.

وتعقب هذا الكلام من ابن كثير في تفسيره حيث قال: ما ادعاه ابن جرير فيه نظر؛ لأنه اشتهر عند كثير من العلماء من المتأخرين أن الحمد هو الثناء بالقول على المحمود بصفاته اللازمة والمتعدية، والشكر لا يكون إلا على المتعدية ويكون بالجنان واللسان والأركان ثم تعقب كلام ابن كثير الإمام الشوكاني في فتح القدير حيث قال: لا يخفى أن المرجع في مثل هذا إلى معنى الحمد في لغة العرب لا إلى ما قاله جماعة من العلماء المتأخرين، فإن ذلك لا يرد على ابن جرير ولا تقوم به حجة.

قال أحمد شاكر في تعليقه على ابن جرير: والذي قاله الطبري أقوى حجة وأعرف عربية من الذين ناقضوه.

ويذكر من أن للحمد متعلقات غير متعلقات الشكر.

فالحمد مورده القلب واللسان فقط، ومتعلقه النعمة وغيرها.

والشكر مورده القلب واللسان والأركان ومتعلقه النعمة.

قال الشوكاني: ومن هاهنا تلوح صحة ما قاله الجمهور من أن الحمد أعم من الشكر في المورد وزيادته عليه بكونه أعم متعلقًا.

=

بِاللِّسَانِ عَلَى النِّعْمَةِ، وَيَنْفَرِدُ الحَمْدُ فِي الثَّنَاءِ بِاللِّسَانِ عَلَى مَا لَيْسَ بِنِعْمَةٍ مِنَ الجَمِيلِ الإِخْتِيَارِيِّ، وَيَنْفَرِدُ الشُّكْرُ بِالثَّنَاءِ بِالقَلْبِ وَالجَوَارِحِ عَلَى خُصُوصِ النِّعْمَةِ. فَالحَمْدُ أَعَمُّ مُتَعَلَّقًا، وَأَخَصُّ آلَةً، وَالشُّكْرُ بِالعَكْسِ.

وَأَمَّا الفَرْقُ بَيْنَ الحَمْدِ وَالمَدْحِ[1] فَقَدْ قَالَ ابْنُ القَيِّمِ: (إِنَّ الحَمْدَ إِخْبَارٌ عَنْ مَحَاسِنِ المَحْمُودِ، مَعَ حُبِّهِ، وَتَعْظِيمِهِ، فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنِ اقْتِرَانِ الإِرَادَةِ بِالخَبَرِ، بِخِلَافِ المَدْحِ، فَإِنَّهُ إِخْبَارٌ مُجَرَّدٌ)، وَلِذَلِكَ كَانَ المَدْحُ أَوْسَعَ تَنَاوُلًا؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ لِلحَيِّ وَالمَيِّتِ وَلِلجَمَادِ أَيْضًا.

وَ(أَل) فِي الحَمْدِ لِلاسْتِغْرَاقِ[2]؛ لِيَتَنَاوَلَ كُلَّ أَفْرَادِ الحَمْدِ المُحَقَّقَةِ وَالمُقَدَّرَةِ، وَقِيلَ:

=راجع: بدائع الفوائد (٢/ ١٩)، تفسير القرطبي (١/ ١٣٤)، تفسير ابن كثير (١/ ٤٨)، تفسير الكشاف(١/ ٩)، مجموع الفتاوى (١١/ ١٣٣)، نيل الأوطار (١/ ٢٨).

(١) قال علي البغدادي: الحمد والمدح أخوان، وقيل بينهما فرق، وهو أن المدح قد يكون قبل الإحسان وبعده، والحمد لا يكون إلا بعد الإحسان، وقيل: إن المدح قد يكون منهيًّا عنه، وأما الحمد فمأمور به.

وقال ابن القيم في بدائع الفوائد: فالصواب في الفرق بين الحمد والمدح، أن يقال: الإخبار عن محاسن الغير، إما أن يكون إخبارًا مجردًا من حب وإرادة أو مقرونًا بحبه وإرادته، فإن كان الأول فهو المدح، وإن كان الثاني فهو الحمد، راجع: تفسير الخازن (١/ ٢١)، بدائع الفوائد (١/ ٩٣).

(٢) قال أبو حيان: و(ال) في الحمد، للعهد، أي الحمد المعروف بينكم لله، أو لتعريف الماهية، كالدينار خير من الدرهم.

وأما لتعريف الجنس فيدل على استغراق الأحمدة كلها، بالمطابقة والظاهر أنها لتعريف الجنس، فيدل على استغراق الحمد كله بالمطابقة.

وقال الفرضي الحنبلي: و(ال) في الحمد، للاستغراق أو للجنس أو للعهد، وعلى كل منها تفيد جنس الحمد مختص بالله تعالى، فا(ال) فرد منه لغيره، وأما على العهد فعلى معنى أن الحمد الذي حمد به الله نفسه وحمده به نبيه وأولياؤه مختص بالله تعالى.

تتمة: ورود الحمد جملة إسمية:

فأما ورودها جملة إسمية لمجيء الكتاب والسنة بها، ولأن القصد من الحمد هو ذكر إحسان الله علينا، وإحسانه غير منقطع، والجملة الإسمية تفيد الدوام فكان الأنسب أن تكون إسمية.

تضمن الحمد ردودًا على أهل البدع:

قال ابن القيم رحمه الله:

(١) رد على الجهمية -معطلة الصفات-، فإن إثبات الحمد الكامل لله يقتضي ثبوت كل ما يحمد عليه=

لِلجِنْسِ، وَمَعْنَاهُ: (أَنَّ الحَمْدَ الكَامِلَ ثَابِتٌ لله، وَهَذَا يَقْتَضِي ثُبُوتَ كُلِّ مَا يُحْمَدُ عَلَيْهِ مِنْ صِفَاتِ كَمَالِهِ وَنُعُوتِ جَمَالِهِ، إِذْ مَنْ عَدِمَ صِفَاتِ الكَمَالِ؛ فَلَيْسَ بِمَحْمُودٍ عَلَى الإِطْلَاقِ، وَلَكِنْ غَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَحْمُودًا مِنْ كُلِّ وَجْهٍ وَبِكُلِّ اعْتِبَارٍ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الحَمْدِ، إِلَّا مَنْ حَازَ صِفَاتِ الكَمَالِ جَمِيعَهَا.

الرَّسُولُ فِي اللُّغَةِ[(١)] هُوَ مَنْ بُعِثَ بِرِسَالَةٍ، يُقَالُ: أَرْسَلَهُ بِكَذَا إِذَا طَلَبَ إِلَيْهِ تَأْدِيَتَهُ وَتَبْلِيغَهُ. وَجَمْعُهُ: رُسْلٌ بِسُكُونِ السِّينِ، وَرُسُلٌ بِضَمِّهَا.

وَفِي لِسَانِ الشَّرْعِ[(٢)]: إِنْسَانٌ، ذَكَرٌ، حُرٌّ، أُوحِيَ إِلَيْهِ بِشَرْعٍ، وَأُمِرَ بِتَبْلِيغِهِ.

=من صفات كماله ونعوت جلاله، إذ من عدم صفات الكمال فليس بمحمود على الإطلاق.

(٢) رد على الجبرية: من إثبات عموم حمده سبحانه، فإنه يقتضي أن لا يعاقب عبيده على ما لا قدرة لهم عليه، ولا هو من فعلهم، فحمده عليها يأبى ذلك أشد الإباء، وينفيه أعظم النفي، فتعالى من له الحمد كله، بل إنما يعاقبهم على نفس أفعالهم التي فعلوها حقيقة. وإثبات رحمته ينفي ذلك.

(٣) رد على الفلاسفة: القائلين بأن الله يعلم بالكليات دون الجزئيات، كيف يستحق الحمد من لا يعلم شيئًا من العلم عن أحوال وتفاصيل، وهذا يستحيل أن يكون إلهًا وأن يكون ربًا، فلا بد لله المعبود وللرب المدبر من أن يعلم عابده ويعلم حاله.

(٤) رد على منكري النبوات: أخبر أن من أنكر الرسالة والنبوة أنه ما عرفه حق معرفته، ولا عظمه حق تعظيمه، ولا قدره حق تقديره.

راجع: البحر المحيط (١/ ١٨)، بدائع الفوائد (٢/ ٩٢)، شرح عمدة الفارض (١/ ٨)، أضواء البيان للشنقيطي (١/ ٣)، الكشاف (١/ ٩)، إعراب القرآن للدرويش (١/ ١٦)، مدارج السالكين (١/ ٦٤).

(١) أشار الهراس رحمه الله إلى تعريف الرسول لغة، ولم يتعرض لتعريف النبي.

قال أهل اللغة في الرسول: مشتق من رسل، وأصل الرسل الانبعاث على التؤدة، يقال: ناقة رسْلة أي سهلة، وإبل مراسيل منبعثة انبعاثًا سهلًا.

والنبي: هو مشتق من النبأ فهو منبئ عن الله، أي: مخبر، وقيل مشتق من النبوة، وهو ما ارتفع من الأرض، راجع: لسان العرب (١/ ١٦٣)، القاموس المحيط (مادة: رَسَل)، مختار الصحاح.

(٢) ما قاله الشارح رحمه الله ينسب إلى جمهور العلماء وقد اختلف فيها العلماء في ضابط الرسول والنبي، فقيل:

(١) إن النبي والرسول مترادفان، وهذا ظاهر كلام أبي حنيفة وجماعة.

(٢) الرسول صاحب الوحي بواسطة الملك، والنبي هو الذي تكون نبوته إلهامًا أو منامًا، قال به الفراء وآخر هو الحسن الأعرج. =

فَإِنْ أُوحِيَ إِلَيْهِ وَلَمْ يُؤْمَرْ بِالتَّبْلِيغِ فَهُوَ نَبِيٌّ. فَكُلُّ رَسُولٍ نَبِيٌّ، وَلَا عَكْسَ[١]، فَقَدْ

=(٣) النبي من أتاه الوحي من الله عز وجل، ونزل عليه الملك بالوحي، والرسول من يأتي بشرع الابتداء بعض الأحكام من شريعة الذي قبله، فالنبي أعم من الرسول وهذا ما عليه عبدالقاهر البغدادي صاحب الفرق بين الفرق.

(٤) الرسول من الأنبياء فجمع إلى المعجزة كتابًا منزلًا عليه، والنبي من لا كتاب له كيوشع عليه السلام، وهذا عليه الزمخشري صاحب الكشاف وهو معتزلي.

(٥) الرسول المبعوث إلى الأمة، والنبي هو المحدث الذي لا يبعث إلى أمة، وهذا عليه قطرب صاحب المثلثة، وهو معتزلي المعتقد.

(٦) الرسول أعم فهو من البشر أو من الملائكة، والنبي أخص فهو من البشر خاصة.

(٧) الرسول من أوحي إليه بشرع وأمر بالتبليغ، والنبي من أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بالتبليغ.

والصواب من هذه الأقوال والله أعلم أن يقال:

الرسول من أوحي إليه وأمر بالتبليغ، سواء بشريعة جديدة أو قديمة.

والنبي من أوحي أليه وأمر بالتبليغ ويقرر شريعة من قبله.

هذا ما قرره العلامة الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة.

وأما قول الجمهور وشيخ الإسلام في كتابه النبوات حيث قال: والنبي هو من ينبئه الله وهو ينبئ بما أنبأ الله به، فإن أرسل مع ذلك إلى من خالف أمر الله ليبلغه رسالة من الله إليه فهو رسول، وأما إذا كان إنما يعمل بالشريعة من قبله، ولم يرسل هو إلى أحد يبلغه عن الله رسالة فهو نبي وليس برسول.

ويرد على هذا القول أنهم جعلوا النبي غير مأمور بالتبليغ، وهذا مخالف للأدلة، كيف يكون النبي غير مبلغ ألا يكون هذا من كتمان العلم، ثم هو يتعارض مع النصوص، كقوله تعالى: ﴿يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ﴿٩٢﴾﴾ ومعلوم أن هارون بنص القرآن كان نبيًّا، قال تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥ مِن رَّحْمَتِنَآ أَخَاهُ هَٰرُونَ نَبِيًّا ﴿٥٣﴾﴾ وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَٰرُونَ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٤٥﴾﴾ وغيرها.

وقوله ﷺ: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي» متفق عليه عند البخاري (٦/ ٤٩٥) ومسلم (٣/ ١٤٧).

فكيف يكون هارون نبيًّا، وقد أرسل إلى فرعون ليبلغ رسالة الله عز وجل، قال تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾ فتأمل.

راجع: النبوات لابن تيمية (٢٥٥)، الفتاوى (١٨/ ٧)، تفسير القرطبي (١٢/ ٨٠)، روح المعاني (١٧/ ١٧٣)، شرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٥٥)، أضواء البيان (٥/ ٧٣٥).

(١) تقدم معنا أن كلاً من الرسول والنبي يشتركان في الإيحاء والتبليغ، فمن هذا الباب فكل رسول نبي وكل نبي رسول، فهما مترادفان. =

يَكُونُ نَبِيًّا غَيْرَ رَسُولٍ، وَالْمُرَادُ بِالرَّسُولِ الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِ الرَّبِّ هُنَا مُحَمَّدٌ ﷺ.

وَ (الهُدَى) فِي اللُّغَةِ[1]: البَيَانُ وَالدَّلَالَةُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَهُمْ

=وأما من جهة اختصاص كل واحد، فالرسول خاص بأن قد يدعو إلى شريعة جديدة أو قديمة، بينما النبي فهو مقرر لشريعة من قبله، فعلى هذا كل رسول نبي ولا عكس، وهذا المراد من كلام الأئمة.

قال ابن تيمية رحمه الله: وكل رسول نبي، وليس كل نبي رسول.

وقال القاضي عياض نحو ما قاله ابن تيمية في الشفاء، وكذا القرطبي ونقله عن المهدوي.

قال الشيخ الألباني رحمه الله: وعلى ذلك جرى عامة المفسرين من ابن جرير الطبري إلى خاتمة المحققين الألوسي.

تتمة: مسألة إن قيل أيهما أفضل النبوة أم الإرسال؟

قال العز بن عبدالسلام: فنقول الأفضل النبوة، لأن النبوة إخبار عما يستحقه الرب من صفات الجمال، ونعوت الكمال وهي متعلقة بالله من طرفيها، والإرسال دونها أمر بالإبلاغ إلى العباد، فهو متعلق بالله من أحد طرفيه، وبالعباد من الطرف الآخر، ولا شك أن ما يتعلق من طرفيه، أفضل مما يتعلق به أحد طرفيه، والنبوة سابقة على الإرسال، فإن قول الله لموسى: ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٠﴾﴾ مقدم على قوله: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿١٧﴾﴾ فجميع ما تحدث به قبل قوله ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ نبوة، وما أمره بعد ذلك من التبليغ فهو إرسال، والحاصل أن النبوة راجعة إلى التعريف بالإله وبما يجب به، والإرسال إلى أمر الرسول بأن يبلغ عنه إلى عباده أو إلى بعض عباده ما أوجبه عليهم من معرفته وطاعته واجتناب معصيته، وكذلك الرسول عليه السلام لما قال له جبريل: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾﴾ إلى قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ ﴿٨﴾﴾ كان هذا نبوة، وكان ابتداء الرسالة حين جاء جبريل بـ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنذِرْ ﴿٢﴾﴾.

قلت: فلعل العز بن عبدالسلام يريد أن يوصل إلى أن النبي لم يؤمر بالبلاغ والدعوة فالنبوة خاصة فيما بين النبي والله عز وجل، وهذا كما هو معلوم قول ضعيف كما تقدم.

والأدلة على رده ما يلي:

قوله في الإرسال أنه لا يتأخر عن النبأ فهذا لا يدل على أفضلية الرسول على النبي، بل إن قلنا يتأخر بالعكس فهو الصواب، لتضمن الإرسال على النبوة، والله أعلم. راجع: الفتاوى (١٠/ ٢٩٠)، السلسلة الصحيحة (١/ ٣٦٤)، قواعد الأحكام للعز بن عبدالسلام (٢/ ٢٣٧).

(١) الهداية لها عدة معاني: منها: إخراج شيء إلى شيء، وقيل: ضد الضلال، وقيل: الإلهام، وقيل: المعرفة، وقيل غير ذلك.

والخلاصة: أن الهداية هي الإرشاد وكل متصرف فيه، قاله ابن عطية، وتابعه الفيروزآبادي صاحب القاموس المحيط.

=

﴿فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: ١٧]. فَإِنَّ الْمَعْنَى: بَيَّنَّا لَهُمْ. وَكَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣﴾ [الإنسان: ٣].

وَالْهُدَى بِهَذَا الْمَعْنَى عَامٌّ لِجَمِيعِ النَّاسِ، وَلِهَذَا يُوصَفُ بِهِ الْقُرْآنُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩].

وَيُوصَفُ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝٥٢﴾ [الشورى: ٥٢].

وَقَدْ يَأْتِي الْهُدَى بِمَعْنَى التَّوْفِيقِ وَالإِلْهَامِ[1]، فَيَكُونُ خَاصًّا بِمَنْ يَشَاءُ الله هِدَايَتَهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

وَلِهَذَا نَفَاهُ الله عَنْ رَسُولِهِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦].

وَالْمُرَادُ بِالْهُدَى هُنَا: كُلُّ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الإِخْبَارَاتِ الصَّادِقَةِ، وَالإِيمَانِ الصَّحِيحِ، وَالعِلْمِ النَّافِعِ، وَالعَمَلِ الصَّالِحِ.

وَالدِّينُ يَأْتِي لِعِدَّةِ مَعَانٍ[2]: مِنْهَا: الْجَزَاءُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۝٤﴾،

=وشرعًا: أن الهداية مجرد الدلالة على طريق يوصل إلى المطلوب سواء وصل الإهداء أو لم يصل. والمشهور في مذهب المعتزلة أن الهداية هي الدلالة الموصلة إلى المطلوب. راجع: لوامع الأنوار للسفاريني (١/ ٣٣٥).

(١) ذكر المؤلف نوعين من أنواع الهداية، وهما: (١) هداية بيان ودلالة. (٢) هداية: توفيق وإلهام.
وبقي نوعان هما:
(١) هداية عامة للخلق، ودليلها: ﴿الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ۝٥٠﴾.
(٢) هداية أخروية إما إلى الجنة أو إلى النار، ودليلها: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾، ودليل آخر: ﴿فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ ۝٢٣﴾. راجع: بدائع الفوائد (٢/ ٣٥)، مدارج السالكين (١/ ٩)، تفسير ابن كثير (١/ ٥٧).

(٢) ومن معانيه ما ذكره ابن الجوزي في نزهة الأعين والنواظر:
(١) الإسلام ومنه قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ﴾.
(٢) التوحيد ومنه ﴿وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾. =

وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: كَمَا يَدِينُ الفَتَى يُدَانُ(١).

وَمِنْهَا: الخُضُوعُ وَالِانْقِيَادُ، يُقَالُ: دَانَ لَهُ بِمَعْنَى: ذَلَّ وَخَضَعَ، وَيُقَالُ: دَانَ لله بِكَذَا، أَوْ كَذَا بِمَعْنَى اتَّخَذَهُ دِينًا يَعْبُدُهُ بِهِ.

وَالمُرَادُ بِالدِّينِ هُنَا: جَمِيعُ مَا أَرْسَلَ الله بِهِ رَسُولَ الله ﷺ مِنَ الأَحْكَامِ وَالشَّرَائِعِ اعْتِقَادِيَّةً كَانَتْ، أَمْ قَوْلِيَّةً، أَمْ فِعْلِيَّةً.

وَإِضَافَتُهُ إِلَى الحَقِّ مِنْ إِضَافَةِ المَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ(٢)؛ أَي: الدِّينِ الحَقِّ، وَالحَقُّ:

=(٣) الحساب: ومنه ﴿يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ﴾.

(٤) الحكم ومنه: ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ﴾.

(٥) والملة ومنه: ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ۝٥﴾.

(٦) الحدود ومنه ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾.

(٧) العادة ومنه ﴿قُلْ أَتُعَلِّمُونَ اللَّهَ بِدِينِكُمْ﴾.

(٨) العدد ومنه: ﴿ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾. راجع: نزهة الأعين والنواظر (٢٩٧).

(١) جاء عن ابن عمر ولم يصح عن النبي ﷺ، رواه البيهقي في الزهد ولم يصح، ولفظه: «البر لا يبلى، والإثم لا ينسى، والديان لا يموت، فكن كما شئت، كما تدين تدان» أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (١١/ ١٧٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات، وابن الجوزي في ذم الهوى من طريق معمر عن أيوب عن أبي قلابة مرسلًا.

وله علة أخرى، وهي الوقف، فقد أخرجه أحمد في الزهد، ورواه المروزي في زوائده على الزهد وهو منقطع مع وقفه، كما قال المناوي.

ورواه الديلمي وفيه مكروم بن عبدالرحمن مجهول، وفيه محمد بن عبدالملك وضاع للحديث.

انظر السلسلة الضعيفة للعلامة الألباني رحمه الله (٤/ ١٧٧) رقم (١٥٧٦).

(٢) وهذه الإضافة تسمى الإضافة المحضة، أي: خالصة من تقدير الانفصال، وتفيد أمرًا معنويًا، وإذا كان المضاف إليه معرفة كما هو الحال هنا؛ فإنها تفيد تعريف المضاف، وقد قال ابن عقيل: وأما ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته فمؤول على حذف المضاف إليه الموصوف بتلك الصفة. اهـ.

فيكون المعنى هنا: الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الإسلام الحق، فحذف المضاف إليه (الإسلام) وقامت الصفة مقامه وهي (الحق).

قال ابن القيم رحمه الله: ويحسن إذا حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه بشرطين:

(١) أن تكون الصفة خاصة يعلم ثبوتها لذلك الموصوف بعينه لا لغيره. =

مَصْدَرُ حَقَّ يَحِقُّ إِذَا ثَبَتَ وَوَجَبَ، فَالْمُرَادُ بِهِ: الثَّابِتُ الوَاقِعُ، وَيُقَابِلُهُ البَاطِلُ الَّذِي لَا حَقِيقَةَ لَهُ.

اللَّامُ فِي قَوْلِهِ: (لِيُظْهِرَهُ) لَامُ التَّعْلِيلِ، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِـ (أَرْسَلَ)، وَهُوَ مِنَ الظُّهُورِ بِمَعْنَى: العُلُوِّ وَالغَلَبَةِ؛ أَيْ: لِيَجْعَلَهُ عَالِيًا عَلَى الأَدْيَانِ كُلِّهَا بِالحُجَّةِ وَالبُرْهَانِ.

وَ (أَل) فِي (الدِّينِ) لِلجِنْسِ[1]، فَيَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ دِينٍ بَاطِلٍ، وَهُوَ مَا عَدَا الإِسْلَامَ.

وَالشَّهِيدُ: فَعِيلٌ، وَهُوَ مُبَالَغَةٌ مِنْ شَهِدَ، وَهُوَ إِمَّا مِنَ الشَّهَادَةِ بِمَعْنَى الإِخْبَارِ وَالإِعْلَامِ، أَوْ مِنَ الشَّهَادَةِ بِمَعْنَى الحُضُورِ، وَالمَعْنَى: وَكَفَى بِاللهِ[2] شَهِيدًا[3]، مُخْبِرًا بِصِدْقِ رَسُولِهِ، أَوْ حَاضِرًا مُطَّلِعًا لَا يَغِيبُ عَنْهُ شَيْءٌ.

=(٢) أن تكون الصفة قد غلب استعمالها مفردة.

وإذا رأينا ما ذكره ابن القيم من الشرطين فهما متعينين فيما ذكرنا، والله أعلم.

راجع: بدائع الفوائد (٣/ ٢٦)، شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك (٢/ ٤٨)، الكواكب الدرية (٤٥٤).

(١) يتكرر في كثير من الكتب لفظ الجنس، فما هو الجنس؟

فالجنس: كلي معقول على كثيرين مختلفين في الحقيقة في جواب ما هو؟ من حيث هو كذلك، مثال: أن يقال: ما هو الإنسان؟ وما هو الفرس؟ فالجواب: بالقدر المشترك بينهما وهو الحيوان. راجع: التعريفات للجرجاني (١٠٧)، الكليات (٣٣٨).

(٢) الباء في (بالله) متعلقة بما تضمنه الخبر عن معنى الأمر بالاكتفاء؛ لأنك إذا قلت: كفى بالله أو كفاك الله زيدًا، فإنما تريد أن يكتفي هو به، فصار اللفظ لفظ الخبر، والمعنى معنى الأمر، فدخلت الباء لهذا السبب، فليست زائدة في الحقيقة، وإنما هي كقولك: حسبك بزيد، ألا ترى أن حسبك مبتدأ وله خبر، ومع هذا فقد يجزم الفعل في جوابه، فتقول: حسبك ينم الناس، فـ(ينم) جزم على جواب الأمر الذي في ضمن الكلام، حكى هذا سيبويه عن العرب. راجع: بدائع الفوائد (٢/ ٦٨).

(٣) الشهيد هو من أسماء الله عز وجل، لدلالة الآية عليه: ﴿قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ ....﴾ وقوله ﷺ في حكاية عن رجل من بني إسرائيل وفيه: «ائتني بالشهداء أشهدهم، فقال: كفى بالله شهيدًا» رواه البخاري في صحيحه برقم (٢٢٩١).

ومعنى الشهيد: المطلع على جميع الأشياء، يسمع جميع الأصوات خفيها وجليها، وأبصر جميع الموجودات دقيقها وجليلها، صغيرها وكبيرها، الذي شهد لعباده وعلى عباده بما عملوه.

وَالمَعْنَى الإِجْمَالِيُّ لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ جَمِيعَ أَوْصَافِ الكَمَالِ ثَابِتَةٌ لله عَلَى أَكْمَلِ الوُجُوهِ وَأَتَمِّهَا.

وَمِمَّا يُحْمَدُ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ نِعَمُهُ عَلَى عِبَادِهِ الَّتِي لَا يُحْصِي أَحَدٌ مِنَ الخَلْقِ عَدَّهَا، وَأَعْظَمُهَا إِرْسَالُهُ مُحَمَّدًا ﷺ بِالهُدَى وَدِينِ الحَقِّ رَحْمَةً لِلعَالَمِينَ، وَبُشْرَى لِلمُتَّقِينَ؛ لِيُظْهِرَهُ عَلَى جَمِيعِ الأَدْيَانِ بِالحُجَّةِ وَالبُرْهَانِ، وَالعِزِّ وَالتَّمْكِينِ وَالسُّلطَانِ، وَكَفَى بالله شَهِيدًا عَلَى صِدْقِ رَسُولِهِ وَحَقِيقَةِ مَا جَاءَ بِهِ.

وَشَهَادَتُهُ سُبْحَانَهُ تَكُونُ بِقَوْلِهِ وَفِعْلِهِ وَتَأْيِيدِهِ لِرَسُولِهِ بِالنَّصْرِ وَالمُعْجِزَاتِ وَالبَرَاهِينِ المُتَنَوِّعَةِ عَلَى أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ هُوَ الحَقُّ المُبِينُ.

وَأَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا الله وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ إِقْرَارًا بِهِ وَتَوْحِيدًا.

(الشَّهَادَةُ): الإِخْبَارُ بِالشَّيْءِ عَنْ عِلمٍ بِهِ، وَاعْتِقَادٍ لِصِحَّتِهِ وَثُبُوتِهِ، وَلَا تُعْتَبَرُ الشَّهَادَةُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَصْحُوبَةً بِالإِقْرَارِ وَالإِذْعَانِ، وَوَاطَأَ القَلبُ عَلَيْهَا اللِّسَانَ؛ فَإِنَّ الله قَدْ كَذَّبَ المُنَافِقِينَ فِي قَوْلِهِمْ: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: ١]، مَعَ أَنَّهُمْ قَالُوا بِأَلسِنَتِهِمْ.

وَ(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه): هِيَ كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ، الَّتِي اتَّفَقَتْ عَلَيْهَا كَلِمَةُ الرُّسُلِ صَلَوَاتُ الله وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ؛ بَل هِيَ خُلَاصَةُ دَعَوَاتِهِمْ وَزُبْدَةُ رِسَالَاتِهِمْ، وَمَا مِنْ رَسُولٍ مِنْهُمْ إِلَّا جَعَلَهَا مُفْتَتَحَ أَمْرِهِ[(١)]، وَقُطْبَ رَحَاهُ، كَمَا قَالَ نَبِيُّنَا ﷺ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا الله، فَإِذَا قَالُوهَا فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى الله عَزَّ وَجَلَّ**»[(٢)].

---

(١) كما أخبر الله تعالى عنهم: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ وقال تعالى يحكي قول نوح: ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ﴾، وقال عن هود: ﴿يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ وقال عن صالح: ﴿يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾. وقال عن شعيب: ﴿يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ وهكذا دعوة جميع الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام من أولهم نوح إلى آخرهم محمد ﷺ.

(٢) رواه البخاري رقم (٢٥) ومسلم رقم (٢٢) من حديث ابن عمر ﵄، وجاء عن أنس عند البخاري رقم (٣٩٢) وفي الباب عن أبي هريرة وجابر وأوس بن أوس وابن عباس، وهذه أحاديث متواترة=

وَدَلَالَةُ هَذِهِ الكَلِمَةِ عَلَى التَّوْحِيدِ بِاعْتِبَارِ اشْتِمَالِهَا عَلَى النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ المُقْتَضِي لِلحَصْرِ[1]، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ الإِثْبَاتِ المُجَرَّدِ كَقَوْلِنَا: الله وَاحِدٌ، مَثَلًا فَهِيَ تَدُلُّ بِصَدْرِهَا عَلَى نَفْيِ الإِلَهِيَّةِ عَمَّا سِوَى الله تَعَالَى، وَتَدُلُّ بِعَجُزِهَا عَلَى إِثْبَاتِ الإِلَهِيَّةِ لَهُ وَحْدَهُ.

وَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ إِضْمَارِ خَبَرٍ تَقْدِيرُهُ: لَا مَعْبُودَ بِحَقٍّ مَوْجُودٌ إِلَّا الله.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ) فَهُوَ تَأْكِيدٌ لِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ.

وَقَوْلُهُ: (إِقْرَارًا بِهِ) مَصْدَرٌ مُؤَكِّدٌ لِمَعْنَى الفِعْلِ: (أَشْهَدُ)، وَالمُرَادُ: إِقْرَارُ القَلْبِ وَاللِّسَانِ.

وَقَوْلُهُ: (تَوْحِيدًا)؛ أَيْ: إِخْلَاصًا لله عَزَّ وَجَلَّ فِي العِبَادَةِ، فَالمُرَادُ بِهِ التَّوْحِيدُ الإِرَادِيُّ الطَّلَبِيُّ المَبْنِيُّ عَلَى تَوْحِيدِ المَعْرِفَةِ وَالإِثْبَاتِ[2].

=كما قاله السيوطي في الأزهار المتناثرة ص (٦).

(١) الحصر على نوعين:

(١) حصر حقيقي ومعناه: أن يحصر ما يصدق فيه الحصر مثل: لا شمس إلا هذه، أي: لا يوجد في الوجود إلا هذه الشمس.

(٢) حصر إضافي، وهو ما لا يصدق فيه الحصر، لعدم تفرد الشيء المحصور حقيقة، مثل: لا إله إلا الله، فالحصر هنا مشارك فيه الآلهة الباطلة كالأشجار والأصنام.

وقد تكون الشهادة حصر حقيقي إذا زيد فيها (لا إله حق إلا الله) فهذا يصدق فيه الحصر.

راجع: شرح التدمرية للعثيمين -مفرغًا من الأشرطة- (٤).

(٢) التوحيد الإرادي الطلبي هو توحيد الألوهية وهو إفراد الله تعالى بالعبادة كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾ وكقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٦٢﴾.

وتوحيد المعرفة والإثبات هو توحيد الربوبية والأسماء والصفات، وهو إفراد الله عز وجل بالخلق والملك والتدبير وإفراده بأسمائه وصفاته.

فيكون توحيد الألوهية مبني على توحيد الربوبية؛ لأنه لا يتأتى موحدًا في الألوهية وهو منكر لتوحيد الربوبية، وهكذا لا يكون الإنسان موحدًا في الربوبية وهو مشرك في الألوهية فيسمى موحدًا بل هو مشرك فكلاهما متلازم، ذكر بنحو هذا الصنعاني رحمه الله في تطهير الاعتقاد من أدران الإلحاد.

(وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ[(١)] وصَلَّى الله عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا مَزِيدًا)[(٢)].

وَجَعَلَ الشَّهَادَةَ لِلرَّسُولِ ﷺ بِالرِّسَالَةِ وَالعُبُودِيَّةِ مَقْرُونَةً بِالشَّهَادَةِ لله بِالتَّوْحِيدِ؛ لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ كُلٍّ مِنْهُمَا، فَلَا تُغْنِي إِحْدَاهُمَا عَنِ الأُخْرَى، وَلِهَذَا قَرَنَ بَيْنَهُمَا فِي الأَذَانِ، وَفِي التَّشَهُّدِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ۝٤﴾ [الشرح: ٤]: يَعْنِي: لَا أُذْكَرُ إِلَّا ذُكِرْتَ مَعِي[(٣)]، وَإِنَّمَا جَمَعَ لَهُ بَيْنَ وَصْفَيِ الرِّسَالَةِ وَالعُبُودِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمَا أَعْلَى مَا يُوصَفُ بِهِ العَبْدُ.

---

(١) محمد ﷺ هو ابن عبدالله بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبدمناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، إلى هنا اتفق النسابة عليه. راجع: مجموع النووي (١/ ٢١) وانظر كلام ابن القيم في النسب من زاد المعاد طبعة دار ابن رجب (١/ ٤٩).

(٢) والحكمة من تأكيد الأمر بالسلام دون الصلاة في قوله: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ۝٥٦﴾ ذلك؛ لأن الصلاة قد أخبر الله أنه هو وملائكته يصلون على النبي، فإذا استشعرت النفوس هذا بادرت إلى الصلاة عليه، وإن لم تؤمر فكيف وقد أمرت به، فإذًا لا نحتاج إلى هذا التأكيد، بخلاف السلام فإنه خلا من هذا المعنى وجاء في حيز الأمر دون الخبر، فلما خلا حسن تأكيده. راجع: بدائع الفوائد (٢/ ١٦٢).

(٣) جاء هذا التفسير عن أبي سعيد ﷺ مرفوعًا، وفيه ضعف ففي السند دراج أبي السمح: ضعيف.
وجاء عن مجاهد، أخرجه عبدالرزاق في تفسيره (٢/ ٣٨٠)، والشافعي في الرسالة (٣)، وفي أحكام القرآن (١/ ٥٨-٥٩)، وابن جرير في تفسيره (٢٤/ ٤٩٤)، والبيهقي في مناقب الشافعي (١/ ٣٢)، وفي دلائل النبوة (٧/ ٦٣)، كلهم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد به، وذكرنا تخريج هذا الأثر مستوفيًا والكلام عليه في تحقيق كتاب الرسالة والحمد لله.
وتكلم بعض الحفاظ في هذه السلسلة كالقطان وغيره، راجع: جامع التحصيل ص (١٩٠)، والثقات لابن حبان (٧/ ٣٣١)، والمعرفة والتاريخ للفسوي، وميزان الاعتدال (٢/ ٥٢٧).
قال الشافعي في أحكام القرآن: يعني -والله أعلم- ذكره عند الإيمان بالله والأذان، ويحتمل ذكره عند تلاوة القرآن وعند العمل بالطاعة، والوقوف عن المعصية. راجع: أحكام القرآن للشافعي (١/ ٥٨)، زاد المسير (٨/ ٢٨٤).

وَالعِبَادَةُ: هِيَ الحِكْمَةُ الَّتِي خَلَقَ اللهُ الخَلْقَ لِأَجْلِهَا[(١)]، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾ [الذاريات: ٥٦].

فَكَمَالُ المَخْلُوقِ فِي تَحْقِيقِ تِلْكَ الغَايَةِ، وَكُلَّمَا ازْدَادَ العَبْدُ تَحْقِيقًا لِلعُبُودِيَّةِ؛ ازْدَادَ كَمَالُهُ، وَعَلَتْ دَرَجَتُهُ، وَلِهَذَا ذَكَرَ اللهُ نَبِيَّهُ بِلَقَبِ العَبْدِ[(٢)] فِي أَسْمَى أَحْوَالِهِ وَأَشْرَفِ مَقَامَاتِهِ؛ كَالإِسْرَاءِ بِهِ، وَقِيَامِهِ بِالدَّعْوَةِ إِلَى اللهِ، وَالإِيحَاءِ إِلَيْهِ، وَالتَّحَدِّي بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْهِ[(٣)].

وَنَبَّهَ بِوَصْفِ العُبُودِيَّةِ أَيْضًا إِلَى الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الغُلُوِّ الَّذِينَ قَدْ يَتَجَاوَزُونَ بِالرَّسُولِ - ﷺ - قَدْرَهُ، وَيَرْفَعُونَهُ إِلَى مَرْتَبَةِ الأُلُوهِيَّةِ، كَمَا يَفْعَلُ ضُلَّالُ الصُّوفِيَّةِ- قَبَّحَهُمُ اللهُ[(٤)]-، وَقَدْ

(١) العبادة: هي التذلل، وتنقسم باعتبار المفعول والفعل:

(١) فهي باعتبار المفعول: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأعمال والأقوال الظاهرة والباطنة.

(٢) وباعتبار الفعل: ما أمر به شرعًا من غير اطراد عرفي واقتضاء عقلي.

وقيل العبادة: ما جمعت أربع مراتب: أ) قول القلب، ب) قول اللسان، ج) عمل القلب، د) عمل اللسان.

راجع: مدارج السالكين (١/ ١٠٠)، العبودية لابن تيمية (٧).

(٢) وهذه العبودية هي من إضافة الخلق والتشريف، كبيت الله الحرام، وناقة الله، وكل ما أضيف لقصد التشريف، ومنه عبده ورسوله، وتقتضي هذه العبودية أن لا حق له في شيء من شؤون الربوبية إطلاقًا، فهو عبد فلا يعبد، ورسول فلا يعصى.

(٣) فالإسراء كقوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا ﴾، وقيامه بالدعوة إلى الله كقوله تعالى: ﴿لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴿١٩﴾﴾ والإيحاء كقوله تعالى: ﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴿١٠﴾﴾، والتحدي كقول الله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾.

فهذه عبودية خاصة متضمنة للعبودية العامة؛ لأن كل ذي عبودية خاصة ففيه عبودية عامة، أخذه الهراس بمضمونه من كلام ابن أبي العز عند شرحه على (وأن محمدًا عبده المصطفى) على الطحاوية.

(٤) إن الله سبحانه وتعالى ابتلى الإسلام والمسلمين بطائفتين: الشيعة الحمقى، والصوفية البلدي،فإن من بلادتهم أن يرفعوا منزلة العبد منزلة الرب -سبحانه وتعالى عن فعلهم علوًّا كبيرًا- بل يزعم بعضهم أن النبي ﷺ يعلم الغيب وبيده الضر والنفع وبيده الدنيا والآخرة، كما قال شاعرهم البوصيري في بردته: =

صَحَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ، وَإِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ».

وَالمَقْصُودُ أَنَّ هَذِهِ الشَّهَادَةَ تَتَضَمَّنُ اعْتِرَافَ العَبْدِ بِكَمَالِ عُبُودِيَّتِهِ ﷺ لِرَبِّهِ، وَكَمَالِ رِسَالَتِهِ، وَأَنَّهُ فَاقَ جَمِيعَ البَشَرِ فِي كُلِّ خَصْلَةِ كَمَالٍ.

وَلَا تَتِمُّ هَذِهِ الشَّهَادَةُ حَتَّى يُصَدِّقَهُ العَبْدُ فِي كُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ، وَيُطِيعَهُ فِي كُلِّ مَا أَمَرَ بِهِ، وَيَنْتَهِيَ عَمَّا نَهَى عَنْهُ.

الصَّلَاةُ فِي اللُّغَةِ: الدُّعَاءُ[1]؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾، وَأَصَحُّ

=يا أكرم الخلق ما لي من ألوذ به | سواك عند حلول الحادث العمم
وإن لم تكن في معادي آخذًا بيدي | فضلًا وإلا فقل يا زلة القدم
فإن من جودك الدنيا وضرتها | ومن علومك علم اللوح والقلم

فهذا هو الكفر البواح، والشرك العظيم ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قال المناوي أيضًا:

لولاه ما كان ملك الله منتظمًا | دنيا وأخرى به كل قد افتتحت
قد كان نورًا ولا لوح ولا قلم | ولا سماء به إلا وقد رفعت
ولا جنان ولا نار الجحيم ولا | عرش وفرش ولا حجب قد انتصبت
ولا نجوم ولا شمس ولا قمر | ولا سحب ولا أرض قد انبسطت
ولا جبال ولا بر ولا شجر | ولا رياح جرت في سهلها وسرت
ولا دواب ولا إنس ولا ملك | ولا وحوش سعت في وعرها ودبت
فالكل من نوره الرحمن أوجده | لولاه ما كانت الآفاق قد نظمت

فأي مسلم يقول مثل هذا الإفراط سبحانك اللهم هذا بهتان عظيم.

(١) نسب ابن القيم هذا التعريف إلى الجمهور كما في جلاء الأفهام، ومع هذا لم يرتضيه في بدائعه ورد عليه بردود:

(أ) أن الدعاء يعدى باللام والصلاة تعدى بعلى، فمعنى الآية ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ أي: ادعو عليهم، ولا يكون المعنى مستقيمًا، واختلاف المبنى يدل على اختلاف المعنى.

(ب) أن الدعاء أعم فهو للخير والشر، والصلاة لا تكون إلا للخير، فهم يضطرون إلى قاعدة تضمين الحرف آخر، وهي قاعدة مرجوحة قاعدة ظاهرية النحاة. =

مَا قِيلَ فِي صَلَاةِ الله عَلَى رَسُولِهِ هُوَ مَا ذَكَرَهُ البُخَارِيُّ فِي (صَحِيحِهِ) عَنْ أَبِي العَالِيَةِ قَالَ: صَلَاةُ الله عَلَى رَسُولِهِ: ثَنَاؤُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ المَلَائِكَةِ[1].

وَالمَشْهُورُ أَنَّ الصَّلَاةَ مِنَ المَلَائِكَةِ الاسْتِغْفَارُ كَمَا فِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «وَالمَلَائِكَةُ يُصَلُّونَ عَلَى أَحَدِكُمْ مَادَامَ فِي مَجْلِسِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ، يَقُولُونَ: اللهمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللهمَّ ارْحَمْهُ»، وَمِنَ الآدَمِيِّينَ: التَّضَرُّعُ وَالدُّعَاءُ.

وَآلُ الشَّخْصِ هُمْ مَنْ يَمُتُّونَ إِلَيْهِ بِصِلَةٍ وَثِيقَةٍ مِنْ قَرَابَةٍ وَنَحْوِهَا[2].

=(ج) أن معنى الحنو أبلغ ففيه النصرة والتأييد والحفظ والحماية.

(د) أن الدعاء يحتاج إلى مدعو وداعين بخلاف الصلاة.

(هـ) أن الصلاة إذا كانت بمعنى الحنو والعطف كانت سهلة التقدير وأبلغ معنًى، بينما إذا كانت بمعنى الدعاء فهي تحتاج إلى تقدير ثم تضمين حرف جر بحرف آخر.

والخلاصة: أن الصلاة معناها الحنو والعطف، أي: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ واحنو واعطف عليهم. راجع: جلاء الأفهام (٨١)، بدائع الفوائد (١/ ٢٦).

(١) رواه البخاري معلقًا في تفسير سورة الأحزاب، قال الحافظ: وصله أبو حاتم وأبو إسحاق، وقيل: الصلاة على نبيه معناها: صلاة الله: مغفرته، وصلاة الملائكة: الاستغفار، قاله مقاتل، وقيل: صلاته: رحمته، وصلاة الملائكة: الدعاء، قاله الضحاك.

راجع: فتح الباري (١١/ ١٦٠)، زاد المستقنع (٣/ ٢٢٩)، شرح النونية (١/ ٢٠).

(٢) اختلف العلماء في آل النبي ﷺ، فقيل: الذين حرمت عليهم الصدقة، وقيل: آله هم ذريته وأزواجه خاصة حكاه ابن عبدالبر في التمهيد، وقيل: أتباعه إلى يوم القيامة، حكاه ابن عبدالبر عن بعض أهل العلم، وقيل: إن آله هم الأتقياء من أمته، حكاه القاضي حسين والراغب وجماعة.

والصحيح القول الأول: ولكن من هم الذين حرمت عليهم الصدقة، فقيل: بنو هاشم وبنو المطلب، وهذا مذهب الشافعي وأحمد، وقيل: بنو هاشم خاصة، وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد، وقيل: بنو هاشم وبنو المطلب وبنو أمية وبنو نوفل إلى بني غالب وهو اختيار أشهب من أصحاب مالك، وروي عن أصبغ.

وذهب ابن القيم إلى أن أقرب الأقوال هو مذهب الشافعي ومن معه، ثم الثاني.

راجع: شرح مسلم (٣/ ١٢٥)، المغني لابن قدامة (٣/ ٦٥٥)، طرح التثريب (٤/ ٣٥)، زاد المعاد (٦/ ٢٥٦)، الإنصاف (٣/ ٢٢٩)، الاستذكار (٩/ ٢٢٦)، الاختيارات الفقهية (١٠٤)، جلاء الأفهام (١٠٤).

وَآلُهُ ﷺ يُرَادُ بِهِمْ أَحْيَانًا مَنْ حَرُمَتْ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ، وَهُمْ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ، وَيُرَادُ بِهِمْ أَحْيَانًا كُلُّ مَنْ تَبِعَهُ عَلَى دِينِهِ.

وَأَصْلُ (آلٍ): أَهْلٌ(١)، أُبْدِلَتِ الهَاءُ هَمْزَةً، فَتَوَالَتْ هَمْزَتَانِ، فَقُلِبَتِ الثَّانِيَةُ مِنْهُمَا أَلِفًا، وَيُصَغَّرُ عَلَى أُهَيْلٍ أَوْ أُوَيْلٍ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا شَرُفَ غَالِبًا، فَلَا يُقَالُ: آلُ الإِسْكَافِ وَآلُ الحَجَّامِ.

وَالْمُرَادُ بِالصَّحْبِ أَصْحَابُهُ ﷺ، وَهُمْ كُلُّ مَنْ لَقِيَهُ حَالَ حَيَاتِهِ مُؤْمِنًا، وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ(٢).

---

(١) وهذا الذي ذهب إليه الهراس، استضعفه أهل العلم.

وفي اشتقاق (آل) قولان: فقيل إن أصل (آل) أهل ثم قلبت الهاء همزة، فقيل (آل) ثم سهلت على قياس أمثالها، وقيل: إن أصل (آل) أول، وذكره صاحب الصحاح في باب الهمزة والواو واللام، وعند هؤلاء هو مشتق من آل يؤول إذا رجع.

وقال ابن القيم في رده على القول الأول: وهذا القول ضعيف من وجوه:

(١) أنه لا دليل عليه.

(٢) أنه يلزم منه القلب الشاذ من غير موجب مع مخالفة الأصل.

(٣) أن الأهل تضاف إلى العاقل وغيره، والآل لا تضاف إلا إلى العاقل.

(٤) أن الأهل تضاف إلى العلم والنكرة، والآل لا يضاف إلا لمعظم من شأنه.

(٥) أن الأهل تضاف إلى الظاهر والمضمر، والآل من النحاة من منع إضافته إلى المضمر

(٦) أن الرجل حيث أضيف إلى آله دخل فيه، والأهل بخلاف ذلك فإنك لو قلت: جاء أهل زيد لم يدخل زيد في الأصل.

ولهذا تعلم خطأ من قال: إن أصل (آل) هو أهل بل أصل (آل) هو (أول). راجع: فتح الباري: (١١/ ١٦٤) جلاء الأفهام (١١٤).

(٢) ويزاد في حده هذا: (ولو تخللته ردة على الأصح) ليدخل في ذلك من ارتد ثم تاب فهذا لا يذهب عليه شرف الصحبة على الأصح.

راجع: نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر (١٤٨).

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: مراده (مؤمنًا بالرسول ﷺ) لأن إطلاق الإيمان ينصرف إلى الإيمان بالرسول ﷺ ولو قيد ذلك به لكان أحسن. اهـ.

وَالسَّلَامُ: اسْمُ مَصْدَرٍ مِنْ سَلَّمَ تَسْلِيمًا عَلَيْهِ[١]، بِمَعْنَى طَلَبَ لَهُ السَّلَامَةَ مِنْ كُلِّ مَكْرُوهٍ، وَهُوَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى[٢]، وَمَعْنَاهُ: الْبَرَاءَةُ وَالْخَلَاصُ مِنَ النَّقَائِصِ وَالعُيُوبِ، أَوِ الَّذِي يُسَلِّمُ عَلَى عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الآخِرَةِ[٣].

وَ (مَزِيدًا) صِفَةٌ لِـ (تَسْلِيمًا)[٤]، وَهُوَ اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ (زَادَ) الْمُتَعَدِّي، وَالتَّقْدِيرُ: مَزِيدًا فِيهِ.

أَمَّا بَعْدُ؛ فَهَذَا اعْتِقَادُ الفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ الْمَنْصُورَةِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ: أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

(**أَمَّا بَعْدُ**): كَلِمَةٌ يُؤْتَى بِهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى الشُّرُوعِ فِي الْمَقْصُودِ[٥]، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَعْمِلُهَا كَثِيرًا فِي خُطَبِهِ وَكُتُبِهِ[٦]، وَتَقْدِيرُهَا عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ

---

(١) قال ابن الجزري رحمه الله في مفتاح الحصن: وأما الجمع بين الصلاة والسلام فهو الأولى والأكمل والأفضل لقوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾﴾ ولو اقتصر على أحدهما جاز من غير كراهة، فقد جرى عليه جمع، منهم مسلم في صحيحه، خلافًا للشافعية، وفي كلام بعضهم: لا أعلم أحدًا نص على الكراهة، حتى الإمام الشافعي نفسه اقتصر على الصلاة دون التسليم في خطبة الرسالة والله أعلم. راجع: شرح النونية لأحمد بن عيسى (١/ ٢٢).

(٢) السلام اسم من أسماء الله عز وجل ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ﴾ ومن السنة حديث عبدالله بن مسعود: «إن الله هو السلام» رواه البخاري رقم (٦٢٣٠).

(٣) وقيل: السلام الذي سلم من كل عيب، وبرئ من كل آفة، وقيل غير ذلك، ذكر معانيها الحافظ في الفتح. راجع: فتح الباري (١٣/ ٣٦٦)، جامع الأصول (٤/ ١٧٦)، الأسماء والصفات للبيهقي (٧/ ١٠١)، شأن الدعاء (٤١)، تفسير ابن كثير (٤/ ٣٤٣)، روح المعاني (٢٨/ ٦٢)، الاعتقاد للبيهقي (٥٥)، تفسير الأسماء للزجاج (٣١)، المقصد الأسنى (٦٧).

(٤) والحكمة من تأكيد الأمر بالسلام دون الأمر بالصلاة في قوله: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾﴾ ذلك لأن الصلاة قد أخبر الله أنه هو وملائكته يصلون على النبي ﷺ، فإذا استشعرت النفوس هذا بادرت إلى الصلاة عليه، وإن لم تؤمر، فكيف وقد أمرت بها، فإذًا لا نحتاج إلى هذا التأكيد فإنه خلا من هذا المعنى، وجاء في حيز الأمر دون الخبر، فلما خلا حسن تأكيده. انظر: بدائع الفوائد (٢/ ١٦٢).

(٥) وقيل: يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر استحبابًا في الخطب والمكاتبات. وقيل: هي فصل الخطاب الذي أُتيه داود.

(٦) ومن ذلك حديث عمرو بن تغلب قال: إن رسول الله ﷺ أتي بمال أو سبي فقسمه، فأعطى رجلًا =

بَعْدُ[١]. والإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: (هَذَا)[٢] إِلَى مَا تَضَمَّنَهُ هذَا المُؤَلَّفُ مِنَ العَقَائِدِ[٣] الإِيمَانِيَّةِ الَّتِي أَجْمَلَهَا فِي قَوْلِهِ: (وَهُوَ الإِيمَانُ بالله..).

وَالاعْتِقَادُ: مَصْدَرُ اعْتَقَدَ كَذَا؛ إِذَا اتَّخَذَهُ عَقِيدَةً لَهُ؛ بِمَعْنَى عَقَدَ عَلَيْهِ الضَّمِيرَ وَالقَلْبَ، وَدَانَ لله بِهِ، وَأَصْلُهُ مِنْ (عَقَدَ الحَبْلَ)، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ فِي التَّصْمِيمِ وَالاعْتِقَادِ الجَازِمِ.

=وترك رجلًا، فبلغه أن الذين تركوا عتبوا، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «أما بعد...» رواه البخاري (٩٢٣) وجاء من حديث حميد الساعدي، وعن المسور بن مخرمة وعن ابن عباس وعن أسماء بنت أبي بكر، وكلها في البخاري.

(١) (أما بعد) هي نائبة عن اسم شرط وفعله، وقد ذكر ابن مالك في ألفيته:

أما كمهما يك من شيء وفا ... لتلو تلوها وجوبًا ألفا

واختلف العلماء في أول من قالها، فقيل: داود عليه السلام، رواه الطبراني مرفوعًا، وفي إسناده ضعف، وروى عبد بن حميد والطبراني عن الشعبي موقوفًا أنها فصل الخطاب الذي أعطيها داود، وأخرجه سعيد ابن منصور من طريق الشعبي فزاد فيه عن زياد بن سمية، وقيل: يعقوب، رواه الدارقطني بسند واهٍ في غرائب مالك، وقيل أول من قالها: يعرب بن قحطان، وقيل: كعب بن لؤي، أخرجه القاضي أبو أحمد الغساني من طريق أبي بكر بن عبدالرحمن بسند ضعيف، وقيل: سبحان بن وائل، وقيل: قس بن ساعدة.

وقد أشار الميداني في أبيات إلى هذه الأقوال:

جرى الخلاف (أما بعد) من كان بادئًا ... بها عدة أقوال وداود أقرب

ويعقوب أيوب الصبور وآدم ... وقس وسبحان وكعب ويعرب

راجع: فتح الباري (٢٠/ ٥٢٠)، لوامع الأنوار البهية (٥٦)، كشف القناع (١/ ١٤).

(٢) قال الجامي: إذا كانت هذه الديباجة بعد كتابة هذا الكتاب، فيكون المشار إليه هذا الكتاب المحسوس الموجود، وإذا كانت الديباجة كتبت قبل الكتاب المشار إليه ما في ذهنه من المعلومات.

(٣) مفردها (عقيدة) وقال بعض الباحثين: إن أول من وردت عنه هذه اللفظة (عقيدة) هو الغزالي، وهذا فيه نظر، فقد وجد من سبق الغزالي بهذه اللفظة، وهو من أئمة السلف، وهو أبو عثمان إسماعيل بن عبدالرحمن الصابوني (٣٧٣-٤٤٩هـ) وهو متقدم على من ذكر بحقبة من الزمن.

والعقيدة: هي مأخوذة من العقد، وهو يكون من اليقين في القلب، ويتبعه عليه العمل، وهو إما اعتقاد صحيح، وهو ما وافق الشرع، وإما اعتقاد فاسد وهو ما خالف الشرع.

(الفِرْقَةِ) بِكَسْرِ الفَاءِ الطَّائِفَةُ مِنَ النَّاسِ.

وَوَصَفَهَا بِأَنَّهَا (النَّاجِيَة المَنْصُورَة)[1] أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الحَقِّ مَنْصُورَةً، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ»[2].

وَمِنْ قَوْلِهِ فِي الحَدِيثِ الآخَرِ: «سَتَفْتَرِقُ هَذِهِ الأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً: كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ اليَوْمَ وَأَصْحَابِي»[3].

(١) وهذا هو الحق أن الطائفة المنصورة هي الناجية خلافًا لبعض الحركيين المميعين لمذهب السلف، وقصدوا بذلك إدخال فرق البدع والأهواء والأحزاب أنهم من الطائفة الناجية، استدل مثل هؤلاء: أن النبي ﷺ قال: «ستفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة» وقال: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين»، وقالوا: إن اختلاف الاسم يدل على اختلاف المسمى والقول بتوحيد المسمى يحتاج إلى دليل.

والجواب عما قاله هؤلاء المبتدعة: نسلم جدلًا أنه ﷺ سمى هذه ناجية وتلك منصورة، فهل تكون النجاة من النار خاصة بالفرقة الناجية، وتكون المنصورة من الهالكة؛ لأن الظهور والغلبة والنصر لا يستلزم النجاة ولو كان يلزم، للزمه أن يقال بنجاة الأمم الكافرة الملحدة، لأنها ظهرت وغلبت ونصرت ولكنها ليست بناجية.

ويجاب عن قولهم: (اختلاف الاسم يدل على اختلاف المسمى) هذا وإن كان قاعدة (اختلاف المبنى يدل على اختلاف المعنى) صحيحة لكن لا يمنع قط أن بعض الألفاظ لفظ (الملة) ولفظ (الجماعة) ولفظ (السواد الأعظم) فعلى زعم هذا الغاش تكون هذه الأمم مختلفة، والقول بتوحيدها يحتاج إلى دليل ظاهر.

وعلى هذا فإننا نقول: إن الطائفة المنصورة هي الفرقة الناجية.

راجع: حوار هادئ مع سلمان العودة لفضيلة العلامة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي.

وقال الجامي: لا فرق بينهما ولا فلسفة أن بينهما عمومًا وخصوصًا، وكذا أهل السنة كلها بمعنى واحد. اهـ.

(٢) الحديث عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، رواه البخاري رقم (٧٤٦٠) ومسلم (١٠٣٧).

(٣) هذا هو حديث الافتراق وهو حديث مشهور، قال شيخ الإسلام: الحديث صحيح مشهور في السنن والمسانيد.

فقد جاء عن عدة من الصحابة: عن معاوية وأنس وجابر وأبي أمامة، وابن مسعود، وعوف بن مالك، وسعد بن أبي وقاص، وعن أبي هريرة أخرجه أبو داود في سننه رقم (٤٥٩٦) والترمذي (٢٦٤٠) وقال: حديث حسن صحيح، وابن ماجة (٣٩٩١) وأحمد في المسند (٢/ ٣٣٢) وأبو يعلى=

وَقَوْلُهُ: (أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ) بَدَلٌ مِنَ الفِرْقَةِ.

وَالمُرَادُ بِالسُّنَّةِ: الطَّرِيقَةُ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا رَسُولُ الله ﷺ وَأَصْحَابُهُ قَبْلَ ظُهُورِ البِدَعِ وَالمَقَالَاتِ(١).

وَالجَمَاعَةُ فِي الأَصْلِ: القَوْمُ المُجْتَمِعُونَ، وَالمُرَادُ بِهِمْ هُنَا سَلَفُ هَذِهِ الأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، الَّذِينَ اجْتَمَعُوا عَلَى الحَقِّ الصَّرِيحِ مِنْ كِتَابِ الله تَعَالَى وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ(٢).

=(٥٩١٠) وابن حبان كما في الموارد (١٨٣٤)، وابن نصر في السنة رقم (٥٨) وابن أبي عاصم (٦٦) وابن بطة (٢٧٣) والشريعة ص (١٠).

وانظر طرق الحديث في السنة لابن أبي عاصم، وأصول السنة للالكائي (١/ ١٠٠) والصحيحة للعلامة الألباني رحمه الله (٢٠٣).

وأما هذه الزيادة «ما أنا عليه وأصحابي» فهي لا تصح من طريق عبدالرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي، أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ١٢٨) وقال: تفرد به زياد وهو لا تقوم به حجة. ووافقه الذهبي، وهو من حديث عبد الله بن عمرو.

وقيل: إن لهذه اللفظة شواهد، وقد سمعت شيخنا الوادعي يقول: وليس فيها شاهد يصح، والله أعلم.

(١) قال المعلمي في الأنوار الكاشفة: تطلق السنة لغة وشرعًا على وجهين:

الأول: الأمر يبتدئه الرجل فيتبعه فيه غيره، ومنه ما في صحيح مسلم في قصة الذي تصدق بصرة فتبعه الناس فتصدقوا....

الوجه الثاني: السيرة العامة، وسنة النبي ﷺ بهذا المعنى هي التي تقابل الكتاب، وتسمى الهدي، وهذا وكل شأن من شئون النبي ﷺ الجزئية المتعلقة بالدين من قول أو فعل أو كف أو تقرير سُنة بالمعنى الأول، ومجموع ذلك هو السنة بالمعنى الثاني.

راجع: الأنوار الكاشفة للمعلمي (٢٠).

(٢) قول الشارح: (والمراد بهم) هذا ما ذهب إليه بعض العلماء ولكن خصوهم بالصحابة، وهو اختيار عمر بن عبدالعزيز والشاطبي وصديق حسن خان وغيرهم، وذهب بعضهم إلى أن الجماعة هم السواد الأعظم، وقيل: هم جماعة أهل الإسلام، وقيل: هم جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير.

والصواب أن الجماعة هم أهل الحديث والأثر، الطائفة المنصورة، الفرقة الناجية، هذا ما عليه يزيد ابن هارون وأحمد والشافعي وابن المديني والبخاري وابن المبارك وأحمد بن غسان، والخطيب وكثير من السلف. =

وَهُوَ الإِيمَانُ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالبَعْثِ بَعْدَ المَوْتِ، وَالإِيمَانُ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ.

هَذِهِ الأُمُورُ السِّتَّةُ هِيَ أَرْكَانُ الإِيمَانِ[1]، فَلَا يَتِمُّ إِيمَانُ أَحَدٍ إِلَّا إِذَا آمَنَ بِهَا جَمِيعًا عَلَى

=قال الإمام أحمد: إن لم يكونوا أصحاب الحديث فلا أعرف لله أبدالًا.

وقال الشافعي: عليكم بأصحاب الحديث فإنهم أكثر الناس صوابًا.

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في الصحيحة: وقد يستغرب بعض الناس تفسير هؤلاء الأئمة للطائفة الظاهرة والفرقة الناجية وأنهم أهل الحديث ولا غرابة في ذلك، ثم ذكر مميزات أهل الحديث... ثم قال: فلا عجب بعد هذا البيان أن يكون أهل الحديث هم الطائفة الظاهرة والفرقة الناجية.

راجع: شرف أصحاب الحديث (٢٦)، مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٧)، الاعتصام للشاطبي (١/ ٢٦١)، فتح الباري (١٣/ ٣١٦)، عون المعبود (١٢/ ٣٤٢)، تحفة الأحوذي (٦/ ٣٨٤، ٤٣٤)، عارضة الأحوذي (٦/ ٣٨٤)، معارج القبول (١/ ١٩)، العزلة (٥٧)، موقف ابن تيمية من الأشاعرة (١/ ١٧)، لزوم الجماعة (٨٨)، تلبيس إبليس (٢٤)، السلسلة الصحيحة للشيخ الألباني (١/ ١١٦) رقم (٢٧٠).

(١) الإيمان لغة: الإقرار والتصديق.

وشرعًا: هو قول واعتقاد وعمل.

قال ابن عبدالبر: أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل ونية، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والطاعة عندهم إيمان.

قال الآجري: القول بأن الإيمان تصديق بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالجوارح، لا يكون مؤمنًا إلا أن تجتمع فيه هذه الخصال الثلاث.

قولهم: (قول باللسان) ذلك أنه من لم يقر ويصدق بلسانه مع القدرة لا يسمى مؤمنًا كما اتفق على ذلك سلف الأمة، ومن لم ينطق بلسانه دون تقية فهو كافر عند الله وعند المسلمين.

وقولهم: (اعتقاد بالجنان) فمن لم يعتقد بقلبه وإن نطق بلسانه فهو منافق، خلافًا للكرامية، وإذا كان مصدقًا بقلبه غير ناطق بلسانه فليس بمؤمن خلافًا للجهمية والفلاسفة.

وقولهم: (عمل بالأركان) ترك العمل بالكلية يُعد كفرًا بإجماع العلماء، نقله ابن تيمية عن الحميدي والشافعي وغيرهم أن تارك العمل يعد كافرًا

فلذلك مذهب السلف من أهل السنة أن الإيمان قول وعمل كما تقدم في نقل الإجماع عند ابن عبدالبر وكذا ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى، وكذا أبو يعلى في الإيمان.

راجع: الإيمان (٢٧٥)، الفتاوى (٧/ ٢٩٠، ٥٢٩-٥٣٤) (٧/ ٦٣٧)، زيادة الإيمان ونقصانه=

الوَجْهِ الصَّحِيحِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، فَمَنْ جَحَدَ شَيْئًا مِنْهَا أَوْ آمَنَ بِهِ عَلَى غَيْرِ هَذَا الوَجْهِ فَقَدْ كَفَرَ.

وَقَدْ ذُكِرَتْ كُلُّهَا فِي حَدِيثِ جِبْرِيلَ المَشْهُورِ حِينَ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي صُورَةِ أَعْرَابِيٍّ يَسْأَلُهُ عَنِ الإِسْلَامِ وَالإِيمَانِ وَالإِحْسَانِ، فَقَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بالله، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَتُؤْمِنَ بِالبَعْثِ بَعْدَ المَوْتِ، وَبِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ حُلوِهِ وَمُرِّهِ مِنَ الله تَعَالَى»[1].

وَالمَلَائِكَةُ: جَمْعُ مَلَكٍ، وَأَصْلُهُ مَأْلَكٌ، مِنَ الأَلُوكَةِ، وَهِيَ الرِّسَالَةُ، وَهُمْ نَوْعٌ مِنْ خَلقِ الله عَزَّ وَجَلَّ[2]، أَسْكَنَهُمْ سَمَاوَاتِهِ، وَوَكَّلَهُمْ بِشُؤُونِ خَلقِهِ، وَوَصَفَهُمْ فِي كِتَابِهِ بِأَنَّهُمْ لَا

=ص (١٨)، التمهيد (٩/ ٢٤٨)، لوامع الأنوار (١/ ٤١٦)، الشريعة (١١٩)، أصول السنة للالكائي (٤/ ٨٣٣)، المحلى (١/ ٥٠)، الإبانة (١٧٦)، فتح الباري (١/ ٤٧)، الإيمان لأبي يعلى (١٥٢).

(١) حديث جبريل جاء عن عمر ﷺ، وقيل له حديث جبريل لأن فيه قصة جبريل في تعليمه للدين، وقد أخرجه مسلم في الإيمان (٨) وأبو داود (٤٦٩٥) وابن ماجة (٦٣) والنسائي (٨/ ٩٧) وأحمد في المسند (١/ ٢٨١) وغيرهم.

وجاء هذا عن جرير بن عبدالله عند الشيخين، رواه البخاري (٤٧٧٧) ومسلم (٩).

وأما زيادة (حلوه ومره من الله تعالى) فقد جاءت من حديث أنس: «لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره» أخرجه الحاكم في المعرفة في علوم الحديث (٣١،٣٢) والمناهل السلسة في الأحاديث المسلسة (٦٦١) وفيه يزيد الرقاشي متروك الحديث، لا تقوم بمثله حجة.

وجاءت في حديث عدي بن حاتم عند ابن ماجة (٨٧) والسنة لابن أبي عاصم (١٣٥) والطبراني كما عزاه إليه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٩٩) وفيه عبدالأعلى مولى أبي زهيرة، وهو ابن أبي المساور متروك، كذبه ابن معين، وفيه الحسين بن الأسود صدوق يخطئ كثيرًا.

وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١١/ ٦٩) من طريق ابن أبي المساور، وهو في ضعيف الجامع (٦٣٩٩) قال الشيخ الألباني رحمه الله: ضعيف جدًّا.

وجاء عند ابن حبان في صحيحه، وفيه الحسن بن سفيان شيخ ابن حبان، قال ابن معين: لا أعرفه.

وسألت شيخنا الوادعي رحمه الله عن هذا الحديث: فقال: أعرف أن فيه مجهولًا، فجملة الحديث أنه لا يصح بهذه الزيادة، والله أعلم.

(٢) خلق الله عز وجل الملائكة من نور، كما جاء عن النبي ﷺ: «وخُلقت الملائكة من نور» وقد زعم قوم من المتفلسفة أن الملائكة هي العقول والنفوس المجردات وهي الجواهر العقلية.

وزعم قوم منهم أن الملائكة هي القوى العالمة التي في النفوس، كما يقولون: إن جبريل عليه الصلاة

والسلام هو القوى العالمة التي ينفث في نفس محمد ﷺ، وهذا ضلال مبين، بل هو ملك منفصل عن الرسول يسمع كلام الله من الله وينزل به على رسول الله كما تدل عليه الأدلة والإجماع من المسلمين.

تتمة: مسألة تفاضل الملائكة وصالحي البشر.

قال بعضهم وهو تاج الدين الفزاري: اعلم أن هذه المسألة من بدع علم الكلام، التي لم يتكلم فيها الصدر الأول من الأمة.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: كنت أحسب أن القول فيها محدث حتى رأيتها أثرية سلفية صحابية. اهـ.

ويؤيد كلام ابن تيمية أن هذه المسألة جاءت عن عمر بن عبدالعزيز في نقاش مع أحد الحاضرين حول أيهما أفضل، رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٩/ ٣٠٣) وفيه أبو معشر نجيح بن عبدالرحمن السندي ضعيف.

وأما كونها صحابية، فقد وردت عن عبدالله بن سلام رضي الله عنه: (ما خلق الله خلقًا أكرم عليه من محمد ﷺ) رواه الحاكم في مستدركه (٤/ ٥٦٨) ووافقه الذهبي وهو صحيح الإسناد، وأخرجه البيهقي في الدلائل (٥/ ٤٨٥).

وكذا وردت هذه المسألة عن الشافعي رحمه الله فيما رواها عنه البيهقي في مناقب الشافعي (١/ ٤٢٢) قال: ومحمد رسول الله خير خلق رب العالمين، واختلف الناس فطائفة تقول الأنبياء وطائفة تقول الملائكة.

فيتبين من حكاية الشافعي للخلاف أنها مسألة مطروحة عند أهل زمنه وقبله، فكيف تكون من بدع الكلام وفضوله؟!!

والصحيح في المسألة: أن الصالحين من البشر أفضل باعتبار كمال النهاية، والملائكة أفضل باعتبار البداية، فإن الملائكة الآن في الرفيق الأعلى منزهين عما يلابسه بنو آدم، مستغرقون في عبادة الرب، ولا ريب أن هذه الأحوال الآن أكمل من أحوال البشر، وأما يوم القيامة بعد دخول الجنة فيصير صالحو البشر أكمل من حال الملائكة.

قال ابن القيم رحمه الله: وبهذا التفصيل يتبين سر التفضيل وتتفق أدلة الفريقين ويحصل كل منهم على حقه.

قال العز بن عبدالسلام: وقد اختلف الناس في التفضيل الواقع بين البشر والملك فإن فاضل بينهما مفضل من جهة تفاوت الأجساد التي هي مساكن الأرواح، فلا شك أن الملائكة أفضل وأشرف من أجساد البشر المركبة من الأخلاط المستقذرة، وإن فاضل بين أرواح البشر وأرواح الملائكة مع قطع النظر إلى الأجساد فإن أرواح الأنبياء أفضل من أرواح الملائكة، ثم قال: إن التفضيل قد يعود إلى المفضل فيما يظنه. =

يَعْصُونَ الله مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ، وَأَنَّهُمْ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَا يَفْتُرُونَ.

فَيَجِبُ عَلَيْنَا الإِيمَانُ بِمَا وَرَدَ فِي حَقِّهِمْ مِنْ صِفَاتٍ وَأَعْمَالٍ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالإِمْسَاكُ عَمَّا وَرَاءَ ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا مِنْ شُئُونِ الغَيْبِ الَّتِي لَا نَعْلَمُ مِنْهَا إِلَّا مَا عَلَّمَنَا الله وَرَسُولُهُ.

وَالكُتُبُ: جَمْعُ كِتَابٍ، وَهُوَ مِنَ الكَتْبِ، بِمَعْنَى: الجَمْعِ وَالضَّمِّ، وَالمُرَادُ بِهَا الكُتُبُ المُنَزَّلَةُ مِنَ السَّمَاءِ عَلَى الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ[1].

وَالمَعْلُومُ لَنَا مِنْهَا: صُحُفُ إِبْرَاهِيمَ، وَالتَّوْرَاةُ الَّتِي أُنْزِلَتْ عَلَى مُوسَى فِي الأَلْوَاحِ، وَالإِنْجِيلُ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى عِيسَى، وَالزَّبُورُ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى دَاوُدَ، وَالقُرْآنُ الكَرِيمُ الَّذِي هُوَ آخِرُهَا نُزُولًا، وَهُوَ المُصَدِّقُ لَهَا، وَالمُهَيْمِنُ عَلَيْهَا، وَمَا عَدَاهَا يَجِبُ الإِيمَانُ بِهِ إِجْمَالًا.

وَالرُّسُلُ: جَمْعُ رَسُولٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ مَنْ أَوْحَى الله إِلَيْهِ بِشَرْعٍ وَأَمَرَهُ بِتَبْلِيغِهِ.

وَعَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ تَفْصِيلًا بِمَنْ سَمَّى الله فِي كِتَابِهِ مِنْهُمْ، وَهُمْ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ، ذَكَرَهُمُ الشَّاعِرُ فِي قَوْلِهِ:

فِي (تلك حجتنا) مِنْهُمْ ثَمَانِيَةٌ ... مِنْ بَعْدِ عَشْرٍ وَيَبْقَى سَبْعَةٌ وَهُمُ

=وفيما تقدم عن ابن القيم هو القول الذي يجمع فصول المسألة وشتاتها. والله أعلم.

راجع: منهاج السنة (١/ ٥٣٣)، الفتاوى (٤/ ٣٥٨)، المقالات للأشعري (٢/ ١٢٦)، مجموع الفتاوى (٤/ ٣٤٤)، الاختيارات الفقهية (١١٣)، طبقات الحنابلة لأبي يعلى (٢/ ٣٠٦)، لوامع الأنوار (٢/ ٣٩٩)، بدائع الفوائد (٣/ ١٩٧)، البداية والنهاية (١/ ٤٩)، قواعد الأحكام (٢/ ٢٣٢).

(١) ومن الإيمان بهذه الكتب أن نؤمن بأنها ليست باقية على أصل تنزيلها بل قد حرف بعضها أو جلها ما عدا القرآن فقد ضمن الله عز وجل حفظه، وأما الكتب الأخرى فقد دخل عليها التغيير والتحريف، ومع ذلك فإن القرآن جاء مهيمنًا على جميعها، وقد نقل أهل العلم على أن شريعة محمد ناسخة لجميع الشرائع السماوية.

قال الذهبي: ولا يشرع لأحد بعد نزول القرآن أن يقرأ التوراة ولا أن يحفظها لكونها مبدلة محرفة منسوخة العمل، قد اختلط فيها الحق بالباطل فلتجتنب. راجع: السير (٣/ ٨٦).

إِدْرِيسُ هُودٌ شُعَيْبٌ صَالِحٌ وَكَذَا ... ذُو الكِفْلِ آدَمُ بِالْمُخْتَارِ قَدْ خُتِمُوا(١)

وَأَمَّا مَنْ عَدَا هَؤُلَاءِ مِنَ الرُّسُلِ وَالأَنْبِيَاءِ فَنُؤْمِنُ بِهِمْ إِجْمَالًا عَلَى مَعْنَى الاعْتِقَادِ بِنُبُوَّتِهِمْ وَرِسَالَتِهِمْ، دُونَ أَنْ نُكَلِّفَ أَنْفُسَنَا البَحْثَ عَنْ عِدَّتِهِمْ وَأَسْمَائِهِمْ(٢)، فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا اخْتَصَّ الله بِعِلْمِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴾ [النساء: ١٦٤].

وَيَجِبُ الإِيمَانُ بِأَنَّهُمْ بَلَّغُوا جَمِيعَ مَا أُرْسِلُوا بِهِ عَلَى مَا أَمَرَهُمُ الله عَزَّ وَجَلَّ، وَبَيَّنُوهُ بَيَانًا لَا يَسَعُ أَحَدًا مِمَّنْ أُرْسِلُوا إِلَيْهِ جَهْلُهُ، وَأَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ مِنَ الكَذِبِ وَالخِيَانَةِ(٣)،

(١) قال الشيخ العثيمين رحمه الله: ذكر الهراس بيتين في عدد الأنبياء وعد منهم ذا الكفل وفيه خلاف [ولم يثبت] حديث في ذلك. اهـ.

هكذا في تعليقه ولعل ما بين المعكوفين سقط والسياق يدل على إثباتها، والله أعلم.

(٢) هذا إذا كان لم يرد، أما إذا قد ورد الحديث بعددهم وصح فبه نقول: فقد جاء عن أبي أمامة صدي بن عجلان وفيه: «كان آدم نبيًّا مكلمًا، كان بينه وبين نوح عشرة قرون، وكانت الرسل ثلاثمائة وخمسة عشر (٣١٥)» رواه الحاكم في مستدركه (٢/ ٢٦٢) وقال: على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، ورواه ابن حبان في صحيحه (٢٠٨٥) وابن مندة في التوحيد (٢/ ١٠٤) ومن طريق ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢/ ٣٢٥) والطبراني في الأوسط (١/ ٢٤) والكبير (٨/ ١٣٩) وهو صحيح الإسناد.

فهذا هو عدد الرسل، وأما عدد الأنبياء فقد ورد في حديث أبي أمامة: كم عدد الأنبياء؟ قال: «مائة ألف وأربعة عشر ألفًا» وفي سنده علي بن يزيد الألهاني ضعيف، وفيه معان بن رفاعة لين الحديث وجاء عن أبي ذر ﷺ وفي طرقه مقال، ولا يخلو أن يكون الحديث حسنًا لغيره مع حديث أبي أمامة.اهـ. وانظر الصحيحة للشيخ الألباني رحمه الله (٦/ ٣٦٣).

(٣) والعصمة لغة: مصدر عصم، وهي بمعنى المنع، انظر لسان العرب لابن منظور.

واصطلاحًا: منع الله عبده من السقوط في القبيح من الذنوب والأخطاء ونحو ذلك.

واختلف مذاهب الفرق في العصمة، فذهب الشيعة الإمامية إلى أن الأنبياء معصومون عن جميع الأخطاء كبيرها وصغيرها، عمدها وسهوها، قبل النبوة وبعدها، وتبعهم القاضي كما في الشفاء، ووافقت أكثر المعتزلة على هذا المذهب إلا في الصغائر غير المستخفة قبل البعثة وبعدها، ومعنى (المستخفة): ما يؤثر في الأداء والتعليم والقبول.

وذهب المتكلمون منهم الآمدي والرازي والباقلاني وبعض المعتزلة قالوا: إنهم لا يمتنع عليهم قبل=

وَالكِتْمَانِ وَالبَلَادَةِ، وَأَنَّ أَفْضَلَهُمْ أُولُو العَزْمِ[(١)]، وَالمَشْهُورُ أَنَّهُمْ: مُحَمَّدٌ، وَإِبْرَاهِيمُ،

=النبوة الكبائر ولا الصغائر، فقد قالوا: إن الأنبياء معصومون عن تعمد كل ما يخل بصدقهم فيما دلت المعجزة القاطعة على صدقهم فيه من دعوى الرسالة، والتبليغ من الله، وأما الكفر فقد منعوه عمدًا وسهوًا.

وأما الكبائر والمعاصي: فقد منعوها عمدًا وجوزوها سهوًا، وفيهم خلاف على هذا.

وذهبت الخوارج منهم الأزارقة أنهم أجازوا بعثة نبي، يعلم الله أنه يكفر بعد نبوته، والفضيلية منهم أجازوا صدور الذنوب عن الأنبياء وكل ذنب عندهم كفر.

وذهبت الظاهرية، ومنهم ابن حزم قال: إنهم معصومون بعد النبوة عن كل صغير أو كبير عمدًا، ولم يمتنع أن يصدر عنه سهوًا من غير قصد، وأنهم لا يقرون على ذلك ينبئهم الله عليه، ولا بد إثر وقوعه منهم، ويظهر ذلك لعباده ويبين لهم

وخلاصة القول: إن الأنبياء معصومون من جهة التبليغ بالاتفاق، وأنهم معصومون من الكبائر دون الصغائر، وهذا قول أكثر علماء الإسلام، وأما عصمة الأنبياء من الصغائر، فالناس طرفي نقيض بين إفراط وتفريط، والوسط في ذلك أنهم يوفقون في صغير الذنوب دون الخسة منها إلى التوبة، ولكنهم لا يقرون عليها كما قال ابن تيمية: والمختار أن العصمة ثابتة عن الإقرار على الذنوب مطلقًا.

وأما كونهم معصومون قبل النبوة أو لا فليس في النبوة ما يستلزم هذا.

راجع: الفصل لابن حزم (٤/ ٢)، الشفا لعياض (٢/ ١٤٠)، الأحكام للآمدي (١/ ٤٣٢)، جمع الجوامع (٢/ ٩٥)، البحر المحيط للزركشي (٤/ ١٧٠)، مجموع الفتاوى (٢٠/ ٨٨) (٤/ ٣١٩)، و(١٠/ ٢٩٣) و(٢/ ٢٨٧) و(١٥/ ١٤٩)، منهاج السنة (١/ ١٣٠) و(٢/ ٣٩٧).

(١) قال ابن جرير: الذين امتحنوا في ذات الله في الدنيا بالمحن فلم تزدهم المحن إلا جدًّا في أمر الله كنوح وإبراهيم وموسى ومن أشبههم.

اختلف أهل التفسير فيهم، حتى أوصلهم ابن الجوزي في زاد المسير إلى عشرة أقوال، وكل هذا لا طائل تحته ولا دليل عليه.

قال ابن أبي العز: أحسنها ما نقله البغوي وغيره عن ابن عباس وقتادة أنهم نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد صلوات الله عليهم أجمعين.

وهذا ما اختاره ابن كثير رحمه الله في تفسيره، وهو قول جمهور أهل التفسير.

راجع: تفسير ابن جرير (٢٢/ ١٤٥)، تفسير ابن كثير (٤/ ٣٩٢)، شرح الطحاوية (٢/ ٤٢٤).

تتمة: هل في النساء نبيات؟

نقل عن الأشعري أن في النساء نبيات، وحصرهن أبو محمد بن حزم في ست: (حواء، سارة، هاجر،=

وَمُوسَى، وَعِيسَى، وَنُوحٌ؛ لِأَنَّهُمْ ذُكِرُوا مَعًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧].

وَقَوْلِهِ: ﴿۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].

وَ(البَعْثِ) فِي الأَصْلِ: الإِثَارَةُ وَالتَّحْرِيكُ[1]، وَالمُرادُ بِهِ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ: إِخْرَاجُ المَوْتَى مِنْ قُبُورِهِمْ أَحْيَاءً يَوْمَ القِيَامَةِ؛ لِفَصْلِ القَضَاءِ بَيْنَهُمْ، فَمَنْ يَعْمَل مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَل مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ[2].

وَيَجِبُ الإِيمَانُ بِالبَعْثِ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي بَيَّنَهَا اللهُ فِي كِتَابِهِ، وَهُوَ أَنَّهُ جَمْعُ مَا تَحَلَّلَ مِنْ أَجْزَاءِ الأَجْسَادِ الَّتِي كَانَتْ فِي الدُّنْيَا، وَإِنْشَاؤُهَا خَلْقًا جَدِيدًا، وَإِعَادَةُ الحَيَاةِ إِلَيْهَا[3].

=أم موسى، وآسية، ومريم) أسقط القرطبي (سارة وهاجر) وقال عياض: الجمهور على خلافه، ونقل النووي في الأذكار أن الإمام الجويني نقل الإجماع على أن مريم ليست نبية، ونسبه في شرح المهذب لجماعة.

وقال السبكي: لم يصح عندي في هذه المسألة شيء.

وقال الحسن: ليس في النساء نبية ولا في الجن، وهذا هو القول الحق، قال شيخ الإسلام: وقد ذكر القاضي أبو بكر والقاضي أبو يعلى وأبو المعالي وغيرهم، الإجماع على أنه ليس في النساء نبية، والقرآن دال على ذلك، كما في قوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم﴾، وقوله: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ﴾، ذكر أن غاية ما انتهت إليه أمه الصديقية.

راجع: مجموع الفتاوى (٤/ ٣٩٦)، الفتح (٦/ ٥٤٢)، لوامع الأنوار (٢/ ٢٦٦).

(١) قال الراغب: أصل البعث إثارة الشيء وتوجيهه يقال: بعثته فانبعث.

ويكون البعث على معانٍ: (١) النشور، يقال: أنشر الله الموتى فنشروا إذا أحيوا. (٢) المعاد، (٣) الحشر.

راجع: تهذيب اللغة (١١/ ٣٣٨)، معارج القبول (٢/ ١٠١)، التذكرة للقرطبي (٣/ ٣٠٦).

(٢) هذا ما عرفه البيجوري في جوهرة التوحيد، وعرفه غيره بأنه: المعاد الجسماني فإنه المتبادر عند الإطلاق، وهو الذي يجب اعتقاده ويكفر منكره، وقال ابن كثير: هو المعاد وقيام الأرواح والأجساد يوم القيامة. راجع: جوهرة التوحيد (١٨)، تفسير ابن كثير (٣/ ٣٠٦).

(٣) هذا ما عليه السلف رضوان الله عليهم، وجمهور العقلاء أن الأجسام تنقلب من حال إلى حال،=

وَمُنْكِرُ البَعْثِ الجُسْمَانِيِّ كَالفَلَاسِفَةِ وَالنَّصَارَى كَافِرٌ[١]، وَأَمَّا مَنْ أَقَرَّ بِهِ وَلَكِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ اللهَ يَبْعَثُ الأَرْوَاحَ فِي أَجْسَامٍ غَيْرِ الأَجْسَامِ الَّتِي كَانَتْ فِي الدُّنْيَا؛ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ وَفَاسِقٌ.

وَأَمَّا (القَدَرُ)[٢]؛ فَهُوَ فِي الأَصْلِ مَصْدَرٌ تَقُولُ: قَدَرْتُ الشَّيْءَ - بِفَتْحِ الدَّالِ

=فتستحيل ترابًا ثم ينشأ أخرى، وذهب الجهمية والمتفلسفة والملاحدة إلى أن الأجسام تأتي من العدم. راجع: لوامع الأنوار (٢/ ١٦٠)، شرح الطحاوية (٢/ ٥٩٨).

وقوله: (الأجساد التي كانت في الدنيا) تكون هي بعينها التي في الدنيا، خلافًا للفلاسفة الذين يقولون أنها غيرها، وسئل شيخ الإسلام فقال: هذه الأجسام تبعث كما نطق الكتاب والسنة، وقال ابن القيم: وأنه ينشئ تلك الأجساد بعينها بعدما بليت نشأة أخرى فيرد إليها تلك الأرواح.

وقال البغدادي: إن الله يعيد في الآخرة الناس وسائر الحيوانات التي ماتت في الدنيا، وكذا قال ابن حزم، وهو قول عامة السلف وقول المحققين كالحليمي والغزالي والراغب وأكثر أهل المعتقد على هذا، كما قال الأشعري.

راجع: الفتاوى (٤/ ٣١٦)، مفتاح دار السعادة (٢/ ٣٣٣)، الفوائد (٥-١٣)، الفرق بين الفرق (٣٤٨)، الفصل (٤/ ٧٩) مقالات الإسلاميين (٢/ ٦٢).

(١) أنكر الفلاسفة البعث إنكارًا مطلقًا، وقالوا: الشرائع وأصحابها أمور مصلحية عامة، وأصحاب الشرائع رجال حكمة.

وأما المشركون من العرب فكانوا على إنكار البعث، قال الله عنهم: ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ ﴾.

وأما النصارى غير الحلولية فإنهم يثبتون البعث، قال الشهرستاني: في النصارى من قال بحشر الأرواح والأبدان، وقال: إن عاقبة الأشرار في القيامة.

وأما اليهود: فعندهم الإنكار المطلق وهو على فرقتين: ١) الدوستانية، ٢) الكوستانية. راجع: الملل والنحل (١/ ٢١٩)، أصول الدين (٢٣٥).

قال الشيخ ابن عثيمين: ذكر أن النصارى ينكرون البعث الجسماني، وفيه نظر، بل قد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن المعاد الجسماني متفق عليه بين المسلمين والنصارى واليهود. اهـ. قلت: وانظر ما تقدم.

(٢) القدر هو التقدير، ويطلق على معنيين: أ) التقدير أي إرادة الله الشيء، ب) المقدَّر أي ما قدره الله عز وجل.

[عقيدة أهل السنة في القدر] الإيمان بقضاء الله وقدره وبأن للعبد اختيارًا وقدرة، فكل ما كان في الكون من حركة أو سكون أو وجود أو عدم فإنه كائن بعلم الله تعالى ومشيئته، وكل ما كان في=

وَتَخْفِيفِهَا - أَقْدِرُهُ - بِكَسْرِهَا - قَدْرًا وَقَدَرًا؛ إِذَا أَحَطْتَ بِمِقْدَارِهِ.

وَالمُرَادُ بِهِ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ عَلِمَ مَقَادِيرَ الأَشْيَاءِ وَأَزْمَانَهَا أَزَلًا، ثُمَّ أَوْجَدَهَا بِقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ عَلَى وَفْقِ مَا عَلِمَهُ مِنْهَا، وَأَنَّهُ كَتَبَهَا فِي اللَّوْحِ قَبْلَ إِحْدَاثِهَا؛ كَمَا فِي الحَدِيثِ: «أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ، قَالَ: وَمَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ كُلَّ مَا هُوَ كَائِنٌ»[1].

=الكون فمخلوق لله، لا خالق إلا الله، وآمنوا بأن للعبد مشيئة وقدرة، لكن مشيئته لا تخرج عن مشيئة الله، كما قال الله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾.

يتضمن القدر أصولًا عظيمة: أن الله عالم بالأمور المقدرة قبل كونها، فنثبت علمًا قديمًا لله، علم ما كان وما يكون وما لم يكن إذا كان كيف يكون. أن يتضمن علمه بالجزئيات المعينة، خلافًا للفلاسفة.

(١) أنه يتضمن أنه تعالى مختار لما يفعله، محدث له بمشيئته وإرادته ليس لازمًا لذاته.

(٢) أنه يدل على حدوث هذا المقدور بعد أن لم يكن.

وثمرات الإيمان بالقدر:

(١) إظهار معاني الربوبية التي تحمل المرء إلى الإنابة، والتوكل وتدفعه إلى الإخلاص.

(٢) الرضا بحكم الله واختياره عز وجل، وغاية ذلك صلاح البال وخلو القلب من الهموم والغموم.

(٣) كثرة الشكر على النعم والطاعات، حيث إن الله تعالى قد أولى الطائع برعايته.

(٤) حبس النفس عن المحرمات ذلك لأن المرء إذا علم أنه لن ينال أكثر مما كتب الله له فلن يندفع إلى التطلع إلى ما عند غيره.

(٥) معرفة مكانة الأسباب على حقيقتها وأنها غير مستقلة بالفعل، بل هي مجرد آثار تابعة لمشيئة الله وتصرفه، وهذا يدفع المرء إلى حسن الاعتماد بالله عز وجل. راجع: شرح الطحاوية (٢/ ٣٥٨)، القضاء والقدر عند السلف (١٦٠).

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٠٠) والترمذي (٢١٥٥) و(٣٣١٩) وأحمد في المسند (٥/ ٣١٧) والطيالسي (٥٧٧) والشريعة للآجري ص (١٧٧) والبيهقي في الأسماء والصفات (٣٨٧) وأبو نعيم (٥/ ٢٤٨) كلهم من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

وقد ذكر العلماء خلافًا عند هذا الحديث في أول ما خلق الله هل العرش، أم القلم؟

وسيأتي ذكره في فصل القدر من هذا الكتاب، ويشهد لصحة قول: (إن الله خلق القلم أولًا) ما رواه أبو يعلى (١/ ١٢٦) والبيهقي في الأسماء والصفات (٣٧٨) بلفظ: «إن أول شيء خلقه الله القلم فأمره فكتب كل شيء» ورجال السند كلهم ثقات، وهو من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ [الحديد: ٢٢].

وَمِنَ الإِيمَانِ باللهِ: الإِيمَانُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ العَزِيزِ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ مُحَمَّدٌ ﷺ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ[1] وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ.

وَقَوْلُهُ: (وَمِنَ الإِيمَانِ بِاللهِ.. إلخ): هَذَا شُرُوعٌ فِي التَّفْصِيلِ بَعْدَ الإِجْمَالِ، وَ (مِنْ) هُنَا لِلتَّبْعِيضِ، وَالمَعْنَى: وَمِنْ جُمْلَةِ إِيمَانِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ بِالأَصْلِ الأَوَّلِ الَّذِي هُوَ أَعْظَمُ الأُصُولِ وَأَسَاسُهَا، وَهُوَ الإِيمَانُ باللهِ: أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ.. إلخ.

وَقَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ) مُتَعَلِّقٌ بِالإِيمَانِ قَبْلَهُ؛ يَعْنِي أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ بِالصِّفَاتِ الإِلَهِيَّةِ عَلَى هَذَا الوَجْهِ الخَالِي مِنْ كُلِّ هَذِهِ المَعَانِي البَاطِلَةِ، إِثْبَاتًا بِلَا تَمْثِيلٍ، وَتَنْزِيهًا بِلَا تَعْطِيلٍ.

وَالتَّحْرِيفُ فِي الأَصْلِ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: حَرَفْتُ الشَّيْءَ عَنْ وَجْهِهِ حَرْفًا، مِنْ بَابِ ضَرَبَ؛ إِذَا أَمَلْتَهُ وَغَيَّرْتَهُ، وَالتَّشْدِيدُ لِلْمُبَالَغَةِ.

---

(١) قال الأزهري: قال الليث: التحريف في القرآن تغيير الكلمة عن معناها.

والتحريف نزعة يهودية الأصل؛ لقوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ ثم تبعهم من هذه الأمة الرافضة، فهم أشبه بهم: القذة بالقذة، والجهمية فإنهم سلكوا مسلك إخوانهم اليهود فلم يتمكنوا من تحريف نصوص القرآن فحرفوا معانيه، وسطوا عليه، وفتحوا باب التأويل لكل ملحد يكيد الدين.

والتحريف على أنواع:

(١) تحريف لفظي وهو قد يكون بحركة إعرابية مثل: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ﴾ فيجعلها المحرف (وكلم الله) بالنصب، وذلك ليجعل المتكلم هو موسى.

وقد يكون بغير حركة إعرابية كقراءة الجاهل (الحمدِ لله) بكسر الحمد.

وقد يكون التحريف بزيادة مثاله: (قولوا حطة فقالوا حنطة) و(آمين) فقالوا: (آمِّين) أي قاصدين.

وقد يكون التحريف بنقصان مثاله: (إياك) بتخفيف الياء، وهذا يؤدي إلى تغيير معنى الكلام فيصبح (الشمس نعبد) لأن الإياك هو الشمس.

(٢) وهو العدول بالمعنى عن وجهه، وحقيقته وإعطاء اللفظ معنى لفظ آخر، بقدر ما يشترك بينهما، وهو المسمى بالتأويل، وهو اصطلاح فاسد، لم يعهد به استعمال في اللغة.

راجع: الصواعق المرسلة (١/ ٢١٥)، مختصر الصواعق (٢/ ٣٣٣)، موسوعة الأديان (٢/ ١٠١٨).

وَتَحْرِيفُ الكَلَامِ: إِمَالَتُهُ عَنِ المَعْنَى المُتَبَادِرِ مِنْهُ إِلَى مَعْنًى آخَرَ، لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ إِلَّا بِاحْتِمَالٍ مَرْجُوحٍ(١)، فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ قَرِينَةٍ تُبَيِّنُ أَنَّهُ المُرَادُ.

وَأَمَّا التَّعْطِيلُ(٢)؛ فَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ العَطَلِ، الَّذِي هُوَ الخُلُوُّ وَالفَرَاغُ وَالتَّرْكُ، وَمِنْهُ

---

(١) وذلك كاستدلال بعض أهل البدع في بعض الصفات، مثاله: (الاستواء، بالاستيلاء) و(الكلام، بالكلام النفساني) ويستدلون في الأول بقول الأخطل:

قد استوى بشر على العراق ... من غير سيف أو دم مهراق

وفي الثاني: بقول الأخطل:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما ... جعل اللسان على الفؤاد دليلًا

فمثل هذا الاستدلال يكون باحتمال مرجوح، فيعد تحريفًا معنويًّا لهاتين الصفتين. راجع: التدمرية لابن تيمية (٩١).

(٢) التعطيل: هو التفريغ، وعطل الدار: أخلاها، والعين والطاء واللام أصل صحيح يدل على خلو وفراغ.

والتعطيل: هو أصل الشرك وقاعدته التي يرجع إليها، وهو ثلاثة أقسام:

(١) تعطيل المصنوع عن صانعه وخالقه.

(٢) تعطيل الصانع عن كماله المقدس بتعطيل أسمائه وصفاته.

(٣) تعطيل معاملته عن ما يجب على العباد من حقيقة التوحيد.

وينقسم التعطيل إلى:

(١) تعطيل محض، وهو تعطيل الملاحدة الدهرية الطبائعية الذين ينكرون ما سوى هذا الوجود الذي يشاهده الناس ويحسونه وهو وجود الأفلاك وما فيها.

وهؤلاء عطلوا الشرائع وعطلوا المصنوع عن الصانع، وعطلوا الصانع عن صفات الكمال، وعطلوا العالم عن الحق الذي خلق له وبه، فعطلوه عن مبدئه ومعاده، وعن فاعله وغايته.

(٢) تعطيل جزئي، وهو يتفاوت عند أصحابه بقدر معتقدهم، وهم على أربع طوائف:

الأولى: الأشاعرة ومن وافقهم من الماتريدية ومذهبهم إثبات الأسماء على وجه المجاز، وأثبتوا سبع صفات تسمى صفات المعاني.

الثانية: المعتزلة: ومن وافقهم من أهل الكلام ومذهبهم إثبات الأسماء على جهة المجاز بالعقل، وأما الصفات فهم على جهة الإنكار فيه.

الثالثة: الجهمية والقرامطة والباطنية، ومذهبهم إنكار الأسماء والصفات ولا يصفون الله إلا بالنفي المجرد عن الإثبات.

=

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَبِئۡرٖ مُّعَطَّلَةٖ﴾ [الحج: ٤٥].

أَيْ: أَهْمَلَهَا أَهْلُهَا، وَتَرَكُوا وِرْدَهَا.

وَالمُرَادُ بِهِ هُنَا نَفْيُ الصِّفَاتِ الإِلَهِيَّةِ، وَإِنْكَارُ قِيَامِهَا بِذَاتِهِ تَعَالَى.

فَالفَرْقُ بَيْنَ التَّحْرِيفِ وَالتَّعْطِيلِ: أَنَّ التَّعْطِيلَ نَفْيٌ لِلمَعْنَى الحَقِّ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَأَمَّا التَّحْرِيفُ؛ فَهُوَ تَفْسِيرُ النُّصُوصِ بِالمَعَانِي البَاطِلَةِ الَّتِي لَا تَدُلُّ عَلَيْهَا.

وَالنِّسْبَةُ بَيْنَهُمَا العُمُومُ وَالخُصُوصُ المُطْلَقُ، فَإِنَّ التَّعْطِيلَ أَعَمُّ مُطْلَقًا مِنَ التَّحْرِيفِ؛ بِمَعْنَى أَنَّهُ كُلَّمَا وُجِدَ التَّحْرِيفُ وُجِدَ التَّعْطِيلُ دُونَ العَكْسِ، وَبِذَلِكَ يُوجَدَانِ مَعًا فِيمَنْ أَثْبَتَ المَعْنَى البَاطِلَ وَنَفَى المَعْنَى الحَقَّ، وَيُوجَدُ التَّعْطِيلُ بِدُونِ التَّحْرِيفِ فِيمَنْ نَفَى الصِّفَاتِ الوَارِدَةَ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَزَعَمَ أَنَّ ظَاهِرَهَا غَيْرُ مُرَادِهَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُعَيِّنْ لَهَا مَعْنًى آخَرَ، وَهُوَ مَا يُسَمُّونَهُ بِالتَّفْوِيضِ.

وَمِنَ الخَطَإِ القَوْلُ بِأَنَّ هَذَا هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ[1]، كَمَا نَسَبَ ذَلِكَ إِلَيْهِمُ المُتَأَخِّرُونَ

=الرابعة: غلاة الجهمية والفلاسفة والقرامطة: ومذهبهم الإنكار حتى في حق الله الإثبات والنفي، فنفوا عنه الوجود لئلا يشابه الموجودات، ونفوا العدم لئلا يشابه المعدومات.

راجع: معجم مقاييس اللغة (٤/ ٣٥١)، العقل والنقل (١/ ١٢٨)، إغاثة اللهفان (٢/ ٢٦٨).

(١) نعم من الخطأ أن ينسب التفويض إلى السلف.

فالتفويض لغة: ورد استعمال مادة (فوض) في عدة استعمالات:

(١) الرد إلى الشيء، قال النووي رحمه الله: فوض إليه الأمر، أي: وكله ورده إليه.

(٢) التساوي، قال في مختصر الصحاح: قوم فوضى: متساوون لا رئيس لهم.

وقيل: الاختلاط، وقيل: الاشتراك، وقيل: التفريق

والتفويض: هو عدم التعرض لإثبات معاني الصفات اللائقة بالله عز وجل، وأما السلف والتفويض فهم بريئون منه كبراءة الذئب من دم ولد يعقوب. فالذي استقر عليه مذهب السلف وعباراتهم أنها لا تخرج عن خمسة أمور:

(١) إمرار النصوص، وهذا ما حكي عن السلف، قال الإمام الترمذي رحمه الله في سننه: قد ثبتت الروايات في هذا ونؤمن به ولا نتوهم ولا نقول كيف، هكذا روي عن مالك وابن عيينة وابن المبارك أنهم قالوا: (أمروها كما جاءت بلا كيف) وهذا قول أهل العلم من أهل السنة.

(٢) نفي المعاني الباطلة في الصفات: وهذا ما ورد مثاله عن أحمد رحمه الله أنه قال: وما أشبه هذه=

مِنَ الأَشَاعِرَةِ وَغَيْرِهِمْ، فَإِنَّ السَّلَفَ لَمْ يَكُونُوا يُفَوِّضُونَ فِي عِلْمِ المَعْنَى، وَلَا كَانُوا يَقْرَؤُونَ كَلَامًا لَا يَفْهَمُونَ مَعْنَاهُ؛ بَلْ كَانُوا يَفْهَمُونَ مَعَانِيَ النُّصُوصِ مِنَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَيُثْبِتُونَهَا لله عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ يُفَوِّضُونَ فِيمَا وَرَاءَ ذَلِكَ مِنْ كُنْهِ الصِّفَاتِ أَوْ كَيْفِيَّاتِهَا، كَمَا قَالَ مَالِكٌ حِينَ سُئِلَ عَنْ كَيْفِيَّةِ اسْتِوَائِهِ تَعَالَى عَلَى العَرْشِ: (الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالكَيْفُ مَجْهُولٌ)[1].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ)[2] فَالفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ التَّكْيِيفَ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ

=الأحاديث نؤمن بها، ونصدق بها، لا كيف، ولا معنى. وكذا مثاله ما ورد عن الإمام ابن قدامة قال: وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظًا وترك التعرض لمعناه، ونرد علمه إلى قائله.

(٣) نفي التفسير الممنوع عن النصوص: وهذا ما ورد في الآثار عن الإمام أحمد وغيره.

(٤) السكوت من السلف مقيد بعد التصديق: كما قال أبو عبيد القاسم بن سلام: (نصدق بها ونسكت) أي: نؤمن بها ونصدق بما فيها من المعاني الحقيقية اللائقة بالله عز وجل ونسكت عن حقيقة الكيفية.

(٥) وأن يكون السكوت عما سكت عنه الصحابة والتابعون: قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ثم إنهم -أي السلف- يقولون: إن المأثور عن السلف هو السكوت عن الخوض في تأويل ذلك، والمصير إلى الإيمان بظاهره، والوقوف عن تفسيره لأنا قد نهينا أن نقول في كتاب الله برأينا ولم ينبهنا الله ورسوله على حقيقة معنى ذلك، فيقال إما كون الرجل يسكت عما لا يعلم فهذا مما يؤمر به كل أحد، لكن هذا الكلام يقتضي أنهم لم يعلموا معنى الآية وتفسيرها وتأويلها، وإذا كان لم يتبين لهم فمضمونه عدم علمهم بذلك، وهو كلام شاك لا يعلم ما أريد بالآية.

راجع: تهذيب الأسماء والصفات (١/ ٧٥)، مختار الصحاح (٣/ ١٠٩٩)، سنن الترمذي (١/ ١٢٨)، لمعة الاعتقاد (٣١)، التمهيد (٣/ ٣٥٥)، الفتاوى (١٦/ ٣١٨).

(١) سيأتي الكلام على هذا الأثر من جهة تخريجه ومن جهة شرح معانيه.

(٢) عقيدة السلف رحمهم الله هي إثبات الصفات من غير تكييف:

قال الإمام أبو داود الطيالسي: كان سفيان وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يُحِدُّون ولا يشبهون ولا يمثلون ولا يقولون كيف.

وقال الإمام ابن أبي عاصم: ويجب التسليم لها على ظاهرها وترك تكلف الكلام في كيفيتها.

قال ابن القيم: مراد السلف بقولهم: (بلا كيف) هو نفي التأويل، فإنه التكييف الذي يزعمه أهل التأويل فإنهم هم الذين يثبتون كيفية تخالف الحقيقة فيقعون في ثلاثة محاذير: =

صِفَاتِهِ تَعَالَى عَلَى كَيْفِيَّةٍ كَذَا، أَوْ يَسْأَلُ عَنْهَا بِكَيْفَ.

=وَأَمَّا التَّمْثِيلُ؛ فَهُوَ اعْتِقَادُ أَنَّهَا مِثْلُ صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ.

وَلَيْسَ المُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: (مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ) أَنَّهُمْ يَنْفُونَ الكَيْفَ مُطْلَقًا؛ فَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى كَيْفِيَّةٍ مَا، وَلَكِنَّ المُرَادَ أَنَّهُمْ يَنْفُونَ عِلْمَهُمْ بِالكَيْفِ؛ إِذْ لَا يَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ.

بَل يُؤْمِنُونَ بِأَنَّ اللهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ.

قَوْلُهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ﴾ [الشورى: ١١]؛ هَذِهِ الآيَةُ المُحْكَمَةُ مِنْ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ هِيَ دُسْتُورُ[1] أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ فِي بَابِ الصِّفَاتِ، فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ جَمَعَ فِيهَا بَيْنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ، فَنَفَى عَنْ نَفْسِهِ المِثْلَ، وَأَثْبَتَ لِنَفْسِهِ سَمْعًا وَبَصَرًا، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ

=(١) نفي الحقيقة.

(٢) إثبات التكييف بالتأويل.

(٣) تعطيل الرب عن صفته.

أما أهل الإثبات فليس أحد منهم يكيف ما أثبته الله لنفسه.

و(التمثيل) وهو على صنفين:

(أ) تمثيل الخالق بالمخلوق، وهم فرق كالجوالقية والجوارية والحائطية والمغيرية وغيرهم.

فمن زعمهم الخبيث وتمثيلهم: يزعمون أن الله من لحم ودم، تعالى الله عن قولهم، ويزعمون أن الله ذو أعضاء وأن أعضاءه على صورة حروف الهجاء.

(ب) تمثيل المخلوق بالخالق، وهم فرق كالصوفية الذين أفرطوا في مشايخهم حتى أوصلوهم إلى درجة الإلهية، وكذا الشيعة الغالية الذين جعلوا بعض أئمتهم له أحقية التشريع وأنهم مقدمون على الأنبياء، وكذا الفرقة السبئية الذين جعلوا عليًّا في منزلة الرب جل وعز، تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا.

راجع: اجتماع الجيوش (٨٨)، الفرق بين الفرق (٢١٤)، الملل والنحل (١/ ١٨٨)، المقالات للأشعري (١/ ١٠٩)، منهاج السنة النبوية (٢/ ٥٩٨)، الفتاوى (٣/ ١٨٦) و (٤/ ١٣٨) و(٦/ ٣٥) و(١٢/ ٢٢٦)، الفتوى الحموية (٥٤٠)، الفصل في الملل والنحل (٢/ ٢٦٩).

(١) قال الجرجاني: الدستور الوزير الكبير الذي يرجع في أحوال الناس إلى ما يرسمه.

راجع: تعريفات الجرجاني (١٠٣)، تاج العروس (٣/ ٣٠٧).

المَذْهَبَ الحَقَّ لَيْسَ هُوَ نَفْيَ الصِّفَاتِ مُطْلَقًا، كَمَا هُوَ شَأْنُ المُعَطِّلَةِ، وَلَا إِثْبَاتَهَا مُطْلَقًا كَمَا هُوَ شَأْنُ المُمَثِّلَةِ؛ بَل إِثْبَاتُهَا بِلَا تَمْثِيلٍ.

وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي إِعْرَابِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] عَلَى وُجُوهٍ[١]، أَصَحُّهَا: أَنَّ الكَافَ صِلَةٌ زِيدَتْ لِلتَّأْكِيدِ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَيْسَ كَمِثْلِ الفَتَى زُهَيْرٍ خَلْقٌ يُوَازِيهِ فِي الفَضَائِلِ

فَلَا يَنْفُونَ عَنْهُ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَلَا يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَلَا يُلحِدُونَ فِي أَسْمَاءِ اللهِ وَآيَاتِهِ، وَلَا يُكَيِّفُونَ وَلَا يُمَثِّلُونَ صِفَاتِهِ بِصِفَاتِ خَلقِهِ.

وَقَوْلُهُ: (فَلَا يَنْفُونَ عَنْهُ.. إلخ) تَفْرِيعٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ عَلَى هَذَا الوَجْهِ؛ فَلَا يَنْفُونَ وَلَا يُحَرِّفُونَ، وَلَا يُكَيِّفُونَ وَلَا يُمَثِّلُونَ.

وَالمَوَاضِعُ: جَمْعُ مَوْضِعٍ، وَالمُرَادُ بِهَا المَعَانِي الَّتِي يَجِبُ تَنْزِيلُ الكَلَامِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا هِيَ المُتَبَادِرَةُ مِنْهُ عِنْدَ الإِطْلَاقِ، فَهُمْ لَا يَعْدِلُونَ بِهِ عَنْهَا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَلَا يُلحِدُونَ فِي أَسْمَاءِ اللهِ وَآيَاتِهِ) فَقَدْ قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ:

---

(١) إنها الخلاف حاصل في كلمة (كمثله) فقيل في إعرابها وجوه:

(١) أن الكاف صلة زيدت للتأكيد، قال أوس بن حجر:

ليس كمثل الفتى زهير خلق يوازيه في الفضائل

فيكون (مثله) خبر (ليس) واسمها (شيء) وهذا قوي حسن إذا كانت صلة وتأكيد وليس هناك في القرآن شيء زائد لا معنى له بإجماع العلماء، واستوفيت هذه المسألة في شرح الورقات ؟ .

(٢) أن الزائد هي (مثل) فيكون (ليس كهو شيء) وهذا ضعيف؛ لأن زيادة الأسماء قليل بخلاف الحروف.

(٣) أنه ليس ثم زيادة أصلًا، فيكون هذا من باب (ومثلك لا يفعل كذا) وأتى (بمثل) للمبالغة، فيكون ليس لمثله مثل لو فرض وجود المثل، فكيف ولا مثل.

(٤) أنه ليس ثم زيادة، إنها هي للتأكيد، و(مثل) هنا بمعنيين: (أ) الذات، كقوله: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ أي: فالمعنى ليس كذاته شيء. (ب) الوصف: كقوله ﴿۞ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ أي: ليس كوصفه شيء.

راجع: تفسير ابن كثير (٢١/ ٥٠٩) وتفسير القرطبي (٢٦/ ٨)، شرح الطحاوية (١/ ١٢١).

(وَالإِلحَادُ فِي أَسْمَائِهِ هُوَ العُدُولُ بِهَا وَبِحَقَائِقِهَا وَمَعَانِيهَا عَنِ الحَقِّ الثَّابِتِ لَهَا؛ مَأْخُوذٌ مِنَ المَيْلِ[١]؛ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَادَّةُ (ل ح د)، فَمِنْهُ اللَّحْدُ، وَهُوَ الشَّقُّ فِي جَانِبِ القَبْرِ، الَّذِي قَدْ مَالَ عَنِ الوَسَطِ، وَمِنْهُ المُلحِدُ فِي الدِّينِ: المَائِلُ عَنِ الحَقِّ، المُدْخِلُ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ). اهـ.

فَالإِلحَادُ فِيهَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِجَحْدِهَا وَإِنْكَارِهَا بِالكُلِّيَّةِ، وَإِمَّا بِجَحْدِ مَعَانِيهَا وَتَعْطِيلِهَا، وَإِمَّا بِتَحْرِيفِهَا عَنِ الصَّوَابِ وَإِخْرَاجِهَا عَنِ الحَقِّ بِالتَّأْوِيلَاتِ الفَاسِدَةِ، وَإِمَّا بِجَعْلِهَا أَسْمَاءً لِبَعْضِ المُبْتَدَعَاتِ، كَإِلحَادِ أَهْلِ الاتِّحَادِ[٢].

---

(١) قاله ابن القيم في بدائعه.

وقال ابن فارس: اللام والحاء والدال أصل يدل على ميل عن استقامة.

وقال ابن الأثير: الميل والعدول عن الحق، واللحد الشق الذي يعمل في جانب القبر لموضع الميت وهناك بعض أنواع الإلحاد لم يذكرها الهراس منها:

(١) وصفه تعالى بما يكون فيه نقص، كقول اليهود: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ و﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾.

(٢) تمثيل صفاته بصفات خلقه، كفعل الممثلة الهاشمية والجوارية والجواليقية.

(٣) تفويض المعنى وإبطال دلالة اللفظ.

(٤) تعطيل أو تحريف أو تمثيل أو تكييف ولو صفة واحدة.

راجع: بدائع الفوائد (١/ ١٦٩)، النهاية لابن الأثير (٤/ ٢٣٦)، معجم مقاييس اللغة (٥/ ٢٣٦).

(٢) فإنهم جعلوها أسماء هذا الكون، محمودها ومذمومها، حتى زعم قائلهم الخزاز: وهو المسمى بكل اسم ممدوح عقلًا وشرعًا وعرفًا، وبكل اسم مذموم عقلًا وشرعًا وعرفًا. تعالى الله عما يقول الملحدون علوًّا كبيرًا.

حكم الإلحاد: فالإلحاد أعم من الفسق والفجور والكفر والنفاق والارتداد والزندقة والبدعة والضلالة، فالملحد قد يكون أخبث أنواع الكفار وأشنعها وأخبثها وقد يكون كافرًا باطنًا، وقد يكون مسلمًا ظاهرًا منافقًا باطنًا وزنديقًا، وقد يكون مبتدعًا ضالًّا فيه نوع من الزندقة كتعطيل المتكلمين، وقد يكون مسلمًا فاجرًا فاسقًا، هذا من جهة ومن جهة أخرى، قد يكون الإلحاد كفرًا بواحًا ويحكم على صاحبه بالكفر إذا تمت عليه الحجة، وقد يحكم عليه بالكفر لوجود شبهة، وقد يكون الإلحاد كفرًا بل يكون مجرد بدعة وفسق.

الإلحاد في آيات الله ينقسم إلى قسمين:

(أ) إلحاد في آياته الشرعية.

(ب) إلحاد في آياته الكونية. =

وَخُلَاصَةُ مَا تَقَدَّمَ: أَنَّ السَّلَفَ رَحِمَهُمُ اللهُ يُؤْمِنُونَ بِكُلِّ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ، وَبِكُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْهُ رَسُولُهُ ﷺ إِيمَانًا سَالِمًا مِنَ التَّحْرِيفِ وَالتَّعْطِيلِ، وَمِنَ التَّكْيِيفِ وَالتَّمْثِيلِ، وَيَجْعَلُونَ الكَلَامَ فِي ذَاتِ البَارِي وَصِفَاتِهِ بَابًا وَاحِدًا؛ فَإِنَّ الكَلَامَ فِي الصِّفَاتِ فَرْعُ الكَلَامِ فِي الذَّاتِ، يُحْتَذَى فِيهِ حَذْوُهُ، فَإِذَا كَانَ إِثْبَاتُ الذَّاتِ إِثْبَاتَ وُجُودٍ لَا إِثْبَاتَ تَكْيِيفٍ؛ فَكَذَلِكَ إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ.

وَقَدْ يُعَبِّرُونَ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ: (تُمَرُّ كَمَا جَاءَتْ بِلَا تَأْوِيلٍ)، وَمَنْ لَمْ يَفْهَمْ كَلَامَهُمْ ظَنَّ أَنَّ غَرَضَهُمْ بِهَذِهِ العِبَارَةِ هُوَ قِرَاءَةُ اللَّفْظِ دُونَ التَّعَرُّضِ لِلمَعْنَى، وَهُوَ بَاطِلٌ، فَإِنَّ المُرَادَ بِالتَّأْوِيلِ المَنْفِيِّ هُنَا هُوَ حَقِيقَةُ المَعْنَى وَكُنْهُهُ وَكَيْفِيَّتُهُ.

قَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللهُ: (لَا يُوصَفُ اللهُ إِلَّا بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، أَوْ وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ، لَا يُتَجَاوَزُ القُرْآنُ وَالحَدِيثُ)[1].

وَقَالَ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ (شَيْخُ البُخَارِيِّ): (مَنْ شَبَّهَ اللهَ بِخَلْقِهِ كَفَرَ، وَمَنْ جَحَدَ مَا

=ويكون الإلحاد في الآيات الشرعية:

(١) بالتكذيب مثل تكذيب المشركين للنبي ﷺ.

(٢) أو بالتحريف لظاهرها إلى معنى باطل.

(٣) أو بالمخالفة والعصيان.

ويكون الإلحاد في الآيات الكونية:

(١) إنكار أن الله هو الخالق، مثل قولهم: (لا إله والحياة مادة).

(٢) إضافتها لغير الله تعالى، مثل إضافة الخلق إلى الطبيعة.

(٣) اعتقاد أن الله له شريك أو معين.

راجع: مدارج السالكين (١/ ٣٠)، عداء الماتريدية للعقيدة السلفية (٢/ ٤٣٠)، شرح التدمرية للعثيمين، المسائل والرسائل لأحمد (١/ ٢٧٧)، مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي.

(١) هذا المعنى قول الإمام أحمد رحمه الله ونص كلامه: (ولا معلوم إلا بما وصف به نفسه فهو سميع بصير، بلا حد ولا قدر ولا يبلغ الواصفون، ولا يتعدى القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونصفه بما وصف به نفسه ولا يتعدى ذلك) والإمام أحمد هو أحمد بن محمد بن حنبل الإمام المبجل، إمام أهل السنة بلا مدافعة، نصر الله به الإسلام يوم فتنة خلق القرآن، إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في التفسير، إمام في الحديث، قاله الشافعي رحمه الله.

وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ كَفَرَ، وَلَيْسَ فِيمَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ أَوْ وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ تَشْبِيهٌ وَلَا تَمْثِيلٌ)[١].

لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا سَمِيَّ لَهُ، وَلَا كُفْءَ لَهُ، وَلَا نِدَّ لَهُ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا سَمِيَّ لَهُ.. إلخ) تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ إِخْبَارًا عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: (لَا يُكَيِّفُونَ وَلَا يُمَثِّلُونَ).

وَمَعْنَى: (لَا سَمِيَّ لَهُ) أَيْ: لَا نَظِيرَ لَهُ يَسْتَحِقُّ مِثْلَ اسْمِهِ، أَوْ لَا مُسَامِيَ لَهُ يُسَامِيهِ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى نَفْيِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ مَرْيَمَ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم: ٦٥] فَإِنَّ الِاسْتِفْهَامَ هُنَا إِنْكَارِيٌّ، مَعْنَاهُ النَّفْيُ[٢].

وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ نَفْيِ السَّمِيِّ أَنَّ غَيْرَهُ لَا يُسَمَّى بِمِثْلِ أَسْمَائِهِ، فَإِنَّ هُنَاكَ أَسْمَاءً مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ خلقِهِ[٣]، وَلَكِنَّ الْمَقْصُودَ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ إِذَا سُمِّيَ اللهُ بِهَا كَانَ مَعْنَاهَا

---

(١) ونعيم بن حماد الخزاعي المروزي أبو عبدالله، روى هذا الأثر اللالكائي في أصول أهل السنة والذهبي في العلو ومختصر العلو وهو أيضًا في سير أعلام النبلاء وهو صحيح الإسناد إليه.

وقال بنحوه الإمام إسحاق بن راهويه: (من وصف الله فشبه صفاته بصفات أحد من خلقه فهو كافر بالله العظيم).

وقال الطحاوي: (ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر، فقد كفر، فمن أبصر هذا اعتبر وعن مثل قول الكفار انزجر، وعلم أن الله بصفاته ليس كالبشر). راجع: شرح أصول أهل السنة (٩٣٦)، العلو (١٨٤)، مختصر العلو (١١٦)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٩٥)، شرح السنة للالكائي (٩٣٩)، شرح الطحاوية (١/ ٢٠٦).

(٢) وضابط الاستفهام الإنكاري الإبطالي: أن ما بعد الاستفهام غير واقع، وأن مدعيه كاذب، وذلك مشهور في القرآن نحو: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا﴾ والهمزة للاستفهام الإنكاري والإبطالي.

وهناك استفهام إنكار توبيخي وضابطه: أن ما بعده واقع وأن فاعله ملوم وذلك نحو: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾﴾ و﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ﴾ و﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ﴾ وغيره. راجع: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (١/ ٢٤)، البرهان في علوم القرآن (٢/ ٣٣١).

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في العقل والنقل: الأسماء ثلاثة:

(١) اسم لا يسمى به غيره: (الله، الرحمن، مالك يوم الدين) فمعناه من خصائصه. =

مُخْتَصًّا بِهِ لَا يُشْرِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ، فَإِنَّ الِاشْتِرَاكَ إِنَّمَا هُوَ فِي مَفْهُومِ الِاسْمِ الكُلِّيِّ[1]، وَهَذَا لَا وُجُودَ لَهُ إِلَّا فِي الذِّهْنِ، وَأَمَّا فِي الخَارِجِ فَلَا يَكُونُ المَعْنَى إِلَّا جُزْئِيًّا مُخْتَصًّا، وَذَلِكَ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ، فَإِنْ أُضِيفَ إِلَى الرَّبِّ كَانَ مُخْتَصًّا بِهِ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ العَبْدُ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى العَبْدِ كَانَ مُخْتَصًّا بِهِ؛ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ الرَّبُّ[2].

وَأَمَّا الكُفْءُ فَهُوَ المُكَافِئُ المُسَاوِي، وَقَدْ دَلَّ عَلَى نَفْيِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤][3].

وَأَمَّا النِّدُّ فَمَعْنَاهُ المُسَاوِي المُنَاوِئُ[4]، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ

=(٢) الاسم الذي يسمى به غيره، وهو عند الإطلاق ينصرف إليه كـ(الملك، والعزيز، والحليم، وجميع أسمائه) ويختص بكماله وإطلاقه فلا يشركه في ذلك غيره.

(٣) اسم يسمى به غيره، ولا ينصرف إطلاقه إليه: كـ(الموجود، والمتكلم، والمريد) يختص أيضًا بكماله وإن لم يختص بإطلاقه.

راجع: درء تعارض العقل والنقل (١٠/ ٢٧٩).

(١) إذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه، وما هو محدث ممكن، يقبل الوجود والعدم، فمعلوم أن هذا موجود وهذا موجود، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى (الوجود) أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا، بل وجود هذا يخصه، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم. راجع: التدمرية لابن تيمية ص (٢٠) وتوحيد ابن خزيمة ص (٦٩).

(٢) وهذا هو المشهور عند المنطقين وهو أن الكليات إنما تكون كليات في الأذهان لا في الأعيان.

قال أبو الحسن الأشعري في رسالة أهل الثغر: وليس اتفاقهما في حقيقة ذلك، يوجب تشابهًا بينهما، ألا ترى أن وصف الباري عز وجل بأنه موجود ووصف الإنسان بذلك لا يوجب تشابهًا بينهما، وإن كانا قد اتفقا في حقيقة الموجود ولو وجب تشابههما بذلك لوجب تشابه السواد والبياض بكونهما موجودين. راجع: رسالة أهل الثغر لأبي الحسن الأشعري (٢١٣).

(٣) صدّر ربنا عز وجل الآية بنفي يفيد النفي بالابتداء والحال والاستقبال، فيكون لا كفء له ابتداء ولا حالًا ولا مستقبلًا.

راجع: قطر الندى لابن هشام (١٥١)، مغني اللبيب (١/ ٣٠٥).

(٤) قال ابن القيم رحمه الله: الند: الشبيه، يقال: فلان ند فلان، وند يده، أي مثله وشبيهه. وقال الحافظ في الفتح: (الند هو نظير الشيء الذي يعارضه في أمور، ويقال: ند الشيء الذي يشاركه في جوهره فهو ضرب في المثل، أي: هذا مثل هذا. =

تَعۡلَمُونَ ﴿٢٢﴾ [البقرة: ٢٢].

وَلَا يُقَاسُ بِخَلقِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (لَا يُقَاسُ بِخَلقِهِ) فَالمَقْصُودُ بِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ شَيْءٍ مِنَ الأَقْيِسَةِ[١]

=راجع: إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان (٢/ ٣٢٥)، فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٤٩١).

(١) القياس لغة: مأخوذ من المساواة، يقال: فلان لا يقاس بفلان، أي: لا يساوي.

وهو عند الأصوليين: (حمل فرع على أصل في الحكم بجامع العلة بينهما).

فهل الأقيسة جائزة في إطلاق الأسماء على الله؟

حكى البغدادي عن المعتزلة البصرية أنهم يجيزون إطلاق الأسماء على الله بالقياس.

وقال الأشعري في المقالات: واختلفت المعتزلة هل يجوز أن يسميه بهذا الاسم عالم أم لا؟ على مقالتين:

(أ) فزعمت الفرقة الأولى أنه جائز أن يسمى عالمًا قادرًا حيًّا سميعًا بصيرًا، على أي معنى يليق بالله وإن لم يأت به رسول.

(ب) وزعمت الفرقة الثانية منهم أنه لا يجوز.

وقال الرازي في لوامع البينات، وقالت المعتزلة والكرامية: إن اللفظ إذا دل العقل على أن المعنى ثابت في حق الله سبحانه جاز إطلاق ذلك اللفظ على الله سواء ورد التوقف به أم لا.

عقيدة السلف في الأسماء والصفات: أنها توقيفية لا تتعدى الكتاب والسنة الصحيحة، فما ورد في الكتاب والسنة أثبتوه، وما لم يرد لم يثبتوه، وعلى هذه العقيدة قاطبة السلف، وقد وردت نصوص بذلك نذكر منها:

(١) قال الإمام أحمد: ولا يبلغ الواصفون صفته ولا يتعدى القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونصفه بما وصف به نفسه ولا نتعدى ذلك.

(٢) قال الإمام الشافعي: لله تعالى الأسماء والصفات، جاء بها في كتابه، وأخبر بها نبيه ﷺ، لا يسع لأحد من خلق الله تعالى قامت عليه الحجة ردها.

(٣) قال إمام الأئمة أبو بكر ابن خزيمة: فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز وتهامة واليمن والعراق والشام ومصر مذهبنا أن نثبت لله ما أثبت لنفسه، وقال: ونحن نثبت لخالقنا جل وعلا صفاته التي وصف بها نفسه في محكم التنزيل أو على لسان نبيه محمد ﷺ المصطفى مما ثبت بنقل العدل عن العدل موصولًا إليه.

راجع: القاموس المحيط (٧٣٣)، روضة الناظر (٢/ ٢٢٧)، مختصر ابن اللحام (١٤٢)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٣/ ٢١٩)، التحقيقات شرح الورقات للكيلاني (٥٢٣)، إرشاد الفحول=

الَّتِي تَقْتَضِي المُمَاثَلَةَ وَالمُسَاوَاةَ بَيْنَ المَقِيسِ وَالمَقِيسِ عَلَيْهِ فِي الشُّئُونِ الإِلَهِيَّةِ.

وَذَلِكَ مِثْلُ قِيَاسِ التَّمْثِيلِ الَّذِي يُعَرِّفُهُ عُلَمَاءُ الأُصُولِ بِأَنَّهُ إِلحَاقُ فَرْعٍ بِأَصْلٍ فِي حُكْمِ الجَامِعِ، كَإِلحَاقِ النَّبِيذِ بِالخَمْرِ فِي الحُرْمَةِ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي عِلَّةِ الحُكْمِ، وَهِيَ الإِسْكَارُ.

فَقِيَاسُ التَّمْثِيلِ مَبْنِيٌّ عَلَى وُجُودِ مُمَاثَلَةٍ بَيْنَ الفَرْعِ وَالأَصْلِ، وَاللهُ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَجُوزُ أَنْ يُمَثَّلَ بِشَيْءٍ مِنْ خَلقِهِ(١).

وَمِثْلُ قِيَاسِ الشُّمُولِ المَعْرُوفِ عِنْدَ المَنَاطِقَةِ بِأَنَّهُ الإِسْتِدْلَالُ بِكُلِّيٍّ عَلَى جُزْئِيٍّ بِوَاسِطَةِ انْدِرَاجِ ذَلِكَ الجُزْئِيِّ مَعَ غَيْرِهِ تَحْتَ هَذَا الكُلِّيِّ.

فَهَذَا القِيَاسُ مَبْنِيٌّ عَلَى اسْتِوَاءِ الأَفْرَادِ المُنْدَرِجَةِ تَحْتَ هَذَا الكُلِّيِّ، وَلِذَلِكَ يُحْكَمُ عَلَى كُلٍّ مِنْهَا بِمَا حُكِمَ بِهِ عَلَيْهِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا مُسَاوَاةَ بَيْنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَبَيْنَ شَيْءٍ مِنْ خَلقِهِ.

وَإِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى قِيَاسُ الأَوْلَى(٢)، وَمَضْمُونُهُ أَنَّ كُلَّ كَمَالٍ ثَبَتَ لِلمَخْلُوقِ

=(٣٣٧)، الفرق بين الفرق (٣٣٧) لوامع البينات (٤)، المقالات الإسلامية (٢٧٢)، اجتماع الجيوش الإسلامية (٨٣)، الفتاوى (٥/ ٢٦)، المسائل والرسائل لأحمد (١/ ٢٧٧)، ذم التأويل (٢٣)، التوحيد لابن خزيمة ص (٤٠).

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: إن العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيل يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي تستوي أفراده، فإن الله سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يمثل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوي أفرادها، ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية لم يصلوا بها إلى يقين، بل تناقضت أدلتهم، وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة والاضطراب، لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها. راجع: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٠).

(٢) استعمل سلف الأمة وأئمتها منها -أي هذه الأقيسة- في حق الله سبحانه وتعالى ما هو واجب وهو ما يتضمن نفيًا وإثباتًا بطريق الأولى.

وقال: وأما هذا القياس (قياس الأولى) ووجوب تنزيه الرب عن كل نقص ينزه عنه غيره ويذم به سواه، فهذا فطري ضروري متفق عليه. =

وَأَمْكَنَ أَنْ يَتَّصِفَ بِهِ الخَالِقُ[1]؛ فَالخَالِقُ أَوْلَى بِهِ مِنَ المَخْلُوقِ[2]، وَكُلُّ نَقْصٍ تَنَزَّهَ عَنْهُ المَخْلُوقُ؛ فَالخَالِقُ أَحَقُّ بِالتَّنَزُّهِ عَنْهُ.

وَكَذَلِكَ قَاعِدَةُ الكَمَالِ[3] الَّتِي تَقُولُ: إِنَّهُ إِذَا قَدَرَ اثْنَانِ: أَحَدُهُمَا مَوْصُوفٌ بِصِفَةِ كَمَالٍ، وَالآخَرُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّصِفَ بِتِلْكَ الصِّفَةِ؛ كَانَ الأَوَّلُ أَكْمَلَ مِنَ الثَّانِي، فَيَجِبُ إِثْبَاتُ مِثْلِ تِلْكَ الصِّفَةِ لله مَادَامَ وُجُودُهَا كَمَالًا وَعَدَمُهَا نَقْصًا.

(فَإِنَّهُ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ، وَأَصْدَقُ قِيلًا، وَأَحْسَنُ حَدِيثًا مِنْ خَلقِهِ، ثُمَّ رُسُلُهُ صَادِقُونَ مُصَدَّقُونَ بِخِلَافِ الَّذِينَ يَقُولُونَ عَلَيْهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ.

=فهذا قياس الأولى نسب استخدامه إلى أئمة السلف كأحمد رحمه الله وغيره كأبي المظفر بن هبيرة.

قال شيخ الإسلام: ومثل هذه الطرق التي كان يستعملها السلف والأئمة في مثل هذه المطالب كما استعمل نحوها الإمام أحمد ومن قبله ومن بعده من أئمة أهل الإسلام.

وأشار ابن تيمية أن الفلاسفة توافق على هذا، ويقولون: كل كمال للمعلول فهو من آثار العلة، والعلة أولى به.

راجع: نقض التأسيس (٢/ ٥٣٦) و(٢/ ٥٤٤) و(١/ ٣٢٧)، والفتاوى (٦/ ٧٧) و(٣/ ٢٩٨).

(١) هذا ما نبه عليه العلامة محمد أمان الجامي في شرحه على الهراس في أشرطة، وقرأ من نسخة توضح وتبين وتقيد هذه القاعدة.

قال تعليقًا على كلام الهراس (وأمكن أن يتصف به الخالق): إنما قال: (إن أمكن) لأنه قد يوجد أحيانًا ما يعتبر كمالًا في المخلوق، ولكنه لا يعتبر كمالًا في الخالق، ويعتبر نقصًا، وجود الزوجة مع الرجل كمال في الرجل، ووجود الأولاد كمال، وعدم وجود الصاحبة والأولاد في الرجل نقص، لأنه لا يكمل إلا بذلك، ولكن مثل هذا الكلام لا يليق بالله تعالى.

(٢) سقط من هذه الطبعة (كالعلم والقدرة والكلام فالخالق أولى به من المخلوق) كما في نسخة أخرى.

قال الجامي: وأما إذا كان الكمال الذي في المخلوق لا يمكن أن يتصف به الخالق، بل في حقه يعتبر نقصًا فالصاحبة والولد والشريك لا يوصف بها سبحانه؛ لأنه لا يمكن بل مستحيل. اهـ.

(٣) هذه القاعدة (القياس الأولى) لا يجوز الاستدلال به على إثبات الأسماء والصفات؛ لأن مصدر إثباتها هوالكتاب والسنة الصحيحة، فإذا قيل: ما فائدة هذه القاعدة؟ يقال: عند التناظر مع أهل البدع من أصحاب الفلسفة والكلام الذين يردون الاحتجاج بأخبار الآحاد، كما فعله الإمام أحمد بن حنبل في كتابه الرد على الجهمية، ومع هذا فإن قاعدة الكمال غير مطردة.

وسيأتي بيان ذلك من كلام الجامي رحمه الله.

قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ..) إِلَى قَوْلِهِ: (.. ثُمَّ رُسُلُهُ صَادِقُونَ مَصْدُوقُونَ) تَعْلِيلٌ لِصِحَّةِ مَذْهَبِ السَّلَفِ فِي الإِيمَانِ بِجَمِيعِ الصِّفَاتِ الوَارِدَةِ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أَعْلَمَ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ، وَكَانَ أَصْدَقَ قَوْلًا وَأَحْسَنَ حَدِيثًا، وَكَانَ رُسُلُهُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ صَادِقِينَ فِي كُلِّ مَا يُخْبِرُونَ بِهِ عَنْهُ، مَعْصُومِينَ مِنَ الكَذِبِ عَلَيْهِ وَالإِخْبَارِ عَنْهُ بِمَا يُخَالِفُ الوَاقِعَ؛ وَجَبَ التَّعْوِيلُ إِذًا فِي بَابِ الصِّفَاتِ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا عَلَى مَا قَالَهُ اللهُ وَقَالَهُ رَسُولُهُ الَّذِي هُوَ أَعْلَمُ خَلقِهِ بِهِ، وَأَنْ لَا يُتْرَكَ ذَلِكَ إِلَى قَوْلِ مَنْ يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الكَذِبَ وَيَقُولُونَ عَلَيْهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ.

وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ الكَلَامَ إِنَّمَا تَقْصُرُ دَلَالَتُهُ عَلَى المَعَانِي المُرَادَةِ مِنْهُ لِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ: إِمَّا لِجَهْلِ المُتَكَلِّمِ وَعَدَمِ عِلمِهِ بِمَا يَتَكَلَّمُ بِهِ، وَإِمَّا لِعَدَمِ فَصَاحَتِهِ وَقُدْرَتِهِ عَلَى البَيَانِ، وَإِمَّا لِكَذِبِهِ وَغِشِّهِ وَتَدْلِيسِهِ، وَنُصُوصُ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بَرِيئَةٌ مِنْ هَذِهِ الأُمُورِ الثَّلَاثَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، فَكَلَامُ اللهِ وَكَلَامُ رَسُولِهِ فِي غَايَةِ الوُضُوحِ وَالبَيَانِ؛ كَمَا أَنَّهُ المَثَلُ الأَعْلَى فِي الصِّدْقِ وَالمُطَابَقَةِ لِلوَاقِعِ؛ لِصُدُورِهِ عَنْ كَمَالِ العِلمِ بِالنِّسَبِ الخَارِجِيَّةِ، وَهُوَ كَذَلِكَ صَادِرٌ عَنْ تَمَامِ النُّصْحِ، وَالشَّفَقَةِ، وَالحِرْصِ عَلَى هِدَايَةِ الخَلقِ وَإِرْشَادِهِمْ.

فَقَدِ اجْتَمَعَتْ لَهُ الأُمُورُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي هِيَ عَنَاصِرُ الدَّلَالَةِ وَالإِفْهَامِ عَلَى أَكْمَلِ وَجْهٍ.

فَالرَّسُولُ ﷺ أَعْلَمُ الخَلقِ بِمَا يُرِيدُ إِخْبَارَهُمْ بِهِ، وَهُوَ أَقْدَرُهُمْ عَلَى بَيَانِ ذَلِكَ وَالإِفْصَاحِ عَنْهُ، وَهُوَ أَحْرَصُهُمْ عَلَى هِدَايَةِ الخَلقِ، وَأَشَدُّهُمْ إِرَادَةً لِذَلِكَ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ فِي كَلَامِهِ شَيْءٌ مِنَ النَّقْصِ وَالقُصُورِ؛ بِخِلَافِ كَلَامِ غَيْرِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ نَقْصٍ فِي أَحَدِ هَذِهِ الأُمُورِ أَوْ جَمِيعِهَا، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُعْدَلَ بِكَلَامِهِ كَلَامُ غَيْرِهِ فَضْلًا عَنْ أَنْ يُعْدَلَ عَنْهُ إِلَى كَلَامِ غَيْرِهِ؛ فَإِنَّ هَذَا هُوَ غَايَةُ الضَّلَالِ، وَمُنْتَهَى الخِذْلَانِ.

وَلِهَذَا قَالَ: ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٨٢﴾﴾ [الصافات: ١٨٠ - ١٨٢]، فَسَبَّحَ نَفْسَهُ عَمَّا وَصَفَهُ بِهِ المُخَالِفُونَ لِلرُّسُلِ، وَسَلَّمَ عَلَى المُرْسَلِينَ؛ لِسَلَامَةِ مَا قَالُوهُ مِنَ النَّقْصِ وَالعَيْبِ.

قَوْلُهُ: (وَلِهَذَا قَالَ.. إِلَخْ) تَعْلِيلٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَوْنِ كَلَامِ اللهِ وَكَلَامِ رَسُولِهِ أَكْمَلَ صِدْقًا، وَأَتَمَّ بَيَانًا وَنُصْحًا، وَأَبْعَدَ عَنِ العُيُوبِ وَالآفَاتِ مِنْ كَلَامِ كُلِّ أَحَدٍ.

وَ(سُبْحَانَ) اسْمُ مَصْدَرٍ مِنَ التَّسْبِيحِ[1]، الَّذِي هُوَ التَّنْزِيهُ وَالإِبْعَادُ عَنِ السُّوءِ، وَأَصْلُهُ مِنَ السَّبْحِ، الَّذِي هُوَ السُّرْعَةُ وَالانْطِلَاقُ وَالإِبْعَادُ، وَمِنْهُ فَرَسٌ سَبُوحٌ؛ إِذَا كَانَتْ شَدِيدَةَ العَدْوِ.

وَإِضَافَةُ الرَّبِّ إِلَى العِزَّةِ مِنْ إِضَافَةِ المَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ[2]، وَهُوَ بَدَلٌ مِنَ الرَّبِّ قَبْلَهُ.

فَهُوَ سُبْحَانَهُ[3] يُنَزِّهُ نَفْسَهُ عَمَّا يَنْسُبُهُ إِلَيْهِ المُشْرِكُونَ مِنَ اتِّخَاذِ الصَّاحِبَةِ وَالوَلَدِ، وَعَنْ كُلِّ نَقْصٍ وَعَيْبٍ، ثُمَّ يُسَلِّمُ عَلَى رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّهُ كَمَا يَجِبُ تَنْزِيهُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِبْعَادُهُ عَنْ كُلِّ شَائِبَةِ نَقْصٍ وَعَيْبٍ، فَيَجِبُ اعْتِقَادُ

---

(١) اسم المصدر: هو ما دل على حدث إلا أنه غير جارٍ على الفصل لخلوه عن بعض الحروف في الفعل، كالغسل اسم مصدر منه الاغتسال، وهكذا التسبيح.

(٢) الإضافة نوعان:

(١) إضافة أعيان قائمة بنفسها: وهي إضافة خلق وتشريف، كبيت الله، وناقة الله.

(٢) إضافة أعيان لا تقوم بنفسها: وهي إضافة صفات إلى موصوف، كعزة الله، ووجه الله...

راجع: توحيد ابن خزيمة ص (٩٤)، والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، وشرح الطحاوية لابن أبي العز وغيرها، ومجموع الفتاوى (٩/ ٢٩٠)، لوامع الأنوار (٢/ ٣٦).

(٣) قال ابن كثير: ينزه الرب تبارك وتعالى نفسه ويقدسها ويبرئها عما يقول الظالمون المكذبون المعتدون، تعالى وتنزه وتقدس عن قولهم علوًّا كبيرًا.

ولهذا قال تبارك وتعالى: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ﴾ أي ذي العزة التي ترام ﴿عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٨٠﴾ أي: عن قول هؤلاء المعتدين المفترين..

ولما كان التسبيح يتضمن التنزيه من النقص قرب بينهما في هذا الموضع، وفي مواضع كثيرة من القرآن.

قال ابن تيمية في جواب أهل العلم والإيمان: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ متضمنًا تنزيه الرب وتعظيمه، ففيها تنزيه عن العيوب والنقائص وفيها تعظيمه سبحانه وتعالى. راجع: جواب أهل العلم والإيمان (١٤١).

سَلَامَةِ الرُّسُلِ فِي أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ كَذَلِكَ، فَلَا يَكْذِبُونَ عَلَى اللهِ، وَلَا يُشْرِكُونَ بِهِ، وَلَا يَغُشُّونَ أُمَمَهُمْ، وَلَا يَقُولُونَ عَلَى اللهِ إِلَّا الحَقَّ.

قَوْلُهُ: (وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ) ثَنَاءٌ مِنْهُ سُبْحَانَهُ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا لَهُ مِنْ نُعُوتِ الكَمَالِ، وَأَوْصَافِ الجَلَالِ، وَحَمِيدِ الفِعَالِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى مَعْنَى الحَمْدِ، فَأَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ.

(وَهُوَ سُبْحَانَهُ قَدْ جَمَعَ فِيمَا وَصَفَ وَسَمَّى بِهِ نَفْسَهُ بَيْنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ.

لَمَّا بَيَّنَ فِيمَا سَبَقَ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ يَصِفُونَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كُلُّهُ إِثْبَاتًا وَلَا كُلُّهُ نَفْيًا؛ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (وَهُوَ سُبْحَانَهُ قَدْ جَمَعَ.. إِلَخْ).

وَاعْلَمْ أَنَّ كُلًّا مِنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ فِي الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ مُجْمَلٌ وَمُفَصَّلٌ[1].

أَمَّا الإِجْمَالُ فِي النَّفْيِ؛ فَهُوَ أَنْ يُنْفَى عَنِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ كُلُّ مَا يُضَادُّ كَمَالَهُ مِنْ أَنْوَاعِ العُيُوبِ وَالنَّقَائِصِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الصافات: ١٥٩].

وَأَمَّا التَّفْصِيلُ فِي النَّفْيِ؛ فَهُوَ أَنْ يُنَزَّهَ اللهُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ العُيُوبِ وَالنَّقَائِصِ بِخُصُوصِهِ، فَيُنَزَّهُ عَنِ الوَالِدِ، وَالوَلَدِ، وَالشَّرِيكِ، وَالصَّاحِبَةِ، وَالنِّدِّ، وَالضِّدِّ، وَالجَهْلِ،

---

(١) النفي والإثبات في باب الصفات هو حقيقة التوحيد فلا يمكن أن يصدق التوحيد إلا بالنفي والإثبات.

وقد اعتمد السلف في النفي على أصلين:

(١) أن النفي المستعمل في حق الله هو ما تضمن الدلالة على معاني وجودية كمالية تليق بجلال الله تعالى.

(٢) أن أسماء الله وصفاته ليس فيها نفي محض وذلك لأمور:

(أ) أن النفي المحض لم يرد في الكتاب والسنة.

(ب) لأن النفي المحض يوصف به المعدومات والممتنعات.

(ت) أن النفي المحض عدم محض، والعدم المحض ليس بشيء أصلًا.

وَالعَجْزِ، وَالضَّلَالِ، وَالنِّسْيَانِ، وَالسِّنَةِ، وَالنَّوْمِ، وَالعَبَثِ، وَالبَاطِلِ.. إِلَخْ.

وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَّةِ نَفْيٌ مَحْضٌ؛ فَإِنَّ النَّفْيَ الصِّرْفَ لَا مَدْحَ فِيهِ، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِكُلِّ نَفْيٍ فِيهِمَا إِثْبَاتُ مَا يُضَادُّهُ مِنَ الكَمَالِ: فَنَفْيُ الشَّرِيكِ وَالنِّدِّ؛ لِإِثْبَاتِ كَمَالِ عَظَمَتِهِ وَتَفَرُّدِهِ بِصِفَاتِ الكَمَالِ، وَنَفْيُ العَجْزِ؛ لِإِثْبَاتِ كَمَالِ قُدْرَتِهِ، وَنَفْيُ الجَهْلِ؛ لِإِثْبَاتِ سَعَةِ عِلْمِهِ وَإِحَاطَتِهِ، وَنَفْيُ الظُّلْمِ؛ لِإِثْبَاتِ كَمَالِ عَدْلِهِ، وَنَفْيُ العَبَثِ؛ لِإِثْبَاتِ كَمَالِ حِكْمَتِهِ، وَنَفْيُ السِّنَةِ وَالنَّوْمِ وَالمَوْتِ؛ لِإِثْبَاتِ كَمَالِ حَيَاتِهِ وَقَيُّومِيَّتِهِ.. وَهَكَذَا.

وَلِهَذَا كَانَ النَّفْيُ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِنَّمَا يَأْتِي مُجْمَلًا فِي أَكْثَرِ أَحْوَالِهِ[1]؛ بِخِلَافِ الإِثْبَاتِ؛ فَإِنَّ التَّفْصِيلَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنَ الإِجْمَالِ؛ لِأَنَّهُ مَقْصُودٌ لِذَاتِهِ.

وَأَمَّا الإِجْمَالُ فِي الإِثْبَاتِ[2]؛ فَمِثْلُ إِثْبَاتِ الكَمَالِ المُطْلَقِ، وَالحَمْدِ المُطْلَقِ، وَالمَجْدِ المُطْلَقِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠].

وَأَمَّا التَّفْصِيلُ فِي الإِثْبَاتِ[3]؛ فَهُوَ مُتَنَاوِلٌ لِكُلِّ اسْمٍ أَوْ صِفَةٍ وَرَدَتْ فِي الكِتَابِ

---

(١) وقد يأتي مفصلًا، وهو مخرج على وجوه:
(١) نفي ما ادعاه الكاذبون ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾.
(٢) رفع التوهم والتلبيس ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ۝٣٨﴾.
(٣) كونها صفة كمال عند المخلوقين فيتوهم كماله عند الخالق فينفيها ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾.
(٤) توسعة دائرة الإثبات، وذلك بإثبات أضداد لصفات النقص أو النفي.
(٥) كون النفي مجملًا وهو الغالب، والتفصيل هو النادر.
(٢) الأصل فيه أن يكون مفصلًا وقد يأتي مجملًا، وهو مخرج على:
(١) أن التفصيل على الغالب وهذا حكم نادر.
(٢) أن التفصيل هي القاعدة المستمرة والإجمال على جهة التنوع.
(٣) وأن يجوز أن يؤتى بها تارة كذا وتارة كذا، وهذا القول ضعيف.
(٣) الأصل في باب الإثبات هو التفصيل وذلك:
(١) قطع السبيل على أهل التعطيل والتحريف وذلك بتفصيلها وأن مراده حقيقتها. =

وَالسُّنَّةِ، وَهُوَ مِنَ الكَثْرَةِ بِحَيْثُ لَا يُمْكِنُ لِأَحَدٍ أَنْ يُحْصِيَهُ[١]؛ فَإِنَّ مِنْهَا مَا اخْتَصَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِعِلْمِهِ؛ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «سُبْحَانَكَ لَا نُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»[٢].

=(٢) إبطال التمثيل إذ إن الاطراد بالتعين دليل على أن وصف الله بها حق وصدق ولا يماثله فيها أحد.

(١) وأسماء الله وصفاته لا حصر لها، وليس لها عدد معين، وأما حديث أبي هريرة: «إن لله تسعًا وتسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنة» متفق عليه.

قال النووي جوابًا على معناه: اتفق العلماء على أن هذا الحديث ليس فيه حصر لأسمائه سبحانه وتعالى فليس معناه أنه ليس غير هذه التسعة والتسعين، وإنما مقصود الحديث: أن من أحصاها دخل الجنة، فالمراد الإخبار بإحصائها لا الإخبار بحصر الأسماء. اهـ.

فإن قيل: هل في هذه المسألة خلاف؟ فالجواب: أنه ليس كل خلاف معتبر، فقد خالف ابن حزم وابن كج وطائفة فقالوا بالحصر بالعدد المذكور، وهذا ليس صوابًا، فإن جمهور العلماء على خلافه وعلى ذلك فقد مضى سلف الأمة وأئمتها.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٤٨٦) عن عائشة رضي الله عنها.

أخبر ﷺ أنه لا يحصي ثناء عليه، ولو أحصى أسماءه لأحصى صفاته كلها، فكان يحصي الثناء عليه، لأن صفاته إنما عبر عنها بأسمائه.

ومعنى الإحصاء كثرة الشيء وسعته بالحصى، يقال: عند حصى من الناس، أي: جماعة، قال الشاعر:

لكم مسجد الله المزوران والحصى ... لكم قبصه من بين أثري وأقترا

وقيل: معنى الإحصاء العدد، ومنه قول الشاعر في شطر البيت: وتحصي الحصاة بل...

وقيل: معنى الإحصاء: العقل، قال الشاعر:

وإن لسان المرء ما لم تكن له ... حصاة على عوراته لدليل

واصطلاحًا: قال الحافظ ابن حجر وغيره: معنى الإحصاء أحصاها عرفها، وقيل: عدها معتقدًا، وقيل: عمل بها.

قال النووي: قال البخاري وغيره من المحققين: معناها: حفظها، وهذا هو الأظهر لثبوته نصًّا في الخبر، وقال النووي في الأذكار: وهذا قول الأكثرين.

ومراتب الإحصاء ثلاث:

(١) عدها.

(٢) فهمها ومدلولها. =

وَفِي حَدِيثِ دُعَاءِ المَكْرُوبِ[1]: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ؛ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ

=(٣) الدعاء بها، وهو على قسمين: دعاء عبادة، ودعاء مسألة.

راجع: شرح صحيح مسلم للنووي (١٧/ ٥)، الفتاوى (٦/ ٣٨١) و(٢٢/ ٤٨٢).

وراجع: العقل والنقل (٣/ ٣٣٢)، تفسير الأسماء للزجاج (٢٢)، فتح الباري (١١/ ٢٢٨-٢٣٠)، التلخيص الحبير (٤/ ٣٢١)، شرح مسلم (١٧/ ٥-٦)، سبل السلام (٤/ ٢٠٩)، بدائع الفوائد (١/ ١٦٤).

(١) جاء هذا الحديث عن عبدالله بن مسعود، وعن أبي موسى، وجاء مرسلًا

أما حديث عبدالله بن مسعود وهو حديث صحيح، وقد أُعل بثلاث علل ولكنها لا تثبت.

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢/ ٣٧) و(٦/ ٢٤٦) وعند أبي يعلى (٥٢٩٧) (٩/ ١٩٨) والحاكم في المستدرك (١/ ٦٩٦) رقم (١٩٢٩).

وقد أُعل بعلل والصحيح خلوه من هذه العلل وهي:

(١) الفضيل بن مرزوق، وثقه أحمد وابن معين والثوري وابن عيينة، وأخرج له مسلم في صحيحه، والبخاري في رفع اليدين، وضعفه النسائي والدارمي، والقاعدة المعروفة في علم المصطلح: (التوثيق المجمل مقدم على الجرح المجمل).

(٢) أبو سلمة الجهني: قال ابن معين كما في الكُنى للدولابي (١٩١): أراه موسى الجهني ورؤيته رحمه الله في محلها، فهو موسى بن عبدالله الجهني، وهو ثقة من رجال مسلم، اختار هذا الشيخان الألباني والوادعي رحمها الله، وأشار إلى ذلك أحمد شاكر في تحقيق المسند.

وقد فرق بعض الأئمة فجعلها اثنين: أبو سلمة الجهني لا يعرف من هو، وأبو سلمة أو أبو عبدالله الجهني، وهو موسى بن عبدالله الجهني من رجال مسلم وهو ثقة.

ولذا قال الذهبي على المستدرك: لا يعرف من هو.

قلت: إن لم يعرفه الذهبي فقد عرفه غيره. والله أعلم

(٣) الإرسال وقصدوا الانقطاع بين عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود وبين أبيه، وهذه العلة منتفية، فقد أثبت السماع جمع من الحفاظ منهم: ابن المديني وابن معين والبخاري في التاريخ، (ومن أثبت السماع حجة على من لم يثبت السماع).

وقد صحح هذا الحديث جمع من الأئمة كابن تيمية (٦/ ٣٨١) (٢٢/ ٤٨٥) وابن القيم كما في الشفاء (٢/ ٢٧٤) والعلامة الألباني (١/ ٣٣٨) وابن حجر حسنه.

وقد ظهر من هذا أنه لا مغمز في هذا الحديث، وقد ثار بعض طلبة العلم في تضعيف هذا الحديث من غير حجة علمية، ومن غير دراسة وتأنٍ لطرق الحديث.

أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ»[١].

(فَلَا عُدُولَ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ عَمَّا جَاءَ بِهِ المُرْسَلُونَ؛ فَإِنَّهُ الصِّرَاطُ المُسْتَقِيمُ، صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّنَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ).

قَوْلُهُ: (فَلَا عُدُولَ.. إلخ)؛ هَذَا مُتَرَتِّبٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ بَيَانِ أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هُوَ الحَقُّ الَّذِي يَجِبُ اتِّبَاعُهُ، وَلَا يَصِحُّ العُدُولُ عَنْهُ، وَقَدْ عُلِّلَ بِأَنَّهُ الصِّرَاطُ المُسْتَقِيمُ[٢]، يَعْنِي الطَّرِيقَ السَّوِيَّ القَاصِدَ الَّذِي لَا عِوَجَ فِيهِ وَلَا انْحِرَافَ.

=حديث أبي موسى الأشعري: فيه جهالة عبدالله بن زبيد اليامي، لم يذكر بجرح ولا تعديل، روى عنه الكوفيون، فيكون مجهول حال، والله أعلم.

وأما المرسل: فهو تالف في سنده عبدالرحمن بن إسحاق الواسطي، ضعيف جدًّا.

تنبيه: أعلّ الدارقطني هذا المرسل وضعفه كما في العلل (٥/ ٢٠١) ثم نقل عن الدارقطني أناس تضعيف الحديث بالكلية، وهذا وهم منهم وخطأ، والله أعلم.

فالخلاصة: أن الحديث صحيح لذاته عن ابن مسعود ويزيده قوة حديث أبي موسى.

(١) يحرر لنا ابن القيم رحمه الله الإشكال الذي في هذا الحديث قال: إن كانت الرواية محفوظة هكذا ففيها إشكال: فإنه جعل ما أنزله في كتابه، أو علمه أحدًا من خلقه، أو استأثر به في علم الغيب عنده قسيمًا لما سمى به نفسه فوجه الكلام أن يقال: سميت به نفسك فأنزلته في كتابك أو علمته أحدًا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك.

والجواب عن هذا الإشكال: أن (أو) حرف عطف، والمعطوف بها أخص مما قبله، فيكون من باب عطف الخاص على العام، فإن ما سمى به نفسه يتناول جميع الأنواع المذكورة بعده، فيكون عطف كل جملة منها من باب عطف الخاص على العام.

فإن قيل: المعهود من عطف الخاص على العام أن يكون بالواو دون سائر حروف العطف؟

قيل: المسوغ لذلك في الواو وهو تخصيص المعطوف بالذكر لمرتبته من بين الجنس، واختصاصه بخاصة غيره منه حتى كأنه غيره، أو إرادتين لذكره مرتين باسمه الخاص، وباللفظ العام، وهذا لا فرق فيه بين العطف بالواو أو بـ(أو) مع أن في العطف بـ(أو) على العام، فائدة أخرى: وهي بناء الكلام على التقسيم والتنويع كما بنى عليه تمامًا، فيقال: سميت به نفسك فإما أنزلته في كتابك وإما علمته أحدًا من خلقك.

راجع: شفاء العليل لابن القيم (٢/ ٢٧٦).

(٢) الألف واللام هي للعهد الذهني، وهو أنه طلب الهداية إلى سر معهود قد قام في القلوب معرفته=

وَالصِّرَاطُ المُسْتَقِيمُ لَا يَكُونُ إِلَّا وَاحِدًا؛ مَنْ زَاغَ عَنْهُ أَوِ انْحَرَفَ وَقَعَ فِي طَرِيقٍ مِنْ طُرُقِ الضَّلَالِ وَالجَوْرِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وَالصِّرَاطُ المُسْتَقِيمُ هُوَ طَرِيقُ الأُمَّةِ الوَسَطُ، الوَاقِعُ بَيْنَ طَرَفَيِ الإِفْرَاطِ وَالتَّفْرِيطِ، وَلِهَذَا أَمَرَنَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ وَعَلَّمَنَا أَنْ نَسْأَلَهُ أَنْ يَهْدِيَنَا هَذَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنَ الصَّلَاةِ؛ أَيْ: يُلْهِمَنَا وَيُوَفِّقَنَا لِسُلُوكِهِ وَاتِّبَاعِهِ، فَإِنَّهُ صِرَاطُ الَّذِينَ[1] أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ[2] وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا.

=والتصديق به، والصراط هنا موصوف، والألف واللام إذا دخلت على موصوف اقتضته أنه أحق بتلك الصفة من غيره.

والصراط: مشتق من صرطت الشيء أصرطه إذا بلعته سهلًا.

ويجمع الصراط خمسة أوصاف: (١) أن يكون مستقيمًا، (٢) سهلًا، (٣) مسلوكًا، (٤) واسعًا، (٥) موصلًا إلى المقصود.

فالعرب لا تسمي الطريق المعوج صراطًا، ولا الصعب ولا المسدود غير الموصل. راجع: بدائع الفوائد (٢/ ١٦).

(١) نكّر الصراط لأنه ليس في مقام النسبة مع ما تعطيه النسبة الإسنادية إليه، من الفائدة المتجددة الزائدة على الأول فيكون فائدة البدل التوكيد والإشعار بحصول وصف المبدل للمبدل منه، فإنه لما قال: (فإنه الصراط المستقيم صراط الذين) فكأن الذهن طلب معرفة ما إذا كان هذا الصراط مختصًا بنا أم سلكه غيرنا ممن هداه الله، قال: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ﴾.

وأضيف الصراط إلى اسم الموصول المبهم لثلاث فوائد:

(١) إحضار العلم وإشعار الذهن عند سماع هذا.

(٢) إشارة إلى نفي التقليد عن القلب، واستشعار العلم بأن من هُدي إلى الصراط فقد أنعم الله عليه.

(٣) أن السائل للهدى سائلًا إلى جميع تفاصيل الطريق التي سلكها كل من أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين. راجع: بدائع الفوائد (٢/ ٢٦) و(٢/ ١٧).

(٢) الصديقون: هم أفاضل أصحاب النبي ﷺ، والصديق المبالغ في الصدق.

الشهداء: قيل: هم الذين استشهدوا في يوم أُحد، وقيل: الذين استشهدوا في سبيل الله.

الصالحين: سائر الصحابة ﷺ. راجع: تفسير البغوي (٣١٦).

وَقَدْ دَخَلَ فِي هَذِهِ الجُمْلَةِ مَا وَصَفَ الله بِهِ نَفْسَهُ فِي سُورَةِ الإِخْلَاصِ الَّتِي تَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ، حَيْثُ يَقُولُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢[1] لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ١-٤].

قَوْلُهُ: (وَقَدْ دَخَلَ.. إلخ) شُرُوعٌ فِي إِيرَادِ النُّصُوصِ مِنَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ المُتَضَمِّنَةِ لِمَا يَجِبُ الإِيمَانُ بِهِ مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ فِي النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ.

وَابْتَدَأَ بِتِلْكَ السُّورَةِ العَظِيمَةِ؛ لِأَنَّهَا اشْتَمَلَتْ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَا لَمْ يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ غَيْرُهَا، وَلِهَذَا سُمِّيَتْ سُورَةَ الإِخْلَاصِ[2]؛ لِتَجْرِيدِهَا التَّوْحِيدَ مِنْ شَوَائِبِ الشِّرْكِ وَالوَثَنِيَّةِ.

رَوَى الإِمَامُ أَحْمَدُ فِي (مُسْنَدِهِ)[3] عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ رضي الله عنه فِي سَبَبِ نُزُولِهَا: أَنَّ

---

(١) قال القرطبي: اشتملت على اسمين يتضمنان جميع أوصاف الكمال، وهما الأحد والصمد، فإنهما يدلان على الأحدية في الذات المقدسة الموصوفة بجميع أوصاف الكمال. راجع: فتح الباري (١٣/ ٣٧٠).

(٢) قال الشيخ محمد: سميت بذلك قيل: لأنها تتضمن الإخلاص لله عز وجل، وقيل: لأنها مخلصة، أي: أخلصها الله لنفسه، فلم يذكر فيها شيئًا من الأحكام ولا شيئًا من الأخبار عن غيره، والوجهان صحيحان.

قال الفوزان: وسُمِّيت بذلك لأنها أخلصت في صفات الله، ولأنها تخلص قارئها من الشرك.

راجع: شرح الواسطية للعثيمين (١/ ١٥٧)، شرح الواسطية للفوزان (١٧/ ٢٣).

(٣) جاء هذا عن جماعة من الصحابة، أبي بن كعب وجابر وابن عباس وأنس.

(١) حديث أبي بن كعب: أخرجه الإمام أحمد (٥/ ١٣٣) والترمذي (٢/ ٢٤٠) والحاكم في المستدرك (٢/ ٥٤٠) والبيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٩٢) وعبدالله بن أحمد في السنة (٦٦٣) والطبري في الجامع (٢٤/ ٦٨٧) وفي سنده أبو جعفر الرازي ضعيف سيئ الحفظ، وأبو سعيد الصاغاني محمد بن ميسر: ضعيف.

(٢) حديث جابر بن عبدالله: عند أبي يعلى والطبراني في الأوسط والطبري في الجامع والبيهقي في الأسماء والصفات، وفي سنده مجالد بن سعيد ضعيف ليس بشيء قاله أحمد بن حنبل.

(٣) حديث أنس: أخرجه أبو الشيخ في العظمة وفي سنده أبان بن أبي عياش متروك، ويحيى بن عبدالله ابن الضحاك ضعيف، وغرابة اللفظ. =

الْمُشْرِكِينَ قَالُوا: يَا مُحَمَّدُ، انْسُبْ لَنَا رَبَّكَ[(١)]. فَأَنْزَلَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ إِلَى آخر السُّورَةِ.

وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّهَا تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ[(٢)].

=(٤) حديث ابن عباس عند البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣٨) وفي سنده عبدالله بن عيسى منكر الحديث.

وجاء مرسل عن أبي العالية وعكرمة وأبي وائل، عند الطبري (٢٤/ ٢٨٧) وعند أبي الشيخ (١/ ٣٧٥).

وخلاصة الحديث: أنه لا يصح حتى في الشواهد، والله أعلم.

(١) قال الأزهري: وليس معناه أن لله نسبًا انتسب إليه، ولكن معناه، نفي النسب عن الله الواحد؛ لأن الأنساب إنما تكون للمخلوقين، والله صفته لم يلد ولدًا ينسب إليه ولم يلده أحد، فينسب إلى والده، ولم يكن له مثل ولا يكون فيشبه به، تعالى الله عن افتراء المفترين وتقدس عن إلحاد المشركين، وسبحانه عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا. راجع: تهذيب اللغة (٥/ ١٩٧).

(٢) هذا ما جاء عن أبي سعيد الخدري في صحيح البخاري (٥٠١٥)، وعن أبي الدرداء عند مسلم (٨١١).

وهذه المسألة (أنها تعدل ثلث القرآن) مبنية على أصل وهو أن القرآن هل يتفاضل في نفسه فيكون بعضه أفضل من بعض؟ وهل الصفات تتفاضل؟

والجواب عن الأول: أن هذا لا يتفاضل في نفسه؛ لأنه كله كلام الله، وقال أبو عبدالله الدراج: إن الإجماع قائم عند أهل السنة على امتناع التفاضل.

وذهب جمهور السلف والخلف إلى أن القرآن يتفاضل، والأدلة على صحة قولهم: قال الله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾ وقوله: ﴿۞ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾، وقوله: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾ ومن السنة قوله ﷺ من حديث أنس، وفيه: «ألا أخبرك بأفضل القرآن؟» فتلا: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ رواه النسائي في عمل اليوم والليلة ص (٤٣٩) وصححه شيخنا الوادعي في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (١/ ٥٠).

ومن حديث أبي بن كعب: «أي آية في كتاب الله أعظم؟» قال: الله ورسوله أعلم، فرددها مرارًا، ثم قال: «آية الكرسي» رواه مسلم في صحيحه (٨١٠).

وأما الإجماع المزعوم فأجاب عنه شيخ الإسلام قال: ظن أن المفاضلة إنما تقع في المخلوقات؛ لا في الصفات قال ما قال، وإلا فلم ينقل عن أحد من السلف والأئمة أنه أنكر فضل كلام الله بعضه على بعض لا في نفسه ولا في لوازمه ومتعلقاته، فضلًا عن أن يكون هذا إجماعًا. اهـ. =

وَقَدِ اخْتَلَفَ العُلَمَاءُ فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ عَلَى أَقْوَالٍ، أَقْرَبُهَا مَا نَقَلَهُ شَيْخُ الإِسْلَامِ عَنْ أَبِي العَبَّاسِ، وَحَاصِلُهُ أَنَّ القُرْآنَ الكَرِيمَ اشْتَمَلَ عَلَى ثَلَاثَةِ مَقَاصِدَ أَسَاسِيَّةٍ: أَوَّلُهَا: الأَوَامِرُ وَالنَّوَاهِي المُتَضَمِّنَةُ لِلأَحْكَامِ وَالشَّرَائِعِ العَمَلِيَّةِ الَّتِي هِيَ مَوْضُوعُ عِلمِ الفِقْهِ وَالأَخْلَاقِ.

ثَانِيهَا: القِصَصُ وَالأَخْبَارُ المُتَضَمِّنَةُ لِأَحْوَالِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَعَ أُمَمِهِمْ، وَأَنْوَاعِ الهَلَاكِ الَّتِي حَاقَتْ بِالمُكَذِّبِينَ لَهُمْ، وَأَحْوَالِ الوَعْدِ وَالوَعِيدِ، وَتَفَاصِيلِ الثَّوَابِ وَالعِقَابِ.

ثَالِثُهَا: عِلمُ التَّوْحِيدِ، وَمَا يَجِبُ عَلَى العِبَادِ مِنْ مَعْرِفَةِ اللهِ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَهَذَا هُوَ أَشْرَفُ الثَّلَاثَةِ[(١)].

وَلَمَّا كَانَتْ سُورَةُ الإِخْلَاصِ قَدْ تَضَمَّنَتْ أُصُولَ هَذَا العِلمِ، وَاشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ إِجْمَالًا؛ صَحَّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا تَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ.

وَأَمَّا كَيْفَ اشْتَمَلَتْ هَذِهِ السُّورَةُ عَلَى عُلُومِ التَّوْحِيدِ كُلِّهَا، وَتَضَمَّنَتِ الأُصُولَ الَّتِي هِيَ مَجَامِعُ التَّوْحِيدِ العِلمِيِّ الاِعْتِقَادِيِّ ؟ فَنَقُولُ:

=فما معنى التفاضل؟ معناه: أن القرآن وإن كان كله مشترك، فإن الله تكلم به لكن منه ما أخبر عن نفسه، ومنه ما أخبر عن خلقه، ومنه ما أمر به، وهكذا فما تكلم به عن نفسه كسورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ أعظم مما تكلم به عن العبادات وهكذا فهو يتفاضل باعتبار النسبتين؛ نسبة إلى المتكلم به، ونسبة إلى المتكلم فيه.

والجواب عن الثاني: وهو أن الصفات لا تتفاضل، حتى قال أبو عبدالله المرابط فيمن أثبت التفاضل، فهذا لولا العذر بالجهالة لحكم على قائله بالكفر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وقول من قال: صفات الله لا تتفاضل ونحو ذلك، قول لا دليل عليه، بل هو مورد النزاع... وكما أن أسماءه وصفاته متنوعة، فهي أيضًا متفاضلة كما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع مع العقل.

راجع: جواب أهل العلم والإيمان (٧١) و(٩٣)، الفتاوى (١٧/ ٢١٠، ٢١١).

(١) قال شيخ الإسلام: فالإخبار عن الخالق هو التوحيد، وما يتضمنه من أسمائه وصفاته، قالوا: فبهذا الاعتبار تكون ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ تعدل ثلث القرآن، لما فيها من التوحيد الذي هو ثلث معاني القرآن. راجع: الفتاوى (١١/ ٢٠٧).

إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ﴾ دَلَّتْ عَلَى نَفْيِ الشَّرِيكِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ: فِي الذَّاتِ، وَفِي الصِّفَاتِ، وَفِي الأَفْعَالِ[1]؛ كَمَا دَلَّتْ عَلَى تَفَرُّدِهِ سُبْحَانَهُ بِالعَظَمَةِ وَالكَمَالِ وَالمَجْدِ وَالجَلَالِ وَالكِبْرِيَاءِ، وَلِهَذَا لَا يُطْلَقُ لَفْظُ ﴿أَحَدٌ ۝١﴾ فِي الإِثْبَاتِ إِلَّا عَلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ[2]، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ وَاحِدٍ[3].

(١) قال الجامي: نفي الشريك من كل وجه، الشريك في الذات، هو الأحد في ذاته، والشريك في صفاته لا أحد يشارك الله في حقائق صفاته، وفي أفعاله وهو الأحد في أفعاله، ولا أحد يفعل كفعله، وما يحصل من الاشتراك في الصفات، الاشتراك إنما يقع في الاشتراك الكلي، وقبل إضافة صفات الله إلى الله، وقبل إضافة صفات المخلوق إلى المخلوق، تسمى المطلق الكلي الذهني، الذي ليس له وجود إلا في الذهن، أما إذا أضيفت صفات الله إلى الله، وصفات المخلوق إلى المخلوق لا مشاركة بعد ذلك، صفات الله تختص بالله وبالإضافة علم الله وقدرة الله، وسمع الله، وجود الله، ومجيء الله، بعد هذه الإضافة لا يحصل الاشتراك أبدًا، بل الله تنزه صفاته تعالى أن يشارك أحد في حقائق صفاته اللائقة به المختصة به، كما أن الرب سبحانه وتعالى ينزه أن يشارك المخلوق في خصائص صفاته، علم زيد وقدرة خالد وسمع خالد، هذه الصفات بعد إضافتها إلى المخلوق فالله ينزه أن يشارك المخلوق في خصائص صفاته المخلوقة، وهذا يسمى المطلق الكلي، أما إذا أضيفت صفات الله إلى الله، وصفات المخلوق إلى المخلوق فلا مشاركة.اهـ

قلت: لبيان ما ذكره الجامي انظر التدمرية (٢٠،٢١) وشرح الطحاوية (١/ ٦٣).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: والمقصود أن لفظ الأحد لم يوصف به شيء من الأعيان إلا الله وحده، وإنما يستعمل في غير الله في النفي، قال أهل اللغة: يقول لا أحد في الدار، ولا تقل فيها أحد لهذا لم يجئ في القرآن إلا في غير الموجب، كقوله: ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ۝٤٧ ﴾ وكقوله: ﴿ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾.

وقال: أدخل اللام في الصمد ولم يدخلها في أحد؛ لأنه ليس في الموجودات ما يسمى (أحدًا) في الإثبات مفردًا غير مضاف إلا الله، بخلاف النفي وما في معناه كالشرط والاستفهام.

قال الأزهري: لا يوصف شيء بالأحدية غير الله، لا يقل رجل أحد ولا درهم أحد، بل أحد صفة من صفات الله عز وجل، استأثر بها فلا يشركه فيها شيء.

قال الإمام الشنقيطي: إن أحد لا تنحصر بالنفي، بل تأتي في الإثبات كقوله: ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ ﴾ فتكون أغلبية في استعمالها ودلالتها في العموم واضحة.

راجع: الفتاوى (١٧/ ٢٣٧) و(١٧/ ٢٣٥)، تهذيب اللغة للأزهري (٥/ ١٩٧)، تفسير ابن كثير (١٦٣٠) مجلد واحد، أضواء البيان (٩/ ٦١٢).

(٣) والفرق بين (واحد) و(أحد) أن يقال: =

وَقَوْلُهُ: ﴿ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ ﴾ قَدْ فَسَّرَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه بِقَوْلِهِ[(١)]: (السَّيِّدُ الَّذِي كَمُلَ فِي سُؤْدَدِهِ، وَالشَّرِيفُ الَّذِي كَمُلَ فِي شَرَفِهِ[(٢)]، وَالعَظِيمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي عَظَمَتِهِ، وَالحَلِيمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي حِلمِهِ، وَالغَنِيُّ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي غِنَاهُ، وَالجَبَّارُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي جَبَرُوتِهِ، وَالعَلِيمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي عِلمِهِ، وَالحَكِيمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي حِكْمَتِهِ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي أَنْوَاعِ الشَّرَفِ وَالسُّؤْدَدِ، وَهُوَ الله عَزَّ وَجَلَّ، هَذِهِ صِفَتُهُ، لَا تَنْبَغِي إِلَّا لَهُ، لَيْسَ لَهُ كُفْءٌ، وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ.

وَقَدْ فُسِّرَ الصَّمَدُ أَيْضًا بِأَنَّهُ الَّذِي لَا جَوْفَ لَهُ[(٣)]، وَبِأَنَّهُ الَّذِي تَصْمُدُ إِلَيْهِ الخَلِيقَةُ كُلُّهَا وَتَقْصِدُهُ فِي جَمِيعِ حَاجَاتِهَا وَمُهِمَّاتِهَا[(٤)].

فَإِثْبَاتُ الأَحَدِيَّةِ لله تَضَمَّنَ نَفْيَ الْمُشَارَكَةِ وَالْمُمَاثَلَةِ.

=(١) الأحد بني لنفي ما يذكر معه من العدد، والواحد اسم لمفتتح العدد.

(٢) الأحد يصلح في مواضع الجحود، والواحد في موضع الإثبات.

(٣) أن الأحد لا يدخل في الواحد، والواحد يدخل في الأحد.

(٤) والواحد لا يمنع المشاركة، والأحد يمنع المشاركة. راجع: تهذيب اللغة (٥/ ١٩٤)، الفتح (١٣/ ٣٧٠)، الأضواء (٩/ ٦٦٢).

(١) لم يصح عن ابن عباس، وفي سنده ضعف، أخرجه ابن جرير (٢٤/ ٦٩٢) وأبو الشيخ في العظمة (١/ ٣٨٣) والبيهقي في الأسماء والصفات (١/ ١٥٦) وفي سنده كاتب الليث ضعيف، وفيه علي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس.

(٢) اسم الشريف ليس من أسماء الله لعدم ثبوت الدليل بذلك، والله أعلم.

(٣) جاء عن ابن عباس: هو الصمد الذي لا جوف له، وفي سنده عطية العوفي، وفي سند آخر عبدالله بن ميسرة، وكلاهما ضعيف.

(٤) لفظ تفسير ابن عباس: (هو الذي تصمد الأشياء إليه إذا نزل بهم كرب أو بلاء) وفي السند إليه محمد بن موسى الجرشي، ضعفه أبو داود، وعبدالله بن عيسى منكر الحديث، وعزاه إلى ابن عباس ابن كثير وابن تيمية، رواه أبو الشيخ في العظمة (١/ ٣٨٠).

قال ابن كثير (٤/ ٧٠٣): قال الحافظ الطبراني: كل هذه صحيحة، وهي صفات ربنا عز وجل وهو الذي يصمد إليه في الحوائج.

قلت: هذا إذا كان قصده من جهة المعنى، أما من جهة وصف الله عز وجل فلا لأنها على التوقيف.

وَإِثْبَاتُ الصَّمَدِيَّةِ بِكُلِّ مَعَانِيهَا الْمُتَقَدِّمَةِ تَتَضَمَّنُ إِثْبَاتَ جَمِيعِ تَفَاصِيلِ الأَسْمَاءِ الْحُسْنَى وَالصِّفَاتِ الْعُلَى، وَهَذَا هُوَ تَوْحِيدُ الإِثْبَاتِ.

وَأَمَّا النَّوْعُ الثَّانِي وَهُوَ تَوْحِيدُ التَّنْزِيهِ؛ فَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾ ﴾ كَمَا يُؤْخَذُ إِجْمَالًا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾؛ أَيْ: لَمْ يَتَفَرَّعْ عَنْهُ شَيْءٌ، وَلَمْ يَتَفَرَّعْ هُوَ عَنْ شَيْءٍ، وَلَيْسَ لَهُ مُكَافِئٌ وَلَا مُمَاثِلٌ وَلَا نَظِيرٌ.

فَانْظُرْ كَيْفَ تَضَمَّنَتْ هَذِهِ السُّورَةُ تَوْحِيدَ الاعْتِقَادِ وَالْمَعْرِفَةِ، وَمَا يَجِبُ إِثْبَاتُهُ لِلرَّبِّ تَعَالَى مِنَ الأَحَدِيَّةِ الْمُنَافِيَةِ لِمُطْلَقِ الْمُشَارَكَةِ، وَالصَّمَدِيَّةِ الْمُثْبِتَةِ لَهُ جَمِيعَ صِفَاتِ الْكَمَالِ الَّذِي لَا يَلْحَقُهُ نَقْصٌ بِوَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ، وَنَفْيَ الْوَلَدِ وَالْوَالِدِ الَّذِي هُوَ مِنْ لَوَازِمِ غِنَاهُ وَصَمَدِيَّتِهِ وَأَحَدِيَّتِهِ، ثُمَّ نَفْيَ الْكُفْءِ الْمُتَضَمِّنَ لِنَفْيِ التَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ وَالنَّظِيرِ، فَحُقَّ لِسُورَةٍ تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْمَعَارِفَ كُلَّهَا أَنْ تَعْدِلَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ.

وَمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي أَعْظَمِ آيَةٍ فِي كِتَابِهِ؛ حَيْثُ يَقُولُ: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾ ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

رَوَى مُسْلِمٌ فِي (صَحِيحِهِ) عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهُ: «أَيُّ آيَةٍ فِي كِتَابِ اللهِ أَعْظَمُ»؟ قَالَ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَرَدَّدَهَا مِرَارًا، ثُمَّ قَالَ أُبَيٌّ: آيَةُ الْكُرْسِيِّ، فَوَضَعَ النَّبِيُّ يَدَهُ عَلَى كَتِفِهِ، وَقَالَ: «لِيَهْنِكَ هَذَا الْعِلْمُ أَبَا الْمُنْذِرِ»[1]، وَفِي رِوَايَةٍ عِنْدَ أَحْمَدَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ لَهَا لِسَانًا وَشَفَتَيْنِ تُقَدِّسُ الْمَلِكَ عِنْدَ سَاقِ الْعَرْشِ»[2].

(١) أخرجه مسلم (٨١٠) (١/ ٥٥٦) باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي، ورواه أبو داود (١٤٦٠) والحاكم (٣/ ٣٠٤) من طريق عبدالله بن رباح عن أبي بن كعب به.

(٢) رواه عبدالله بن الإمام أحمد في زوائده (٥/ ١٤١) والبيهقي في الشعب (٢٣٨٦) وعبد بن حميد في المنتخب (١٧٨) والطيالسي (١٩٢٠) والذهبي في العلو، وقد صححه الشيخ الألباني في مختصر العلو (٩٣).

=

وَلَا غَرْوَ، فَقَدِ اشْتَمَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ العَظِيمَةُ مِنْ أَسْمَاءِ الرَّبِّ وَصِفَاتِهِ عَلَى مَا لَمْ تَشْتَمِلْ عَلَيْهِ آيَةٌ أُخْرَى.

فَقَدْ أَخْبَرَ الله فِيهَا عَنْ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ المُتَوَحِّدُ فِي إِلَهِيَّتِهِ، الَّذِي لَا تَنْبَغِي العِبَادَةُ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا وَسَائِرِ صُوَرِهَا إِلَّا لَهُ.

ثُمَّ أَرْدَفَ قَضِيَّةَ التَّوْحِيدِ بِمَا يَشْهَدُ لَهَا مِنْ ذِكْرِ خَصَائِصِهِ وَصِفَاتِهِ الكَامِلَةِ، فَذَكَرَ أَنَّهُ الحَيُّ الَّذِي لَهُ كَمَالُ الحَيَاةِ؛ لِأَنَّ حَيَاتَهُ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ، فَهِيَ أَزَلِيَّةٌ أَبَدِيَّةٌ، وَكَمَالُ حَيَاتِهِ يَسْتَلْزِمُ ثُبُوتَ جَمِيعِ صِفَاتِ الكَمَالِ الذَّاتِيَّةِ لَهُ، مِنَ العِزَّةِ وَالقُدْرَةِ وَالعِلْمِ وَالحِكْمَةِ وَالسَّمْعِ وَالبَصَرِ وَالإِرَادَةِ وَالمَشِيئَةِ وَغَيْرِهَا؛ إِذْ لَا يَتَخَلَّفُ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَّا لِنَقْصٍ فِي الحَيَاةِ، فَالكَمَالُ فِي الحَيَاةِ يَتْبَعُهُ الكَمَالُ فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ اللَّازِمَةِ لِلحَيِّ.

ثُمَّ قَرَنَ ذَلِكَ بِاسْمِهِ القَيُّومِ[1]، وَمَعْنَاهُ الَّذِي قَامَ بِنَفْسِهِ، وَاسْتَغْنَى عَنْ جَمِيعِ خَلْقِهِ غِنًى مُطْلَقًا، لَا تَشُوبُهُ شَائِبَةُ حَاجَةٍ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ غِنًى ذَاتِيٌّ، وَبِهِ قَامَتِ المَوْجُودَاتُ كُلُّهَا، فَهِيَ فَقِيرَةٌ إِلَيْهِ فَقْرًا ذَاتِيًّا، بِحَيْثُ لَا تَسْتَغْنِي عَنْهُ لَحْظَةً، فَهُوَ الَّذِي ابْتَدَأَ إِيجَادَهَا عَلَى هَذَا النَّحْوِ مِنَ الإِحْكَامِ وَالإِتْقَانِ، وَهُوَ الَّذِي يُدَبِّرُ أُمُورَهَا، وَيُمِدُّهَا بِكُلِّ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي بَقَائِهَا، وَفِي بُلُوغِ الكَمَالِ الَّذِي قَدَّرَهُ لَهَا.

=قال الجامي: الله أعلم بالمراد، نثبته على ظاهره.

(١) والحي والقيوم اسمان لله تعالى، دل عليهما الكتاب والسنة، ومن السنة حديث أنس ﷺ عند النسائي في عمل اليوم والليلة (٣٩٧) وفيه: «يا حي يا قيوم» وصححه شيخنا الوادعي رحمه الله في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين، وقال هذا حديث صحيح.

قال ابن القيم في النونية:

هذا ومن أوصافه القيوم … والقيوم في أوصافه أمران
أحدهما القيوم قام بنفسه … والكون قام به هما الأمران
والأول استغناؤه عن غيره … والفقر من كل إليه الشان
والوصف بالقيوم ذو شأن كذا … موصوفه أيضًا عظم الشأن

راجع: شرح النونية لأحمد بن عيسى (١/ ١٠٢).

فَهَذَا الاِسْمُ مُتَضَمِّنٌ لِجَمِيعِ صِفَاتِ الكَمَالِ الفِعْلِيَّةِ، كَمَا أَنَّ اسْمَهُ الحَيَّ مُتَضَمِّنٌ لِجَمِيعِ صِفَاتِ الكَمَالِ الذَّاتِيَّةِ، وَلِهَذَا وَرَدَ أَنَّ الحَيَّ القَيُّومَ هُمَا اسْمُ اللهِ الأَعْظَمِ الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى، وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ[1].

ثُمَّ أَعْقَبَ ذَلِكَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى كَمَالِ حَيَاتِهِ وَقَيُّومِيَّتِهِ، فَقَالَ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ﴾ أَيْ: لَا تَغْلِبُهُ ﴿سِنَةٌ﴾؛ أَيْ: نُعَاسٌ ﴿وَلَا نَوْمٌ﴾[2]؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُنَافِي القَيُّومِيَّةَ؛ إِذِ النَّوْمُ أَخُو المَوْتِ[3]،

(١) هذا المسألة ترجع إلى من أثبت التفضيل في الأسماء والصفات، وهم جمهور العلماء، وقال أبو جعفر الطبري والأشعري وابن حبان البستي والباقلاني ونسب إلى الإمام مالك أنه لا تفاضل، ثم الجمهور اختلفوا هل اسم الله الأعظم معلوم أو غير معلوم؟ فمن قال: معلوم اختلفت آراؤهم في تعيينه، فمنهم من قال هو: (الله) وقيل: (الرحمن) وقيل: (الحي القيوم)، وقيل: (الحنان المنان بديع السماوات والأرض، ذو الجلال والإكرام الحي القيوم) وقيل: (الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد) وقيل: غير معلوم، وهو ما استأثر الله به عنده في علم الغيب عنده.

أما من جعله (الحي القيوم) استدل بحديث أبي أمامة رضي الله عنه عند ابن ماجه (٣٨٥٦) والطبراني في الكبير (٣/ ٥٢) والحاكم (١/ ٥٠٥) والبيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٥٩) وهو حديث حسن.

وأما من جعله (المنان بديع السماوات...) فقد استدل بحديث أنس رضي الله عنه، عند النسائي (٣/ ٥٢) وابن حبان (٢٣٨٢) وصححه شيخنا الوادعي في تحقيقه على تفسير ابن كثير (١/ ٥٦٥) وفي الصحيح المسند (١/ ١١٥).

وأما من جعله (الأحد الصمد) استدل بحديث بريدة بن الحصيب.

وهكذا اختلف العلماء، فقال شيخ الإسلام: إن الحي الاسم الأعظم، فالحي مستلزم لجميع الصفات وهو أصلها، ولهذا كانت أعظم آية في كتاب الله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ ما من حي إلا وهو شاعر مريد.

قلت: وهذا الاختلاف يدل على أن الاسم الأعظم هو كل اسم عظم فيه الرب عز وجل، وهذا ما اختاره العلامة ابن باز رحمه الله.

راجع: الفتاوى الكبرى (١٨/ ٣١١)، أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٧٩٨)، الفتح (١١/ ٢٢٤).

(٢) جاء عند مسلم في صحيحه (٣/ ١٦) رقم (٢٩٣) عن أبي موسى أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه».

(٣) جاء هذا بنحوه عن جابر رضي الله عنه، واختلف في وصله وإرساله، ومن أرسله أقوى ممن وصله، وقد يصح الإرسال والوصل على الوجهين، كما رجحه العلامة الألباني رحمه الله في الصحيحة (٣/ ٧٤). =

وَلِهَذَا كَانَ أَهْلُ الجَنَّةِ لَا يَنَامُونَ.

ثُمَّ ذَكَرَ عُمُومَ مِلكِهِ لِجَمِيعِ العَوَالِمِ العُلوِيَّةِ وَالسُّفْلِيَّةِ، وَأَنَّهَا جَمِيعًا تَحْتَ قَهْرِهِ وَسُلطَانِهِ، فَقَالَ: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾.

ثُمَّ أَرْدَفَ ذَلِكَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى تَمَامِ مُلكِهِ، وَهُوَ أَنَّ الشَّفَاعَةَ[1] كُلَّهَا لَهُ، فَلَا يَشْفَعُ عِنْدَهُ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

وَقَدْ تَضَمَّنَ هَذَا النَّفْيُ وَالِاسْتِثْنَاءُ أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: إِثْبَاتُ الشَّفَاعَةِ الصَّحِيحَةِ، وَهِيَ أَنَّهَا تَقَعُ بِإِذْنِهِ سُبْحَانَهُ لِمَنْ يَرْضَى قَوْلَهُ وَعَمَلَهُ.

وَالثَّانِي: إِبْطَالُ الشَّفَاعَةِ الشِّرْكِيَّةِ الَّتِي كَانَ يَعْتَقِدُهَا الْمُشْرِكُونَ لِأَصْنَامِهِمْ، وَهِيَ أَنَّهَا تَشْفَعُ لَهُمْ بِغَيْرِ إِذْنِ الله وَرِضَاهُ.

ثُمَّ ذَكَرَ سَعَةَ عِلمِهِ وَإِحَاطَتَهُ، وَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الأُمُورِ الْمُسْتَقْبَلَةِ وَالمَاضِيَةِ.

وَأَمَّا الخَلْقُ فَإِنَّهُمْ لَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلمِهِ قِيلَ: يَعْنِي مِنْ مَعْلُومِهِ، وَقِيلَ: مِنْ عِلمِ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ الله سُبْحَانَهُ أَنْ يُعْلِمَهُمْ إِيَّاهُ عَلَى أَلسِنَةِ رُسُلِهِ، أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ طُرُقِ البَحْثِ وَالنَّظَرِ وَالِاسْتِنْتَاجِ وَالتَّجْرِبَةِ[2].

=وجاء أيضًا عن عبدالله بن أبي أوفى، وفي سنده متروك نفيع بن الحارث.

(١) الكلام على الشفاعة سيأتي إن شاء الله في أواخر الكتاب مع أقسامها وشروطها وغير ذلك.

(٢) هذه الألفاظ تدل على تضلع الهراس في الفلسفة والمنطق، كما قاله تلميذه العلامة الجامي رحمهم الله جميعًا.

فالبحث: هو التفحص والتفتيش، واصطلاحًا: إثبات النسبة الإيجابية أو السلبية بين الشيئين بطرق الاستدلال.

والنظر: هو التفكير في حال المنظور، فيؤدي إلى اعتقاد أو علم أو ظنٍّ.

والاستنتاج: هو نتيجة البحث الظنية.

والتجربة: إجراء النظر على جهة التطبيق العملي. =

ثُمَّ ذَكَرَ مَا يَدُلُّ عَلَى عَظِيمِ مُلْكِهِ، وَوَاسِعِ سُلْطَانِهِ، فَأَخْبَرَ أَنَّ كُرْسِيَّهُ قَدْ وَسِعَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ جَمِيعًا.

وَالصَّحِيحُ فِي الكُرْسِيِّ أَنَّهُ غَيْرُ العَرْشِ، وَأَنَّهُ مَوْضِعُ القَدَمَيْنِ[1]، وَأَنَّهُ فِي العَرْشِ كَحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ فِي فَلَاةٍ[2].

=راجع: التعريفات للجرجاني (٦١)، الكليات (٢٤٥)، البرهان (١/ ١٢٦)، التلخيص (١/ ١٢٨)، البحر المحيط (١/ ٤٤)، شرح الورقات للماrديني (١٠٢).

(١) جاء عن عبد الله بن مسعود، وفي سنده السدي وفي حديثه تلفيق، رواه البيهقي (١/ ١٩٥).

وجاء عن أبي هريرة، وفي سنده الحكم بن ظهير متروك.

وجاء عن أبي ذر وفي سنده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم متروك، رواه أبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٨٧) وابن جرير (٣/ ١٠) وفيه أيضًا إرسال كما قال الذهبي.

وجاء عن أبي موسى وفيه انقطاع بين عمارة وبين أبي موسى ولم يدركه.

وجاء عن ابن عباس مرفوعًا وهو شاذ؛ خالف شجاع بن مخلد جمعًا من الأئمة كوكيع، وابن مهدي وأبي مسلم الكجي، وأحمد بن منصور الرمادي، ولذا حكم الحفاظ على رواية شجاع بن مخلد بالغلط والشذوذ، وصوبوا رواية الوقف.

حديث ابن عباس رواه ابن منده في الرد على الجهمية (٤٤/ ٤٥) والخطيب البغدادي في تاريخه (٩/ ٢١٥) والضياء في المختارة (٢/ ٢٥٢) وابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٦) والدارقطني في الصفات (٣٦) والطبراني (١٢/ ٣٩) رقم (١٢٤٠٤) والهروي في الأربعين (١٢٥) وأبو الشيخ (٢/ ٥٨٢) رقم (٢١٦) وابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ١٤٠٦) وعبدالرزاق في تفسيره (٢/ ٢٥١).

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٣٢٣) وقال: رجاله رجال الصحيح. اهـ. أي الموقوف. وقال الذهبي أيضًا في العلو ص (٦٠): رواته ثقات. وقال الشيخ الألباني: رواته كلهم ثقات، فإذا ثبت هذا الأثر فهو له حكم الرفع؛ لأنه من الأمور الغيبية، ويدل على المسألة المعروفة عند أهل السنة أن الكرسي غير العرش، قال جمهور السلف والخلف.

وتفلسف بعض الناس في هذه المسألة فقال: إن الكرسي هو العرش، وهذا قول مخالف للأدلة، وهذه المسألة حق لها أن لا تذكر لأنه:

ليس كل خلاف جاء معتبرًا إلا خلافًا له حظ من النظر

وهذا القول ليس له حظ من النظر.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب العرش ص (٧٧) وابن جرير (٣/ ١٠) وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٧٨) والبيهقي (٢/ ١٤٨) كلهم عن أبي ذر ﷺ، وفي سنده عبدالرحمن بن زيد بن أسلم=

وَأَمَّا مَا أَوْرَدَهُ ابْنُ كَثِيرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي تَفْسِيرِ الكُرْسِيِّ بِالعِلْمِ[1]؛ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ.

ثُمَّ أَخْبَرَ سُبْحَانَهُ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ عَظِيمِ قُدْرَتِهِ وَكَمَالِ قُوَّتِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾؛ أَيِ: السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا فِيهِمَا.

وَفَسَّرَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ الله ﴿يَـُٔودُهُۥ﴾ بِـ: (يُثْقِلُهُ وَيُكْرِثُهُ)، وَهُوَ مِنْ آدَهُ الأَمْرُ: إِذَا ثَقُلَ عَلَيْهِ.

ثُمَّ وَصَفَ نَفْسَهُ سُبْحَانَهُ فِي خِتَامِ تِلْكَ الآيَةِ الكَرِيمَةِ بِهَذَيْنِ الوَصْفَيْنِ الجَلِيلَيْنِ؛ وَهُمَا: ﴿ٱلْعَلِىُّ﴾، وَ ﴿ٱلْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾﴾.

فَالعَلِيُّ: هُوَ الَّذِي لَهُ العُلُوُّ المُطْلَقُ[2] مِنْ جَمِيعِ الوُجُوهِ: عُلُوُّ الذَّاتِ: وَكَوْنِهِ فَوْقَ

=متروك، وسنده عند البيهقي فيه إبراهيم بن هشام كذاب، ويحيى بن سعد، يروي المقلوبات والملزوقات لا يحتج به إذا انفرد.

وجاء في حديث أبي موسى وتقدم عند قوله: (الكرسي موضع القدمين) عدم صحتها.

وأما الموقوف عن أبي موسى فقد أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٣٠٢) وابن جرير (٥/ ٣٩٨) وابن أبي شيبة في العرش (٦٠) وابن مندة في الرد على الجهمية (٤٥) وأبو الشيخ (٢/ ٦٢٧) والذهبي في العلو ص (٨٤).

وجاء عن مجاهد موقوفًا، رواه ابن أبي شيبة في العرش (٧٨) وعبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٢٤٧) وأبو الشيخ (٢/ ٦٢٥) والبيهقي (٢/ ١٤٩)، قال الحافظ في الفتح (١٣/ ٤١١): أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح.

(١) هذا تفسير الجهمية، كما نقله ابن تيمية عن أبي نعيم في الحموية الكبرى، وقال ابن أبي العز: وقيل كرسيه علمه، وينسب إلى ابن عباس، ومن قال غير ذلك فليس له دليل إلا مجرد الظن، والظاهر أنه من جراب الكلام المذموم.

راجع: الفتوى الحموية الكبرى (١٠)، شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٣٧١).

(٢) العلو: مادة (العين واللام وحرف العلة) تدل على السمو والارتفاع.

قال الخليل بن أحمد: هو العلي الأعلى المتعال ذو العلا والعلو.

قال ابن القيم في النونية:

وهو العلي فكل أنواع العلو ... له فثابتة له بلا نكران

تنبيه: قال الهراس: ثم وصف نفسه سبحانه في ختام تلك الآية الكريمة بهذين الوصفين وهما (العلي العظيم). =

جَمِيعِ المَخْلُوقَاتِ مُسْتَوِيًا عَلَى عَرْشِهِ[١].

وَعُلُوَّ القَدْرِ: إِذْ كَانَ لَهُ كُلُّ صِفَةِ كَمَالٍ، وَلَهُ مِنْ تِلكَ الصِّفَةِ أَعْلَاهَا وَغَايَتُهَا.

وَعُلُوَّ القَهْرِ: إِذْ كَانَ هُوَ القَاهِرَ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الحَكِيمُ الخَبِيرُ[٢].

وَأَمَّا العَظِيمُ فَمَعْنَاهُ المَوْصُوفُ بِالعَظَمَةِ، الَّذِي لَا شَيْءَ أَعْظَمُ مِنْهُ، وَلَا أَجَلُّ، وَلَا أَكْبَرُ، وَلَهُ سُبْحَانَهُ التَّعْظِيمُ الكَامِلُ فِي قُلُوبِ أَنْبِيَائِهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَأَصْفِيَائِهِ[٣].

=لو عبر الهراس (ثم سمى نفسه) بهذين الاسمين لكان أصوب؛ لأنهما أولًا اسمان، ثم الأسماء هي المتضمنة لصفات الله، وليس العكس في الاشتقاق الشرعي، فتأمل. راجع: معجم مقاييس اللغة (٤/ ١١٢)، الاشتقاق للزجاجي (١٠٨).

(١) هذا النوع من العلو وقع فيه الخلاف بين الفرق: فالجهمية والمعتزلة والفلاسفة والقرامطة، يقولون: إن الله ليس فوق العالم ولا فوق العرش، والحلولية يقولون: إن الله بذاته في كل مكان.

وذهبت طائفة من الأشاعرة والصوفية وغيرهم يقولون: إن الله بذاته فوق العالم، وهو قول أهل السنة والجماعة: إنه فوق سماواته، مستوٍ على عرشه، بائن من خلقه، كما دل على ذلك الكتاب والسنة وإجماع الأمة، وأثبت العقل الصريح الموافق للنقل الصحيح، كما أن الفطرة دالة على العلو لله عز وجل.

راجع: العقل والنقل (٦/ ١٢)، الفتاوى (٥/ ١٢١)، الصواعق المرسلة (٤/ ١٢٧٩)، اجتماع الجيوش الإسلامية (٣٣١)، نقض التأسيس (٢/ ٤٤٧)، التمهيد لابن عبدالبر (٧/ ١٣٤)، الرد على الجهمية للدارمي (٣٧).

(٢) هذان النوعان (علو القدر وعلو القهر) متفق عليهما بين أهل الفرق حتى الجهمية، قال ابن القيم رحمه الله: الجهمية المعطلة معترفون بوصفه تعالى بعلو القهر وعلو القدر، وإن ذلك كمال لا نقص، وأنه من لوازم ذاته، ورد عليهم: ما أثبتم به هذين النوعين من العلو والفوقية هو بعينه حجة خصومكم عليكم في إثبات علو الذات له سبحانه، وما نفيتم به علو الذات يلزمكم أن تنفوا به ذينك الوجهين من العلو، فأحد الأمرين لازم لكم ولا بد؛ إما أن تثبتوا له سبحانه العلو المطلق من كل وجه ذاتًا وقهرًا وقدرًا، وإما أن تنفوا ذلك كله.

راجع: مختصر الصواعق المرسلة (١/ ١٦٩).

(٣) قال ابن الأثير: العظيم هو الذي جاوز قدره وجل عن حدود العقول حتى لا تتصور الإحاطة بكنهه وحقيقته.

وقال الأزهري: ومن صفات الله عز وجل (العلي العظيم) ويسبح العبد ربه فيقول: سبحان ربي العظيم وعظمة الله لا تكيف ولا تحد ولا تمثل بشيء. =

وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣﴾﴾ [الحديد: ٣].

قَوْلُهُ: (هُوَ الأَوَّلُ) الجُمْلَةُ هُنَا جَاءَتْ مُعَرَّفَةَ الطَّرَفَيْنِ؛ فَهِيَ تُفِيدُ اخْتِصَاصَهُ سُبْحَانَهُ بِهَذِهِ الأَسْمَاءِ الأَرْبَعَةِ وَمَعَانِيهَا عَلَى مَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ، فَلَا يَثْبُتُ لِغَيْرِهِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ.

وَقَدِ اضْطَرَبَتْ عِبَارَاتُ المُتَكَلِّمِينَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الأَسْمَاءِ، وَلَا دَاعِيَ لِهَذِهِ التَّفْسِيرَاتِ بَعْدَمَا وَرَدَ تَفْسِيرُهَا عَنِ المَعْصُومِ صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ فِي (صَحِيحِهِ) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ: «اللهمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ، وَرَبَّ الأَرْضِ، رَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، فَالِقَ الحَبِّ وَالنَّوَى، مُنْزِلَ التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ وَالقُرْآنِ؛ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ ذِي شَرٍّ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ، أَنْتَ الأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ البَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ، اقْضِ عَنِّي الدَّيْنَ وَأَغْنِنِي مِنَ الفَقْرِ».

فَهَذَا تَفْسِيرٌ وَاضِحٌ جَامِعٌ يَدُلُّ عَلَى كَمَالِ عَظَمَتِهِ سُبْحَانَهُ، وَأَنَّهُ مُحِيطٌ بِالأَشْيَاءِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ.

فَالأَوَّلُ وَالآخِرُ: بَيَانٌ لِإِحَاطَتِهِ الزَّمَانِيَّةِ.

وَالظَّاهِرُ وَالبَاطِنُ: بَيَانٌ لِإِحَاطَتِهِ المَكَانِيَّةِ.

كَمَا أَنَّ اسْمَهُ «الظَّاهِرُ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ العَالِي فَوْقَ جَمِيعِ خَلْقِهِ، فَلَا شَيْءَ مِنْهَا فَوْقَهُ.

فَمَدَارُ هَذِهِ الأَسْمَاءِ الأَرْبَعَةِ عَلَى الإِحَاطَةِ[1]، فَأَحَاطَتْ أَوَّلِيَّتُهُ وَآخِرِيَّتُهُ بِالأَوَائِلِ

=راجع: النهاية لابن الأثير (٣/ ٢٥٩)، تفسير الأسماء للزجاج (٤٦)، شأن الدعاء (٦٤)، الاعتقاد (٥٨)، تهذيب الأسماء واللغة (٢/ ٣٠٣).

(١) وبمعنى ما ذكر الشارح ذكر ابن القيم في طريق الهجرتين، وقد فسرها كثير من العلماء بمعانٍ متقاربة كابن الأثير والبيهقي والزجاج والزجاجي وابن الجوزي وابن جرير، وابن مندة، وغيرهم.
راجع: طريق الهجرتين (٢٤)، جامع الأصول (٤/ ١٨١)، جامع البيان (٢٣/ ١٦٨)، زاد المسير (٨/ ١٦١)، الاعتقاد (٦٣)، تفسير الأسماء للزجاج (٢٠٤)، تحفة الأحوذي (٩/ ٤٨٧).

وَالأَوَاخِرِ، وَأَحَاطَتْ ظَاهِرِيَّتُهُ وَبَاطِنِيَّتُهُ بِكُلِّ ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ.

فَاسْمُهُ الأَوَّلُ: دَالٌّ عَلَى قِدَمِهِ وَأَزَلِيَّتِهِ.

وَاسْمُهُ الآخِرُ: دَالٌّ عَلَى بَقَائِهِ وَأَبَدِيَّتِهِ.

وَاسْمُهُ الظَّاهِرُ: دَالٌّ عَلَى عُلُوِّهِ وَعَظَمَتِهِ.

وَاسْمُهُ البَاطِنُ: دَالٌّ عَلَى قُرْبِهِ وَمَعِيَّتِهِ.

ثُمَّ خُتِمَتِ الآيَةُ بِمَا يُفِيدُ إِحَاطَةَ عِلْمِهِ بِكُلِّ شَيْءٍ مِنَ الأُمُورِ المَاضِيَةِ وَالحَاضِرَةِ وَالمُسْتَقْبَلَةِ، وَمِنَ العَالَمِ العُلْوِيِّ وَالسُّفْلِيِّ، وَمِنَ الوَاجِبَاتِ وَالجَائِزَاتِ وَالمُسْتَحِيلَاتِ[1]، فَلَا يَغِيبُ عَنْ عِلْمِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ.

فَالآيَةُ كُلُّهَا فِي شَأْنِ إِحَاطَةِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ بِجَمِيعِ خَلْقِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، وَأَنَّ العَوَالِمَ كُلَّهَا فِي قَبْضَةِ يَدِهِ كَخَرْدَلَةٍ فِي يَدِ العَبْدِ، لَا يَفُوتُهُ مِنْهَا شَيْءٌ، وَإِنَّمَا أَتَى بَيْنَ هَذِهِ الصِّفَاتِ بِالوَاوِ مَعَ أَنَّهَا جَارِيَةٌ عَلَى مَوْصُوفٍ وَاحِدٍ؛ لِزِيَادَةِ التَّقْرِيرِ وَالتَّأْكِيدِ؛ لِأَنَّ الوَاوَ تَقْتَضِي تَحْقِيقَ الوَصْفِ المُتَقَدِّمِ وَتَقْرِيرَهُ، وَحَسُنَ ذَلِكَ لِمَجِيئِهَا بَيْنَ أَوْصَافٍ مُتَقَابِلَةٍ قَدْ يَسْبِقُ إِلَى الوَهْمِ اسْتِبْعَادُ الِاتِّصَالِ بِهَا جَمِيعًا؛ فَإِنَّ الأَوَّلِيَّةَ تُنَافِي الآخِرِيَّةَ فِي الظَّاهِرِ، وَكَذَلِكَ الظَّاهِرِيَّةُ وَالبَاطِنِيَّةُ، فَانْدَفَعَ تَوَهُّمُ الإِنْكَارِ بِذَلِكَ التَّأْكِيدِ.

وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ ﴾ [الفرقان: ٥٨].

قَوْلُهُ: (وَتَوَكَّل)[2].. إلخ؛ هَذِهِ الجُمْلَةُ مِنَ الآيَاتِ سَاقَهَا المُؤَلِّفُ لِإِثْبَاتِ بَعْضِ

---

(١) وهذا التعبير من الشارح يؤكد تخصصه في علم الفلسفة والمنطق، كما قال الجامي.

ومعنى الواجبات: أي بما يجب أن تتصف به إلا أن المقدسة التي لها الكمال المطلق.

والجائزات: ما يجوز في حقه تعالى، ويمكن وجودها وعدمها بما تقتضي حكمته.

والمستحيلات: الممتنعات: فإن الله يعلم ما يمتنع وما لا يمتنع وما يترتب عليها لو امتنعت أو وجدت.

راجع: شرح النونية للهراس (٤٥٨).

(٢) التوكل هو من أرفع أنواع العبادة القلبية، قال الله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ وقال النبي ﷺ: «لو أنكم توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصًا وتعود بطانًا»،=

الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

فَالآيَةُ الأُولَى فِيهَا إِثْبَاتُ اسْمِهِ الحَيِّ(١)، كَمَا تَضَمَّنَتْ سَلبَ المَوْتِ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الحَيَاةِ عَنْهُ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّهُ سُبْحَانَهُ حَيٌّ بِحَيَاةٍ هِيَ صِفَةٌ لَهُ لَازِمَةٌ لِذَاتِهِ، فَلَا يَعْرِضُ لَهَا مَوْتٌ وَلَا زَوَالٌ أَصْلًا، وَأَنَّ حَيَاتَهُ أَكْمَلُ حَيَاةٍ وَأَتَمُّهَا، فَيَسْتَلزِمُ ثُبُوتُهَا لَهُ ثُبُوتَ كُلِّ كَمَالٍ يُضَادُّ نَفْيُهُ كَمَالَ الحَيَاةِ.

وَأَمَّا الآيَاتُ البَاقِيَةُ؛ فَفِيهَا إِثْبَاتُ صِفَةِ العِلمِ وَمَا اشْتُقَّ مِنْهَا؛ كَكَوْنِهِ عَلِيمًا، وَيَعْلَمُ، وَأَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلمًا.. إِلَخْ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ۝﴾ [التحريم: ٢]، ﴿وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ۝﴾ [سبأ: ١] ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ [سبأ: ٢]،

=وحقيقة التوكل الاعتماد الكلي على الله عز وجل، كما جاء عن الصحابة ﷺ إذا سقط على أحدهم سوطه لم يقل لأخيه أعطنيه، فالتوكل: هو الاعتماد على الله في جلب منفعة أو دفع مضرة، قال سعيد بن جبير: التوكل على الله جماع الإيمان.

وإذا اعتمد الإنسان على غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله واعتقد بالمتوكل عليه النفع والضر فقد أشرك شركًا أكبر مخرج من الملة، فإذا لم يعتقد الشخص أن المتوكل عليه ينفع أو يضر فهذا لا يصل إلى حد الشرك الأكبر.

وهنا التوكل جائز وبمعنى الوكالة وهي جائز بالإجماع.

راجع: معارج القبول (٢/ ٤٤٥)، فتح المجيد شرح كتاب التوحيد (٤٢٥)، الإجماع لابن المنذر رقم (٧٥٦) المغني لابن قدامة (٥/ ٨٧)، المجموع للنووي (٣/ ١٢٨)، شرح السنة للبغوي (٤/ ٣٦٤).

قال ابن كثير رحمه الله في تفسير قول الله: ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝﴾ [الأنفال:٢] أي: لا يرجون سواه، ولا يقصدون إلا إياه، ولا يلوذون إلَّا بجنابه، ولا يطلبون الحوائج إلا منه، ولا يرغبون إلا إليه، يعلمون أنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

(١) قال الخطابي: الحي في صفة الله سبحانه هو الذي لم يزل موجودًا وبالحياة موصوفًا، لم تحدث له الحياة بعد الموت ولا يعترضه الموت بعد الحياة، وسائر الأحياء يعتريهم الموت

وقال البيهقي: هو الذي لم يزل موجودًا والموصوف بالحياة الكاملة الأبدية، التي لا يخلفها موت ولا فناء؛ لأنها ذاتية له سبحانه.

راجع: الأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٦٣)، الاعتقاد للبيهقي (٦٢)، شرح النونية (٢/ ١٠٣).

﴿ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَـٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ ﴾ [الأنعام: ٥٩] وَقَوْلُهُ: ﴿ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ ﴾ [فاطر: ١١]، وَقَوْلُهُ: ﴿ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴿١٢﴾ ﴾ [الطلاق: ١٢].

وَالعِلْمُ صِفَةٌ للهِ عَزَّ وَجَلَّ بِهَا يُدْرِكُ جَمِيعُ المَعْلُومَاتِ عَلَى مَا هِيَ بِهِ(١)، فَلَا يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْهَا شَيْءٌ؛ كَمَا قَدَّمْنَا.

وَفِيهَا إِثْبَاتُ اسْمِهِ الحَكِيمِ(٢)، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ الحِكْمَةِ(٣)، وَمَعْنَاهُ: الَّذِي لَا يَقُولُ

---

(١) أخذ الشارح هذا الحد من تعريف أهل الأهواء للعلم، فقيل: هو إدراك المعلوم على ما هو به، وقيل: لا حد للعلم للعسرة، وقيل: غير ذلك.

وتعريف الهراس للعلم عليه بعض النقد، فمن ذلك:

(١) أن المعلوم ما وقع عليه العلم فيلزم من علمه تحصيل حاصل.

(٢) يلزم من هذا التعريف الدوران؛ لأن المعلوم متوقف على العلم لأنه مشتق منه، والمشتق لا يعرف إلا بمعرفة المشتق منه.

(٣) أن قولهم: (على ما هي عليه) لا حاجة إليها؛ لأن الإدراك لا يكون إلا كذلك.

راجع: البرهان (١/ ١١٩)، المحصول (١٧٣)، العدة (١/ ٧٦)، التمهيد (١/ ٣٦)، شرح اللمع (١/ ١١٦)، المستصفى (١/ ٢٥)، كشف الأسرار (١/ ٧)، شرح الكوكب المنير (١/ ٦٠)، البحر المحيط (١/ ٥٣)، شرح مختصر الروضة (٢/ ١٥٤)، الإرشاد للشوكاني (٣٣).

(٢) وثبت هذا الاسم من السنة، كما جاء عن سعد بن أبي وقاص عند مسلم (٢٦٩٦) وفيه: «سبحان الله رب العالمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم». قال الزجاج: فيحكم بمعنى محكم، والله تعالى محكم للأشياء، متقن لها.

راجع: تفسير الزجاج (٥٢)، الاشتقاق (٦٠)، الاعتقاد (٦٠).

(٣) الله سبحانه وتعالى حكيم وأفعاله في غاية الإحكام والإتقان فهو يضع الشيء في موضعه اللائق به، كما أنه سبحانه فاعل بالإرادة والاختيار، ولا ينازع في ذلك أحد من المسلمين، ومذهب السلف من أهل السنة والجماعة أن الله تعالى حكيم، ولا يخلو فعل من أفعاله عن حكمة وغاية حميدة، وأفعاله تعالى معللة بالحكم والمصالح.

والحكمة مقصودة له تعالى يفعل لأجلها لأنه يحبها، ويرضاها، وليست الحكمة مترتبة على الفعل، وحاصلة عقبه، كما يرى الأشاعرة أن أفعاله تعالى لا تعلل بالأعراض والغايات، إنما يفعل تعالى=

وَلَا يَفْعَلُ إِلَّا الصَّوَابَ، فَلَا يَقَعُ مِنْهُ عَبَثٌ وَلَا بَاطِلٌ، بَل كُلُّ مَا يَخْلُقُهُ أَوْ يَأْمُرُ بِهِ فَهُوَ تَابِعٌ لِحِكْمَتِهِ.

وَقِيلَ: هُوَ مِنْ فَعِيلٍ بِمَعْنَى مُفْعِلٍ، وَمَعْنَاهُ: الْمُحْكِمُ لِلأَشْيَاءِ، مِنَ الإِحْكَامِ: وَهُوَ الإِتْقَانُ، فَلَا يَقَعُ فِي خَلقِهِ تَفَاوُتٌ وَلَا فُطُورٌ، وَلَا يَقَعُ فِي تَدْبِيرِهِ خَلَلٌ أَوِ اضْطِرَابٌ.

وَفِيهَا كَذَلِكَ إِثْبَاتُ اسْمِهِ الخَبِيرِ[1]، وَهُوَ مِنَ الخِبْرَةِ؛ بِمَعْنَى كَمَالِ العِلْمِ، وَوُثُوقِهِ،

=بمحض المشيئة والإرادة دون أن يتوقف فعله على حكمة، فلا يبعثه باعث على الفعل؛ لأنه تعالى لو فعل، فَعل لعلة لكان مستكملًا بها، لأنها لا تكون حكمة وهي غير مقصودة بالفعل.

وليست الحكمة مخلوقة منفصلة عنه، كما زعمت المعتزلة، بل هي صفة قائمة به تعالى.

الناس أربع طوائف في الحكمة:

(١) الجاحدة لقدرته وحكمته فلا يثبتون له قدرة ولا حكمة وهؤلاء هم أتباع جهم، فليس عندهم لام تعليل ولا باء سببيه في القرآن، بل هي للعاقبة، والباء للمصاحبة.

(٢) الإقرار بالقدرة والمشيئة وجحدت الحكمة.

(٣) إنكار القدرة وأخذت بالحكمة وأثبتت الأسباب والعلل والغايات.

(٤) أقرت بالحكمة البالغة والنعمة السابغة، وأنه على كل شيء قدير، وأقرت بخلق الله وقدرته وأمره وشرعه، وهؤلاء هم أهل السنة.

والأدلة على إثبات الحكمة والتعليل:

(١) إجماع المسلمين على أن الله حكيم، ولا يكون كذلك إلا من فاعل مختار، قاصد بفعله تلك الحكمة.

(٢) معاني الحكمة للمخلوق، هو أولى بهذه الحكمة من غيره، فمعطي الكمال أولى بالكمال من غيره، إذا أمكن أن يوصف بذلك الكمال.

(٣) شهادة العقل السليم مما يراه من الإتقان والحكم.

راجع: العقل والنقل (١/ ١٣)، الفتاوى (٦/ ٨٨) و(٨/ ٤١٦) و(١٧/ ٢٥، ٩٩)، منهاج السنة (١/ ٣٤)، التفسير الكبير (٤/ ٢٠٧)، شفاء العليل (٤٠٠) (٤٣٢)، طريق الهجرتين (١٤٦)، شرح النونية لأحمد بن عيسى (١/ ٦٥)، وشرحها للهراس (٢٥).

(١) قال البيهقي: هو العالم بكنه الشيء، المطلع على حقيقته، ومن صفات الذات.

قال ابن الأثير: العالم بما كان وما يكون.

قال الزجاجي: الخبير العالم بالشيء يقال: خبرت الشيء واختبرته إذا علمته الاعتقاد (٥٨)، جامع الأصول (٤/ ١٧٨)، الاشتقاق (١٢٧)، المقصد الأسنى (٩٣).

وَالإِحَاطَةِ بِالأَشْيَاءِ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ، وَوُصُولِ عِلمِهِ إِلَى مَا خَفِيَ وَدَقَّ مِنَ الحِسِّيَّاتِ وَالمَعْنَوِيَّاتِ.

وَقَدْ ذَكَرَ سُبْحَانَهُ فِي هَذِهِ الآيَاتِ بَعْضَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ عِلمُهُ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى شُمُولِهِ وَإِحَاطَتِهِ بِمَا لَا تَبْلُغُهُ عُلُومُ خَلقِهِ: فَذَكَرَ أَنَّهُ: يَعْلَمُ مَا يَلِجُ؛ أَيْ: يَدْخُلُ فِي الأَرْضِ مِنْ حَبٍّ وَبِذْرٍ وَمِيَاهٍ وَحَشَرَاتٍ وَمَعَادِنَ، وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ زَرْعٍ وَأَشْجَارٍ وَعُيُونٍ جَارِيَةٍ وَمَعَادِنَ نَافِعَةٍ كَذَلِكَ، وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ ثَلجٍ وَأَمْطَارٍ وَصَوَاعِقَ وَمَلَائِكَةٍ، وَمَا يَعْرُجُ؛ أَيْ: يَصْعَدُ (فِيهَا)[1] كَذَلِكَ مِنْ مَلَائِكَةٍ وَأَعْمَالٍ وَطَيْرٍ صَوَافَّ.. إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَعْلَمُهُ جَلَّ شَأْنُهُ.

وَذَكَرَ فِيهَا أَيْضًا أَنَّ عِنْدَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ، وَمَفَاتِحُ الغَيْبِ[2]؛ قِيلَ: خَزَائِنُهُ، وَقِيلَ: طُرُقُهُ وَأَسْبَابُهُ الَّتِي يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَيْهِ، جَمْعُ مِفْتَحٍ؛ بِكَسْرِ المِيمِ، أَوْ مِفْتَاحٍ؛ بِحَذْفِ يَاءِ مَفَاعِيلَ.

وَقَدْ فَسَّرَهَا النَّبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ: **«مَفَاتِيحُ الغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللهُ»**، ثُمَّ تَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا

---

(١) وهذا تفسير دقيق من الشارح سار فيها على طريقة فقهاء النحاة، وهي طريقة سيبويه ومن معه، وهي: تعدية الفعل بفعل آخر متضمن معنى الحرف، فينظرون إلى الحرف، وما يستدعي من الأفعال، فيشربون الفعل المتعدي به معناه.
وهذا مثل (يعرج فيها) فضمن الفعل بفعل آخر وهو الصعود.
وأما مذهب ظاهرية النحاة فهم يبدلون حرف الجر حرف بدله، فعندهم (يعرج فيها) والمذهب الأول أقوى عربية وأبلغ فصاحة.
راجع: بدائع الفوائد (٢/ ٢٠)، ومقدمة في أصول التفسير ص (٤٣).

(٢) قال البغوي: واختلفوا في مفاتيح الغيب، فقال الضحاك ومقاتل: مفاتيح الغيب خزائن الأرض، وعلم نزول العذاب، وقال عطاء: ما غاب عنكم من الثواب والعقاب، وقيل: انقضاء الآجال، وقيل: أحوال العباد من السعادة والشقاوة وخواتيم الأعمال، وقيل: هي ما لم يكن بعد أنه يكون أم لا يكون، وما يكون كيف يكون، وما لا يكون أن لو كان كيف يكون.
راجع: تفسير البغوي عند آية (٥٨) من سورة الأنعام.

تَكۡسِبُ غَدٗاۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرُۢ ﴿٣٤﴾﴾[1].

وَقَدْ دَلَّتِ الآيَتَانِ الأَخِيرَتَانِ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ عَالِمٌ بِعِلمٍ هُوَ صِفَةٌ لَهُ، قَائِمٌ بِذَاتِهِ؛ خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ الَّذِينَ نَفَوْا صِفَاتِهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ عَالِمٌ بِذَاتِهِ، وَقَادِرٌ بِذَاتِهِ.. إلخ[2]،

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه رقم (١٠٣٩، ٤٦٢٧، ٤٦٩٧، ٤٧٧٨، ٧٣٧٩) وأحمد في المسند (٢/ ٥٢، ٥٨، ١٢٢) والبغوي في تفسيره عند الآية، وابن عبدالبر في التمهيد (١٠/ ٥٦٢) وكذا البغوي في شرح السنة (٤/ ١٤٢٢).

قال الحافظ ابن حجر: ونقل ابن التين عن الداودي أنه أنكر على الطبري دعواه أنه بقي من الدنيا من هجرة المصطفى نصف يوم، فرد عليه بأن وقت الساعة لا يعلمها إلا الله، فالذي قاله مخالف لصريح القرآن والحديث.

وهناك لبعض المعاصرين كتاب بعنوان (عمر الأمة) وصاحبه صاحب فلسفة، وسفه بعيد عن علم الكتاب والسنة، حاطب ليل، مجانب للحق فيما قال، ذكرته ليحذر المسلمون منه ومن أمثاله، وله كتاب آخر (هَرْمِجِدُّون) دل الواقع على كذب ما في هذه الكتب، وما فعل هؤلاء إلا أضرب من الكهانة وعلم التنجيم.

(وينزل الغيث) من ادعاه أنه مطر بنوء كذا وكذا وهو معتقد لذلك، فهو كافر بالله؛ لأن النوء مخلوق، والمخلوق لا يملك لنفسه نفعًا ولا ضرًّا.

وأما إذا قال: مطرنا بنوء كذا وكذا على معنى مطرنا في وقت كذا وكذا، فإن النوء الوقت في لسان العرب، ويعرف نزول الغيث بفعل الله وفضله ورحمته، فهذا ليس بكافر.

قال القرطبي: فمن قال: إنه ينزل الغيث غدًا وجزم فهو كافر؛ أخبر عنه بأمارة ادعاها أم لا، وكذلك من قال: إنه يعلم ما في الرحم فهو كافر، أو أخبر عن الكوائن المجملة أو المفصلة في أن تكون قبل أن تكون فلا ريبة في كفره أيضًا.

راجع: الفتح (٨/ ٦٣٣)، التمهيد (١٠/ ٥٦٣)، تفسير القرطبي (٧/ ٢-٣).

(٢) ادعت المعتزلة أن صفات الله عز وجل ليست زائدة على ذاته؛ لأنه لا يخلو إما أن يقوم وجوده بتلك الصفة المعينة، بحيث يلزم من تقدير عدمها عدمه أو لا، فإن كان لا يقوم وجوده إلا بها، فقد تعلق بها وصار مركبًا من أجزاء لا يصح وجوده إلا بمجموعها والمركب معلوم، وإن كان لا يقوم وجوده بها ولا يلزم من تقدير عدمها عدمه، فهي عرضية والعرض معلول وهما على الله محال، فلم يبق إلا أن الصفات غير زائدة على ذاته وهو المطلوب.

والجواب على شبهة المعتزلة أن يقال:

(١) أن هذه الشبهة مركبة من جزئين. =

وَمِنْهُمْ مَنْ فَسَّرَ أَسْمَاءَهُ بِمَعَانٍ سَلْبِيَّةٍ، فَقَالَ: عَلِيمٌ؛ مَعْنَاهُ: لَا يَجْهَلُ، وَقَادِرٌ؛ مَعْنَاهُ: لَا يَعْجِزُ.. إلخ[1].

وَهَذِهِ الآيَاتُ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ، فَقَدْ أَخْبَرَ فِيهَا سُبْحَانَهُ عَنْ إِحَاطَةِ عِلْمِهِ بِحَمْلِ كُلِّ أُنْثَى وَوَضْعِهَا مِنْ حَيْثُ المَعْنَى وَالكَيْفِ؛ كَمَا أَخْبَرَ عَنْ عُمُومِ قُدْرَتِهِ، وَتَعَلُّقِهَا بِكُلِّ مُمْكِنٍ، وَعَنْ إِحَاطَةِ عِلْمِهِ بِجَمِيعِ الأَشْيَاءِ.

وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَهُ الإِمَامُ عَبْدُ العَزِيزِ المَكِّيُّ فِي كِتَابِهِ (الحِيدَةِ)[2] لِبِشْرٍ المَرِيسِيِّ

=(٢) قولهم: الصفة عين الذات.

(٣) اللازم الفاسد (التركيب).

فعن الأول: يقال: هناك فرقًا بين قولنا: ذاته ذاته، وذاته علمه فإن هذا يوجب التغاير، ومن ثم يوجب كثرة الذوات، ويقال: إن حقيقة العلم مغايرة لحقيقة القدرة ولحقيقة الحياة والإرادة، فلو كان الكل عبارة عن حقيقة ذاته لزم القول بأن الحقائق حقيقة واحدة، وذلك باطل، ويوجب كثرة الذوات، وهو باطل وما يؤدي إلى مثله فباطل.

وعن الثاني: أنه لو فرض أن هذا يسمى مركبًا، فهذا ليس مستلزمًا للإمكان ولو للحدوث، وذلك أن الذي علم بالفعل والسمع أنه يمتنع أن يكون الرب تعالى فقيرًا إلى خلقه، بل هو الغني عن العالمين وهو غني بنفسه، فالقول في الصفات التي هي داخلة في مسمى نفسه، وهو القول في نفسه.

راجع: نقض التأسيس (١/ ٦٠٧)، منهاج السنة (٢/ ٤٣٣)، الملل والنحل (١/ ٤٩)، المقالات للأشعري (١/ ٢٤٤)، المعتزلة وأصولهم الخمسة (٨٦)، معارج القبول (١/ ٢٤٣).

(١) وهذا مخالف لمقتضى اللسان العربي وغير العربي، فإن من المعلوم في لغات جميع العالم، أن المشتق دال على المعنى المشتق منه، وأنه لا يمكن أن يقال: عليم لمن لا علم له، قدير لمن لا قدرة له.

قال ابن جرير: الصواب من هذا القول عندنا أن نثبت حقائقها على ما نعرف من جهة الإثبات ونفي التشبيه، كما نفى ذلك عن نفسه جل ثناؤه، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ فيقال: الله سميع بصير له سمع وبصر، إذ كان لا يعقل مسمى سميعًا بصيرًا في لغة ولا عقل في النشوء والعادة والمتعرف عليه إلا من له سمع وبصر، كما قلنا آنفًا: إنه لا يعرف فيه أنه موجود إلا مثبت موجود.

قال ابن أبي العز: وهذا النفي المحض مع كونه لا مدح فيه، فيه إساءة أدب.

راجع: التبصرة لابن جرير، شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٧٠)، مقالات الإسلاميين (١٥٥).

(٢) قال الذهبي في الميزان: عند ترجمة محمد بن الحسن بن أزهر، يغلب على ظني أنه هو الذي وضع كتاب الحيدة، فإني لا أستبعد وقوعها جدًّا. =

المُعْتَزِلِيِّ وَهُوَ يُنَاظِرُهُ فِي مَسْأَلَةِ العِلمِ: (إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَمْدَحْ فِي كِتَابِهِ مَلَكًا مُقَرَّبًا وَلَا نَبِيًّا مُرْسَلًا وَلَا مُؤْمِنًا تَقِيًّا بِنَفْيِ الجَهْلِ عَنْهُ؛ لِيَدُلَّ عَلَى إِثْبَاتِ العِلمِ لَهُ، وَإِنَّمَا مَدَحَهُمْ بِإِثْبَاتِ العِلمِ لَهُمْ، فَنَفَى بِذَلِكَ الجَهْلَ عَنْهُمْ.. فَمَنْ أَثْبَتَ العِلمَ نَفَى الجَهْلَ، وَمَنْ نَفَى الجَهْلَ لَمْ يُثْبِتِ العِلمَ).

وَالدَّلِيلُ العَقْلِيُّ عَلَى عِلمِهِ تَعَالَى أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ إِيجَادُهُ الأَشْيَاءَ مَعَ الجَهْلِ؛ لِأَنَّ إِيجَادَهُ الأَشْيَاءَ بِإِرَادَتِهِ، وَالإِرَادَةُ تَسْتَلزِمُ العِلمَ بِالمُرَادِ، وَلِهَذَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ۝١٤﴾ [الملك: ١٤].

وَلِأَنَّ المَخْلُوقَاتِ فِيهَا مِنَ الإِحْكَامِ وَالإِتْقَانِ وَعَجِيبِ الصَّنْعَةِ وَدَقِيقِ الخِلقَةِ مَا يَشْهَدُ بِعِلمِ الفَاعِلِ لَهَا؛ لِامْتِنَاعِ صُدُورِ ذَلِكَ عَنْ غَيْرِ عِلمٍ.

وَلِأَنَّ مِنَ المَخْلُوقَاتِ مَنْ هُوَ عَالِمٌ، وَالعِلمُ صِفَةُ كَمَالٍ[1]، فَلَوْ لَمْ يَكُنِ اللهُ عَالِمًا؛ لَكَانَ فِي المَخْلُوقَاتِ مَنْ هُوَ أَكْمَلُ مِنْهُ.

وَكُلُّ عِلمٍ فِي المَخْلُوقِ إِنَّمَا اسْتَفَادَهُ مِنْ خَالِقِهِ، وَوَاهِبُ الكَمَالِ أَحَقُّ بِهِ، وَفَاقِدُ الشَّيْءِ لَا يُعْطِيهِ.

وَأَنْكَرَتِ الفَلَاسِفَةُ عِلمَهُ تَعَالَى بِالجُزْئِيَّاتِ[2]، وَقَالُوا: إِنَّهُ يَعْلَمُ الأَشْيَاءَ عَلَى وَجْهٍ

=ونفى نسبتها الخطيب وابن حجر في لسان الميزان، وممن أثبتها شيخ الإسلام وابن القيم وابن حجر في تهذيب التهذيب.

(١) قال الخطابي: والآدميون وإن كانوا يوصفون بالعلم، فإن ذلك ينصرف إلى نوع من المعلومات دون نوع، وقد يوجد ذلك منهم في حال دون حال، وقد تعترضهم الآفات فيخلف علمهم جهل، ويعقب ذكرهم نسيان، وقد يعد العالم عالمًا بالفقه غير عالم بالنحو وهكذا، وعلم الله سبحانه علم حقيقة وكمال ﴿قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ۝١٢﴾.

راجع: شأن الدعاء للخطابي (٥٧).

(٢) اشتد نكير ابن تيمية على هؤلاء فقال: هذا مما يبين لك أن من قال من الفلاسفة: إنه سبحانه وتعالى يعلم بالأشياء على وجه كلي لا جزئي، فحقيقة قوله أنه لم يعلم شيئًا من الموجودات، فإنه ليس في الموجودات إلا ما هو معين جزئي والكليات إنما تكون في العلم لاسيما وهم يقولون: إنما علم الأشياء لأنه مبدؤها وسببها، والعلم بالسبب يوجب العلم بالمسبب، ومن المعلوم أنه مبدع للأمور=

كُلِّيٍّ ثَابِتٍ، وَحَقِيقَةُ قَوْلِهِمْ أَنَّهُ لا يَعْلَمُ شَيْئًا؛ فَإِنَّ كُلَّ مَا فِي الخَارِجِ هُوَ جُزْئِيٌّ.

كَمَا أَنْكَرَ الغُلَاةُ مِنَ القَدَرِيَّةِ عِلْمَهُ تَعَالَى بِأَفْعَالِ العِبَادِ[1] حَتَّى يَعْمَلُوهَا؛ تَوَهُّمًا مِنْهُمْ أَنَّ عِلْمَهُ بِهَا يُفْضِي إِلَى الجَبْرِ، وَقَوْلُهُمْ مَعْلُومُ البُطْلَانِ بِالضَّرُورَةِ فِي جَمِيعِ الأَدْيَانِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾ ﴾ [الذاريات: ٥٨].

قَوْلُهُ: (إِنَّ اللهَ..) إِلَخْ؛ تَضَمَّنَتْ إِثْبَاتَ اسْمِهِ الرَّزَّاقِ[2]، وَهُوَ مُبَالَغَةٌ مِنَ الرِّزْقِ، وَمَعْنَاهُ: الَّذِي يَرْزُقُ عِبَادَهُ رِزْقًا بَعْدَ رِزْقٍ فِي إِكْثَارٍ وَسَعَةٍ.

وَكُلُّ مَا وَصَلَ مِنْهُ سُبْحَانَهُ مِنْ نَفْعٍ إِلَى عِبَادِهِ فَهُوَ رِزْقٌ؛ مُبَاحًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُبَاحٍ،

=المعينة المشخصة الجزئية كالعقول المعينة، وأول الصادرات عنه -على أصلهم- العقل الأول وهو معين فهل يكون من التناقض والفساد في الإلهيات أعظم من هذا.

ورد عليهم ابن القيم فقال: كيف يستحق الحمد من لا يعلم شيئًا من العلم وأحواله وتفاصيله، ويستحيل أن يكون إلهًا وأن يكون ربًّا؟! فلا بد للإله المعبود والرب المدبر من أن يعلم عابده ويعلم حاله، فنفي علمه بالجزئيات مبطل ذلك كله... اهـ.

راجع: العقل والنقل (٥/ ١١٣) و(١٠/ ١٥٢)، الفتاوى (٩/ ٢٤٩)، لوامع الأنوار (١/ ١٥٩)، فتح الباري (١٣/ ٣٧٥)، مختصر الصواعق (٤٩١)، مدارج السالكين (١/ ٦٧).

(١) وهؤلاء القدرية الذين ينكرون مرتبتين من مراتب القدر، وهما العلم والكتابة وقالوا: إن الله عز وجل لا يعلم فعل العبد حتى يفعله، فعلمه بعد ما فعله، وهذا معنى قولهم: (إن الأمر آنفًا) أي: مستأنف، ويتبدل ذلك من غير أن يكون قد تقدم بذلك علم ولا كتابة.

وهذا قول معلوم بطلانه، فقد كفر السلف القائلين بهذه المقالة من القدرية، قال وكيع: (القدرية يقولون: الأمر مستقبل... وهو كله كفر) وهذا عليه مالك والشافعي وأحمد وأئمة الإسلام.

راجع: الإيمان (٣٦٤-٣٦٩)، طريق الهجرتين (١٢٥)، شرح العقيدة الطحاوية.

(٢) قال الزجاجي: الرزاق، فعال للمبالغة، وقال الخطابي: الرزاق: هو المتكفل بالرزق والقائم على كل نفس بما يقيمها من قوتها، وقال: وكل ما وصل منه إليه من مباح وغير مباح فهو رزق الله على معنى أنه قد جعله له قوتًا ومعاشًا.. إلا أن الشيء إذا كان مأذونًا له في تناوله فهو حلال حكمًا، وما كان منه غير مأذون فيه فهو حرام حكمًا، وجميع ذلك رزق على ما بينه. اهـ.

قلت: وللهراس تقسيم للرزق بنحو من هذا.

راجع: الأسماء والصفات للبيهقي (١/ ١٧٢)، شرح النونية للهراس (٢/ ١٠١)، الاشتقاق (١٩٤)، الاعتقاد (٥٧).

عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ قَدْ جَعَلَهُ لَهُمْ قُوتًا وَمَعَاشًا؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴿١٠﴾ ﴾ [ق: ١٠] ﴿رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ﴾ [ق: ١١] وَقَالَ: ﴿ وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [الذاريات: ٢٢].

إِلَّا أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ مَأْذُونًا فِي تَنَاوُلِهِ؛ فَهُوَ حَلَالٌ حُكْمًا، وَإِلَّا كَانَ حَرَامًا، وَجَمِيعُ ذَلِكَ رِزْقٌ.

وَتَعْرِيفُ الجُمْلَةِ الإِسْمِيَّةِ وَالإِتْيَانُ فِيهَا بِضَمِيرِ الفَصْلِ[١]؛ لِإِفَادَةِ اخْتِصَاصِهِ سُبْحَانَهُ بِإِيصَالِ الرِّزْقِ إِلَى عِبَادِهِ.

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: «أَقْرَأَنِي رَسُولُ الله ﷺ: إِنِّي أَنَا الرَّزَّاقُ ذُو القُوَّةِ المَتِينُ»[٢].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (ذُو القُوَّةِ)؛ أَيْ: صَاحِبُ القُوَّةِ؛ فَهُوَ بِمَعْنَى اسْمِهِ القَوِيِّ[٣]؛ إِلَّا أَنَّهُ أَبْلَغُ فِي المَعْنَى، فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قُوَّتَهُ سُبْحَانَهُ لَا تَتَنَاقَصُ فِيهِنَّ أَوْ يَفْتُرُ.

وَأَمَّا (المَتِينُ)؛ فَهُوَ اسْمٌ لَهُ مِنَ المَتَانَةِ، وَقَدْ فَسَّرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ بِـ: (الشَّدِيدِ)[٤].

---

(١) وسمي بضمير الفصل: ليؤذن من أول الأمر بأن ما بعده خبر لأنعت، ويفيد الاختصاص ويزاد أيضًا يفيد الفصل بين المبتدأ والخبر، ويكون لا محل له من الإعراب، ويفيد التوكيد، نحو: (زهير هو الشاعر)

راجع: جامع الدروس العربية (١/ ١٢٦)، مغني اللبيب (٢/ ٤٠٨).

(٢) أخرجه أبو داود رقم (٣٩٩٣)، والترمذي رقم (٢٩٤٠)، وصححه شيخنا الوادعي في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين (٦/ ٣٥٨).

(٣) قال الخطابي: القوي قد يكون بمعنى القادر، ومن قوي على شيء فقد قدر عليه، ويكون معناه: التام القوي الذي لا يستولي عليه العجز في حال من الأحوال، والمخلوق وإن وصف بالقوة فإن قوته متناهية وعن بعض الأمور قاصرة.

راجع: شأن الدعاء (٧٧)، جامع الأصول (٤/ ١٨٠)، الاعتقاد (٦١)، الاشتقاق (١٤٦)، تفسير الأسماء (٥٤).

(٤) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات رقم (٦٨) وفيه راوٍ ضعيف، وهو كاتب الليث، وفيه انقطاع، علي ابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس.

وَقَوْلُهُ: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾ [الشورى: ١١].

وَقَوْلُهُ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾ ﴾ [النساء: ٥٨].

قَوْلُهُ: (﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ ﴾.. إِلَخْ)؛ دَلَّ إِثْبَاتُ صِفَتَيِ السَّمْعِ وَالبَصَرِ لَهُ سُبْحَانَهُ بَعْدَ نَفْيِ المِثْلِ عَنْهُ، عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ المُرَادُ مِنْ نَفْيِ المِثْلِ نَفْيَ الصِّفَاتِ؛ كَمَا يَدَّعِي ذَلِكَ المُعَطِّلَةُ، وَيَحْتَجُّونَ بِهِ بَاطِلًا، بَلِ المُرَادُ إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ مَعَ نَفْيِ مُمَاثَلَتِهَا لِصِفَاتِ المَخْلُوقِينَ[1].

قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ الله: قَوْلُهُ: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ ﴾.. إِنَّمَا قَصَدَ بِهِ نَفْيَ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ شَرِيكٌ أَوْ مَعْبُودٌ يَسْتَحِقُّ العِبَادَةَ وَالتَّعْظِيمَ؛ كَمَا يَفْعَلُهُ المُشَبِّهُونَ وَالمُشْرِكُونَ، وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ نَفْيَ صِفَاتِ كَمَالِهِ، وَعُلُوِّهِ عَلَى خَلْقِهِ، وَتَكَلُّمِهِ بِكُتُبِهِ، وَتَكَلُّمِهِ لِرُسُلِهِ، وَرُؤْيَةِ المُؤْمِنِينَ لَهُ جَهْرَةً بِأَبْصَارِهِمْ كَمَا تَرَى الشَّمْسَ وَالقَمَرَ فِي الصَّحْوِ..) .اهـ.

وَمَعْنَى السَّمِيعُ: المُدْرِكُ لِجَمِيعِ الأَصْوَاتِ مَهْمَا خَفَتَتْ، فَهُوَ يَسْمَعُ السِّرَّ وَالنَّجْوَى بِسَمْعٍ هُوَ صِفَةٌ لَا يُمَاثِلُ أَسْمَاعَ خَلْقِهِ[2].

---

(١) يقول أهل التعطيل: إن النفي في الآية، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ﴾، معناه ليس له ذات أصلًا، وهذا قول الملاحدة، وقال غلاتهم: لا وجود له، وقال غيرهم: ليس له صفات وأفعال بل هو ذات مجردة عقيدة الرسل وأتباعهم قالوا: ليس له في صفاته مثل، فهذا النفي لا يتحقق إلا بإثبات صفات الكمال، فإنه مدح له وثناء أثنى به على نفسه، والعدم المحض لا يمدح به أحد، ولا يكون كمالًا له، بل هو أنقص النقص، وإنما يكون كمالًا إذا تضمن إثباتًا.

راجع: مختصر الصواعق المرسلة (١/ ١٢٨).

(٢) قال الزجاج: هو فعيل بمعنى فاعل، وقال البيهقي: من له سمع يدرك به المسموعات، والسمع له صفة قائمة بذاته.

قسم ابن القيم السمع إلى أربعة أنواع:

(١) سمع إجابة، مثل: (سمع الله لمن حمده).

(٢) سمع إدراك، مثل: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ﴾ الآية.

(٣) سمع فهم، مثل: ﴿وَقُولُوا۟ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُوا۟﴾.

(٤) سمع قبول، مثل: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ﴾ الآية. =

وَمَعْنَى البَصِيرِ: المُدْرِكُ لِجَمِيعِ المَرْئِيَّاتِ مِنَ الأَشْخَاصِ وَالأَلْوَانِ مَهْمَا لَطُفَتْ أَوْ بَعُدَتْ[١]، فَلَا تُؤَثِّرُ عَلَى رُؤْيَتِهِ الحَوَاجِزُ وَالأَسْتَارُ، وَهُوَ مِنْ فَعِيلٍ بِمَعْنَى مُفْعِلٍ، وَهُوَ دَالٌّ عَلَى ثُبُوتِ صِفَةِ البَصَرِ لَهُ سُبْحَانَهُ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي يَلِيقُ بِهِ[٢].

رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي (سُنَنِهِ) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ٥٨﴾ [النساء: ٥٨]، فَوَضَعَ إِبْهَامَهُ عَلَى أُذُنِهِ، وَالَّتِي تَلِيهَا عَلَى عَيْنَيْهِ[٣].

=راجع: تفسير الأسماء والصفات للزجاج (٤٢)، الاعتقاد للبيهقي (٥٨)، بدائع الفوائد (٢/ ٧٥).

قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: (سمع الله أن لا يماثل أسماع خلقه) إن أراد أن لا يماثل في مطلق السمع والإدراك فقد أخطأ، لأن المطلق الكلي مشترك وهو إدراك المسموع، وإن أراد به لا يماثله فيما يختص به سمع الله من الإحاطة والشمول وانتفاء النقص والحدوث، فهذا حق والأولى أن يقال بسمع يليق به. اهـ.

(١) قال الجامي: (بعدت) ما معنى قول الشارح: (بعدت) وهل يقال في حق الله سبحانه وتعالى: إن هذا الشيء قريب منه؟ أو بعيد منه، غير وارد هذا، ولذلك أطلقوا على هذه الكلمة ليبعث ما مراد الشارح بهذه العبارة، والعبارة غير واردة... لكن كونها بعدت بالنسبة لله تعالى ليس شيء بعيد، الله سبحانه وتعالى محيط بجميع مخلوقاته، المخلوقات كلها بالنسبة لله تعالى كالخردلة في يد أحدنا يقبضها هكذا فيحيط بها، لذلك كلمة البعد فيها نظر. اهـ.

(٢) قال الزجاج: هو فعيل في معنى مفعل، كما جاء أليم في معنى مؤلم، وإنما جاء ذلك؛ لأن مفعلًا اسم فاعل من أفعل، ومطرد فيه اطراد فاعل في فعل.

وقال ابن جرير: البصير لأعمالهم، لا يخفى عليه من ذلك شيء، ولا يضرب عنه علم شيء منه، وهو محيط بجميعه محصٍ صغيره وكبيره.

وقال السعدي: البصير يرى النملة السوداء في الليلة الظلماء على الصخرة الصماء، ويرى سريان القوت في أعضاء الحيوانات الصغيرة جدًّا، وسريان الماء في الأعضاء الدقيقة.

وقال أبو العلاء المعري:

يا من يرى مد البعوض جناحها ... في ظلمة الليل البهيم الأليل
ويرى مناط عروقها في نحرها ... والمخ من تلك العظام النحل

راجع: تفسير الأسماء (٤٢)، تفسير الطبري (٢١/ ٥١٠)، تفسير السعدي (٧٠٠)، البداية والنهاية (١٢/ ٨٠).

(٣) أخرجه أبو داود برقم (٤٧٢٨) (١٣/ ٣٧) عون المعبود، وابن حبان في صحيحه، والحاكم في=

وَمَعْنَى الحَدِيثِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَسْمَعُ بِسَمْعٍ، وَيَرَى بِعَيْنٍ[(١)]، فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى بَعْضِ الأَشَاعِرَةِ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ سَمْعَهُ عِلْمَهُ بِالمَسْمُوعَاتِ، وَبَصَرَهُ عِلْمَهُ بِالمُبْصَرَاتِ، وَهُوَ تَفْسِيرٌ خَاطِئٌ[(٢)]؛ فَإِنَّ الأَعْمَى يَعْلَمُ بِوُجُودِ السَّمَاءِ وَلَا يَرَاهَا، وَالأَصَمَّ يَعْلَمُ بِوُجُودِ

=المستدرك وابن مردويه وابن أبي حاتم كما قال ابن كثير آية رقم (٥٨)، وصححه شيخنا مقبل بن هادي الوادعي في كتابه الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (٢/ ٣٢١).

قال الخطابي في معالم السنن (١٣/ ٣٧) عون المعبود- وضعه أصبعه على أذنه وعينه عند قراءته سميعًا-: معناه إثبات صفة السمع والبصر لله سبحانه وتعالى. اهـ.

(١) قال ابن عثيمين: وقوله: (ومعنى الحديث أن الله تعالى يسمع بأُذن ويرى بعين) فيه صواب وخطأ، أما الصواب ففي قوله: (ويرى بعين) فإن العين قد ثبتت لله تعالى من نصوص أخرى في الكتاب والسنة، والحديث الذي ذكره المؤلف هنا لا يدل على إثباتها ولا على نفيها، وإنما يدل على الإشارة إلى تحقيق صفة البصر لله تعالى، وأما الخطأ ففي قوله: (يسمع بأُذن) فإن الحديث المذكور لا يدل على إثبات الأذن لله لا نفيها عنه، وإنما يدل على تحقيق السمع له كما تقدم في البصر، ولم يأت في الأذن نصوص صحيحة صريحة كما جاء في العين، وصفات الله تعالى لا تثبت بالاحتمال، فالصواب أنه لا يجوز إثبات الأذن لله ولا نفيها عنه، لأن ذلك يحتاج إلى توقيف من الشارع، ولذلك عدل المصنف جزاه الله خيرًا إلى الصواب فيها في الطبعة الثانية، حين قال: ومعنى الحديث أن الله يسمع ويرى بعين... إلخ .اهـ. التعليقات على الهراس.

قلت: كتبت هذا حتى أُبين تراجع الهراس عن قوله القديم لمن كانت عنده هذه الطبعة القديمة، وحتى أبين توجيه الشيخ العثيمين في هذا القول.

(٢) بوب الإمام البخاري في صحيحه فقال: باب ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ١٣٤﴾ ليرد له على هؤلاء الذين جعلوا السمع والبصر بمعنى العلم، قال ابن بطال: (وغرض البخاري في هذا الباب الرد على من قال أن معنى: (سميع بصير) عليم، ويلزم من قال ذلك أن يسويه بالأعمى الذي يعلم أن السماء خضراء ولا يراها، والأصم الذي لا يعلم إن في الناس أصواتًا ولا يسمعها، ولا شك أن من سمع وأبصر أدخل في صفة الكمال ممن انفرد بأحدهما دون الآخر، فصح أن كونه سميعًا بصيرًا، يفيد قدرًا زائدًا على كونه عليمًا، وهذا قول أهل السنة قاطبة.

قال البيهقي: (وأراد بهذه الإشارة تحقيق إثبات السمع والبصر لله ببيان محلها من الإنسان، يريد أن له سمعًا وبصرًا، لا أن المراد به العلم، فلو كان كذلك لأشار إلى القلب، لأنه محل العلم، وقال الأشعري: وأجمعوا على أنه عز وجل يسمع ويرى، وقال القسطلاني: قد علم بالضرورة من الدين وثبت في الكتاب والسنة بحيث لا يمكن إنكاره ولا تأويله أن الباري حي سميع بصير، وانعقد=

الأَصْوَاتِ وَلَا يَسْمَعُهَا.

وَقَوْلُهُ: ﴿ وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ﴾ [الكهف: ٣٩]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾﴾ [البقرة: ٢٥٣] وَقَوْلُهُ: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿١﴾﴾ [المائدة: ١].

وَقَوْلُهُ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

قَوْلُهُ: (﴿ وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ ﴾..) إِلَخْ، هَذِهِ الآيَاتُ دَلَّتْ عَلَى إِثْبَاتِ صِفَتَيِ الإِرَادَةِ وَالمَشِيئَةِ، وَالنُّصُوصُ فِي ذَلِكَ لَا تُحْصَى كَثْرَةً.

وَالأَشَاعِرَةُ يُثْبِتُونَ إِرَادَةً وَاحِدَةً قَدِيمَةً تَعَلَّقَتْ فِي الأَزَلِ بِكُلِّ المُرَادَاتِ، فَيَلْزَمُهُمْ تَخَلُّفُ المُرَادِ عَنِ الإِرَادَةِ.

وَأَمَّا المُعْتَزِلَةُ؛ فَعَلَى مَذْهَبِهِمْ فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ لَا يُثْبِتُونَ صِفَةَ الإِرَادَةِ، وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ يُرِيدُ بِإِرَادَةٍ حَادِثَةٍ لَا فِي مَحَلٍّ، فَيَلْزَمُهُمْ قِيَامُ الصِّفَةِ بِنَفْسِهَا، وَهُوَ مِنْ أَبْطَلِ البَاطِلِ[1].

=إجماع أهل الأديان، بل جميع العقلاء على ذلك.

قال شيخ الإسلام: فالسمع والبصر ونحوها صفات كمال لا نقص فيها، فمن اتصف بها أكمل ممن لا يتصف بها، والنقص في انتفائها لا في ثبوتها بإجماع العقلاء، والقابل للاتصاف بها كالحيوان أكمل ممن لا يقبل الاتصاف بها كالجماد.اهـ.

راجع: فتح الباري (١٣/ ٤٥٢)، رقم الحديث (٧٣٨٥)، تفسير الزجاج (٤٢)، الاعتقاد (٥٨)، لسان العرب (٣/ ٢٠٩٦)، رسالة إلى أهل الثغر (٢٢٥)، إرشاد الساري (١٠/ ٣٧٠)، مجموع الفتاوى (٦/ ٨٨).

(١) الناس في صفة الإرادة على أفهام ومذاهب:

(١) إرادة قديمة أزلية واحدة، وإنما يتجدد تعلقها بالمراد، ونسبتها إلى الجميع واحدة، ولكن من خواص الإرادة أنها تخصيص بلا مخصص، فهذا قول ابن كلاب والأشعري، ومن تابعهما.

(٢) إرادة واحدة قديمة، تحدث عن تجدد الأفعال والإرادات في ذاته بتلك المشيئة القديمة، كما تقوله الكرامية وغيرهم. =

وَأَمَّا أَهْلُ الحَقِّ؛ فَيَقُولُونَ: إِنَّ الإِرَادَةَ عَلَى نَوْعَيْنِ:

١ - إِرَادَةٌ كَوْنِيَّةٌ تُرَادِفُهَا المَشِيئَةُ، وَهُمَا تَتَعَلَّقَانِ بِكُلِّ مَا يَشَاءُ الله فِعْلَهُ وَإِحْدَاثَهُ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا وَشَاءَهُ كَانَ عَقِبَ إِرَادَتِهِ لَهُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: ٨٢].

وَفِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «مَا شَاءَ الله كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ»(١).

٢ - وَإِرَادَةٌ شَرْعِيَّةٌ تَتَعَلَّقُ بِمَا يَأْمُرُ الله بِهِ عِبَادَهُ مِمَّا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ، وَهِيَ المَذْكُورَةُ فِي

=(٣) نفي الإرادات وقيامها بالله، ثم إما أن يقولها بنفي الإرادة أو يفسرها بنفس الأمر والفعل، أو يقولها بحدوث إرادة لا في محل كقول البصريين، وهذا قول الجهمية والمعتزلة.

الرد على القول الثاني: أن قولهم هذا لم يقله أحد من العقلاء، وما علم أنه قول طائفة من أهل النظر والكلام، وبطلانه من جهات، من جهة جعل الإرادة هذه غير إرادة ذلك، ومن جهة جعل الإرادة تخصيص بل تجددت نسبة عدمية ليست بشيء، فلم يتجدد شيء فصارت الحوادث تحدث وتتخصص بلا سبب حادث ولا مخصص.

والرد على القول الثاني: وقولهم حق في إثبات إرادات الأفعال، ولكن يلزمهم ما لزم أولئك من حين أثبتوا حوادث بلا سبب حادث وتخصيصات بلا مخصص، وجعلوا تلك الإرادة واحدة تتعلق بجميع الإرادات الحادثة، وجعلوها أيضًا تخصص لذاتها ولم يجعلوا عند وجود الإرادات الحادثة شيئًا حتى تخصص الإرادات الحدوث.

والرد على القول الثالث: قول باطل لأن الإرادة لا تكون إلا من مريد وهو محلها، فالقول في ذات الله كالقول في صفاته، فكما يثبتون ذات غير مماثلة للمخلوقين، فكذلك لزامًا يثبتون إرادة غير مماثلة للمخلوقين.

(٤) أنه لم يزل مريدًا بإرادات متعقبة، فنوع الإرادة قديمة وإرادته لشيء معين إنما في وقته وهو سبحانه يقدر الأشياء ويكتبها، ثم بعد ذلك يخلقها فهو إذا قدرها علم ما سيفعله وأراد فعله في الوقت والمستقبل لكن لم يرد فعله في تلك الحال، فإذا جاء وقته فعل، والأول عزم، والثاني قصد. اهـ. ملخصًا من كلام شيخ الإسلام.

راجع: الفتاوى (٦/ ٣٠١-٣٠٣)، الملل والنحل (١/ ٤٩)، شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٧٩).

(١) حديث ضعيف، أخرجه أبو داود في الأدب رقم (٥٠٧٥)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (٨١٢)، وانظر ضعيف الجامع (٤١٢١)، وضعفه شيخنا الوادعي -رحمه الله- فيما سمعناه منه، وفي سنده عبد الحميد بن هاشم مجهول.

مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وَلَا تَلَازُمَ بَيْنَ الإِرَادَتَيْنِ؛ بَل قَدْ تَتَعَلَّقُ كُلٌّ مِنْهُمَا بِمَا لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الأُخْرَى، فَبَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهٍ.

فَالإِرَادَةُ الكَوْنِيَّةُ أَعَمُّ مِنْ جِهَةِ تَعَلُّقِهَا بِمَا لَا يُحِبُّهُ الله وَيَرْضَاهُ مِنَ الكُفْرِ وَالمَعَاصِي، وَأَخَصُّ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ بِمِثْلِ إِيمَانِ الكَافِرِ وَطَاعَةِ الفَاسِقِ.

وَالإِرَادَةُ الشَّرْعِيَّةُ أَعَمُّ مِنْ جِهَةِ تَعَلُّقِهَا بِكُلِّ مَأْمُورٍ بِهِ وَاقِعًا كَانَ أَوْ غَيْرَ وَاقِعٍ، وَأَخَصُّ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الوَاقِعَ بِالإِرَادَةِ الكَوْنِيَّةِ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ مَأْمُورٍ بِهِ(١).

وَالحَاصِلُ أَنَّ الإِرَادَتَيْنِ قَدْ تَجْتَمِعَانِ مَعًا فِي مِثْلِ إِيمَانِ المُؤْمِنِ، وَطَاعَةِ المُطِيعِ(٢).

وَتَنْفَرِدُ الكَوْنِيَّةُ فِي مِثْلِ كُفْرِ الكَافِرِ، وَمَعْصِيَةِ العَاصِي.

وَتَنْفَرِدُ الشَّرْعِيَّةُ فِي مِثْلِ إِيمَانِ الكَافِرِ، وَطَاعَةِ العَاصِي.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ ﴾.. الآيَةَ؛ هَذَا مِنْ قَوْلِ الله حِكَايَةً عَنِ الرَّجُلِ المُؤْمِنِ لِزَمِيلِهِ الكَافِرِ صَاحِبِ الجَنَّتَيْنِ؛ يَعِظُهُ بِهِ أَنْ يَشْكُرَ نِعْمَةَ الله عَلَيْهِ، وَيَرُدَّهَا إِلَى مَشِيئَةِ الله، وَيَبْرَأَ مِنْ حَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِالله.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟...﴾ الآيَةَ؛ إِخْبَارٌ عَمَّا وَقَعَ بَيْنَ أَتْبَاعِ الرُّسُلِ مِنْ بَعْدِهِمْ، مِنَ التَّنَازُعِ، وَالتَّعَادِي بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَحَسَدًا، وَأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ بِمَشِيئَةِ الله عَزَّ وَجَلَّ(٣)، وَلَوْ شَاءَ عَدَمَ حُصُولِهِ مَا حَصَلَ، وَلَكِنَّهُ شَاءَهُ فَوَقَعَ.

---

(١) قال الجامي: بل هو غير مأمور به، ليس بـ(قد) لأن قد تفيد التقليل.

(٢) أي: أن الله أراد كونًا حصول الإيمان من المؤمن وحصول الطاعة من المطيع، فوقعت لأنها كونية، ويريد الله الإيمان والطاعة بالإرادة الشرعية لأنها محبوبة، وإذا حصل الكفر من الكافر فتنفذ الإرادة الكونية لأن ذلك أمر أراده الله كونًا، وتنفرد عن الشرعية لأن الله لا يحب الكفر، وقد وقع من الكافر.
وتنفرد الشرعية من حيث أن الله يحب الإيمان من الكفار والطاعة من العاصي، فلما لم تقع ولم تحصل مع إرادة حصولها، فهذه هي الإرادة الشرعية وهي محبة حصول الإيمان من الكافر مع عدم الوقوع. والله أعلم.

(٣) قال ابن كثير عند قوله: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ﴾: فمشيئة الله تعالى الشرعية عنهم=

وَقَوْلُهُ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ ..﴾ إِلَخ؛ الآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُلًّا مِنَ الهِدَايَةِ وَالضَّلَالِ بِخَلْقِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَمَنْ يُرِدْ هِدَايَتَهُ - أَيْ: إِلْهَامَهُ وَتَوْفِيقَهُ - يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلَامِ، بِأَنْ يَقْذِفَ فِي قَلْبِهِ نُورًا، فَيَتَّسِعَ لَهُ، وَيَنْبَسِطَ؛ كَمَا وَرَدَ فِي الحَدِيثِ[1]، وَمَنْ يُرِدْ إِضْلَالَهُ وَخِذْلَانَهُ يَجْعَل صَدْرَهُ فِي غَايَةِ الضِّيقِ وَالحَرَجِ، فَلَا يَنْفُذُ إِلَيْهِ نُورُ الإِيمَانِ، وَشَبَّهَ ذَلِكَ بِمَنْ يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَحْسِنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٩٥﴾﴾ [البقرة: ١٩٥]، ﴿وَأَقْسِطُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾﴾ [الحجرات: ٩]، ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٧﴾﴾ [التوبة: ٧]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وَقَوْلُهُ: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ﴿٤﴾﴾ [الصف: ٤].

=منتفية؛ لأنه نهاهم عن ذلك على ألسنة رسله، وأما مشيئته الكونية وهي تمكينهم من ذلك قدرًا. اهـ.

وهذا الذي قاله ابن كثير من تقسيم المشيئة إلى كونية وشرعية، فيه نظر، وجمهور أهل السنة على أن المشيئة لا تنقسم بل الإرادة الكونية بمعنى المشيئة، والإرادة الشرعية بمعنى المحبة، قال الحافظ الحكمي: إن الإرادة والقضاء والأمر كل منها ينقسم إلى كوني وشرعي، ولفظ المشيئة لم يرد إلا في الكوني، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾.

راجع: معارج القبول (١/ ٢٣٠)، تفسير ابن كثير عند آية المشيئة من سورة النحل.

(١) جاء هذا عن ابن مسعود وابن عباس وعن الحسن مرسلًا وعن أبي جعفر المدائني.

فحديث ابن مسعود له ثلاث طرق: الأولى: فيها انقطاع، والثانية: فيها متروك، والثالثة: فيها إعضال وضعف.

وحديث ابن عباس: فيه الحكم بن أبان: صدوق له أوهام، وحفص بن عمر العدني: ضعيف.

وعن الحسن مرسلًا وهو من أضعف المراسيل.

والمدائني: وضاع للحديث.

فجملة القول إن الحديث ضعيف.

راجع: الضعيفة للشيخ الألباني رحمه الله (٢/ ٣٨٧) رقم (١٩٦٥).

تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الآيَاتُ إِثْبَاتَ أَفْعَالٍ لَهُ تَعَالَى نَاشِئَةٍ عَنْ صِفَةِ المَحَبَّةِ، وَمَحَبَّةُ الله عَزَّ وَجَلَّ لِبَعْضِ الأَشْخَاصِ وَالأَعْمَالِ وَالأَخْلَاقِ صِفَةٌ لَهُ قَائِمَةٌ بِهِ، وَهِيَ مِنْ صِفَاتِ الفِعْلِ الاِخْتِيَارِيَّةِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ، فَهُوَ يُحِبُّ بَعْضَ الأَشْيَاءِ دُونَ بَعْضٍ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الحِكْمَةُ البَالِغَةُ.

وَيَنْفِي الأَشَاعِرَةُ وَالمُعْتَزِلَةُ صِفَةَ المَحَبَّةِ[1]؛ بِدَعْوَى أَنَّهَا تُوهِمُ نَقْصًا؛ إِذِ المَحَبَّةُ فِي المَخْلُوقِ مَعْنَاهَا مَيْلُهُ إِلَى مَا يُنَاسِبُهُ أَوْ يَسْتَلِذُّهُ.

فَأَمَّا الأَشَاعِرَةُ؛ فَيُرْجِعُونَهَا إِلَى صِفَةِ الإِرَادَةِ[2]، فَيَقُولُونَ: إِنَّ مَحَبَّةَ الله لِعَبْدِهِ لَا مَعْنَى لَهَا إِلَّا إِرَادَتُهُ لِإِكْرَامِهِ وَمَثُوبَتِهِ.

---

(١) هذا القول الذي ذهبت إليه الأشاعرة والمعتزلة: قول باطل مخالف للأدلة من الكتاب والسنة وإجماع السلف.

ويرد عليهم بأن يقال:

(١) قولكم هذا بأن إثبات صفة حقيقية يلزم منه التمثيل بحق المخلوق، قول باطل يلزم فيه ما ألزمت به أهل السنة، فالأشاعرة يثبتون إرادة، وهي طلب دفع مضرة وجلب منفعة، فهذا تمثيل بالمخلوق، فيقولون: هذا في حق المخلوق، وأما الخالق فليس مثله شيء، فيقال: فالقول في الصفات كالقول في البعض الآخر. وكذا يقال للمعتزلة: أنتم تثبتون ذاتًا، والمخلوق له ذاتًا، فهل الذات كالذات؟ فيقولون: ذات الله ليس كمثله شيء، فيقال: القول في الذات كالقول في الصفات، وهو فرع يحذو حذوه.

(٢) العقل ينفي التفريق بين صفة وأخرى.

(٣) إن العقل السليم ينفي المماثلة بين الخالق والمخلوق نفيًا قاطعًا.

(٤) قولكم هذا مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف ولغة العرب، فإن الأصل حمل الكلام على ظاهره.

(٥) قولهم هذا يلزم منه القول بالمجاز وهو باطل.

وهكذا يرد عليهم بغير ما ذكر وهذا ليس على الحصر.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وأصل هذه المسألة: الفرق بين محبة الله ورضاه، وغضبه وسخطه، وبين إرادته، كما هو مذهب السلف والفقهاء المثبتين للقدر من أهل السنة وغيرهم، وصار طائفة من القدرية والمثبتين للقدر إلى أنه لا فرق بينهما .اهـ. راجع: الفتاوى (٦/ ١١٥).

وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ فِي صِفَاتِ الرِّضَا وَالغَضَبِ وَالكَرَاهِيَةِ وَالسَّخَطِ؛ كُلُّهَا عِنْدَهُمْ بِمَعْنَى إِرَادَةِ الثَّوَابِ وَالعِقَابِ.

وَأَمَّا المُعْتَزِلَةُ؛ فَلِأَنَّهُمْ لَا يُثْبِتُونَ إِرَادَةً قَائِمَةً بِهِ، فَيُفَسِّرُونَ المَحَبَّةَ بِأَنَّهَا نَفْسُ الثَّوَابِ الوَاجِبِ عِنْدَهُمْ عَلَى اللهِ لِهَؤُلَاءِ؛ بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِهِمْ فِي وُجُوبِ إِثَابَةِ المُطِيعِ وَعِقَابِ العَاصِي[1].

وَأَمَّا أَهْلُ الحَقِّ؛ فَيُثْبِتُونَ المَحَبَّةَ[2] صِفَةً حَقِيقِيَّةً للهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ، فَلَا

---

(١) وهذا الذي عند المعتزلة أحد أصولهم الخمسة، وهو الوعد والوعيد، ويعنون بذلك: وجوب إثابة المطيع، ووجوب عقاب العاصي، وعندهم لا يجوز أن يخلف الوعد والوعيد.

قال عبد الجبار المعتزلي: وأما علم الوعد والوعيد فهو أن الله وعد المطيعين بالثواب، وأنه يفعل ما وعد به لا محالة ولا يجوز عليه الخلف والكذب، والوعيد: أن الله عز وجل لا يتوعد إلا بالمستحق لأنه إذا خرج عن المستحق دخل في الظلم.

والجواب عن قولهم في الوعد والوعيد:

أما الوعد، فإن العبد لا يستحق بنفسه على الله شيئًا، ويقولون: إنه لا بد أن يثيب المطيعين كما وعد، فإنه لا يخلف الميعاد.

واتفقوا على أن الله عز وجل إذا وعد بشيء كان وقوعه واجبًا بحكم وعده لا باستحقاقهم.

وأما الوعيد فمذهب أهل السنة: أن الله عز وجل يجوز أن يعفو عن المذنب، وإخلاف الوعيد مدح لازم.

كقول الشاعر:

وإني وإن أوعدته أو وعدته ... لمخلف إيعادي ومنجز موعدي

راجع: منهاج السنة (١/ ٣١٥) و(١/ ٣٢٨)، الملل والنحل (١/ ٤٥)، مدارج السالكين (١/ ٣٩٦)، شرح العقيدة الطحاوية (٣١٧)، القول السديد في جواز خلف الوعيد (١٥، ١٦)، المنتقى من منهج الاعتدال (٥٠).

(٢) صفة محبة الله لعباده: ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع والعقل.

الأدلة من القرآن: فما ذكره ابن تيمية في المتن فيه كفاية، ومن السنة: فقد أخرج الشيخان من حديث سهل ابن سعد وفيه: «لأعطين الراية غدًا رجلًا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله»، وهو عند البخاري رقم (٣٠٠٩) ومسلم (٢٤٠٥).

وكذا حديث أبي هريرة عندهما وفيه: «إن الله إذا أحب عبدًا...» في البخاري رقم (٣٢٠٩) ومسلم (٢٦٣٧).

=

تَقْتَضِي عِنْدَهُمْ نَقْصًا وَلَا تَشْبِيهًا. كَمَا يُثْبِتُونَ لَازِمَ تِلْكَ المَحَبَّةِ، [وَهِيَ](١) إِرَادَتُهُ سُبْحَانَهُ إِكْرَامَ مَنْ يُحِبُّهُ وَإِثَابَتَهُ.

وَلَيْتَ شِعْرِي بِمَاذَا يُجِيبُ النَّافُونَ لِلمَحَبَّةِ عَنْ مِثْلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِنَّ اللهَ إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا؛ قَالَ لِجِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي أُحِبُّ فُلَانًا فَأَحِبَّهُ، قَالَ: فَيَقُولُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَهْلِ السَّمَاءِ: إِنَّ رَبَّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ فُلَانًا فَأَحِبُّوهُ، قَالَ: فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، وَيُوضَعُ لَهُ القَبُولُ فِي الأَرْضِ، وَإِذَا أَبْغَضَهُ فَمِثْلُ ذَلِكَ»(٢)، رَوَاهُ الشَّيْخَانِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى فِي الآيَةِ الأُولَى: ﴿وَأَحْسِنُوٓاْ﴾ أَمْرٌ بِالإِحْسَانِ العَامِّ فِي كُلِّ شَيْءٍ؛ لَا سِيَّمَا فِي النَّفَقَةِ المَأْمُورِ بِهَا قَبْلَ ذَلِكَ، وَالإِحْسَانُ فِيهَا يَكُونُ بِالبَذْلِ وَعَدَمِ الإِمْسَاكِ، أَوْ بِالتَّوَسُّطِ بَيْنَ التَّقْتِيرِ وَالتَّبْذِيرِ، وَهُوَ القَوَامُ الَّذِي أَمَرَ اللهُ بِهِ فِي سُورَةِ الفُرْقَانِ(٣).

رَوَى مُسْلِمٌ فِي (صَحِيحِهِ) عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ كَتَبَ

=وكذا حديث سعد بن أبي وقاص، وفيه: «إن الله يحب العبد التقي الغني...» رواه مسلم (٢٩٦٥).

وأما الإجماع: فقد قال ابن تيمية -رحمه الله-: إن الكتاب والسنة وإجماع المسلمين أثبتت محبه الله لعباده المؤمنين.

وقال أيضًا: وهذه المحبة على حقيقتها عند سلف الأمة، وأئمتها ومشايخها.

وقال أيضًا: وقد أجمع سلف الأمة وأئمتها على إثبات المحبة.

مراتب المحبة: (١) العلاقة، (٢) الإرادة، (٣) الغرام، (٤) الصبابة، (٥) العشق، (٦) المودة، (٧) الشغف، (٨) التتيم، (٩) التعبد، (١٠) الخلة.

والثابت من هذه المراتب في حق الله عز وجل هي ثلاثة: المودة، والإرادة، والخلة، وهي ثابتة بالأدلة الشرعية، وليست كما هي عند المخلوقين، بل صفات تليق بالله عز وجل من غير مماثلة.

راجع: الفتاوى (٢/ ٣٥٤) و(٦/ ٤٧٦) و(٢/ ٣٥٤)، الشفا للقاضي عياض (١/ ٢٧٩)، شرح الطحاوية (١/ ١٦٩).

(١) قال الجامي: صوابه: (هو) عائد إلى اللازم.

(٢) متفق عليه: في البخاري رقم (٣٢٠٩)، ومسلم (٢٦٣٧)، وزيادة «إذا أبغضه...» تفرد بها مسلم.

(٣) قال العلامة ابن العثيمين -رحمه الله-: إن أراد أن الله أمر به بصيغة الأمر المعروفة فغير صحيح، فإن الله لم يأمر به فيها، وأن الله أمر به ضمنًا ولازمًا حيث أخبر أنه من صفات عباد الرحمن الذين أثنى عليهم ومدحهم فهذا حق. اهـ.

الإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ؛ فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا القِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ، وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ»[1].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٩٥﴾﴾ فَهُوَ تَعْلِيلٌ لِلأَمْرِ بِالإِحْسَانِ، فَإِنَّهُمْ إِذَا عَلِمُوا أَنَّ الإِحْسَانَ مُوجِبٌ لِمَحَبَّتِهِ؛ سَارَعُوا إِلَى امْتِثَالِ الأَمْرِ بِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الآيَةِ الثَّانِيَةِ: ﴿وَأَقْسِطُوٓا۟﴾؛ فَهُوَ أَمْرٌ بِالإِقْسَاطِ، وَهُوَ العَدْلُ فِي الحُكْمِ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ المُتَنَازِعَتَيْنِ مِنَ المُؤْمِنِينَ، وَهُوَ مِنْ قَسَطَ إِذَا جَارَ، فَالهَمْزَةُ فِيهِ لِلسَّلْبِ[2]، وَمِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى: المُقْسِطُ[3].

وَفِي الآيَةِ الحَثُّ عَلَى العَدْلِ وَفَضْلُهُ، وَأَنَّهُ سَبَبٌ لِمَحَبَّةِ الله عَزَّ وَجَلَّ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾؛ فَمَعْنَاهُ: إِذَا كَانَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ أَحَدٍ عَهْدٌ كَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ عَاهَدْتُمُوهُمْ عِنْدَ المَسْجِدِ الحَرَامِ؛ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ عَلَى عَهْدِهِمْ مُدَّةَ اسْتِقَامَتِهِمْ لَكُمْ، فَـ(مَا) هُنَا مَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ.

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٥٥)، والإمام أحمد (٤/ ١٢٣)، وغيرهم.
وجاءت زيادة في خارج الصحيح فيها: (إن الله محسن) وهي شاذة، قد أفردتها بجزء باسم (المتقن بعدم ثبوت اسم الله المحسن).

(٢) قال الجرجاني: السلب هو انتزاع النسبة. وقال الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله-: الهمزة هي همزة نفي تدخل على الفعل فتنفي معناه، تسمى همزة سلب. اهـ. ومعنى هذا: أن أصل القسط من قسط إذا جار، فدخلت عليه الهمزة، صار معناه أخطأ من غير عمد.
راجع: لسان العرب (١١/ ١٥٩)، تاج العروس (٥/ ٢٠٥)، تهذيب اللغة (٨/ ٣٨٨)، التعريفات (١٢١)، غرائب القرآن (٢٦).

(٣) ليس من أسمائه المقسط، لعدم ثبوت الحديث الذي جاء بذكره، وهو حديث أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه وابن حبان وغيرهم وفي سنده ضعف، وفي متنه اضطراب، حكم عليه بالضعف أئمة الحديث، كالداودي، وابن العربي، وابن حزم، والحاكم، والبيهقي، وابن تيمية، وابن كثير، وابن حجر وغيرهم.
راجع: فتح الباري (١١/ ٢٢٠)، التلخيص (٤/ ٣١٩)، المحلى (٨/ ٣١)، سنن الترمذي (٥/ ٥٣١)، الفتاوى (٦/ ٣٧٩) و(٨/ ٩٦) و(٢٢/ ٤٨٢)، تفسير ابن كثير (٢/ ٢٨٠)، مدارج السالكين (٣/ ٤١٥)، شرح السنة للبغوي (٥/ ٣٥)، السبل (٤/ ٢٠٨)، المشكاة (٢٢٨٨).

ثُمَّ عَلَّلَ ذَلِكَ الأَمْرَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ۝٧﴾؛ أَيْ: يُحِبُّ الَّذِينَ يَتَّقُونَ اللهَ فِي كُلِّ شَيْءٍ[1]، وَمِنْهُ عَدَمُ نَقْضِ العُهُودِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ﴾.. إِلَخْ؛ فَهُوَ إِخْبَارٌ مِنَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْ مَحَبَّتِهِ لِهَذَيْنِ الصِّنْفَيْنِ مِنْ عِبَادِهِ.

أَمَّا الأَوَّلُ: فَهُمُ التَّوَّابُونَ؛ أَيْ: الَّذِينَ يُكْثِرُونَ التَّوْبَةَ وَالرُّجُوعَ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ بِالاِسْتِغْفَارِ مِمَّا أَلَمُّوا بِهِ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ صِيغَةُ المُبَالَغَةِ، فَهُمْ بِكَثْرَةِ التَّوْبَةِ قَدْ تَطَهَّرُوا مِنَ الأَقْذَارِ وَالنَّجَاسَاتِ المَعْنَوِيَّةِ الَّتِي هِيَ الذُّنُوبُ وَالمَعَاصِي.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَهُمُ المُتَطَهِّرُونَ الَّذِينَ يُبَالِغُونَ فِي التَّطَهُّرِ، وَهُوَ التَّنْظِيفُ بِالوُضُوءِ أَوْ بِالغُسْلِ مِنَ الأَحْدَاثِ وَالنَّجَاسَاتِ الحِسِّيَّةِ، وَقِيلَ: المُرَادُ بِالمُتَطَهِّرِينَ هُنَا الَّذِينَ يَتَنَزَّهُونَ مِنْ إِتْيَانِ النِّسَاءِ فِي زَمَنِ الحَيْضِ أَوْ فِي أَدْبَارِهِنَّ، وَالحَمْلُ عَلَى العُمُومِ أَوْلَى[2].

وَأَمَّا قَوْلُهُ تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾؛ فَقَدْ رُوِيَ عَنِ الحَسَنِ فِي سَبَبِ نُزُولِهَا أَنَّ قَوْمًا ادَّعَوْا أَنَّهُمْ يُحِبُّونَ اللهَ، فَأَنْزَلَ اللهُ هَذِهِ الآيَةَ مِحْنَةً لَهُمْ[3].

وَفِي هَذِهِ الآيَةِ قَدْ شَرَطَ اللهُ لِمَحَبَّتِهِ اتِّبَاعَ نَبِيِّهِ ﷺ، فَلَا يَنَالُ تِلْكَ المَحَبَّةَ إِلَّا مَنْ أَحْسَنَ الاِتِّبَاعَ وَالاِسْتِمْسَاكَ بِهَدْيِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤﴾ [البروج: ١٤]، وَقَوْلُهُ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾،

---

(١) وأفضل ما قيل في التقوى، ما روي عن طلق بن حبيب العنزي البصري، فيما رواه عاصم الأحول عن بكر المزني قال: لما كانت فتنة ابن الأشعث، قال طلق بن حبيب: اتقوها بالتقوى، فقيل له: صف لنا التقوى، قال: (العمل بطاعة الله على نور من الله، رجاء ثواب الله، وترك معاصي الله على نور من الله، مخافة عذاب الله).

راجع: تاريخ الإسلام للذهبي وفيات (١٠١) ص (١٢١).

(٢) قال الجامي: بل جعل ذلك من باب عطف العام على الخاص أولى ليدخل التوابون في المتطهرين. اهـ.

(٣) رواه ابن أبي حاتم (١٣٧٦) وابن جرير في التفسير (٦/ ٣٢٤) وقال: مما ذكرنا فلا خبر عندنا يصح، وذكره ابن كثير عند الآية (٣١) من آل عمران.

﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]، ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴿٤٣﴾﴾ [الأحزاب: ٤٣]، ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿١٠٧﴾﴾ [يونس: ١٠٧]، ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [يوسف: ٦٤].

قَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ﴾..) إلَخْ؛ تَضَمَّنَتِ الآيَةُ إِثْبَاتَ اسْمَيْنِ مِنَ الأَسْمَاءِ الحُسْنَى، وَهُمَا: الغَفُورُ، وَالوَدُودُ.

أَمَّا الأَوَّلُ: فَهُوَ مُبَالَغَةٌ فِي الغَفْرِ، وَمَعْنَاهُ: الَّذِي يَكْثُرُ مِنْهُ السَّتْرُ عَلَى المُذْنِبِينَ مِنْ عِبَادِهِ، وَالتَّجَاوُزُ عَنْ مُؤَاخَذَتِهِمْ[1].

وَأَصْلُ الغَفْرِ: السَّتْرُ، وَمِنْهُ يُقَالُ: الصَّبْغُ أَغْفَرُ لِلوَسَخِ، وَمِنْهُ: المِغْفَرُ لِسُتْرَةِ الرَّأْسِ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَهُوَ مِنَ الوُدِّ الَّذِي هُوَ خَالِصُ الحُبِّ وَأَلْطَفُهُ، وَهُوَ إِمَّا مِنْ فَعُولٍ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ: الكَثِيرُ الوُدِّ لِأَهْلِ طَاعَتِهِ، وَالمُتَقَرِّبُ إِلَيْهِمْ بِنَصْرِهِ لَهُمْ وَمَعُونَتِهِ، وَإِمَّا مِنْ فَعُولٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ: المَوْدُودُ لِكَثْرَةِ إِحْسَانِهِ، المُسْتَحِقُّ لِأَنْ يَوَدَّهُ خَلْقُهُ فَيَعْبُدُوهُ وَيَحْمَدُوهُ[2].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾﴾ وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الآيَاتِ؛ فَقَدْ تَضَمَّنَتْ إِثْبَاتَ اسْمَيْهِ الرَّحْمَنِ وَالرَّحِيمِ، وَإِثْبَاتَ صِفَتَيِ الرَّحْمَةِ وَالعِلْمِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي تَفْسِيرِ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾﴾ الكَلَامُ عَلَى هَذَيْنِ الِاسْمَيْنِ، وَبَيَانُ الفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَأَنَّ أَوَّلَهُمَا: دَالٌّ عَلَى صِفَةِ الذَّاتِ، وَالثَّانِيَ: دَالٌّ عَلَى صِفَةِ الفِعْلِ.

---

(١) قال ابن الأثير: من أبنية المبالغة من الغفران.

وقال الزجاجي: الستور، يقال: أغفرت الشيء أغفره إذا سترته، فأنا غافر وهو مغفور، أي: مستور.

وما ذكره الهراس هو بنحوه عن الحليمي، كما في الأسماء والصفات للبيهقي.

راجع: الاشتقاق للزجاج (٩٣)، جامع الأصول (٤/ ١٧٨)، الأسماء والصفات (١/ ١٥٢)، الاشتقاق (١٥٢).

(٢) قال الزجاجي: وهما وجهان جيدان.

وَقَدْ أَنْكَرَتِ الأَشَاعِرَةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ صِفَةَ الرَّحْمَةِ بِدَعْوَى أَنَّهَا فِي الْمَخْلُوقِ ضَعْفٌ وَخَورٌ وَتَأَلُّمٌ لِلْمَرْحُومِ(١)، وَهَذَا مِنْ أَقْبَحِ الجَهْلِ، فَإِنَّ الرَّحْمَةَ إِنَّمَا تَكُونُ مِنَ الأَقْوِيَاءِ لِلضُّعَفَاءِ، فَلَا تَسْتَلْزِمُ ضَعْفًا وَلَا خَورًا؛ بَل قَدْ تَكُونُ مَعَ غَايَةِ العِزَّةِ وَالقُدْرَةِ، فَالإِنْسَانُ القَوِيُّ يَرْحَمُ وَلَدَهُ الصَّغِيرَ وَأَبَوَيْهِ الكَبِيرَيْنِ وَمَنْ هُوَ أَضْعَفُ مِنْهُ، وَأَيْنَ الضَّعْفُ وَالخَوَرُ وَهُمَا مِنْ أَذَمِّ الصِّفَاتِ مِنَ الرَّحْمَةِ الَّتِي وَصَفَ اللهُ نَفْسَهُ بِهَا، وَأَثْنَى عَلَى أَوْلِيَائِهِ الْمُتَصِّفِينَ بِهَا، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَتَوَاصَوْا بِهَا(٢)؟! وَقَوْلُهُ: ﴿ رَبَّنَا وَسِعْتَ ﴾.. إِلَخْ؛ مِنْ كَلَامِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ حِكَايَةً عَنْ حَمَلَةِ العَرْشِ وَالَّذِينَ حَوْلَهُ، يَتَوَسَّلُونَ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ بِرُبُوبِيَّتِهِ وَسَعَةِ عِلْمِهِ

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: فهذا باطل، أولًا: فلأن الضعف والخور مذموم من الآدميين، والرحمة ممدوحة.

وأيضًا: لو قدر أنها في المخلوق تستلزم نقصًا، فلا يلزم ذلك في حق الله.

وأيضًا: فنحن نعلم بالاضطرار أنا إذا فرضنا موجودين، أحدهما: يرحم غيره فيجلب له المنفعة ويدفع عنه المضرة. والآخر: قد استوى عنده هذا وهذا، وليس عنده ما يقتضي جلب منفعة ولا دفع مضرة، كان الأول أكمل.

ويرد عليهم أيضًا بالآتي:

(١) ما قالوه جحود لحقيقة الرحمة ونسبوها للمحال الممتنع.

(٢) كيف يكون أظهر الأسماء التي افتتح الله بها في كتابه هذا معناه.

(٣) أن كونه موصوفًا بالرحمة حقيقة أولى من جعلها الذي هو الثواب المنفصل، قال الله تعالى: ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّاتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴿٢١﴾﴾ وهذا يبطل قول المعتزلة والأشاعرة.

(٤) قولهم هذا دعوى إلى المجاز، وهو باطل في القرآن والسنة واللغة العربية.

(٥) إثبات الإرادة والثواب من لوازم الرحمة، وإثبات الملزوم يستلزم إثبات اللازم.

(٦) انتفاء الدليل المعين لا يستلزم انتفاء المدلول.

(٧) قوله ﷺ: «برحمتك أستغيث» كيف يستغيث بالمخلوق إذا كانت بمعنى الثواب، وهل يعقل أن يستغاث بالشيء المعنوي؟ هذا هو الضلال المبين تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا.

راجع: مجموع الفتاوى (٦/ ١١٧).

(٢) قال العثيمين رحمه الله: إن الله أمر بالتواصي بالرحمة، فإن الذي في القرآن خبر عن صفات من اقتحم العقبة، والأمر مستفاد باللازم لا بصيغته المعروفة.اهـ.

وَرَحْمَتِهِ فِي دُعَائِهِمْ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ مِنْ أَحْسَنِ التَّوَسُّلَاتِ الَّتِي يُرْجَى مَعَهَا الإِجَابَةُ.

وَنَصَبَ قَوْلَهُ: ﴿رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ عَلَى التَّمْيِيزِ الْمُحَوَّلِ عَنِ الفَاعِلِ[1]، وَالتَّقْدِيرُ: وَسِعَتْ رَحْمَتُكَ وَعِلْمُكَ كُلَّ شَيْءٍ، فَرَحْمَتُهُ سُبْحَانَهُ وَسِعَتْ فِي الدُّنْيَا الْمُؤْمِنَ وَالكَافِرَ وَالبَرَّ وَالفَاجِرَ، وَلَكِنَّهَا يَوْمَ القِيَامَةِ تَكُونُ خَاصَّةً بِالْمُتَّقِينَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ..﴾ [الأعراف: ١٥٦] الآيَةَ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]؛ أَيْ: أَوْجَبَهَا عَلَى نَفْسِهِ تَفَضُّلًا وَإِحْسَانًا، وَلَمْ يُوجِبْهَا عَلَيْهِ أَحَدٌ.

وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي (الصَّحِيحَيْنِ): «أَنَّ اللهَ لَمَّا خَلَقَ الخَلْقَ كَتَبَ كِتَابًا، فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ أَوْ تَسْبِقُ غَضَبِي»[2].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا﴾؛ فَالحَافِظُ وَالحَفِيظُ مَأْخُوذٌ مِنَ الحِفْظِ[3]، وَهُوَ

---

(١) قال البغوي: قيل نصب على التفسير، وقيل: على النقل، أي: وسعت رحمتك وعلمك كل شيء، فأصل الكلام (وسعت رحمتك وعلمك) وسع: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، رحمتك؛ رحمة: فاعل وهو مضاف والكاف مضاف إليه، والواو عطف، وعلمك: مثل رحمتك.

فيكون أصل التمييز فاعلًا ثم حول إلى تمييز فأصبحت الجملة ﴿وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾.

راجع: شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك (١/ ٦٠٤)، تفسير البغوي آية (٧) من سورة غافر، شأن الدعاء (٦٧)، المنهج الأسنى في الأسماء الحسنى (٨٩).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٢٢، ٧٥٥٣، ٧٥٥٤) في كتاب التوحيد (١٣/ ٦٣٧) و(١٣/ ٥٠٠) وأخرجه مسلم برقم (٢٧٥١) (٤/ ٢١٠٧).

(٣) قال الخطابي: هو الحافظ، فعيل بمعنى فاعل، كالقدير والعليم.

وقال القرطبي: فهذا الاسم يكون من أوصاف الذات، ومن أوصاف الفعل، فإذا كان من أوصاف الذات فيرجع إلى معنى (العليم) لأنه يحفظ بعلمه جميع المعلومات، فلا يغيب عنه شيء، وإذا كان من صفات الفعل فيرجع إلى حفظه الموجود، وضد هذا الحفظ: الإهمال، وعلى هذا خرج قوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا﴾.

راجع: مجموع الفتاوى (١٣/ ٩٧، ٩٨)، الفصل لابن حزم (٤/ ١٤٦)، المقالات (١/ ٢٣٥)، الملل والنحل (١/ ٣٨).

الصِّيَانَةُ، وَمَعْنَاهُ: الَّذِي يَحْفَظُ عِبَادَهُ بِالحِفْظِ العَامِّ، فَيُيَسِّرُ لَهُمْ أَقْوَاتَهُمْ، وَيَقِيهِمْ أَسْبَابَ الهَلَاكِ وَالعَطَبِ، وَكَذَلِكَ يَحْفَظُ عَلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ، وَيُحْصِي أَقْوَالَهُمْ، وَيَحْفَظُ أَوْلِيَاءَهُ بِالحِفْظِ الخَاصِّ، فَيَعْصِمُهُمْ عَنْ مُوَاقَعَةِ الذُّنُوبِ، وَيَحْرُسُهُمْ مِنْ مَكَايِدِ الشَّيْطَانِ، وَعَنْ كُلِّ مَا يَضُرُّهُمْ فِي دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ.

وَانْتَصَبَ (حَافِظًا) تَمْيِيزًا لِـ (خَيْرٌ) الَّذِي هُوَ أَفْعَلُ تَفْضِيلٍ[1].

قَوْلُهُ: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ﴾ [النساء: ٩٣] وَقَوْلُهُ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضْوَٰنَهُۥ﴾ [محمد: ٢٨]، ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٥٥﴾ [الزخرف: ٥٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦]، وَقَوْلُهُ: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٣﴾ [الصف: ٣].

قَوْلُهُ: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ..﴾ إِلَخْ؛ تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الآيَاتُ إِثْبَاتَ بَعْضِ صِفَاتِ الفِعْلِ مِنَ الرِّضَا لله، وَالغَضَبِ، وَاللَّعْنِ، وَالكُرْهِ، وَالسَّخَطِ، وَالمَقْتِ، وَالأَسَفِ.

وَهِيَ عِنْدَ أَهْلِ الحَقِّ صِفَاتٌ حَقِيقِيَّةٌ لله عَزَّ وَجَلَّ، عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ، وَلَا تُشْبِهُ مَا يَتَّصِفُ بِهِ المَخْلُوقُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهَا مَا يَلْزَمُ فِي المَخْلُوقِ.

فَلَا حُجَّةَ لِلأَشَاعِرَةِ وَالمُعْتَزِلَةِ عَلَى نَفْيِهَا، وَلَكِنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّ اتِّصَافَ الله عَزَّ وَجَلَّ بِهَا يَلْزَمُهُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الصِّفَاتُ فِيهِ عَلَى نَحْوِ مَا هِيَ فِي المَخْلُوقِ، وَهَذَا الظَّنُّ الَّذِي ظَنُّوهُ فِي رَبِّهِمْ أَرْدَاهُمْ فَأَوْقَعَهُمْ فِي حَمْأَةِ النَّفْيِ وَالتَّعْطِيلِ.

---

(١) التميز الواقع بعد أفعل التفضيل إن كان فاعلًا في المعنى وجب نصبه، وإن لم يكن وجب جره بالإضافة.
وعلامة كونه فاعلًا في المعنى أن يصلح جعله فاعلًا بعد جعل أفعل التفضيل فعلًا، نحو: (خيرَ حافظٌ الله) فهنا وجب نصب (حافظًا) إذا كان التفضيل فاعلًا.
راجع: تفسير ابن جرير (٩/ ٦١)، تفسير القرطبي (٥/ ٣٣٤)، فتح القدير (١/ ٥٨٩)، مدارج السالكين (١/ ٣٩٢)، شرح الواسطية للعثيمين (١/ ٢٦٣).

وَالأَشَاعِرَةُ يُرْجِعُونَ هَذِهِ الصِّفَاتِ كُلَّهَا إِلَى الإِرَادَةِ[١]؛ كَمَا عَلِمْتَ سَابِقًا، فَالرِّضَا عِنْدَهُمْ إِرَادَةُ الثَّوَابِ، وَالغَضَبُ وَالسَّخَطُ.. إِلَخْ إِرَادَةُ العِقَابِ، وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ؛ فَيُرْجِعُونَهَا إِلَى نَفْسِ الثَّوَابِ وَالعِقَابِ[٢].

وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ إِخْبَارٌ عَمَّا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَوْلِيَائِهِ مِنْ تَبَادُلِ الرِّضَا وَالْمَحَبَّةِ.

أَمَّا رِضَاهُ عَنْهُمْ؛ فَهُوَ أَعْظَمُ وَأَجَلُّ مِنْ كُلِّ مَا أُعْطُوا مِنَ النَّعِيمِ؛ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢].

وَأَمَّا رِضَاهُمْ عَنْهُ؛ فَهُوَ رِضَا كُلٍّ مِنْهُمْ بِمَنْزِلَتِهِ مَهْمَا كَانَتْ، وَسُرُورُهُ بِهَا؛ حَتَّى يَظُنَّ

---

(١) قال أبو عمرو الداني عثمان بن سعيد في الرسالة الوافية ص(٨): فصل: ومن قولهم: إن الله لم يزل مريدًا وشائيًا ومحبًّا وراضيًا وساخطًا ومواليًا ومعاديًا، ورحيمًا ورحمانًا، وأن جميع هذه الصفات راجعة إلى إرادته في عباده ومشيئته في خلقه.اهـ.

وهذا تقرير مذهب الأشاعرة من أحد أئمتهم، وهذا المذهب مخالف لمذهب سلف الأمة، فإن مذهبهم إثبات جميع الصفات الثابتة بالكتاب والسنة الصحيحة، من غير تحريف ولا تعطيل، من غير تكييف ولا تمثيل، ويلزم الأشاعرة بقاعدة ذكرها شيخ الإسلام في بعض كتبه وهي: (القول في الصفات كالقول في الذات) وكذا: (القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر).

(٢) ذلك لأن مذهبهم في الصفات أنه تعالى ليس له صفات، ولو كانت لكانت قديمة وللزم تعدد القدماء، لذلك منعوا وصفه بأي صفة.

ومعلوم أن مذهب هؤلاء هو الإنكار لجميع الصفات، كما عزاه شيخ الإسلام إليهم انظر مجموع فتاويه (١٣/ ٩٨) و(١٣/ ١٣١) وغير واحد من أهل العلم.

والجواب عن شبهتهم: هذا القول مبني على قول المعتزلة: إن الصفات حادثة، وهذا إلزام باطل؛ لأنه يلزم منه أشنع الصفات في حق الله، بحدوث العلم والقدرة يكون قبل إحداثهما جاهلًا عاجزًا، وهذا هو عين الكفر لأنه وصف الله بصفة نقص محض- تعالى الله عن قولهم.

ثم نحن لم نقل إن الصفات حادثة، بل هي تابعة للموصوف بالقدم، كان الله وكانت صفاته معه، فنقول بصفاته ولا نقول الله وصفاته.

راجع: المعتزلة وأصولهم الخمسة (٨٥)، الملل والنحل (١/ ٥١)، منهاج السنة النبوية (٢/ ٩٥)، و(٢/ ١٢٧) و(٢/ ٤٣٣).

أَنَّهُ لَمْ يُؤْتَ أَحَدٌ خَيْرًا مِمَّا أُوتِيَ، وَذَلِكَ فِي الجَنَّةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا ﴾ الآيَةَ؛ فَقَدِ احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: (مُؤْمِنًا) عَنْ قَتْلِ الكَافِرِ، وَبِقَوْلِهِ: (مُتَعَمِّدًا) - أَيْ: قَاصِدًا لِذَلِكَ، بِأَنْ يَقْصِدَ مَنْ يَعْلَمُهُ آدَمِيًّا مَعْصُومًا، فَيَقْتُلَهُ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ مَوْتُهُ بِهِ - عَنِ القَتْلِ الخَطَإِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿خَالِدًا فِيهَا ﴾؛ أَيْ: مُقِيمًا عَلَى جِهَةِ التَّأْبِيدِ، وَقِيلَ: الخُلُودُ: المُكْثُ الطَّوِيلُ.

وَاللَّعْنُ: هُوَ الطَّرْدُ وَالإِبْعَادُ عَنْ رَحْمَةِ اللهِ، وَاللَّعِينُ وَالمَلْعُونُ: مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ اللَّعْنَةُ، أَوْ دُعِيَ عَلَيْهِ بِهَا.

وَقَدِ اسْتَشْكَلَ العُلَمَاءُ هَذِهِ الآيَاتِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ القَاتِلَ عَمْدًا لَا تَوْبَةَ لَهُ[1]، وَأَنَّهُ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ، وَهَذَا مُعَارِضٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ

---

(١) وذهب بعض السلف أن القاتل عمدًا لا توبة له: منهم ابن عباس وزيد بن ثابت وأبو هريرة وابن عمر وأبو سلمة بن عبدالرحمن، وعبيد بن عمير، والحسن، وقتادة، والضحاك بن مزاحم، نقله ابن كثير عن ابن أبي حاتم أنه نقل ذلك عن السلف.

واستدلوا بما جاء عن ابن عباس وسيأتي، واستدلوا بما جاء عن معاوية رضي الله عنه عند أحمد وفيه: (كل ذنب عسى الله أن يغفره إلا الرجل يموت كافرًا، أو الرجل يقتل مؤمنًا متعمدًا) ورواه النسائي رقم (٣٩٩٥) وأحمد (٤/ ٩٩) والحاكم (٤/ ٣٥١) وهو صحيح الإسناد.

وذهب جمهور السلف والخلف إلى أن القاتل له توبة، واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ إلى قوله: ﴿ إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾ وبقوله: ﴿لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ والقتل ذنب.

وبقوله: ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾.

وأما ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما، فقد ثبت تراجعه عن ذلك، كما في الأدب المفرد للإمام البخاري، وصححه الشيخ الألباني (١/ ١٥) وهو في الصحيحة للشيخ الألباني (٢٧٩٩).

وأما حديث معاوية رضي الله عنه فأجاب عنه السندي فقال: ثم لا بد من حمله على إذا لم يتب، وإلا فالتائب من الذنب كمن لا ذنب له، كيف وقد يدخل القاتل والمقتول الجنة معًا، كما إذا قتله وهو كافر، ثم آمن وقتل ولعل بعد ذكره على وجه التغليظ.اهـ.

قلت: هذا هو المذهب الصحيح الذي تتفق فيه أطراف الأدلة، وهو قول أهل السنة كما سيأتي.

وأما ما ذهب إليه بعض المعاصرين من اختيارهم بأن ذلك داخل في المشيئة، هذا إذا لم يتب فإن شاء

﴿مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

وَقَدْ أَجَابُوا عَنْ ذَلِكَ بِعِدَّةِ أَجْوِبَةٍ[1]؛ مِنْهَا:

١ - أَنَّ هَذَا الجَزَاءَ لِمَنْ كَانَ مُسْتَحِلًّا قَتْلَ المُؤْمِنِ عَمْدًا.

غفر له وإن شاء عذبه، وهذه هي عقيدة أهل السنة في أصحاب الذنوب لحديث: «ومن أصاب من ذلك شيئًا فعوقب في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئًا ثم ستره الله عليه، فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه»، أخرجه البخاري (٣٤٧٠) ومسلم (٢٧٦٦) عن أبي سعيد.

وأما إذا تاب العبد من الذنب، فإن الله غفور رحيم، وحكم مقتضى هذين الاسمين أن يصل إلى المخلوق آثارها، وآثارها حصول المغفرة والرحمة ولا يكون ذلك إلا بقبول التوبة من التائب إن علم الله صدقه، ويدل عليه قصة من قتل تسعًا وتسعين وهو متعمد، ثم تاب وقبلت توبته.

(١) وقيل: إن هذا في حق الكافر إذا قتل المؤمن، وقيل: إن هذا من باب ذكر السبب لمن قتل، وقد يوجد مانع وهو الإيمان، وقيل: هذا من باب جواز إخلاف الوعيد، وهذا حاصل كقول الشاعر:

وإني وإن أوعدته أو وعدته ... لمخلف إيعادي ومنجز موعدي

قال الشيخ العثيمين رحمه الله معلقًا على الهراس: الجواب الأول باطل، فإن مستحل قتل المؤمن عمدًا كافر سواء قتله أم لا.اهـ.

وقال في شرحه الواسطية: وعجب الإمام أحمد من هذا الجواب، قال: كيف هذا؟! إذا استحل قتله فهو كافر وإن لم يقتله، وهو مخلد في النار وإن لم يقتله، ولا يستقيم هذا الجواب أيضًا.

وقال عن الجواب الأخير عند الهراس: وإن الجواب الأخير فيه نظر؛ لأن المعروف أن الخلود المكث الدائم.

وقال على هذا في شرحه الواسطية: وهذا أيضًا جواب سهل لا يحتاج إلى تعب، فنقول: إن الله عز وجل لم يذكر التأبيد، ولم يقل خالدًا فيها أبدًا، بل قال: ﴿خَٰلِدًا فِيهَا﴾ والمعنى: أنه ماكث مكثًا طويلًا.اهـ. وصوب هذا القول.

وقال عن الجواب الثاني: إن تصوير إمكان أن لا يجازى بأن يتوب، أو يأتي بحسنات ماحية لأن أسباب عدم المجازاة لا تنحصر فيما ذكره، ولعل ما ذكره مثال لا حصر.اهـ. ولم يرتضيه في شرحه على الواسطية، فقد قال: فنحن الآن نسأل إذا جازاه فهل هذا جزاؤه؟ فإذا قيل: نعم، فمعناه: أنه صار خالدًا في النار، فتعود المشكلة مرة أخرى، ولا مخلص!.اهـ. انظر شرحه للواسطية (١/ ٢٦٣-٢٦٤) والتعليقات على الهراس ص (٣) رقم (١١).

قلت: الصواب من هذه الأجوبة: أن الخلود هو المكث الطويل، وهذا اختيار الشيخ الفوزان في شرحه على الواسطية.

٢ - أَنَّ هَذَا هُوَ جَزَاؤُهُ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ لَوْ جُوزِيَ، مَعَ إِمْكَانِ أَلَّا يُجَازَى، بِأَنْ يَتُوبَ أَوْ يَعْمَلَ صَالِحًا يَرْجَحُ بِعَمَلِهِ السَّيِّئِ.

٣ - أَنَّ الآيَةَ وَارِدَةٌ مَوْرِدَ التَّغْلِيظِ وَالزَّجْرِ.

٤ - أَنَّ الْمُرَادَ بِالخُلُودِ الْمُكْثُ الطَّوِيلُ كَمَا قَدَّمْنَا.

وَقَدْ ذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّ القَاتِلَ عَمْدًا لَا تَوْبَةَ لَهُ، حَتَّى قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: (إِنَّ هَذِهِ الآيَةَ مِنْ آخِرِ مَا نَزَلَ، وَلَمْ يَنْسَخْهَا شَيْءٌ)[(١)].

وَالصَّحِيحُ أَنَّ عَلَى القَاتِلِ حُقُوقًا ثَلَاثَةً: حَقًّا لله، وَحَقًّا لِلوَرَثَةِ، وَحَقًّا لِلقَتِيلِ.

فَحَقُّ الله يَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ.

وَحَقُّ الوَرَثَةِ يَسْقُطُ بِالِاسْتِيفَاءِ فِي الدُّنْيَا أَوِ العَفْوِ.

وَأَمَّا حَقُّ القَتِيلِ؛ فَلَا يَسْقُطُ حَتَّى يَجْتَمِعَ بِقَاتِلِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَيَأْتِيَ رَأْسُهُ فِي يَدِهِ، وَيَقُولُ: يَا رَبِّ سَلْ هَذَا فِيمَ قَتَلَنِي؟[(٢)]

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا .. ﴾[(٣)] إِلَخْ؛ فَالأَسَفُ يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى شِدَّةِ الحُزْنِ،

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٤٥٩٠، ٤٧٦٢، ٤٧٦٣، ٤٧٦٦)، ومسلم في صحيحه رقم (٣٠٢٣) وابن جرير في تفسيره (٩/ ٦٧).

قال الحافظ ابن حجر: وحاصل ما في هذه الروايات أن ابن عباس كان تارة يجعل الآيتين في محل واحد فلذلك يجزم بنسخ إحداهما، وتارة يجعل محلهما مختلفًا. ويمكن الجمع بين كلاميه بأن عموم التي في الفرقان خص منها مباشرة المؤمن القتل متعمدًا، وكثير من السلف يطلقون النسخ على التخصيص، وهذا أولى من حمل كلامه على التناقض وأولى من دعوى أنه قال بالنسخ ثم رجع عنه... وقد حمل جمهور السلف وجميع أهل السنة ما ورد في ذلك على التغليظ، وصححوا توبة القاتل كغيره.اهـ.

راجع: تفسير ابن جرير (٩/ ٦١)، مدارج السالكين (١/ ٣٩٢)، فتح القدير (١/ ٥٨٩)، تفسير القرطبي (٥/ ٣٣٤)، فتح الباري (٨/ ٦١٠)، تفسير ابن كثير آية (٩٣) من سورة النساء.

(٢) هو حديث ابن عباس ﷺ أخرجه أحمد (١/ ٢٢٢) والحميدي (٤٨٨) وابن ماجه (٢٦٢١) والنسائي في المجتبى (٣/ ٨٥) و(٨/ ٦٣) والترمذي (٣٠٢٩) والطبري (٥/ ٣١٨) والناسخ والمنسوخ للنحاس (١٣٧).

(٣) قال ابن قتيبة: أي: أغضبونا، والأسف: الغضب، يقال: أسف أسفًا أي غضبًا، ومنه حديث معاوية=

وَبِمَعْنَى شِدَّةِ الغَضَبِ[1] وَالسَّخَطِ، وَهُوَ المُرَادُ فِي الآيَةِ.

وَالِانْتِقَامُ: المُجَازَاةُ بِالعُقُوبَةِ، مَأْخُوذٌ مِنَ النِّقْمَةِ، وَهِيَ شِدَّةُ الكَرَاهَةِ وَالسَّخَطِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ

=ابن الحكم، وفيه: «وأنا رجل آسف كما يأسفون»..

راجع: تفسير غريب القرآن ص (٣٩٩)، تهذيب اللغة للأزهري (١٣/ ٩٦).

(١) الغضب صفة ثابتة لله سبحانه وتعالى، غضبًا يليق بجلاله.

وزعم أهل التعطيل: أن الغضب هو غليان دم القلب، وهذا لا يكون إلا في المخلوق، فنفوا صفة الغضب عن الله، فردها الأشاعرة إلى الإرادة كما هي عقيدتهم، ونفتها المعتزلة وقالوا: بمعنى الانتقام.

ويرد عليهم: (١) هذا القول مخالف لظاهر النصوص، (٢) وليس عليه دليل،(٣) ومخالف لإجماع السلف، (٤) وأن قولهم هذا دعوى إلى المجاز، والمجاز باطل مردود، (٥) أن هذا القول يلزم منه لوازم باطلة، وهو إنكار جميع الأدلة التي وردت بإثبات صفة الغضب، وهي خمس عشرة آية، وجمعًا غفيرًا من الأحاديث منها:

(١) حديث الشفاعة، وفيه: «إن الله قد غضب اليوم غضبًا» رواه البخاري (٣٣٤٠) ومسلم (١٩٤).

(٢) وحديث عبدالله بن عمرو، وفيه: «لقي الله وهو عليه غضبان» رواه البخاري (٧٤٤٥) ومسلم (١/ ٢٢٠).

(٣) وحديث ابن عباس، وفيه: «اشتد غضب الله على من قتله نبي» رواه البخاري (٤٠٧٤).

والإجماع، قال ابن أبي العز: ومذهب السلف وسائر الأئمة إثبات صفة الغضب، فكيف بهذه الأدلة والأصول، وكيف يصاغ لهم رد ذلك كله.

(٦) وكذا يرد عليهم بقوله: ﴿ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾ وذلك لأن الله عز وجل غاير بين الغضب والانتقام، وذلك بأن جعل فعل الشرط الغضب وجعل جوابه الانتقام، ولا يصح على قول المعتزلة أن يكون الأسف هو الانتقام لأنه سيكون (فلما انتقمنا انتقمنا) فجعلوا على قولهم فعل الشرط هو جواب الشرط، وهذا مخالف للغة العربية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وأما قول القائل: الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام، فليس بصحيح في حقنا بل الغضب قد يكون لدفع المنافي قبل وجوده، فلا يكون هناك انتقام أصلًا.

وقال: وأيضًا لو قدر أن هذا هو حقيقة غضبنا، لم يلزم أن يكون غضب الله مثل غضبنا، كما أن حقيقة ذات الله ليست مثل ذاتنا، وصفاته كذاته.

ﭽ ﭑ ﭼ [البقـــرة: ٢١٠] ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعـــام: ١٥٨]، ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجــــــر: ٢١، ٢٢]، ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴿٢٥﴾﴾ [الفرقان: ٢٥].

قَوْلُهُ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ ..﴾ فِي هَـذِهِ الآيَـاتِ إِثْبَـاتُ صِـفَتَيْنِ مِـنْ صِـفَاتِ الفِعْـلِ لَـهُ سُبْحَانَهُ، وَهُمَا صِفَتَا الإِتْيَانِ وَالمَجِيءِ، وَالَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَـةِ الإِيـمَانُ بِـذَلِكَ عَلَى حَقِيقَتِهِ[1]، وَالابْتِعَادُ عَنِ التَّأْوِيلِ[2] الَّذِي هُوَ فِي الحَقِيقَةِ إِلحَادٌ وَتَعْطِيلٌ.

(١) صفتا (الإتيان والمجيء) ثابتتان بالكتاب والسنة، الأدلة من الكتاب ما ذكره ابن تيمية رحمه الله فيه كفاية، والأدلة من السنة:

(١) حديث أبي سعيد وفيه: «فيأتيهم الجبار في صورة غير صورته» رواه البخاري (٧٤٣٩) ومسلم (١٨٣).

(٢) حديث أبي هريرة وفيه: «وإن أتاني يمشي أتيته هرولة» رواه البخاري (٧٤٠٥) ومسلم (٢٦٧٥).

وفي رواية لمسلم فيها: «وإذا تلقاني بباع، جئته أتيته بأسرع»، قال النووي: هكذا هو في أكثر النسخ (جئته أتيته) والجمع بينهما للتوكيد، وهو حسن. اهـ.

وقد نقل الإجماع على إثبات صفة الإتيان والمجيء، قال الصابوني في عقيدة السلف: ويثبت أصحاب الحديث... وكذلك يثبتون ما أنزله الله -عز اسمه- في كتابه من ذكر المجيء والإتيان.

قال أبو الحسن الأشعري: وأجمعوا أنه عز وجل يجيء يوم القيامة والملك صفًّا صفًّا.

انظر ذلك في: رسالة أهل الثغر ص (٢٢٧)، عقيدة السلف للصابوني ص (٥٠).

(٢) التأويل لغة: العودة والرجوع، ومنه الإصلاح، ومنه العاقبة، ومنه التفسير.

قال ابن تيمية: وأما التأويل في لفظ السلف فله معنيان: أحدهما: تفسير الكلام وبيان معناه سواء وافق ظاهره أو خالفه، فيكون التأويل عند هؤلاء متقاربًا أو مترادفًا.

ثانيهما: في لفظ السلف هو نفس المراد فإن الكلام إن كان طلبًا كان تأويله نفس الفعل المطلوب، وإن كان خبرًا كان تأويله نفس الشيء المخبر به.

التأويل عند المتأخرين: قال الجويني: هو رد الظاهر إلى ما إليه مآله في دعوى المؤول

وقال الآمدي: هو حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتماله له.

وقال الطوفي: هو صرف اللفظ عن ظاهره لدليل يصير به المرجوح راجحًا. =

وَلَعَلَّ مِنَ الْمُنَاسِبِ أَنْ نَنْقُلَ إِلَى الْقَارِئِ هُنَا مَا كَتَبَهُ حَامِلُ لِوَاءِ التَّجَهُّمِ وَالتَّعْطِيلِ فِي هَذَا الْعَصْرِ، وَهُوَ الْمَدْعُو بِزَاهِدِ الْكَوْثَرِيِّ[1] فاسد؛ قَالَ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى كِتَابِ (الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ)[2] لِلْبَيْهَقِيِّ مَا نَصُّهُ: (قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[3] مَا مَعْنَاهُ: إِنَّ اللهَ يَأْتِي بِعَذَابٍ فِي

=وقال ابن القيم: صرف اللفظ عن ظاهره وحقيقته إلى مجازه وما يخالف ظاهره، وهو مراد المعتزلة والجهمية وغيرهم من فرق المتكلمين، وهو الشائع في عرف المتأخرين من أهل الأصول والفقه.

[تقسيم التأويل] ينقسم إلى قسمين: حقيقي وفاسد:

فالحقيقي: هو الذي يوافق ما دلت عليه النصوص، وجاءت به السنة وطابقها، قال ابن القيم: فنحن لا ننكر التأويل، بل حقيقة العلم هو التأويل، والراسخون في العلم هم أهل التأويل، ولكن أي التأويلين؟ فنحن أسعد بتأويل التفسير من غيرنا، وغيرنا أشقى بتأويل التحريف منا.اهـ.

والفاسد: هو صرف الكلام عن ظاهره على محتمل مرجوح، بلا دليل محقق لشبه يخيل للسامع أنه دليل، وعند التحقيق تضمحل.

راجع: معجم مقاييس اللغة (١/ ١٦٠)، الكامل (٣/ ١٠٩)، تهذيب اللغة (١٥/ ٤٣٧)، معاني القرآن (١/ ٣٨٠)، تفسير ابن جرير (٣/ ١٨٤)، الإكليل (١٣/ ٣٨٨) ضمن الفتاوى لابن تيمية، البرهان (١/ ٥١١)، الأحكام (٣/ ٥٩٩)، شرح مختصر الروضة (٣/ ٥٩٩)، الصواعق المرسلة (١/ ٧٩)، و(١/ ١٨٧)، و(١/ ٢١٩) و(١/ ٢١٥)، شرح الكوكب المنير (٣/ ٤٦١)، الصفدية (١/ ٢٨٩).

(١) لو قلنا فيه (فاسد الكوثري) لما أبعدنا، فهو رجل أدخل الشر على أهل الإسلام، وهو ماتريدي جهمي في الاعتقاد، وحنفي جلد في الفقه، قبوري صاحب شرك في التوحيد، جمع كل بلاء، ورد عليه فضيلة العلامة المعلمي بكتابه المسمى: (التنكيل) و (الطليعة) بتحقيق العلامة الألباني رحمه الله تعالى، وقد ابتلي أهل الإسلام بكوثري صغير وهو أبو غدة، -لقبه بهذا العلامة الألباني رحمه الله- فليحذر المسلمون منهما ومن كتبهم أشد الحذر.

(٢) هذا كتاب عظيم النفع كثير الفائدة، إلا أنه يجب الحذر مما فيه من تعطيل الصفات، فقد سلك البيهقي فيه سير الأشاعرة؛ لأنه تأثر بشيخيه: ابن فورك، والحليمي، فليحذر طالب العلم من تعطيله الأسماء والصفات.

(٣) هو محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي أبو القاسم المعتزلي اللغوي النحوي، وأشهر مؤلفاته (الكشاف) وهو مليء بالاعتزال فليحذر منه ومن كتبه. انظر السير (٢٠/ ١٥١-١٥٦).

ونص كلامه: (إتيان الله أمره وبأسه، كقوله: ﴿أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ و﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ ويجوز أن يكون المأتي به محذوفًا بمعنى يأتيهم الله ببأسه أو بنقمته للدلالة عليه.اهـ. من الكشاف (١/ ١٢٧).

الغَمَامِ الَّذِي يُنْتَظَرُ مِنْهُ الرَّحْمَةُ، فَيَكُونُ مَجِيءُ العَذَابِ مِنْ حَيْثُ تُنْتَظَرُ الرَّحْمَةُ أَفْظَعَ وَأَهْوَلَ)، وَقَالَ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ فِي مَعْنَى البَاءِ كَمَا سَبَقَ(١).

وَقَالَ الفَخْرُ الرَّازِيُّ(٢): أَنْ يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ)(٣). اهـ.

---

(١) إمام الحرمين هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني أبو المعالي، ولد في (١٨/ محرم/ ٤١٩هـ) كان في أول أمره معتزلي متكلمًا، ثم قيل: إنه عاد إلى مذهب السلف، وقيل: إنه عاد إلى مذهب التفويض، مات في (٢٥/ ربيع آخر/ ٤٧٨هـ) ومن مؤلفاته: (١) الإرشاد في أصول الدين، (٢) العقيدة النظامية وهي التي صرح فيها بتراجعه إلى مذهب السلف، (٣) مدارك العقول، (٤) نهاية المطلب في المذهب، (٥) البرهان، وغيرها، انظر ترجمته في السير للذهبي (١٨/ ٤٦٨).

وأما قوله: (بمعنى الباء) فهذا باطل مصيره إلى ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ﴾ وهذا معناه (أن الآتي هو الظل) وهذا معنى باطل، بل المعنى الصحيح أن (في) بمعنى (مع) وهذا يساغ عند العرب، وكذا القرآن، مثاله: ﴿ٱدْخُلُواْ فِىٓ أُمَمٍ﴾ أي: معهم، ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ أي: مع زينته، وعلى هذا تكون الآية، (إلا أن يأتيهم الله مع الظلل) أي: إتيان الله مع الإتيان للظلل، وهذا لا محذور فيه، والله الموفق.

راجع: المغني لابن هشام (١/ ١٦٨)، شرح الواسطية للعثيمين (١/ ٢٧٥).

(٢) هو العلامة الكبير ذو الفنون فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين القرشي البكري الطبرستاني الأصولي المفسر كبير الأذكياء والحكماء والمصنفين، وُلد سنة (٥٤٤هـ) وقد بدت منه في تواليفه بلايا وعظائم وسحر وانحرافات عن السنة، والله يعفو عنه، فإنه تُوفي على طريقة حميدة والله يتولى السرائر. قاله الذهبي في السير (٢١) رقم (٢٦١).

(٣) قول الرازي مردود من وجوه:

(١) أنه إضمار ما لا يدل اللفظ عليه، وادعاء حذف ما لا دليل عليه لوقوعه من الخطاب.

(٢) أن صحة التركيب واستقامته لا تتوقف على هذا المحذوف، بل الكلام مستقيم تام قائم المعنى بدون إضمار، والإضمار خلاف الأصل.

(٣) أنه إذا لم يكن دليل على تعين المحذوف وكان تعيينه قولًا على المتكلم بلا علم.

(٤) عطف مجيء الملك على مجيئه سبحانه دليل على الحقيقة، وصرح أهل المجاز أن الاطراد في الألفاظ دليل على الحقيقة.

(١) أن الله عز وجل غاير بين أن يأتي هو أو يأتي أمره، فقال: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ﴾ و﴿إِنَّهُۥ قَدْ جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ وقال: ﴿لَّمَّا جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾، و﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ و﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ وقال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ وقال: ﴿إِلَّآ أَن =

فَأَنْتَ تَرَى مِنْ نَقْلِ هَذَا الرَّجُلِ عَنْ أَسْلَافِهِ فِي التَّعْطِيلِ مَدَى اضْطِرَابِهِمْ فِي التَّخْرِيجِ وَالتَّأْوِيلِ. عَلَى أَنَّ الآيَاتِ صَرِيحَةٌ فِي بَابِهَا، لَا تَقْبَلُ شَيْئًا مِنْ تِلْكَ التَّأْوِيلَاتِ.

فَالآيَةُ الأُولَى تَتَوَعَّدُ هَؤُلَاءِ المُصِرِّينَ عَلَى كُفْرِهِمْ وَعِنَادِهِمْ وَاتِّبَاعِهِمْ لِلشَّيْطَانِ بِأَنَّهُمْ مَا يَنْتَظِرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ظُلَلٍ مِنَ الغَمَامِ لِفَصْلِ القَضَاءِ بَيْنَهُمْ، وَذَلِكَ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَلِهَذَا قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠] وَالآيَةُ الثَّانِيَةُ أَشَدُّ صَرَاحَةً؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ تَأْوِيلُ الإِتْيَانِ فِيهَا بِأَنَّهُ إِتْيَانُ الأَمْرِ أَوِ العَذَابِ؛ لِأَنَّهُ رَدَّدَ فِيهَا بَيْنَ إِتْيَانِ المَلَائِكَةِ وَإِتْيَانِ الرَّبِّ، وَإِتْيَانِ بَعْضِ آيَاتِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ.

وَقَوْلُهُ فِي الآيَةِ الَّتِي بَعْدَهَا: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ لَا يُمْكِنُ حَمْلُهَا عَلَى مَجِيءِ العَذَابِ؛ لِأَنَّ المُرَادَ مَجِيئُهُ سُبْحَانَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ لِفَصْلِ القَضَاءِ، وَالمَلَائِكَةُ صُفُوفٌ؛ إِجْلَالًا وَتَعْظِيمًا لَهُ، وَعِنْدَ مَجِيئِهِ تَنْشَقُّ السَّمَاءُ بِالغَمَامِ؛ كَمَا أَفَادَتْهُ الآيَةُ الأَخِيرَةُ.

وَهُوَ سُبْحَانَهُ يَجِيءُ وَيَأْتِي وَيَنْزِلُ وَيَدْنُو وَهُوَ فَوْقَ عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ[1].

فَهَذِهِ كُلُّهَا أَفْعَالٌ لَهُ سُبْحَانَهُ عَلَى الحَقِيقَةِ، وَدَعْوَى المَجَازِ[2] تَعْطِيلٌ لَهُ عَنْ فِعْلِهِ،

=﴿تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾، فالتغاير في هذه الآيات يدل على أن كل واحد منها غير الآخر، فمجيء الأمر غير مجيء الله عز وجل.

(١) عبر الهراس بهذه الأوصاف لتقاربها في الدلالة، لذلك نرى بعض أئمة السلف يجعل صفة المجيء مع صفة النزول، وكذا مع صفة القرب، كما صنع ابن تيمية في شرح حديث النزول، وكذا الصابوني في كلامه على صفة النزول.

ثم ذكر الهراس مسألة مهمة، وهي: نزوله سبحانه وتعالى إلى السماء الدنيا، مع أنه فوق العرش سبحانه أي: لا يخلو منه العرش، وهذا ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وعزاه إلى الإمام أحمد رحمه الله، وهذا القول هو الصحيح، وهناك قولان آخران: (١) أنه يخلو، (٢) بالتوقف، وكلاهما خطأ.

راجع: عقيدة السلف (٥٠)، شرح حديث النزول (٢٣١).

(٢) المجاز: هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له.

مسألة: وهل للمجاز وجود؟ اختلف أهل الأصول في ذلك إلى أربعة أقوال:

(١) أنه غير واقع في القرآن واقع في غيره، إلى هذا ذهب بعض الحنابلة، وحُكي عن بعض المالكية، وهو المشهور عن ابن داود الأصفهاني. =

وَاعْتِقَادُ أَنَّ ذَلِكَ المَجِيءَ وَالإِتْيَانَ مِنْ جِنْسِ مَجِيءِ المَخْلُوقِينَ وَإِتْيَانِهِمْ نُـزُوعٌ إِلَى التَّشْبِيهِ يُفْضِي إِلَى الإِنْكَارِ وَالتَّعْطِيلِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ (٢٧)﴾ [الرحمن: ٢٧]، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨].

قَوْلُهُ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ..﴾ إلخ، تَضَمَّنَتْ هَاتَـانِ الآيَتَـانِ إِثْبَـاتَ صِـفَةِ الوَجْـهِ للهِ عَزَّ وَجَلَّ (١).

---

(٢) أنه غير واقع في القرآن والحديث، واقع في غيره -أي في لغة العرب- وهـذا مـذهب الظاهريـة، وهو قول ابن حزم، وهذا ما رجحه شيخنا الوادعي رحمه الله.

(٣) أنه واقع مطلقًا، وهذا قول الجمهور من أهل الأصول.

(٤) أنه غير واقع في شيء مطلقًا، وهذا ما قاله الإسفراييني وشـيخ الإسـلام وابـن القـيم، ورجحه الشنقيطي، وهذا هو الحق الذي لا محيد عنه.

ودعوى المجاز باطلة، أُحدث في القرون المتأخرة، وأول مـن أحـدثها المعتزلـة، ومـا كانـت العـرب تعرف هذا بل الذي تعرفه أساليب تستخدمها عند كلامها.

راجع: الإيمان لابن تيمية (٨٣)، الأحكام لابـن حـزم (٤/ ٢٨)، التمهيـد لأبي الخطـاب (١/ ٨٠)، شرح الكوكـب المنـير (١/ ١٩١)، البحـر المحيط (٢/ ١٨٢) للزركـشي، المـسودة (١٦٥)، فـواتح الرحموت (١/ ٢١١)، الإرشاد (٢٣)، رسالة الشنقيطي، مختصر الصواعق المرسلة (فـصل كامـل في الرد على المجاز).

(١) الأدلة على صفة الوجه من القرآن:

(١) قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾.

(٢) وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ (٢٧)﴾.

(٣) وقوله: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾.

(٤) وقوله: ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ﴾.

(٥) وقوله: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ﴾.

(٦) وقوله: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ﴾.

(٧) وقوله: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾.

(٨) وقوله: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ﴾.

(٩) وقوله: ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ (٢٠)﴾. =

وَالنُّصُوصُ فِي إِثْبَاتِ الوَجْهِ مِنَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَا تُحْصَى كَثْرَةً[(١)]، وَكُلُّهَا تَنْفِي تَأْوِيلَ المُعَطِّلَةِ الَّذِينَ يُفَسِّرُونَ الوَجْهَ بِالجِهَةِ[(٢)] أَوِ الثَّوَابِ[(٣)] أَوِ الذَّاتِ[(٤)]، وَالَّذِي عَلَيْهِ

=(١٠) وقوله: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾.

والأدلة على إثباتها من السنة:

(١) حديث جابر في صحيح البخاري (٧٤٠٦) وفيه: «أعوذ بوجهك».

(٢) حديث أبي موسى في صحيح مسلم (١٧٩) وفيه: «لأحرقت سبحات وجهه».

(٣) حديث عبدالله بن عمرو في سنن أبي داود (٢/ ١٣٢) وفيه: «أعوذ بالله العظيم، وبوجهه الكريم» وهذا حديث صحيح، صححه شيخنا الوادعي رحمه الله في الصحيح المسند (١/ ٥٤٧).

(٤) حديث ابن عمر وأبي هريرة ﷺ وفيه: «اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك».

(٥) حديث سعد بن أبي وقاص في الصحيحين وفيه: «إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها» عند البخاري (١٢٩٥) ومسلم (١٦٢٨).

(١) قال الجامي: كلام فيه مبالغة، أرجو أن لا تصح هذه العبارة من شيخنا.

(٢) هؤلاء هم المعطلة يستدلون بقوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾.

ويجاب عن هذا أن هذه الآية ليست لهم فيها حجة من أمرين:

أولًا: أنه قد جاء عن مجاهد والشافعي ففسروها بالقبلة، ولذا غلط ابن تيمية من عد هذه الآية من آيات الصفات.

ثانيًا: أننا لو جعلنا هذه الآية من آيات الصفات -وهذا هو الصحيح- فالمراد بالوجه هو وجه الله عز وجل حقيقة يليق بجلاله وعظمته سبحانه؛ لأن النبي ﷺ قال: «إن المصلي إذا قام يصلي فإن الله قبل وجهه» وفي الحديث الآخر: «إن السماوات السبع والأرضين في يد الله كالخردلة في يد أحدكم» -على من صححه- فيكون لا مانع أن القبلة هو توجهك إلى الله الموصوف بصفة الوجه، وعلى هذا فلا تنافي في الآية من هذين المعنيين. والله أعلم.

(٣) حمل الوجه على الثواب المنفصل، قول باطل، فإن اللغة لا تحمله ولا يعرف أن الجزاء يسمى وجهًا، وكذلك يقال: إنه ﷺ قد استعاذ بوجه الله، فإذا كان الوجه هو الثواب فلازمه أنه استعاذ بمخلوق لا يقدر على الإعاذة، وهذا شرك أكبر، والأنبياء معصومون من ذلك، فكيف استعاذ النبي ﷺ بالثواب على قولهم؟!!

وهل للثواب سبحات؟! وهل الثواب يحرق؟! فأين عقول المعطلة؟! تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا.

(٤) زعم هؤلاء أن الوجه زائد، والمراد: (ويبقى ربك)، فهذا زعم باطل وكذب على الله ورسوله واللغة؛ لأنه لم يعهد زيادته فيها، ويدل على أنه ليس بصلة عندما أضاف الوجه إلى الذات، وأضاف النعت=

أَهْلُ الحَقِّ أَنَّ الوَجْهَ صِفَةٌ غَيْرُ الذَّاتِ[١]، وَلَا يَقْتَضِي إِثْبَاتُهُ كَوْنَهُ تَعَالَى مُرَكَّبًا مِنْ أَعْضَاءٍ، كَمَا يَقُولُهُ المُجَسِّمَةُ، بَلْ هُوَ صِفَةٌ لله عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ، فَلَا يُشْبِهُ وَجْهًا وَلَا يُشْبِهُهُ وَجْهٌ.

وَاسْتَدَلَّتِ المُعَطِّلَةُ بِهَاتَيْنِ الآيَتَيْنِ عَلَى أَنَّ المُرَادَ بِالوَجْهِ الذَّاتُ؛ إِذْ لَا خُصُوصَ لِلوَجْهِ فِي البَقَاءِ وَعَدَمِ الهَلَاكِ.

وَنَحْنُ نُعَارِضُ هَذَا الِاسْتِدْلَالَ بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لله عَزَّ وَجَلَّ وَجْهٌ عَلَى الحَقِيقَةِ لَمَا جَاءَ اسْتِعْمَالُ هَذَا اللَّفْظِ فِي مَعْنَى الذَّاتِ؛ فَإِنَّ اللَّفْظَ المَوْضُوعَ لِمَعْنًى لَا يُمْكِنُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي مَعْنًى آخَرَ إِلَّا إِذَا كَانَ المَعْنَى الأَصْلِيُّ ثَابِتًا لِلمَوْصُوفِ، حَتَّى يُمْكِنُ لِلذِّهْنِ أَنْ يَنْتَقِلَ مِنَ المَلْزُومِ إِلَى لَازِمِهِ.

عَلَى أَنَّهُ يُمْكِنُ دَفْعُ مَجَازِهِمْ بِطَرِيقٍ آخَرَ؛ فَيُقَالُ: إِنَّهُ أَسْنَدَ البَقَاءَ إِلَى الوَجْهِ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ بَقَاءُ الذَّاتِ؛ بَدَلًا مِنْ أَنْ يُقَالَ: أَطْلَقَ الوَجْهَ وَأَرَادَ الذَّاتَ.

وَقَدْ ذَكَرَ البَيْهَقِيُّ نَقْلًا عَنِ الخَطَّابِيِّ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَضَافَ الوَجْهَ إِلَى الذَّاتِ، وَأَضَافَ النَّعْتَ إِلَى الوَجْهِ، فَقَالَ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾؛ دَلَّ عَلَى أَنَّ ذِكْرَ الوَجْهِ لَيْسَ بِصِلَةٍ، وَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ صِفَةٌ لِلوَجْهِ، وَالوَجْهُ صِفَةٌ لِلذَّاتِ.

وَكَيْفَ يُمْكِنُ تَأْوِيلُ الوَجْهِ بِالذَّاتِ أَوْ بِغَيْرِهَا فِي مِثْلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثِ الطَّائِفِ: «أَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ الَّذِي أَشْرَقَتْ لَهُ الظُّلُمَاتُ..» إِلَخْ[٢]، وَقَوْلِهِ فِيمَا رَوَاهُ

=إلى الوجه في قوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾، وإضافة الوجه إلى الله إضافة صفة إلى موصوف؛ لأنه قد بطل أن تكون من إضافة خلق إلى خالقه، بل من إضافة الصفة إلى موصوفها.

راجع: عقائد السلف (٥١٥)، الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ١٠٦)، الفتاوى (٢/ ٤٢٩) و(٣/ ١٩٣) و(٦/ ١٥-١٧)، مختصر الصواعق (٣٣٦).

(١) قال ابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٥): فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز وتهامة واليمن والعراق والشام ومصر مذهبنا: أن نثبت لله ما أثبته لنفسه، نقر بذلك بألسنتنا، ونصدق ذلك بقلوبنا من غير أن نشبه وجه خالقنا بوجه واحد من المخلوقين.

راجع: التوحيد لابن خزيمة (١/ ٢٥)، التوحيد لابن مندة (٣/ ٣٦)، الحجة (١/ ١٩٩).

(٢) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٣٥) وقال: أخرجه الطبراني .اهـ. وفي سنده عنعنة ابن إسحاق،=

أَبُو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ: «حِجَابُهُ النُّورُ أَوِ النَّارُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»(١)؟.

وَقَوْلُهُ: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ [المائدة: ٦٤].

قَوْلُهُ: ﴿مَا مَنَعَكَ ﴾ ...إِلَخْ؛ تَضَمَّنَتْ هَاتَانِ الآيَتَانِ إِثْبَاتَ اليَدَيْنِ صِفَةً حَقِيقِيَّةً لَهُ سُبْحَانَهُ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ(٢)، فَهُوَ فِي الآيَةِ الأُولَى يُوَبِّخُ إِبْلِيسَ عَلَى امْتِنَاعِهِ عَنِ السُّجُودِ

=وضعفه العلامة الألباني في فقه السيرة، ويغني عن هذا الحديث حديث جابر في صحيح البخاري ٧٤٠٦) وقد تقدم، (أعوذ بوجهك...).

وانظر السلسلة الضعيفة في تضعيف حديث الطائف (٢٩٣٣).

(١) رواه مسلم (١٧٩) في الإيمان، وابن ماجه (١٩٥) وأحمد في مسنده (٤/ ٤٠٥) وابن حبان في صحيحه (٢٦٦) وابن خزيمة في التوحيد (١٩) وابن مندة (٧٧٥-٧٧٨) والآجري في الشريعة ص (٣٠٤) والبيهقي في الأسماء والصفات (١٨٠).

(٢) الأدلة على إثباتها من كتاب الله عز وجل:

(١) قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ﴾.

(٢) وقوله: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٢٦)﴾.

(٣) وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾.

(٤) وقوله: ﴿ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾.

(٥) وقوله: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾.

(٦) وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾.

(٧) وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾.

(٨) وقوله: ﴿يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾.

(٩) وقوله: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾.

والأدلة من السنة:

(١) حديث أبي سعيد الخدري في الصحيحين وفيه: «والخير في يديك».

(٢) حديث الشفاعة المتفق عليه، وفيه: «خلقك الله بيده».

(٣) حديث ابن عمر وفيه: «يأخذ السماوات بيده...» متفق عليه.

(٤) حديث أبي هريرة وفيه: «يمين الله ملأى... وبيده الأخرى القبض» متفق عليه. =

لِآدَمَ الَّذِي خَلَقَهُ بِيَدَيْهِ.

وَلَا يُمْكِنُ حَمْلُ اليَدَيْنِ هُنَا عَلَى القُدْرَةِ؛ فَإِنَّ الأَشْيَاءَ جَمِيعًا حَتَّى إِبْلِيسَ خَلَقَهَا اللهُ بِقُدْرَتِهِ، فَلَا يَبْقَى لِآدَمَ خُصُوصِيَّةٌ يَتَمَيَّزُ بِهَا.

وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ بِيَدِهِ: خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ» وَكَتَبَ التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ، وَغَرَسَ جَنَّةَ عَدْنٍ بِيَدِهِ»[(١)].

فَتَخْصِيصُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ بِالذِّكْرِ مَعَ مُشَارَكَتِهَا لِبَقِيَّةِ المَخْلُوقَاتِ فِي وُقُوعِهَا بِالقُدْرَةِ دَالٌّ عَلَى اخْتِصَاصِهَا بِأَمْرٍ زَائِدٍ.

وَأَيْضًا؛ فَلَفْظُ اليَدَيْنِ بِالتَّثْنِيَةِ لَمْ يُعْرَفِ اسْتِعْمَالُهُ إِلَّا فِي اليَدِ الحَقِيقِيَّةِ، وَلَمْ يَرِدْ قَطُّ بِمَعْنَى القُدْرَةِ أَوِ النِّعْمَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَسُوغُ أَنْ يُقَالَ: خَلَقَهُ اللهُ بِقُدْرَتَيْنِ أَوْ بِنِعْمَتَيْنِ[(٢)]، عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ اليَدَيْنِ بِمَعْنَى النِّعْمَةِ أَوِ القُدْرَةِ أَوْ غَيْرِهِمَا إِلَّا فِي حَقِّ مَنِ اتَّصَفَ بِاليَدَيْنِ عَلَى الحَقِيقَةِ، وَلِذَلِكَ لَا يُقَالُ: لِلرِّيحِ يَدٌ، وَلَا لِلْمَاءِ يَدٌ[(٣)].

=(٥) حديث أبي هريرة وفيه: «والذي نفسي بيده» رواه مسلم.

قال أبو الحسن الأشعري: وأجمعوا أن الله عز وجل يسمع ويرى، وأن له تعالى يدين مبسوطتين.

راجع: رسالة إلى أهل الثغر (٢٢٥)، المحجة للأصبهاني (١/ ١٨٥)، مجموع الفتاوى (٦/ ٢٦٣).

(١) جاء عن أنس ﷺ، وفي السند إليه العلاء بن مسلمة كذاب، وفيه علي بن عاصم كُذب.

وجاء عن ابن عباس ولم يصح، وجاء مرسل عن عبدالله بن الحارث. وجاء عن جابر صححه الشيخ الألباني

وجاء عن ابن عمر عند الحاكم، وهو في العلو للذهبي، وصححه الشيخ الألباني في مختصر العلو. وهذا له حكم الرفع.

(٢) أجمع المسلمون المثبتون للصفات والناقلون لها على أنه لا يجوز أن يكون لله تعالى قدرتان فبطل ما قلتم، وكذلك لا يجوز أن يكون خلق آدم بنعمتين؛ لأن نعم الله على آدم لا تحصى.

راجع: مختصر الصواعق (٤٠٤).

(٣) فإذا قال لنا قائل: ما تقول في قول الشاعر:

وكم لظلام الليل عندك من يد ... تخبر أن المانوية تكذب

وبقول لبيد:

قد أصبحت بيد الشمال زمامها =

وَأَمَّا احْتِجَاجُ المُعَطِّلَةِ بِأَنَّ اليَدَ قَدْ أُفْرِدَتْ فِي بَعْضِ الآيَاتِ، وَجَاءَتْ بِلَفْظِ الجَمْعِ فِي بَعْضِهَا؛ فَلَا دَلِيلَ فِيهِ؛ فَإِنَّ مَا يُصْنَعُ بِالاثْنَيْنِ قَدْ يُنْسَبُ إِلَى الوَاحِدِ؛ تَقُولُ: رَأَيْتُ بِعَيْنِي، وَسَمِعْتُ بِأُذُنِي، وَالمُرَادُ: عَيْنَايَ، وَأُذُنَايَ، وَكَذَلِكَ الجَمْعُ يَأْتِي بِمَعْنَى المُثَنَّى أَحْيَانًا[1]؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، وَالمُرَادُ: قَلْبَاكُمَا.

وَكَيْفَ يَتَأَتَّى حَمْلُ اليَدِ عَلَى القُدْرَةِ أَوِ النِّعْمَةِ مَعَ مَا وَرَدَ مِنْ إِثْبَاتِ الكَفِّ وَالأَصَابِعِ وَاليَمِينِ وَالشِّمَالِ[2] وَالقَبْضِ وَالبَسْطِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.....

=فيجاب عن هذا: أن هذا يسمى عند العرب إضافة الشيء إلى جنسه، وهو أن الإضافة في يد الشمال، ويد الحائط ويد الليل، يدي رحمته، يدي نجواكم، من هذا النوع من الإضافات وهو بمعنى أمامه وقدامه، وهذا مما يتنوع المضاف بتنوع المضاف إليه.

(١) وهذا على أحد الأقوال في مسألة أصولية وهي: (أقل الجمع) فقيل: أقله ثلاثة، وهو قول جمهور الصحابة وأهل الأصول.

وقيل: أقله اثنين،و هو محكي عن عدد من الصحابة، واختاره مالك وغيره، والأدلة تؤيد هذا القول:

(١) قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾﴾ وهما داود وسليمان.

(٢) وقوله: ﴿إِذْ تَسَوَّرُواْ ٱلْمِحْرَابَ ﴿٢١﴾﴾ وهما اثنان.

(٣) وقوله: ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴿١٥﴾﴾ وهما موسى وهارون.

(٤) وقوله: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾ وهما يوسف وأخوه.

هذه الأدلة كافية في الذي ذكرنا من صحة إطلاق الجمع على الاثنين، وهذا ما قاله الهراس.

راجع: البرهان للجويني (١/ ٣٤٨)، المحصول للرازي (٢/ ٦١٤)، العقد المنظوم للقرافي (٢/ ٧٠).

(٢) تبع الهراس الإمام عثمان بن سعيد الدارمي، وأبا يعلى الفراء ومحمد بن عبد الوهاب وصديق حسن خان

واستدلوا: بما رواه مسلم (٢٧٨٨) عن عبد الله بن عمر مرفوعًا: «يطوي الله عز وجل السماوات يوم القيامة... ثم يطوي الأرضين بشماله». وهذا الحديث ضعيف فيه عمر بن حمزة، وقد خالف فيه نافعًا وعبيدالله بن مقسم عن ابن عمر ولم يذكروا فيه الشمال، وعمر ضعيف في أحاديثه مناكير.

قال البيهقي: وقد ورد ذكر الشمال من طريقين في أحدهما جعفر بن الزبير، وفي الآخر يزيد الرقاشي وهما متروكان.

=

...مِمَّا لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْيَدِ الحَقِيقِيَّةِ[(١)]؟! وَفِي الآيَةِ الثَّانِيَةِ يَحْكِي الله سُبْحَانَهُ مَقَالَةَ اليَهُودِ - قَبَّحَهُمُ الله - فِي رَبِّهِمْ، وَوَصْفَهُمْ إِيَّاهُ - حَاشَاهُ - بِأَنَّ يَدَهُ مَغْلُولَةٌ؛ أَيْ: مُمْسِكَةٌ عَنِ الإِنْفَاقِ.

ثُمَّ أَثْبَتَ لِنَفْسِهِ سُبْحَانَهُ عَكْسَ مَا قَالُوا، وَهُوَ أَنَّ يَدَيْهِ مَبْسُوطَتَانِ بِالعَطَاءِ؛ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ؛ كَمَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ: «إِنَّ يَمِينَ الله مَلأَى سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، لَا تَغِيضُهَا نَفَقَةٌ»[(٢)].

=وممن أثبت اليدين وأن كلتيهما يمين، ورد رواية الشمال: ابن خزيمة والإمام أحمد بن حنبل والبيهقي والألباني وغيرهم.

وهذا هو القول بالحق: «إن كلتا يدي ربي يمين» رواه مسلم (١٨٢٧) وابن أبي عاصم (١٠٦) والآجري في الشريعة، وابن حبان في صحيحه (٦١٦٧) والحاكم (١/ ٦٤) والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٥٦) وصححه الشيخ الألباني رحمه الله في تخريج السنة.

راجع: الرد على بشر المريسي (١٥٥)، إبطال التأويلات (١٧٦)، التوحيد لابن خزيمة (١/ ١٥٩)، طبقات الحنابلة (١/ ٣١٣)، قطف الثمر (٦٦)، التعليقات على الهراس للعثيمين (٤).

قال الشيخ العثيمين رحمه الله وذكر رحمه الله إعلال البيهقي وضعف رواية عمر بن حمزة-: فهو متضمن لما تقدم آنفًا .اهـ.

(١) هذه الأوصاف توصف بها اليد، تؤكد حقيقة اليد، ونذكر أوصافها مع أدلتها:

(١) المسح: لما رواه الترمذي عن أبي هريرة، وفيه: «لما خلق الله آدم مسح ظهره». صححه شيخنا الوادعي في الصحيح المسند (٢/ ٣٩٣).

(٢) الكف: لما رواه مسلم (١٠١٤) عن أبي هريرة وفيه: «فتربو في كف الرحمن».

(٣) الكتابة: قال الله تعالى: ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِي ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾.

(٤) الخط: فيه حديث أبي هريرة في محاجَّة آدم لموسى، وفيه: «وخط لك التوراة بيده» متفق عليه.

(٥) البسط والقبض: لما رواه مسلم (٢٧٦٠) عن أبي موسى وفيه: «إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل».

(٦) الطي: لما رواه الشيخان عن أبي هريرة وفيه: «ويطوي السماء بيمينه» رواه البخاري (٧٣٨٢) ومسلم (٢٧٨٧).

(٧) البطش: لقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ ﴾ وقوله: ﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴿١٢﴾ ﴾ وفي الحديث عنه ﷺ: «حتى أكون يده التي يبطش بها».

(٢) رواه البخاري برقم (٧٤١٩) ومسلم (٩٩٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

تُرَى لَوْ لَمْ يَكُنْ لله يَدَانِ عَلَى الحَقِيقَةِ؛ هَل كَانَ يَحْسُنُ هَذَا التَّعْبِيرُ بِبَسْطِ اليَدَيْنِ ؟ ! أَلَا شَاهَتْ وُجُوهُ المُتَأَوِّلِينَ !!

وَقَوْلُهُ: ﴿ وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ [الطور: ٤٨]، ﴿وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ ﴿١٣﴾ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ ﴿١٤﴾﴾ [القمر: ١٣، ١٤]، ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴿٣٩﴾﴾ [طه: ٣٩].

قَوْلُهُ: ﴿ وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ .. ﴾ إِلَخ؛ فِي هَذِهِ الآيَاتِ الثَّلَاثِ يُثْبِتُ الله سُبْحَانَهُ لِنَفْسِهِ عَيْنًا يَرَى بِهَا جَمِيعَ المَرْئِيَّاتِ[١]، وَهِيَ صِفَةٌ حَقِيقِيَّةٌ لله عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ، فَلَا يَقْتَضِي إِثْبَاتُهَا كَوْنَهَا جَارِحَةً مُرَكَّبَةً مِنْ شَحْمٍ وَعَصَبٍ وَغَيْرِهِمَا[٢].

وَتَفْسِيرُ المُعَطِّلَةِ لَهَا بِالرُّؤْيَةِ أَوْ بِالحِفْظِ وَالرِّعَايَةِ نَفْيٌ وَتَعْطِيلٌ[٣].

---

(١) قال السعدي: يرى دبيب النملة السوداء في الليلة الظلماء على الصخرة الصماء، ويرى سريان القوت في أعضاء الحيوانات الصغيرة جدًّا وسريان الماء في الأغصان الدقيقة.اهـ.

وهذا كقول الشاعر:

يا من يرى مد البعوض جناحها	في ظلمة الليل البهيم الأليل
ويرى مناط عروقها في نحرها	والمخ في تلك العظام النحل
ويرى خرير الدم في أعضائها	متنقلًا من مفصل إلى مفصل
ويرى أصول غذاء الجنين ببطنها	في ظلمة الأحشا بغير تمقل
ويرى مكان الوطء من أقدامها	في سيرها وحثيثها المستعجل
فهو العليم بحالها وبخلقها	سبحانه من ملك متفضل

(٢) قال العثيمين: اعلم أن المؤلف رحمه الله نفى أن يكون مقتضى إثباتها جارحة مقيدة بكونها مركبة، أي: فالنفي متسلط على جارحة مركبة بالجارحة وما يترتب عليها مقتضاها، وأثرها المختص بها مثل إدراك المرئي بالعين وحصول القبض والبسط باليد ونحو ذلك، فيتوصل بنفي الجارحة إلى نفي حقيقة الصفة.

(٣) قالت المعطلة: ظاهر القرآن إثبات أعين كثيرة، كما قال تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ ولا نرى في الدنيا شخصًا أقبح صورة من هذه الصورة المتخيلة.

ولذلك حرفوها إلى الرعاية والحفظ.

والجواب عن قولهم: =

وَأَمَّا إِفْرَادُهَا فِي بَعْضِ النُّصُوصِ وَجَمْعُهَا فِي البَعْضِ الآخَرِ؛ فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ عَلَى نَفْيِهَا؛ فَإِنَّ لُغَةَ العَرَبِ تَتَّسِعُ لِذَلِكَ، فَقَدْ يُعَبَّرُ فِيهَا عَنِ الاثْنَيْنِ بِلَفْظِ الجَمْعِ، وَيَقُومُ فِيهَا الوَاحِدُ مَقَامَ الاِثْنَيْنِ كَمَا قَدَّمْنَا فِي اليَدَيْنِ.

عَلَى أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ اسْتِعْمَالُ لَفْظِ العَيْنِ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ المَعَانِي الَّتِي ذَكَرُوهَا إِلَّا بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ لَهُ عَيْنٌ حَقِيقِيَّةٌ.

فَهَل يُرِيدُ هَؤُلَاءِ المُعَطِّلَةُ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ اللهَ يَتَمَدَّحُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ، فَيُثْبِتُ لِنَفْسِهِ عَيْنًا وَهُوَ عَاطِلٌ عَنْهَا؟! وَهَل يُرِيدُونَ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ رُؤْيَتَهُ لِلأَشْيَاءِ لَا تَقَعُ بِصِفَةٍ خَاصَّةٍ بِهَا؛ بَل هُوَ يَرَاهَا بِذَاتِهِ كُلِّهَا كَمَا تَقُولُ المُعْتَزِلَةُ: إِنَّهُ قَادِرٌ بِذَاتِهِ، مُرِيدٌ بِذَاتِهِ.. إلخ؟! وَفِي الآيَةِ الأُولَى: يَأْمُرُ اللهُ نَبِيَّهُ ﷺ بِالصَّبْرِ لِحُكْمِهِ، وَالاِحْتِمَالِ لِمَا يَلْقَاهُ مِنْ أَذَى قَوْمِهِ، وَيُعَلِّلُ ذَلِكَ الأَمْرَ بِأَنَّهُ بِمَرْأَى مِنْهُ، وَفِي كِلَاءَتِهِ وَحِفْظِهِ.

وَفِي الآيَةِ الثَّانِيَةِ: يُخْبِرُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ نَبِيِّهِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ لَمَّا كَذَّبَهُ قَوْمُهُ، وَحَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ العَذَابِ، وَأَخَذَهُمُ اللهُ بِالطُّوفَانِ؛ حَمَلَهُ هُوَ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ المُؤْمِنِينَ

=(١) مقالتكم بالمماثلة بين الخالق والمخلوق باطلة؛ لقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

(٢) زعمكم أن هذا ظاهر القرآن وأنه يلزم من ذلك أعين كثيرة ليس بصحيح، لأن هذا الذي قلتم ليس هو المراد من الظاهر؛ لأن العين مضافة إلى ضمير الجمع، وهذا معلوم عند العرب أن العين إذا أضيفت إلى اسم الجمع الظاهر أو المضمر فالأحسن جمعها، ولهذا جمعت للإضافة الحاصلة بـ(نا).

(٣) ثم إن إجماع السلف على إثبات عينين لله عز وجل، قال ابن خزيمة في التوحيد (١/ ١١٤): نحن نقول: لربنا الخالق عينان يبصر بهما ما تحت الثرى وتحت الأرض السابعة السفلى، وما في السماوات العلى.اهـ.

(٤) دعواكم خروج عن ظاهر القرآن، ولا يخرج عن ظاهر القرآن إلا بدليل، وليس ثمَّ دليل.

(٥) قولكم في إثبات الرعاية والحفظ، هذا من لوازم الرؤية بالعين، وإثبات اللازم إثبات للملزوم، وهذا قول أهل التفسير، قال ابن كثير: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ أي: بأمرنا بمرأى منا وتحت حفظنا وكلاءتنا.

راجع: مختصر الصواعق (٢٢-٢٧)، التوحيد لابن خزيمة (١/ ٩٧)، أصول الاعتقاد للالكائي (٣/ ٤١٢) وشرح الواسطية للعثيمين، شرح كتاب التوحيد للغنيمان (١/ ٢٨٥)، صفات الله عز وجل للمسند (٥٨)، شرح السنة للبغوي (١/ ١٦٨)، تفسير ابن كثير (١٤١٣)، تفسير البغوي (١٢٥٣).

عَلَى سَفِينَةٍ ذَاتِ أَلْوَاحٍ عَظِيمَةٍ مِنَ الخَشَبِ وَدُسُرٍ[(١)]؛ أَيْ: مَسَامِيرَ، جَمْعُ دِسَارٍ، تُشَدُّ بِهَا الأَلْوَاحُ، وَأَنَّهَا كَانَتْ تَجْرِي بِعَيْنِ اللهِ وَحِرَاسَتِهِ.

وَفِي الآيَةِ الثَّالِثَةِ خِطَابٌ مِنَ اللهِ لِنَبِيِّهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنَّهُ أَلْقَى عَلَيْهِ مَحَبَّةً مِنْهُ؛ يَعْنِي: أَحَبَّهُ هُوَ سُبْحَانَهُ وَحَبَّبَهُ إِلَى خَلقِهِ، وَأَنَّهُ صَنَعَهُ عَلَى عَيْنِهِ، وَرَبَّاهُ تَرْبِيَةً اسْتَعَدَّ بِهَا لِلقِيَامِ بِمَا حَمَّلَهُ مِنْ رِسَالَةٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ۝١﴾ [المجادلة: ١]، وَقَوْلُهُ: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، وَقَوْلُهُ: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ۝٨٠﴾ [الزخرف: ٨٠]، ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ۝٤٦﴾ [طه: ٤٦]، ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ۝١٤﴾ [العلق: ١٤]، ﴿ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ۝٢١٨ وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ ۝٢١٩ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ۝٢٢٠﴾ [الشعراء: ٢١٨- ٢٢٠]، ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥].

قَوْلُهُ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ..﴾) إِلَخ؛ هَذِهِ الآيَاتُ سَاقَهَا المُؤَلِّفُ لِإِثْبَاتِ صِفَاتِ السَّمْعِ وَالبَصَرِ وَالرُّؤْيَةِ.

أَمَّا السَّمْعُ: فَقَدْ عَبَّرَتْ عَنْهُ الآيَاتُ بِكُلِّ صِيَغِ الاِشْتِقَاقِ، وَهِيَ: سَمِعَ، وَيَسْمَعُ، وَسَمِيعٌ، وَنَسْمَعُ، وَأَسْمَعُ، فَهُوَ صِفَةٌ حَقِيقِيَّةٌ للهِ، يُدْرِكُ بِهَا الأَصْوَاتَ؛ كَمَا قَدَّمْنَا.

وَأَمَّا البَصَرُ: فَهُوَ الصِّفَةُ الَّتِي يُدْرِكُ بِهَا الأَشْخَاصَ وَالأَلْوَانَ، وَالرُّؤْيَةُ لَازِمَةٌ لَهُ[(٢)]،

---

(١) قال ابن كثير: قال ابن عباس وسعيد بن جبير والقرظي وقتادة وابن زيد: هي المسامير، واختاره ابن جرير، وقال مجاهد: الدسر أضلاع السفينة، وقال عكرمة والحسن: هو صدرها الذي يضرب به الموج، وقال الضحاك: طرفاها وأصلها، ونحو هذا كلام البغوي في تفسيره.

راجع: تفسير ابن كثير (١٤١٣)، تفسير البغوي (١٢٥٣).

(٢) معنى هذا أن البصر من لازمه الرؤية؛ لأنه لا يعقل بصير إلا ويرى

والرؤية المضافة إلى الله لها معانٍ:

(١) العلم، مع إثبات الرؤية كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ۝٧﴾ لأن اليوم لا يبصر. =

وَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ ! أَرْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، وَلَكِنْ تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا، إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ»[1]، وَكُلٌّ مِنَ السَّمْعِ وَالبَصَرِ صِفَةُ كَمَالٍ، وَقَدْ عَابَ الله عَلَى المُشْرِكِينَ عِبَادَتَهُمْ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ.

وَقَدْ نَزَلَتِ الآيَةُ الأُولَى فِي شَأْنِ خَوْلَةَ بِنْتِ ثَعْلَبَةَ حِينَ ظَاهَرَ مِنْهَا زَوْجُهَا، فَجَاءَتْ تَشْكُو إِلَى رَسُولِ الله ﷺ وَتُحَاوِرُهُ، وَهُوَ يَقُولُ لَهَا: «مَا أَرَاكِ إِلَّا قَدْ حَرُمْتِ عَلَيْهِ»[2].

أَخْرَجَ البُخَارِيُّ فِي (صَحِيحِهِ) عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ ﵂؛ قَالَتِ: «(الحَمْدُ لله الَّذِي وَسِعَ سَمْعُهُ الأَصْوَاتَ؛ لَقَدْ جَاءَتِ المُجَادِلَةُ تَشْكُو إِلَى رَسُولِ الله ﷺ وَأَنَا فِي نَاحِيَةِ مِنَ البَيْتِ مَا أَسْمَعُ مَا تَقُولُ، فَأَنْزَلَ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾.. الآيَاتِ)»[3].

=(٢) رؤية المبصرات وهي ثلاثة أقسام:

(أ) النصر والتأييد كقوله: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾.

(ب) الإحاطة كقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾﴾.

(ج) التهديد كقوله: ﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ﴾.

راجع: شرح الواسطية للعثيمين (١/ ٣٣٠).

(١) متفق عليه، رواه البخاري (٢٩٩٢) ومسلم (٢٧٠٤).

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٨/ ٢٧٦)، وهو من طريق الواقدي وهو متروك.

وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٨/ ٧٢) إلى ابن مردويه عن ابن عباس.

وكذا عن أبي العالية الرياحي، أخرجه عبد بن حميد وابن مردويه والبيهقي (٨/ ٧٨) قلت: أخرجه البيهقي في السنن (٧/ ٣٨٤) وقال: هذا مرسل ولكن له شواهد.

قال ابن التركماني في الجوهر النقي (٧/ ٣٨٤، ٣٨٥): إن البيهقي اقتصر في هذا الباب على حديث مرسل لأبي العالية الرياحي، وقد قال الشافعي: حديث الرياحي رياح.

وقال ابن التركماني أيضًا: في سنده علي بن عاصم، قال ابن معين ليس بشيء، وقال النسائي: متروك، وقال يزيد بن هارون: ما زلنا نعرفه بالكذب. اهـ

(٣) أخرجه البخاري تعليقًا (١٣/ ٣٨٤) الفتح، ووصله الإمام أحمد في المسند (٦/ ٤٦) والنسائي (٣٢٣٧) وابن ماجة (١٨٨) رقم (٢٠٦٣) والحاكم (٢/ ٤٨١) وصححه الشيخ الألباني رحمه الله=

وَأَمَّا الآيَةُ الثَّانِيَةُ؛ فَقَدْ نَزَلَتْ فِي فِنْحَاصَ اليَهُودِيِّ الخَبِيثِ، حِينَ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه لَمَّا دَعَاهُ إِلَى الإِسْلَامِ: وَاللهِ يَا أَبَا بَكْرٍ مَا بِنَا إِلَى اللهِ مِنْ حَاجَةٍ مِنْ فَقْرٍ، وَإِنَّهُ إِلَيْنَا لَفَقِيرٌ، وَلَوْ كَانَ غَنِيًّا مَا اسْتَقْرَضَنَا[1]! وَأَمَّا الآيَةُ الثَّالِثَةُ؛ فَـ (أَمْ) بِمَعْنَى (بَلْ)[2]، وَالهَمْزَةُ لِلاسْتِفْهَامِ، فَهِيَ (أَمْ) المُنْقَطِعَةُ، وَالاِسْتِفْهَامُ إِنْكَارِيٌّ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى التَّوْبِيخِ، وَالمَعْنَى: بَلْ أَيَظُنُّ هَؤُلَاءِ فِي تَخَفِّيهِمْ وَاسْتِتَارِهِمْ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ؛ بَلَى نَسْمَعُ ذَلِكَ، وَحَفَظَتُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ مَا يَقُولُونَ وَمَا يَفْعَلُونَ.

وَأَمَّا الآيَةُ الرَّابِعَةُ؛ فَهِيَ خِطَابٌ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ لِمُوسَى وَهَارُونَ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حِينَ شَكَوْا إِلَى اللهِ خَوْفَهُمَا مِنْ بَطْشِ فِرْعَوْنَ بِهِمَا، فَقَالَ لَهُمَا: ﴿لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾ [طه: ٤٦] وَأَمَّا الآيَةُ الخَامِسَةُ؛ فَقَدْ نَزَلَتْ فِي شَأْنِ أَبِي جَهْلٍ لَعَنَهُ اللهُ حِينَ نَهَى النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَ البَيْتِ، فَنَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ﴿٩﴾ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ﴿١٠﴾ أَرَءَيْتَ إِن كَانَ عَلَى ٱلْهُدَىٰٓ ﴿١١﴾ أَوْ أَمَرَ بِٱلتَّقْوَىٰٓ ﴿١٢﴾ أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴿١٣﴾ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴿١٤﴾﴾ [العلق: ٩- ١٤].. إِلَخِ السُّورَةِ[3].

=في ظلال الجنة (٦٢٥) وأخرجه شيخنا الوادعي في الصحيح المسند من أسباب النزول (٢٣٥).

(١) الحديث أخرجه ابن جرير (٧/ ٤٤١) وفي سنده محمد بن أبي محمد، قال الذهبي في السير (٢/ ٥٥٨): لا يعرف، وذكره ابن حبان في الثقات.

وأخرجه ابن إسحاق في السيرة، وهو من طريق محمد بن أبي محمد، وقال ابن كثير: رواه ابن أبي حاتم.

(٢) قال ابن هشام: ومعنى أم المنقطعة الذي لا يفارقها الإضراب، أنها بمعنى بل والهمزة جميعًا، ثم تارة يكون متضمن استفهام مثل: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴿٣٩﴾﴾، تقديره: بل والهمزة جميعًا وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك.

راجع: مغني اللبيب (١/ ٤٤، ٤٥).

(٣) الحديث أخرجه مسلم (١٧/ ١٢٣) رقم (٢٧٩٧).

قال ابن كثير رحمه الله: رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن أبي حاتم. اهـ

ورواه ابن جرير (٣٠/ ٢٥٦) والبيهقي (١/ ٤٣٨) والترمذي (٤/ ٢١٦) كلهم عن ابن عباس، وهو في الصحيح المسند من أسباب النزول (٢٧٠).

وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ (١٣)﴾ [الرعد: ١٣]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ (٥٤)﴾ [آل عمران: ٥٤]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ (٥٠)﴾ [النمل: ٥٠]، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا (١٥) وَأَكِيدُ كَيْدًا (١٦)﴾ [الطارق: ١٥، ١٦].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ (١٣)﴾.. إِلَخْ؛ تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الآيَاتُ إِثْبَاتَ صِفَتَيِ الْمَكْرِ وَالْكَيْدِ، وَهُمَا مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ الاخْتِيَارِيَّةِ[١].

---

(١) هذه الصفات على سبيل الجزاء والعدل والمقابلة، واختلف الناس في صفات المقابلة، كالاستهزاء والمكر والخدع والكيد ونحوها:

فقال بعضهم: كالذي أخبرنا سبحانه أنه فاعل بهم يوم القيامة في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انْظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ (١٣)﴾، وكالذي أخبرنا أنه فاعل بالكفار، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ (١٧٨)﴾، وقال بعضهم: إن هذا على سبيل التوبيخ واللوم على ما ارتكبوا من المعاصي والكفر.

وقال آخرون: هذا على سبيل الجواب كقول الرجل لمن كان يخدعه إذا ظفر به: أنا الذي خدعتك.

وقال آخرون: إن ذلك إخبار من الله أنه مجازيهم ومعاقبهم عقوبة الخداع، والأول من العباد ظلم، ومقابله من الله عدل وجزاء، وإن اتفقا في اللفظ فقد اختلفا في المعنى.

قال الطبري: والصواب في ذلك من القول، والتأويل عندنا أن معنى الاستهزاء في كلام العرب، إظهار المستهزئ للمستهزأ به من القول والفعل ما يرضيه ظاهرًا وهو بذلك من قيله وفعله به مُورثه مساءة باطنًا، وكذلك معنى الخداع والسخرية والمكر. اهـ.

أخرج ابن أبي حاتم عن سفيان بسند صحيح أنه قال: كل مكر في القرآن فهو عمل.

«موقف أهل التعطيل من صفات المقابلة»

أنكر المعطلة صفات المقابلة بدعوى أنها مجاز، ولو كانت حقيقة لصح إطلاقها مفردة عن مقابلها وذلك لأمرين:

أحدهما: -الأمر المعنوي-: أن مسمى هذه الألفاظ ومعانيها مذمومة.

ثانيهما: -الأمر اللفظي-: أنها لا تطلق عليه إلا على سبيل المقابلة وتكون مجازًا.

ويجاب عن قول المعطلة:

أن الأمر المعنوي أنه لما كان غالب استعمال هذه الألفاظ في المعاني المذمومة، ظن المعطلة أن ذلك هو=

وَلَكِنْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُشْتَقَّ لَهُ مِنْ هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ اسْمٌ، فَيُقَالَ: مَاكِرٌ، وَكَائِدٌ؛ بَلْ يُوقَفُ عِنْدَمَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ مِنْ أَنَّهُ خَيْرُ المَاكِرِينَ، وَأَنَّهُ يَكِيدُ لِأَعْدَائِهِ الكَافِرِينَ.

أَمَّا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ (١٣)﴾؛ فَمَعْنَاهُ: شَدِيدُ الأَخْذِ بِالعُقُوبَةِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ (١٢)﴾ [البروج: ١٢]، ﴿إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ (١٠٢)﴾ [هود: ١٠٢]

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: (مَعْنَاهُ: شَدِيدُ الحَوْلِ)، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: (شَدِيدُ القُوَّةِ)، وَالأَقْوَالُ مُتَقَارِبَةٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ (٥٤)﴾؛ فَمَعْنَاهُ: أَنْفَذُهُمْ وَأَسْرَعُهُمْ مَكْرًا.

وَقَدْ فَسَّرَ بَعْضُ السَّلَفِ مَكْرَ اللهِ بِعِبَادِهِ بِأَنَّهُ اسْتِدْرَاجُهُمْ بِالنِّعَمِ مِنْ حَيْثُ لَا

=حقيقتها، فإذا أطلقت غير الذم جاز والحق خلاف هذا، وأنها منقسمة إلى محمود ومذموم فما كان منها متضمنًا للكذب، والظلم فهو مذموم، وما كان منها بحق وعدل، ومجازاة على القبيح فهو حسن محمود، وإذا عرف ذلك فنقول: إن الله لم يصف نفسه بالكيد والمكر والخداع والاستهزاء مطلقًا ولا ذلك داخل في أسماء الله الحسنى.

وأما الأمر اللفظي: فإن إطلاق هذه الألفاظ عليه لا يتوقف على إطلاقها على المخلوق، ليعلم أنها مجاز لتوقفها على المسمى الآخر.

راجع: جامع البيان للطبري (١/ ٣٠١)، الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٤٤٠)، تفسير ابن كثير عند قوله تعالى: ﴿لِيَمْكُرُوا فِيهَا﴾ من سورة الأنعام، مختصر الصواعق المرسلة (٢٥٩-٢٦١)

أنواع الكيد: كيد الله عز وجل لا يخرج عن نوعين:

الأول: -وهو الأغلب- أن يفعل سبحانه وتعالى فعلًا خارجًا عن قدرة العبد الذي كاد له فيكون الكيد قدرًا زائدًا محضًا، ليس هو من باب لا يسوغ، كما كاد أعداء الرسل بانتقامه منهم.

الثاني: أن يلهمه أمرًا مباحًا أو مستحبًّا أو واجبًا يوصله به إلى المقصود الحسن، وعلى هذا فيكون من الكيد ما هو مشروع، لكن لا يجوز أن يراد به الكيد الذي تستحل به المحرمات أو تسقط به الواجبات، فإن هذا كيد الله، والله هو الذي يكيد الكائد، ومحال أن يشرع الله تعالى أن يكاد دينه.

وأيضًا فإن هذا الكيد لا يتم إلا بفعل يقصد به غير مقصوده الشرعي، ومحال أن يشرع الله لعبده أن يقصد بفعله ما لم يشرع الله ذلك الفعل له.

راجع: إعلام الموقعين (٣/ ٢٨٢-٢٨٦).

يَعْلَمُونَ، فَكُلَّمَا أَحْدَثُوا ذَنْبًا أَحْدَثَ لَهُمْ نِعْمَةً؛ وَفِي الحَدِيثِ: «إِذَا رَأَيْتَ اللهَ يُعْطِي العَبْدَ مِنَ الدُّنْيَا مَا يُحِبُّ وَهُوَ مُقِيمٌ عَلَى مَعْصِيَتِهِ؛ فَاعْلَمْ أَنَّمَا ذَلِكَ مِنْهُ اسْتِدْرَاجٌ»(١).

وَقَدْ نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ فِي شَأْنِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ أَرَادَ اليَهُودُ قَتْلَهُ، فَدَخَلَ بَيْتًا فِيهِ كُوَّةٌ، وَقَدْ أَيَّدَهُ اللهُ بِجِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَرَفَعَهُ إِلَى السَّمَاءِ مِنَ الكُوَّةِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ يَهُوذَا؛ لِيَدُلَّهُمْ عَلَيْهِ فَيَقْتُلُوهُ، فَأَلْقَى اللهُ شَبَهَ عِيسَى عَلَى ذَلِكَ الخَائِنِ، فَلَمَّا دَخَلَ البَيْتَ فَلَمْ يَجِدْ فِيهِ عِيسَى؛ خَرَجَ إِلَيْهِمْ وَهُوَ يَقُولُ: مَا فِي البَيْتِ أَحَدٌ، فَقَتَلُوهُ وَهُمْ يَرَوْنَ أَنَّهُ عِيسَى، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾(٢).

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا﴾.. إِلَخْ؛ فَهِيَ فِي شَأْنِ الرَّهْطِ التِّسْعَةِ مِنْ قَوْمِ صَالِحٍ

---

(١) الحديث أخرجه ابن جرير الطبري عن عقبة بن عامر، وفي سنده بقية بن الوليد مدلس تدليس التسوية، وضبارة بن مالك قال فيه الذهبي في «المغني» (١/ ٤٤٥): شيخ لبقية لا يعرف، وأبو الصلت ذكره الذهبي في المقتنى في سرد الكنى (١/ ٣٨٢) فقال: أبو الصلت عن حرملة وعنه ضبارة بن مالك.

وذكره الذهبي في المجرد، أبو الصلت عن أبي هريرة، وعنه بن جدعان.

قلت: لعله هو، ومع ذلك لم يذكر بجرح ولا تعديل.

وللحديث طرق: فقد رواه أحمد في المسند (١٧٣١١) من طريق رشدين بن سعد، وهذه لا يفرح بها، فإن رشدين متروك.

ورواه الطبراني في الأوسط، والبيهقي في الأسماء والصفات (١٠٢١)، وفي الشعب (٤٥٤٠) من طريق أبي صالح كاتب الليث عن حرملة به، وأبو صالح ضعيف.

ورواه ابن أبي الدنيا في الشكر (٣٢)، والطبري في تفسيره (١١/ ٣٦١) عن ابن لهيعة عن عقبة بن مسلم عن عقبة بن عامر به.

فبهذه المتابعات أرجو أن يكون الحديث حسنًا.

(٢) الحديث أخرجه ابن جرير (٦/ ٤٥٤) عن ابن عباس، وفيه انقطاع بين ابن أبي طلحة وابن عباس.

وله طريق آخر، وفيها الحسن بن عمارة متروك، وفيه مبهم.

وجاء عن السدي عند ابن جرير، وأخرجه البيهقي عن الفراء بسند صحيح.

فائدة: اسم الرجل الذي ألقى الله عليه الشبه هو يهوذا الإسخريوطي.

أفاده شيخنا الوادعي كما في تحقيقه على تفسير ابن كثير (٢/ ٥٤) حاشية رقم (٩٣).

عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ ﴿تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ﴾ أَيْ: لَيَقْتُلُنَّهُ بَيَاتًا هُوَ وَأَهْلَهُ، ﴿ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ﴾، فَكَانَ عَاقِبَةُ هَذَا المَكْرِ مِنْهُمْ أَنْ مَكَرَ اللهُ بِهِمْ فَدَمَّرَهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ[1].

وَقَوْلُهُ: ﴿إِن تُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُوا عَن سُوٓءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا ﴿١٤٩﴾﴾ [النساء: ١٤٩]، ﴿وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوٓا أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢﴾﴾ [النور: ٢٢].

قَوْلُهُ: ﴿إِن تُبْدُوا خَيْرًا﴾.. إِلَخْ؛ هَذِهِ الآيَاتُ تَضَمَّنَتْ إِثْبَاتَ صِفَاتِ العَفْوِ وَالقُدْرَةِ وَالمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ وَالعِزَّةِ وَالتَّبَارُكِ وَالجَلَالِ وَالإِكْرَامِ.

فَالعَفُوُّ الَّذِي هُوَ اسْمُهُ تَعَالَى[2]؛ مَعْنَاهُ: المُتَجَاوِزُ عَنْ عُقُوبَةِ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ تَابُوا إِلَيْهِ وَأَنَابُوا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُوا عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾ [الشورى: ٢٥].

وَلَمَّا كَانَ أَكْمَلُ العَفْوِ هُوَ مَا كَانَ عَنْ قُدْرَةٍ تَامَّةٍ عَلَى الاِنْتِقَامِ وَالمُؤَاخَذَةِ؛ جَاءَ هَذَانِ الاِسْمَانِ الكَرِيمَانِ: العَفُوُّ وَالقَدِيرُ مُقْتَرِنَيْنِ فِي هَذِهِ الآيَةِ وَفِي غَيْرِهَا.

وَأَمَّا القُدْرَةُ: فَهِيَ الصِّفَةُ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالمُمْكِنَاتِ إِيجَادًا وَإِعْدَامًا، فَكُلُّ مَا كَانَ وَوَقَعَ مِنَ الكَائِنَاتِ وَاقِعٌ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ؛ كَمَا فِي الحَدِيثِ: «مَا شَاءَ اللهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ»[3].

(١) جاء عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما، كما ذكر ذلك ابن جرير في تفسيره (١٩/ ٤٧٧).

(٢) ودليل اسميته قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا﴾، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ وكذا قوله ﷺ: «اللهم إنك عفو تحب العفو...» رواه الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه وابن منده في التوحيد (٣٠٣).
قال ابن القيم:

وهو العفو فعفوه وسع الورى ... لولاه غار الأرض بالسكان

قال الخطابي: وزنه فعول من العفو، وهو بناء للمبالغة، والعفو: الصفح عن الذنوب، وترك مجازاة المسيء، وقيل: إن العفو مأخوذ من عفت الريح الأثر إذا درسته فكأن العافي عن الذنب بمحوه بصفحه عنه.

راجع: الاعتقاد للبيهقي (٦٤)، جامع الأصول (٤/ ١٨٢)، شأن الدعاء (٩١)، الأسماء والصفات (١/ ١٤٩).

(٣) تقدم الكلام عليه عند المشيئة، وأنه حديث ضعيف.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوٓاْ﴾.. الآيَةَ؛ فَقَدْ نَزَلَتْ فِي شَأْنِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه حِينَ حَلَفَ لَا يُنْفِقُ عَلَى مِسْطَحِ بْنِ أُثَاثَةَ، وَكَانَ مِمَّنْ خَاضُوا فِي الإِفْكِ، وَكَانَتْ أُمُّ مِسْطَحٍ بِنْتَ خَالَةِ أَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: (وَاللهِ إِنِّي لَأُحِبُّ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لِي)، وَوَصَلَ مِسْطَحًا[1].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾، وَقَوْلُهُ عَنْ إِبْلِيسَ: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾؛ فَقَدْ نَزَلَتْ فِي شَأْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أُبَيٍّ ابْنِ سَلُولَ رَئِيسِ الْمُنَافِقِينَ، وَكَانَ فِي بَعْضِ الغَزَوَاتِ قَدْ أَقْسَمَ لَيُخْرِجَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ هُوَ وَأَصْحَابُهُ مِنَ المَدِينَةِ، فَنَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨]؛ يَقْصِدُ بِالأَعَزِّ قَبَّحَهُ اللهُ نَفْسَهُ وَأَصْحَابَهُ، وَيَقْصِدُ بِالأَذَلِّ رَسُولَ اللهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَرَدَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [المنافقون: ٨][2].

وَالعِزَّةُ صِفَةٌ أَثْبَتَهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لِنَفْسِهِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: ٤].

وَقَالَ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾ [الأحزاب: ٢٥].

وَأَقْسَمَ بِهَا سُبْحَانَهُ؛ كَمَا فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ: «وَعِزَّتِي وَكِبْرِيَائِي وَعَظَمَتِي؛ لَأُخْرِجَنَّ

---

(١) الحديث أخرجه البخاري (٦/ ١٩٨) الفتح، (٨/ ٤٣٦) و(١٠/ ٦٨، ١٠٦) ومسلم (١٧/ ٩٣) رقم (٢٧٧٠) والترمذي (٤/ ١٥٥) وعبدالرزاق في مصنفه (٥/ ٤١٠) وأحمد (٦/ ٥٩) وابن جرير (١٨/ ٩٠) من حديث عائشة وهو في الصحيح المسند من أسباب النزول لشيخنا الوادعي رحمه الله ص (١٦٤).

(٢) وهذا كما جاء في حديث زيد بن أرقم عند البخاري (٤٩٠٠، ٤٩٠١-٤٩٠٤)، ومسلم (١٧/ ١٠٦) رقم (٢٧٧٢) والترمذي (٤/ ٢٠٠) وأحمد في مسنده (١/ ٢٧٣) والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٨٩).

مِنْهَا مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»[1]. وَأَخْبَرَ عَنْ إِبْلِيسَ أَنَّهُ قَالَ: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [ص: ٨٢، ٨٣].

وَفِي (صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ) وَغَيْرِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «بَيْنَمَا أَيُّوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَغْتَسِلُ عُرْيَانًا خَرَّ عَلَيْهِ جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَجَعَلَ يَحْثِي فِي ثَوْبِهِ، فَنَادَاهُ رَبُّهُ: يَا أَيُّوبُ أَلَمْ أَكُنْ أَغْنَيْتُكَ عَمَّا تَرَى ؟ قَالَ: بَلَى؛ وَعِزَّتِكَ، وَلَكِنْ لَا غِنَى لِي عَنْ بَرَكَتِكَ»[2].

وَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ الدُّعَاءِ الَّذِي عَلَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِمَنْ كَانَ بِهِ وَجَعٌ: «أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأُحَاذِرُ»[3].

وَالعِزَّةُ تَأْتِي بِمَعْنَى الغَلَبَةِ وَالقَهْرِ[4]؛ مِنْ عَزَّ يَعُزُّ بِضَمِّ العَيْنِ فِي الْمُضَارِعِ يُقَالُ: عَزَّهُ؛ إِذَا غَلَبَهُ.

وَتَأْتِي بِمَعْنَى القُوَّةِ وَالصَّلَابَةِ[5]؛.....

---

(١) جاء عن أنس بن مالك ﷺ، وأخرجه الشيخان البخاري برقم (٧٥١٠) ومسلم في كتاب الإيمان (٣٢٦، ١٩٣) وفيه: «ولكن وعزتي وكبريائي...».

(٢) الحديث عن أبي هريرة برقم (٢٧٩) وطرفا الحديث في البخاري (٣٣٩١) (٧٤٩٣) وعند أحمد (٣/ ٣٠٤) وابن حبان في موارد الظمآن (٥١١) وأخرجه شيخنا في الصحيح المسند من دلائل النبوة ص (٢٧٤).

(٣) جمع الهراس رحمه الله في هذا الحديث عدة ألفاظ، فلفظ: «أعوذ بعزة الله» رواه مالك في الموطأ (٢/ ٢٤٢) وأبو داود (٣٨٩١) والترمذي (٢٠٨٠) وأحمد (٤/ ٢١)، ولفظ: «أعوذ بالله» دون العزة، عند مسلم (٢٢٠٢) (١٤/ ١٧٨).

ولفظة: (أحاذر) عند مسلم دون غيره ممن رواه.

(٤) قال الزجاجي: العزيز في كلام العرب على أربعة أوجه:

(١) الغالب والقاهر، ومنه قولهم: (من عزيز).

(٢) العزيز: الجليل الشريف، ومنه قولهم: (إذا عز أخوك هن).

(٣) العزيز: بمعنى القوي، ومنه: (عز فلان بعد ضعف) أي: قوي

(٤) القليل الوجود والمنقطع النظير.

راجع: اشتقاق أسماء الله الحسنى (٢٣٧)، طريق الهجرتين (١٤٥)، شأن الدعاء ص (٤٧).

(٥) قال الشيخ ابن عثيمين: إن العزة تأتي بمعنى القوة والصلابة، وهذا حق... ثم قال- أي الهراس-:=

مِنْ عَزَّ يَعَزُّ بِفَتْحِهَا، وَمِنْهُ أَرْضٌ عَزَازٌ؛ لِلصَّلبَةِ الشَّدِيدَةِ.

وَتَأْتِي بِمَعْنَى عُلُوِّ القَدْرِ وَالامْتِنَاعِ عَنِ الأَعْدَاءِ؛ مِنْ: عَزَّ يَعِزُّ - بِكَسْرِهَا - وَهَذِهِ المَعَانِي كُلُّهَا ثَابِتَةٌ لله عَزَّ وَجَلَّ.

وَقَوْلُهُ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ ذِى ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨].

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ﴾.. فَإِنَّهُ مِنَ البَرَكَةِ بِمَعْنَى دَوَامِ الخَيْرِ وَكَثْرَتِهِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿ذِى ٱلۡجَلَٰلِ﴾؛ أَيْ: صَاحِبِ الجَلَالِ وَالعَظَمَةِ سُبْحَانَهُ، الَّذِي لَا شَيْءَ أَجَلُّ وَلَا أَعْظَمُ مِنْهُ.

وَ﴿وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾: الَّذِي يَكْرُمُ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ، وَقِيلَ: الَّذِي يُكْرِمُ عِبَادَهُ الصَّالِحِينَ بِأَنْوَاعِ الكَرَامَةِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَالله أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ[1] لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ٦٥﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ

=وهذه المعاني كلها ثابتة لله عز وجل.

والحق أن الصلابة لا يمكن القول بثبوتها لله عز وجل، ولا بنفيها عنه لعدم ورود ذلك، أما بقية المعاني التي ذكرها فيصح إثباتها لله ما عدا الندرة فلا ينبغي القول بثبوتها ولا نفيها لما سبق.

لكن قد يقول قائل: إن كلامه الأول على معاني العزة من حيث هي، وبيان اشتقاقها، ثم إن الواجب إثبات ما يليق بالله من ذلك، وهذا قول محتمل لولا قوله: وهذه المعاني كلها ثابتة لله، فإن التوكيد «بكل» ينفي احتمال، إرادة البعض، والله أعلم.

قلت: يشهد لما قاله العثيمين أننا لا ننفي ولا نثبت بها لم يرد لنا به دليل، وما قاله ابن أبي العز فالواجب أن ينظر في هذا الباب، - أعني باب الصفات - فما أثبته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفيناه، والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني، وننفي ما نفته نصوصهما من الألفاظ والمعاني.

راجع: شرح الطحاوية (١/ ٢٦١).

(١) فالعبادة تطلق على الفعل، وعلى المفعول.

فالعبادة -باعتبار الفعل- هي: ما أمر به شرعًا من غير اطراد عرفي واقتضاء عقلي، وباعتبار المفعول هي: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة.

وقوله: ﴿وَٱصۡطَبِرۡ﴾ الصبر على ثلاثة أنواع، وقيل أربعة:

(١) صبر على طاعة الله عز وجل وهذا منها. =

كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾ [الإخلاص: ٤]، وَقَوْلُهُ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُ وَلِيٌّ مِّنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا ﴿١١١﴾﴾ [الإسراء: ١١١]، ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾﴾ [الجمعة: ١]، وَقَوْلُهُ: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا ﴿٢﴾﴾ [الفرقان: ١، ٢].

وَقَوْلُهُ: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [المؤمنون: ٩١، ٩٢]، ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٧٤﴾﴾ [النحل: ٧٤]، ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣].

قَوْلُهُ: ﴿فَاعْبُدْهُ﴾.. إِلَخْ؛ تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الآيَاتُ الكَرِيمَةُ جُمْلَةً مِنْ صِفَاتِ السُّلُوبِ[1]، وَهِيَ نَفْيُ السَّمِيِّ وَالكُفْءِ وَالنِّدِّ وَالوَلَدِ وَالشَّرِيكِ وَالوَلِيِّ مِنْ ذُلٍّ وَحَاجَةٍ؛ كَمَا تَضَمَّنَتْ بَعْضَ صِفَاتِ الإِثْبَاتِ؛ مِنَ: المُلْكِ، وَالحَمْدِ، وَالقُدْرَةِ وَالكِبْرِيَاءِ، وَالتَّبَارُكِ.

أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾؛ فَقَدْ قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللهُ[2]: (قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾؛ أَيْ: نَظِيرًا اسْتَحَقَّ مِثْلَ اسْمِهِ، وَيُقَالُ: مُسَامِيًا يُسَامِيهِ،

---

(٢) وصبر على أقدار الله عز وجل.

(٣) وصبر عن معصية الله عز وجل.

(٤) وقيل: صبر عن الأهواء المضلة. زاده شيخ الإسلام.

(١) وقصد رحمه الله أن هذه الصفات المنفية، والسلوب الذي فيها متضمن كمال ضدها، لما تقدم في الكلام على أصول السلف في النفي أنه ليس هناك نفي محض، وهذا مما يوسع دائرة الإثبات.

(٢) قاله في كتابه التدمرية ص (٨) طبعة بتحقيق محمد المسعودي، وهو ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٤) وفيه: (أي نظيرًا يستحق) وعند الهراس: (استحق) فلعله من النسخ، والله أعلم.

وَهَذَا مَعْنَى مَا يُرْوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾؛ مَثَلًا أَوْ شَبِيهًا)[1].

وَالِاسْتِفْهَامُ فِي الآيَةِ إِنْكَارِيٌّ، مَعْنَاهُ النَّفْيُ؛ أَيْ: لَا تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾؛ فَالمُرَادُ بِالكُفْءِ: المُكَافِئُ المُسَاوِي.

فَهَذِهِ الآيَةُ تَنْفِي عَنْهُ سُبْحَانَهُ النَّظِيرَ وَالشَّبِيهَ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ؛ لِأَنَّ ﴿أَحَدٌ﴾ وَقَعَ نَكِرَةً فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فَيَعُمُّ[2]، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى تَفْسِيرِ سُورَةِ الإِخْلَاصِ كُلِّهَا، فَلْيُرْجَعْ إِلَيْهَا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾.. إلخ.

فَالأَنْدَادُ جَمْعُ نِدٍّ[3]، وَمَعْنَاهُ كَمَا قِيلَ: النَّظِيرُ المُنَاوِئُ، وَيُقَالُ: لَيْسَ لله نِدٌّ وَلَا ضِدٌّ، وَالمُرَادُ نَفْيُ مَا يُكَافِئُهُ وَيُنَاوِئُهُ، وَنَفْيُ مَا يُضَادُّهُ وَيُنَافِيهِ.

وَجُمْلَةُ: ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ وَقَعَتْ حَالًا مِنَ الوَاوِ فِي ﴿تَجْعَلُوا۟﴾[4]، وَالمَعْنَى: إِذَا

---

(١) الأثر ضعيف لانقطاعه بين علي بن أبي طلحة وبين ابن عباس، وكذا قد تكلم العلماء في علي بن أبي طلحة، فقال النسائي: ليس به بأس، وقال يعقوب: ضعيف الحديث منكر ليس بمحمود المذهب.

(٢) ومعنى هذا أن (أحد) منكرة، ووقع في سياق النفي تفيد العموم، وهي مطردة إلا في حالات:

(١) أن يكون ما بعد النفي مرفوعًا أو منصوبًا، نحو: (لا رجل) فهذا لا يفيد العموم.

(٢) أن تكون في سلب الحكم عن العمومات نحو: (ما كل أحد تصحب) ومعناه: ليس كل الناس صالحًا للمصاحبة، فهي سالبة جزئية لا سالبة كلية.

راجع: شرح المفصل (١/ ١٠٥)، جمع الجوامع (٢/ ١٤٤)، العقد المنظوم (١/ ٤٨٠).

(٣) قال أبو العالية: أي: عدلاء شركاء، وهكذا قال الربيع بن أنس وقتادة والسدي وغيرهم، وقال البغوي: أي: أمثالًا.

وقال أبو عبيدة: الند: الضد، وهو من الأضداد، والله تعالى بريء من المثل والضد.

راجع: تفسير البغوي، وتفسير ابن كثير.

(٤) وجملة ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ جملة اسمية، ولها ثلاثة شروط في جعلها حاليَّة:

(١) أن تكون الجملة خبرية، وليست بإنشاء.

(٢) أن تكون غير مصدرة بعلامة استقبال.

(٣) أن تشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال.

فواو الحال ﴿وَأَنتُمْ﴾ واجبة الذكر، وذلك لأن الجملة الاسمية مصدرة بضمير صاحبها- ﴿فَلَا=

كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ اللهَ هُوَ وَحْدَهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَرَزَقَكُمْ، وَأَنَّ هَذِهِ الآلِهَةَ الَّتِي جَعَلْتُمُوهَا لَهُ نُظَرَاءَ وَأَمْثَالًا وَسَاوَيْتُمُوهَا بِهِ فِي اسْتِحْقَاقِ العِبَادَةِ لَا تَخْلُقُ شَيْئًا، بَلْ هِيَ مَخْلُوقَةٌ، وَلَا تَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا؛ فَاتْرُكُوا عِبَادَتَهَا، وَأَفْرِدُوهُ سُبْحَانَهُ بِالعِبَادَةِ وَالتَّعْظِيمِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ ﴾.. إِلَخْ؛ فَهُوَ إِخْبَارٌ مِنَ اللهِ عَنِ المُشْرِكِينَ بِأَنَّهُمْ يُحِبُّونَ آلِهَتَهُمْ كَحُبِّهِمْ للهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ يَعْنِي: يَجْعَلُونَهَا مُسَاوِيَةً لَهُ فِي الحُبِّ ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ مِنْ حُبِّ المُشْرِكِينَ لِآلِهَتِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ أَخْلَصُوا لَهُ الحُبَّ، وَأَفْرَدُوهُ بِهِ، أَمَّا حُبُّ المُشْرِكِينَ لِآلِهَتِهِمْ؛ فَهُوَ مُوَزَّعٌ بَيْنَهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ الحُبَّ إِذَا كَانَ لِجِهَةٍ وَاحِدَةٍ كَانَ أَمْكَنَ وَأَقْوَى.

وَقِيلَ: المَعْنَى: أَنَّهُمْ يُحِبُّونَ آلِهَتَهُمْ كَحُبِّ المُؤْمِنِينَ للهِ، وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا للهِ مِنَ الكُفَّارِ لِأَنْدَادِهِمْ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا ﴾.. الآيَةَ؛ فَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ فِي مَعْنَى الحَمْدِ، وَأَنَّهُ الثَّنَاءُ بِاللِّسَانِ عَلَى النِّعْمَةِ وَغَيْرِهَا، وَقُلْنَا: إِنَّ إِثْبَاتَ الحَمْدِ لَهُ سُبْحَانَهُ مُتَضَمِّنٌ لِإِثْبَاتِ جَمِيعِ الكَمَالَاتِ الَّتِي لَا يَسْتَحِقُّ الحَمْدَ المُطْلَقَ إِلَّا مَنْ بَلَغَ غَايَتَهَا.

ثُمَّ نَفَى سُبْحَانَهُ عَنْ نَفْسِهِ مَا يُنَافِي كَمَالَ الحَمْدِ مِنَ الوَلَدِ وَالشَّرِيكِ وَالوَلِيِّ مِنَ الذُّلِّ؛ أَيْ: مِنْ فَقْرٍ وَحَاجَةٍ، فَهُو سُبْحَانَهُ لَا يُوَالِي أَحَدًا مِنْ خَلقِهِ مِنْ أَجْلِ ذِلَّةٍ وَحَاجَةٍ إِلَيْهِ.

ثُمَّ أَمَرَ عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ أَنْ يُكَبِّرَهُ تَكْبِيرًا؛ أَيْ: يُعَظِّمَهُ تَعْظِيمًا وَيُنَزِّهَهُ عَنْ كُلِّ صِفَةِ نَقْصٍ وَصَفَهُ بِهَا أَعْدَاؤُهُ مِنَ المُشْرِكِينَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ﴾.. إِلَخْ؛ فَالتَّسْبِيحُ هُوَ التَّنْزِيهُ وَالإِبْعَادُ عَنِ السُّوءِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ جَمِيعَ الأَشْيَاءِ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الأَرْضِ تُسَبِّحُ بِحَمْدِ رَبِّهَا، وَتَشْهَدُ لَهُ بِكَمَالِ العِلْمِ وَالقُدْرَةِ وَالعِزَّةِ وَالحِكْمَةِ وَالتَّدْبِيرِ وَالرَّحْمَةِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤].

=﴿تَجْعَلُواْ﴾- وذلك مثل: ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾.

وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي تَسْبِيحِ الجَمَادَاتِ الَّتِي لَا تَنْطِقُ[(١)]؛ هَلْ هُوَ بِلِسَانِ الحَالِ أَوْ بِلِسَانِ المَقَالِ ؟ وَعِنْدِي أَنَّ الثَّانِيَ أَرْجَحُ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾؛ إِذْ لَوْ كَانَ المُرَادُ تَسْبِيحَهَا بِلِسَانِ الحَالِ؛ لَكَانَ ذَلِكَ مَعْلُومًا، فَلَا يَصِحُّ الِاسْتِدْرَاكُ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى خَبَرًا عَنْ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِىِّ وَٱلْإِشْرَاقِ ﴿١٨﴾ وَٱلطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿١٩﴾﴾ [ص: ١٨، ١٩].

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى﴾.. إلَخْ؛ فَقَدْ قُلْنَا: إِنَّ مَعْنَى ﴿تَبَارَكَ﴾ مِنَ البَرَكَةِ[(٢)]؛ وَهِيَ دَوَامُ الخَيْرِ وَكَثْرَتُهُ، وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ تِلْكَ الزِّيَادَةِ سَبْقُ النَّقْصِ، فَإِنَّ المُرَادَ تَجَدُّدُ

---

(١) اختلف أهل العلم في تسبيح الجمادات، هل هو بلسان الحال، أم بلسان المقال؟ فالذي يظهر - والله أعلم- أن المكلف من الجن والإنس والملائكة يكون تسبيح هؤلاء تسبيحًا بلسان المقال، وأما الكافر فتسبيحه بلسان الحال، وكذا الجمادات فإنها تسبح بلسان الحال..

فإن قيل: كيف تقول في قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾، وحديث عبد الله بن مسعود: «ولقد كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل؟!» .

فالجواب: هذا من خصائص الأنبياء فجعل ذلك تسبيحًا حقيقيًا يسمع بلسان مقاله، وإذا جعلنا تسبيحهم بلسان المقال لجميع المخلوقات، وإذا ما هي خصيصة الأنبياء، وكذا قوله عز وجل: ﴿لَّا تَفْقَهُونَ﴾ لو أراد الله أنهم يسبحون بلسان المقال، لقال: (لا تسمعون) ولكن قال: ﴿لَّا تَفْقَهُونَ﴾ أي: لا تفهمون لأنه بلسان الحال، فوضعها وخلقها دال على تسبيح وتقديس الخالق سبحانه وتعالى.

راجع: تفسير ابن جرير (١٧/ ٤٥٦)، تفسير الخازن (٤/ ١٦٢)، تفسير الرازي (٢٠/ ٢١٨)، تفسير القرطبي (١٠/ ٢٦٨)، تفسير ابن كثير (٣/ ٤١)، فتح القدير (٣/ ٢٣١)، تفسير السعدي (٤١٠).

(٢) قال ابن القيم: بركة هي فعله تبارك وتعالى، والفعل منها تبارك، ويتعدى بنفسه تارة، وبأداة (على) تارة، وبأداة (في) تارة، والمفعول منها مبارك، وهو ما جعل كذلك لكان مباركًا.

وبركة تضاف إليه إضافة الرحمة والعزة، والفعل منها بارك، ولهذا لا يقال لغيره ذلك، ولا يصلح إلا له عز وجل، فهو سبحانه المبارك وعبده ورسوله، كما قال المسيح عيسى عليه السلام: ﴿وَجَعَلَنِى مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ﴾ فمن بارك الله فيه وعليه فهو المبارك.

وأما صفة تبارك فمختصة به تعالى، كما أطلقها على نفسه بقوله: ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾، و﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾، و﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٤﴾﴾، و﴿وَتَبَارَكَ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فعلمت أن من فسر تبارك بمعنى ألقى البركة في غيره لم يصب معناها.

راجع: بدائع الفوائد (٤/ ١٥٩).

الكَمَالَاتِ الإِخْتِيَارِيَّةِ[1] التَّابِعَةِ لِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، فَإِنَّهَا تَتَجَدَّدُ فِي ذَاتِهِ عَلَى وَفْقِ حِكْمَتِهِ، فَالخُلُوُّ[2] عَنْهَا قَبْلَ اقْتِضَاءِ الحِكْمَةِ لَهَا لَا يُعْتَبَرُ نَقْصًا.

وَقَدْ فَسَّرَ بَعْضُهُمُ التَّبَارُكَ بِالثَّبَاتِ وَعَدَمِ التَّغَيُّرِ، وَمِنْهُ سُمِّيَتِ البَرَكَةُ؛ لِثُبُوتِ مَائِهَا، وَهُوَ بَعِيدٌ.

وَالمُرَادُ بِـ ﴿ٱلْفُرْقَانَ﴾ القُرْآنُ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِقُوَّةِ تَفْرِقَتِهِ بَيْنَ الحَقِّ وَالبَاطِلِ وَالهُدَى وَالضَّلَالِ[3].

وَالتَّعْبِيرُ بِـ ﴿نَزَّلَ﴾ بِالتَّشْدِيدِ؛ لِإِفَادَةِ التَّدَرُّجِ فِي النُّزُولِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَنْزِلْ جُمْلَةً وَاحِدَةً[4].

---

(١) قال الجامي: وكلمة (اختيارية) عبر الشيخ -أي الهراس- بالاختيارية جريًا على عادة وأسلوب علماء الكلام، وإلا فكل أفعال الله اختيارية لا مفهوم لها، ليس هناك كمالات اختيارية وغير اختيارية إلا إذا قلت: أفعال الله الاختيارية قيد لا مفهوم له، إذ أفعال الرب سبحانه وتعالى كلها اختيارية. اهـ.

(٢) قال الجامي: ولو عبر شيخي بغير هذا التعبير لكان أولى.

(٣) ومن معاني القرآن وأسمائه:

الكتاب: قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ كِتَٰبًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ﴾.

الذكر: قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾.

التنزيل: قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٩٢﴾.

أنه نور: قال تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ۝١٧٤﴾.

ومن أسمائه: هدى، وشفاء، ورحمة، وموعظة، ومبارك، ومبين، وبشرى، وغيرها.

(٤) اختلف العلماء في نزول القرآن، هل كان جملة أو منجمًا، فذهب الشعبي وبعضهم إلى أن المراد بنزول القرآن هو نزوله على رسول الله ﷺ فقد ابتدأ نزوله في ليلة القدر، ثم تتابع نزوله.

وذهب بعضهم إلى أن القرآن أنزل إلى السماء الدنيا في ثلاث وعشرين ليلة قدر في كل ليلة منها ما يقدر الله نزوله في كل سنة، وهذا القدر الذي ينزل إلى السماء لسنة كاملة ينزل بعد ذلك منجمًا.

وذهب جمهور العلماء بل نقل القرطبي عن مقاتل بن حيان حكاية الإجماع عليه، وهو أن المراد بنزول القرآن في ليلة القدر نزوله جملة واحدة إلى بيت العزة في السماء الدنيا، ثم نزل بعد تلك منجمًا في ثلاث وعشرين سنة حسب الوقائع والأحداث وهو اختيار ابن تيمية حيث قال: وهو سبحانه أنزل القرآن ليلة القدر من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في السماء الدنيا. =

وَالْمُرَادُ بِـ ﴿عَبْدِهِ﴾ مُحَمَّدٌ ﷺ، وَالتَّعْبِيرُ عَنْهُ بِلَقَبِ الْعُبُودِيَّةِ لِلتَّشْرِيفِ كَمَا سَبَقَ.

وَ﴿لِلْعَٰلَمِينَ﴾؛ جَمْعُ عَالَمٍ، وَهُوَ جَمْعٌ لِمَا يَعْقِلُ، وَاخْتُلِفَ فِي الْمُرَادِ بِهِ، فَقِيلَ: الإِنْسُ. وَقِيلَ: الإِنْسُ وَالْجِنُّ[1]. وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مُرْسَلٌ إِلَى الْجِنِّ أَيْضًا، وَأَنَّهُ يَجْتَمِعُ بِهِمْ، وَيَقْرَأُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ، وَأَنَّ مِنْهُمْ نَفَرًا أَسْلَمَ حِينَ سَمِعَ الْقُرْآنَ وَذَهَبَ يُنْذِرُ قَوْمَهُ بِهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓا۟ أَنصِتُوا۟ۖ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْا۟ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [الأحقاف: ٢٩].

وَالنَّذِيرُ وَالْمُنْذِرُ هُوَ مَنْ يَعْلَمُ بِالشَّيْءِ مَعَ التَّخْوِيفِ، وَضِدُّهُ الْبَشِيرُ أَوِ الْمُبَشِّرُ، وَهُوَ مَنْ يُخْبِرُكَ بِمَا يَسُرُّكَ.

وَقَوْلُهُ: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾.. إِلَخْ؛ تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الآيَةُ الْكَرِيمَةُ[2] أَيْضًا جُمْلَةً مِنْ

=راجع: الإتقان في علوم القرآن (١/ ١١٩)، تفسير ابن كثير (٤/ ٦٤٨)، الروضة الندية (١٥٤).

(١) هذا ما ذكره ابن عباس، كما ذكره البغوي عنه وابن كثير، وعلل لهذا القول قال: لأن الجن والإنس مكلفون بالخطاب، قال تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾.

والعالمين جمع عالم، والعالم جمع لا واحد له من لفظه.

راجع: تفسير البغوي عند قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾ وكذا تفسير ابن كثير عند هذه الآية.

(٢) قال ابن أبي العز: فلا بد من ثلاثة أمور:

(١) إما أن يذهب كل إله بخلقه وسلطانه.

(٢) وإما أن يعلو بعضهم على بعض.

(٣) وإما أن يكونوا تحت قهر ملك واحد يتصرف فيهم كيف يشاء ولا يتصرفون فيه، بل يكون وحده هو الإله وهم العبيد المربوبون المقهورون من كل وجه، وانتظام أمر العالم كله وإحكام أمره من أدل دليل على أن مدبره إله واحد.

وقال: وقريب من معنى هذه الآية قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ ودلت هذه الآية على أنه لا يجوز أن يكون فيهما آلهة متعددة، بل لا يكون هذا الإله الواحد إلا الله سبحانه وتعالى، ثم قال: فلو كان للعالم إلهان معبودان لفسد نظامه كله، فإن قيامه إنما هو بالعدل وبه قامت السماوات والأرض وأظلم الظلم على الإطلاق الشرك، وأعدل العدل التوحيد. =

صِفَاتِ التَّنْزِيهِ الَّتِي يُرَادُ نَفْيُ مَا لَا يَلِيقُ بِاللهِ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهُ، فَقَدْ نَزَّهَ سُبْحَانَهُ نَفْسَهُ فِيهَا عَنِ اتِّخَاذِ الوَلَدِ وَعَنْ وُجُودِ إِلَهٍ خَالِقٍ مَعَهُ، وَعَمَّا وَصَفَهُ بِهِ الْمُفْتَرُونَ الكَذَّابُونَ؛ كَمَا نَهَى عَنْ ضَرْبِ الأَمْثَالِ لَهُ، وَالإِشْرَاكِ بِهِ بِلَا حُجَّةٍ وَلَا بُرْهَانٍ، وَالقَوْلِ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ بِلَا عِلْمٍ وَلَا دَلِيلٍ.

فَهَذِهِ الآيَةُ تَضَمَّنَتْ إِثْبَاتَ تَوْحِيدِ الإِلَهِيَّةِ، وَإِثْبَاتَ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، فَإِنَّ اللهَ بَعْدَمَا أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ بِعَدَمِ وُجُودِ إِلَهٍ مَعَهُ أَوْضَحَ ذَلِكَ بِالبُرْهَانِ القَاطِعِ وَالحُجَّةِ البَاهِرَةِ، فَقَالَ: (إِذًا)؛ أَيْ: إِذْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكُونَ؛ ﴿لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١].

وَتَوْضِيحُ هَذَا الدَّلِيلِ أَنْ يُقَالَ: إِذَا تَعَدَّدَتِ الآلِهَةُ؛ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لِكُلٍّ مِنْهُمْ خَلْقٌ وَفِعْلٌ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّعَاوُنِ فِيمَا بَيْنَهُمْ؛ فَإِنَّ الاخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ ضَرُورِيٌّ، كَمَا أَنَّ التَّعَاوُنَ بَيْنَهُمْ فِي الخَلْقِ يَقْتَضِي عَجْزَ كُلٍّ مِنْهُمْ عِنْدَ الانْفِرَادِ، وَالعَاجِزُ لَا يَصْلُحُ إِلَهًا، فَلَا بُدَّ أَنْ يَسْتَقِلَّ كُلٌّ مِنْهُمْ بِخَلْقِهِ وَفِعْلِهِ، وَحِينَئِذٍ فَإِمَّا أَنْ يَكُونُوا مُتَكَافِئِينَ فِي القُدْرَةِ، لَا يَسْتَطِيعُ كُلٌّ مِنْهُمْ أَنْ يَقْهَرَ الآخَرِينَ وَيَغْلِبَهُمْ، فَيَذْهَبَ كُلٌّ مِنْهُمْ بِمَا خَلَقَ، وَيَخْتَصَّ بِمُلْكِهِ؛ كَمَا يَفْعَلُ مُلُوكُ الدُّنْيَا مِنَ انْفِرَادِ كُلٍّ بِمَمْلَكَتِهِ إِذَا لَمْ يَجِدْ سَبِيلًا لِقَهْرِ الآخَرِينَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمْ أَقْوَى مِنَ الآخَرِينَ، فَيَغْلِبَهُمْ، وَيَقْهَرَهُمْ، وَيَنْفَرِدَ دُونَهُمْ بِالخَلْقِ وَالتَّدْبِيرِ، فَلَا بُدَّ إِذًا مَعَ تَعَدُّدِ الآلِهَةِ مِنْ أَحَدِ هَذَيْنِ الأَمْرَيْنِ:

إِمَّا ذَهَابُ كُلٍّ بِمَا خَلَقَ، أَوْ عُلُوُّ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ.

وَذَهَابُ كُلٍّ بِمَا خَلَقَ غَيْرُ وَاقِعٍ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي التَّنَافُرَ وَالانْفِصَالَ بَيْنَ أَجْزَاءِ العَالَمِ، مَعَ أَنَّ الْمُشَاهَدَةَ تُثْبِتُ أَنَّ العَالَمَ كُلَّهُ كَجِسْمٍ وَاحِدٍ مُتَرَابِطِ الأَجْزَاءِ، مُتَّسِقِ الأَنْحَاءِ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا أَثَرًا لِإِلَهٍ وَاحِدٍ.

وَعُلُوُّ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الإِلَهُ هُوَ العَالِيَ وَحْدَهُ.

=راجع: شرح الطحاوية لابن أبي العز (١/ ٣٩-٤١) تفسير ابن كثير عند الآية (٩٢) من سورة المؤمنون.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾؛ فَهُوَ نَهْيٌ لَهُمْ أَنْ يُشَبِّهُوهُ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَهُ المَثَلُ الأَعْلَى الَّذِي لَا يُشْرِكُهُ فِيهِ مَخْلُوقٌ.

وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي حَقِّهِ مِنَ الأَقْيِسَةِ مَا يَقْتَضِي المُمَاثَلَةَ أَوِ المُسَاوَاةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ؛ كَقِيَاسِ التَّمْثِيلِ وَقِيَاسِ الشُّمُولِ.

وَإِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِي ذَلِكَ قِيَاسُ الأَوْلَى الَّذِي مَضْمُونُهُ أَنَّ كُلَّ كَمَالٍ وُجُودِيٍّ غَيْرُ مُسْتَلْزِمٍ لِلعَدَمِ وَلَا لِلنَّقْصِ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ اتَّصَفَ بِهِ المَخْلُوقُ، فَالخَالِقُ أَوْلَى أَنْ يَتَّصِفَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي وَهَبَ المَخْلُوقَ ذَلِكَ الكَمَالَ، وَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِذَلِكَ الكَمَالِ مَعَ إِمْكَانِ أَنْ يَتَّصِفَ بِهِ لَكَانَ فِي المُمْكِنَاتِ مَنْ هُوَ أَكْمَلُ مِنْهُ، وَهُوَ مُحَالٌ، وَكَذَلِكَ كُلُّ نَقْصٍ يَتَنَزَّهُ عَنْهُ المَخْلُوقُ، فَالخَالِقُ أَوْلَى بِالتَّنَزُّهِ عَنْهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ﴾.. إِلَخْ؛ فَـ (إِنَّمَا) أَدَاةُ قَصْرٍ تُفِيدُ اخْتِصَاصَ الأَشْيَاءِ المَذْكُورَةِ بِالحُرْمَةِ، فَيُفْهِمُ أَنَّ مَنْ عَدَاهَا مِنَ الطَّيِّبَاتِ فَهُوَ مُبَاحٌ لَا حَرَجَ فِيهِ؛ كَمَا أَفَادَتْهُ الآيَةُ الَّتِي قَبْلَهَا.

وَ﴿الْفَوَاحِشَ﴾ جَمْعُ فَاحِشَةٍ؛ وَهِيَ الفِعْلَةُ المُتَنَاهِيَةُ فِي القُبْحِ، وَخَصَّهَا بَعْضُهُمْ بِمَا تَضَمَّنَ شَهْوَةً وَلَذَّةً مِنَ المَعَاصِي؛ كَالزِّنَا، وَاللِّوَاطِ، وَنَحْوِهِمَا مِنَ الفَوَاحِشِ الظَّاهِرَةِ، وَكَالكِبْرِ وَالعُجْبِ وَحُبِّ الرِّيَاسَةِ مِنَ الفَوَاحِشِ البَاطِنَةِ.

وَأَمَّا ﴿وَالْإِثْمَ﴾؛ فَمِنْهُمْ مَنْ فَسَّرَهُ بِمُطْلَقِ المَعْصِيَةِ، فَيَكُونُ المُرَادُ مِنْهُ مَا دُونَ الفَاحِشَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّهُ بِالخَمْرِ؛ فَإِنَّهَا جِمَاعُ الإِثْمِ.

وَأَمَّا البَغْيُ بِغَيْرِ الحَقِّ؛ فَهُوَ التَّسَلُّطُ وَالِاعْتِدَاءُ عَلَى النَّاسِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ القِصَاصِ وَالمُمَاثَلَةِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾، وَحَرَّمَ أَنْ تَعْبُدُوا مَعَ اللهِ غَيْرَهُ، وَتَتَقَرَّبُوا إِلَيْهِ بِأَيِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ العِبَادَاتِ وَالقُرُبَاتِ؛ كَالدُّعَاءِ، وَالنَّذْرِ، وَالذَّبْحِ، وَالخَوْفِ، وَالرَّجَاءِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَجِبُ أَنْ يُخْلِصَ فِيهِ العَبْدُ قَلْبَهُ وَيُسْلِمَ وَجْهَهُ لله، وَحَرَّمَ

أَنْ تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِهِ سُبْحَانَهُ أَوْلِيَاءَ يُشَرِّعُونَ لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللهُ فِي عِبَادَاتِهِمْ وَمُعَامَلَاتِهِمْ؛ كَمَا فَعَلَ أَهْلُ الكِتَابِ مَعَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ؛ حَيْثُ اتَّخَذُوهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهِ فِي التَّشْرِيعِ، فَأَحَلُّوا مَا حَرَّمَ اللهُ، وَحَرَّمُوا مَا أَحَلَّ اللهُ، فَاتَّبَعُوهُمْ فِي ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ قَيْدٌ لِبَيَانِ الوَاقِعِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مَا عُبِدَ أَوِ اتُّبِعَ أَوْ أُطِيعَ مِنْ دُونِ اللهِ قَدْ فُعِلَ بِهِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ سُلطَانٍ.

وَأَمَّا القَوْلُ عَلَى اللهِ بِلَا عِلمٍ؛ فَهُوَ بَابٌ وَاسِعٌ جِدًّا يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ خَبَرٍ عَنِ اللهِ بِلَا دَلِيلٍ وَلَا حُجَّةٍ؛ كَنَفْيِ مَا أَثْبَتَهُ، أَوْ إِثْبَاتِ مَا نَفَاهُ، أَوِ الإِلحَادِ فِي آيَاتِهِ بِالتَّحْرِيفِ وَالتَّأْوِيلِ.

قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ القَيِّمِ فِي كِتَابِهِ (إِعْلَامِ المُوَقِّعِينَ): (وَقَدْ حَرَّمَ اللهُ القَوْلَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ عِلمٍ فِي الفُتْيَا وَالقَضَاءِ وَجَعَلَهُ مِنْ أَعْظَمِ المُحَرَّمَاتِ؛ بَل جَعَلَهُ فِي المَرْتَبَةِ العُلْيَا مِنْهَا؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأعراف: ٣٣].. الآيَةَ.

فَرَتَّبَ المُحَرَّمَاتِ أَرْبَعَ مَرَاتِبَ، وَبَدَأَ بِأَسْهَلِهَا، وَهُوَ الفَوَاحِشُ، وَثَنَّى بِمَا هُوَ أَشَدُّ تَحْرِيمًا مِنْهُ، وَهُوَ الإِثْمُ وَالظُّلمُ، ثُمَّ ثَلَّثَ بِمَا هُوَ أَعْظَمُ تَحْرِيمًا مِنْهُمَا، وَهُوَ الشِّرْكُ بِهِ سُبْحَانَهُ، ثُمَّ رَبَّعَ بِمَا هُوَ أَعْظَمُ تَحْرِيمًا مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ[1]، وَهُوَ القَوْلُ عَلَيْهِ بِلَا عِلمٍ، وَهَذَا يَعُمُّ القَوْلَ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ بِلَا عِلمٍ فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ وَفِي دِينِهِ وَشَرْعِهِ).

وَقَوْلُهُ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ:

فِي سُورَةِ الأَعْرَافِ؛ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ

---

(١) نقل الهراس لكلام ابن القيم رحمه الله اعتمادًا له على ما قال، ولا بد من بيان وجه النقد فيه، كما هو معلوم في كثير من الأدلة أن الشرك هو أظلم الظلم، وأعظم الذنوب... وكذا القول على الله أمر واسع يدخل فيه ما ليس بكفر، مثل من أفتى بجهل فهذا قول على الله بلا علم، وليس هو من الشرك.

ويكون أعظم القول على الله بلا علم ما كان متضمنًا للشرك فهو -أي الشرك- قول على الله بلا علم، ومن حيث هو هذا فهو أعظم، فإذًا لا بد من التقييد.

أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وَقَالَ فِي سُورَةِ يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يونس: ٣]، وَقَالَ فِي سُورَةِ الرَّعْدِ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الرعد: ٢]، وَقَالَ فِي سُورَةِ طه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وَقَالَ فِي سُورَةِ الفُرْقَانِ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الفرقان: ٥٩]، وَقَالَ فِي سُورَةِ الم السَّجْدَةِ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [السجدة: ٤]، وَقَالَ فِي سُورَةِ الحَدِيدِ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الحديد: ٤].

وَقَوْلُهُ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾.. إلخ؛ هَذِهِ هِيَ المَوَاضِعُ السَّبْعَةُ الَّتِي أَخْبَرَ فِيهَا سُبْحَانَهُ بِاسْتِوَائِهِ عَلَى العَرْشِ، وَكُلُّهَا قَطْعِيَّةُ الثُّبُوتِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ كِتَابِ اللهِ، فَلَا يَمْلِكُ الجَهْمِيُّ المُعَطِّلُ لَهَا رَدًّا وَلَا إِنْكَارًا، كَمَا أَنَّهَا صَرِيحَةٌ فِي بَابِهَا، لَا تَحْتَمِلُ تَأْوِيلًا، فَإِنَّ لَفْظَ: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ فِي اللُّغَةِ[1] إِذَا عُدِّيَ بِـ﴿عَلَى﴾[2] لَا يُمْكِنُ أَنْ يُفْهَمَ مِنْهُ إِلَّا العُلُوُّ وَالِارْتِفَاعُ، وَلِهَذَا لَمْ تَخْرُجْ تَفْسِيرَاتُ السَّلَفِ لِهَذَا اللَّفْظِ عَنْ أَرْبَعِ عِبَارَاتٍ؛ ذَكَرَهَا العَلَّامَةُ ابْنُ القَيِّمِ فِي

---

(١) الاستواء لغة: الارتفاع والعلو على الشيء، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾.

وقال الشاعر:

فأوردتهم ماء بفيفاء قفرة ... وقد حلق النجم اليماني فاستوى

(٢) قال ابن القيم: إن الاستواء في لغة العرب نوعان:

(١) مطلق: وهو ما لم يوصل معناه بحرف، مثل: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾، ومعناه كمل وتم.

(٢) مقيد: وهو ثلاثة أضرب:

(أ) مقيد بـ(على) كقوله: ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾، وهذا معناه العلو والارتفاع والاعتدال بإجماع أهل اللغة.

(ب) مقيد بـ(إلى) كقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ وهذا بمعنى العلو والارتفاع بإجماع السلف.

(ج) مقيد بـ(الواو) التي تعدي الفعل إلى المفعول معه، نحو: استوى الماء والخشب، بمعنى المساواة.

راجع: تاج العروس (١٠/ ١٨٨)، لسان العرب (١٤/ ٤١٤)، تهذيب اللغة (١٣/ ١٢٤)، مختصر الصواعق (٢/ ١٢٦).

(النُّونِيَّةِ)؛ حَيْثُ قَالَ:

فَلَهُمْ عِبَارَاتٌ عَلَيْهَا أَرْبَعٌ ... قَدْ حُصِّلَتْ لِلفَارِسِ الطَّعَّانِ
وَهِيَ اسْتَقَرَّ وَقَدْ عَلَا[1] وَكَذَلِكَ ارْ ... تَفَعَ الَّذِي مَا فِيهِ مِنْ نُكْرَانِ
وَكَذَاكَ قَدْ صَعِدَ الَّذِي هُوَ رَابِعٌ ... وَأَبُو عُبَيْدَةَ صَاحِبُ الشَّيْبَانِ
يَخْتَارُ هَذَا القَوْلَ فِي تَفْسِيرِهِ ... استوى مِنَ الجَهْمِيِّ بِالقُرْآنِ

فَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَخْبَرَ بِهِ سُبْحَانَهُ عَنْ نَفْسِهِ مِنْ أَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ، بَائِنٌ مِنْ خَلقِهِ بِالكَيْفِيَّةِ الَّتِي يَعْلَمُهَا هُوَ جَلَّ شَأْنُهُ؛ كَمَا قَالَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ: (الاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالكَيْفُ مَجْهُولٌ).

وَأَمَّا مَا يَشْغَبُ بِهِ أَهْلُ التَّعْطِيلِ مِنْ إِيرَادِ اللَّوَازِمِ الفَاسِدَةِ[2] عَلَى تَقْرِيرِ الاسْتِوَاءِ؛

---

(١) قال شيخ الإسلام: وقال عبدالله بن المبارك ومن تابعه من أهل العلم، -وهم كثير-: إن معنى ﴿اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾: استقر وهو قول القتيبي.
قال ابن عبدالبر: «الاستواء: الاستقرار في العلو. اهـ.
وكذا فسره غير واحد من المتأخرين». التمهيد (٣/ ٣٤٠).
قلت: تقدم معنا أن الاستواء إذا عدي بـ«على» فمعناه: العلو والارتفاع والاعتدال، وليس استقر منها.
ولذا قال الذهبي في العلو عند ترجمة البغوي (١٦١) عند رقم (٣٤٢) ص (٢٨٠) قال: قال الكلبي ومقاتل: استقر.
قال الذهبي: لا تعجبني قوله: استقر.
ونسب ابن حجر تفسير «الاستقرار» للمجسمة.
قلت: هذا غير مسلم للحافظ غفر الله له زلله فإنه قد زل في باب الصفات، ونَهج نهج الأشاعرة.
راجع: مجموع الفتاوى (٥/ ٥١٩)، التمهيد (٣/ ٣٤٠)، مختصر العلو (٢٦٦)، ترجمة رقم (٣٢٣) و(٢٨٠) رقم (٣٤٢)، فتح الباري (١٣/ ٤٩٠)، أصول السنة للالكائي (٣/ ٣٢٧).

(٢) قالوا: لا يجوز أن يكون استوى بمعناه الحقيقي؛ لأنه يلزم من ذلك بعض المعاني الباطلة، نحو: كون الله في جهة أو متميزًا أو مركبًا مؤلفًا، وهذا يستلزم التجسيم.
وقالوا: لو كان على العرش لزم أن يكون محمولًا بالملائكة فيلزم احتياجه لخلقه.
وقالوا: وإذا كان على العرش إما أن يكون أكبر من العرش أو أصغر أو مساويًا. =

=وقالوا: لو أثبتنا له الاستواء الحقيقي للزم أن يكون له حد.
فهذه اللوازم التي يريدون أن يهدموا بها صفة الاستواء على العرش- تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا-.
والجواب عن هذه اللوازم يحتاج أن نقف على واحد على حدة:
أما قولهم: أن يلزم أن يكون في جهة وحيز، فإن مثل هذه الألفاظ المجملة تعامل معاملة خاصة فلا نثبتها ولا ننفيها بل لا بد من معرفة المعنى المراد من اللفظ، لأن بالإثبات قد يكون المعنى باطلًا كفريًا، وبالنفي قد يكون نفيًا للمعنى الحق، فإذًا لابد من التفصيل.
(فالجهة والحيز) فإن أريد بالجهة أن الله في جهة موجودة تحصره وتحيط به كأن يكون في جوف السماء، فهذا باطل يلزم منه الكفر.
وإذا قيل إنه أمرٌ عدميٌّ وهو ما فوق العالم ولا داخل ولا شيء، فيقال: العدم ليس بشيء وإن أردت بالعدمية الغير مخلوقة، وأن الله فوق العالم بائن من المخلوقات مستغنٍ عنهم جميعًا، وأن له العلو المطلق فهذا المعنى صحيح، واللفظ لم يرد عن أحد من السلف.
وأما (الحيز):
فمن نفى أن يكون الله في حيز وأراد بذلك أن الله ليس مباينًا للعالم وليس فوقه ولا يجوز الإشارة إليه حسًّا فهذا باطل غير صحيح.
وإذا قلنا إنه غير متحيز أي: أن المخلوقات لا تحيط به ولا تحصره فالمعنى الحق والتعبير بمثل هذه الألفاظ محدث لم يرد بكتاب ولا سنة.
وأما قولهم: يلزم التركيب والتجسيم:
فأما قولهم: (كونه جسمًا) إن كان المراد بالجسم من البدن، أو على قول المتكلمين أنه من جوهرين فهذه المعاني باطلة فلا يسلم لهم بها، وإن كان المراد بالجسم القائم بنفسه الموصوف بالصفات المباينة لخلقه المستوي على عرشه، فهذا المعنى صحيح، واللفظ محدث.
وأما قولهم: (مركب):
فإذا قيل: هو مركب مؤلف بمعنى أنه كانت أجزاؤه متفرقة فجمع بينها كما يجمع بين أجزاء المركبات من الأطعمة والأدوية، فهذا التركيب من اعتقده في حق الله فهو من أكفر الناس.
وكذا من زعم أن الله مركب مؤلف بمعنى أنه يقبل الانقسام فهذا يكون صاحبه من أكفر الناس وأجهلهم، وقوله شرٌّ من الأول.
وأما إن كان المقصود بها من يوصف بهذه الصفات القائم بنفسه المباين لغيره، المشار إليه حسًّا فالتركيب بهذا المعنى معناه صحيح، ولفظه ما عرف في لغة العرب، فلا ننفي المعنى الصحيح بسبب=

فَهِيَ لَا تَلْزَمُنَا؛ لِأَنَّنَا لَا نَقُولُ بِأَنَّ فَوْقِيَّتَهُ عَلَى العَرْشِ كَفَوْقِيَّةِ المَخْلُوقِ عَلَى المَخْلُوقِ.

وَأَمَّا مَا يُحَاوِلُونَ بِهِ صَرْفَ هَذِهِ الآيَاتِ الصَّرِيحَةِ عَنْ ظَوَاهِرِهَا بِالتَّأْوِيلَاتِ الفَاسِدَةِ[1] الَّتِي تَدُلُّ عَلَى حِيرَتِهِمْ وَاضْطِرَابِهِمْ؛......

=تسميتهم هذه الصفات تركيبًا.

وأما قولهم: إنه لو استوى على العرش لزم أن يكون مفتقرًا إلى خلقه، وقولهم: بأنه إما أن يكون أكبر أو مساويًا:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: يظن المتوهم أنه إذا وصف الله بالاستواء على العرش كان استواءً كاستواء الإنسان على الفلك، فلو قدر- على وجه الفرض الممتنع- أنه هو مثل خلقه- تعالى الله عن ذلك- كان استواؤه مثل استواء خلقه.

أما إذا كان هو ليس مماثلًا لخلقه، بل عُلِم أنه الغني عن الخلق وأنه الخالق للعرش ولغيره وأن كل ما سواه مفتقر إليه وهو الغني عن كل ما سواه، وهو لم يذكر إلا استواءً يخصه لم يذكر استواء يتناول غيره ولا يصلح له، فكيف يجوز أن يتوهم أنه إذا كان مستويًا على العرش كان محتاجًا إليه؟!!!. اهـ.

فعلم أنه تعالى لا يفتقر إلى مخلوقاته، بل جميع خلقه مفتقرون إلى ربهم افتقارًا ذاتيًّا، وليس كل عالٍ يلزم منه الافتقار إلى من دونه، أفرأيت السماء فوق الأرض وليست هي محتاجة إلى الأرض، هذا إذا كان في المخلوق فكيف بالخالق سبحانه وتعالى عما يصفون.

وأما قولهم: (يلزم أن يكون محدودًا):

من المعلوم أن الحد يقال على ما ينفصل به الشيء ويتميز به عن غيره، والله تعالى غير حالٍّ في خلقه، ولا قائم بهم، بل هو القيوم القائم بنفسه، المقيم غيره، فالحد بهذا المعنى لا يجوز أن يكون فيه منازعة في نفس الأمر أصلًا، فإنه ليس وراء نفيه إلى نفي وجود الرب ونفي حقيقته.

وأما الحد بمعنى العلم والقول، وهو أن يحده العباد، فهذا منتفٍ بلا منازعة بين أهل السنة، اهـ ما قال ابن أبي العز في شرحه للطحاوية.

قلت: فهذه هي لوازمهم الفاسدة بينا مراد أهل السنة منها، وما سوى الحق فوسواس الشياطين لا حاجة لأهل السنة بها.

راجع: العقل والنقل (١/ ٢٨٠) و(٥/ ١٤٢) و(٦/ ١٣٠) و(٦/ ٣١٩) و(١٠/ ٣٠٧)، نقض التأسيس (١/ ٤٦) و(١/ ٥٦٢) و(٢/ ١٤٤) و(٢/ ١٥٦) و(٢/ ٢٦٢)، التسعينية (١/ ٢٢١)، مجموع الفتاوى (١٧/ ٤٤٣) و(٥/ ٢٦٢، ٢٧٧، ٢٩٨) و(١٣/ ٣٠٣) و(٥/ ١٩٩، ٢٠٨، ٢٨٥)، شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢٦٣).

(١) ومن هذه التأويلات قولهم: إن الاستواء هو فعل فعله الله في العرش سماه: (استوى). =

....كَتَفْسِيرِهِمْ: (اسْتَوَى) بِـ (اسْتَوْلَى)[1]، أَوْ حَمْلِهِمْ (عَلَى) عَلَى مَعْنَى (إِلَى)،

=وقولهم: (إن العرش هو الملك).

وقولهم: (هذا من باب المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله).

والجواب عن هذه التأويلات: زعموا أن الاستواء إذا كان نقصًا فيجب تنزيه الله عن ذلك النقص، وإن كانت صفات كمال فقد كان فاقدًا لها قبل حدوثها، وعدم الكمال نقص.

وهذا الزعم فاسد فيلزمون بالصفات العقلية التي يثبتونها كالخلق والرزق ولا فرق بين الصفات.

ويقال أيضًا: إن صفة الاستواء اتصف الله بها أزلًا، وكان الاستواء بعد أن لم يكن فعلًا، فالاتصاف كان أزلًا فالله بصفاته سبحانه، ولم يستفد صفة بعد أن لم يكن متصفًا بها.

وزعمهم أن الاستواء هو الملك، وهذا منقوض بالأدلة السمعية التي تدل أن العرش ليس هو الملك، ومنها: قوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴿١٧﴾﴾، فهل يقال: إن الملائكة تحمل ملكه يوم القيامة؟!

وقوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ فهل يكون الملك على الماء؟!

وقوله ﷺ: «**إذا أنا بموسى آخذٌ بقائمة من قوائم العرش**» أيقال آخذٌ بقائمة من قوائم الملك، وهل للملك قوائم.

وزعمهم أن هذا من باب المتشابه، فهذا الزعم باطل، فعلى قولهم: تكلم بكلام لا يعرف معناه، وقولهم يلزم منه تعطيل الشرائع، ولذلك كانت المفوضة من شرار الطوائف.

راجع: فتاوى ابن تيمية (٦/ ١٠٨)، و(٦/ ٣٤٠-٣٤٣)، العقل والنقل (٤/ ٣-١٣)، الفتوى الحموية (٢٨٩)، شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٣٦٨)، مختصر الصواعق (٢/ ٤٢٢).

(١) وهذه شبهة أهل التعطيل فإنهم جعلوا استوى بمعنى استولى، واستدلوا بقول الشاعر الأخطل:

قد استوى بشر على العراق ... من غير سيف أو دم مهراق

والرد على قولهم:

أن لغة العرب لا تساعدهم إلى ما ذهبوا إليه، وذلك أن العرب تطلق الاستواء، ومرادهم العلو والارتفاع.

سئل الخليل بن أحمد هل وجدت في اللغة استوى بمعنى استولى؟ فقال: هذا لا تعرفه العرب ولا هو جائز في لغتهم.

ونقل ابن القيم الإجماع عن أهل العربية أن الاستواء المقيد بـ«على» يكون بمعنى العلو، وروى اللالكائي عن أبي بكر بن النضر قال: كان أبو عبدالله بن الأعرابي جارنا وذكر لنا أن ابن أبي داود سأله أتعرف العرب في اللغة استوى بمعنى استولى؟ فقال: لا أعرف. =

وَ(اسْتَوَى)؛ بِمَعْنَى: (قَصَدَ)[1].. إِلَى آخِرِ مَا نَقَلَهُ عَنْهُمْ حَامِلُ لِوَاءِ التَّجَهُّمِ وَالتَّعْطِيلِ زَاهِدٌ الكَوْثَرِيُّ؛ فَكُلُّهَا تَشْغِيبٌ بِالبَاطِلِ، وَتَغْيِيرٌ فِي وَجْهِ الحَقِّ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ فِي قَلِيلٍ وَلَا كَثِيرٍ.

=وأما استدلالهم ببيت الأخطل؛ فالجواب عنه:

(١) أنه مصنوع مكذوب.

(٢) قيل: إنه محرف، وأصله: قد استولى بشر.

(٣) فإن صح فأين سنده إلى قائله.

(٤) الأخطل نصراني خبيث المعتقد نصراني يقول بالتثليث، فكيف يحتج بشعره.

(٥) الإعراض -بزعمهم هذا- عن جميع الأدلة من القرآن والسنة، وأخذهم بقول الأخطل، وكما قال شيخ الإسلام في لاميته:

قبحًا لمن نبذ القرآن وراءه ... وإذا استدل يقول قال الأخطل

(٦) وإن صح فهو ليس فيه حجة، لأن بشرًا هذا كان أخًا لعبدالملك بن مروان وكان أميرًا على العراق فاستوى على سريرها كعادة الملوك.

(٧) قولهم: (إن الاستواء هو الاستيلاء يلزم من هذا المغالبة والمنازعة، وقد روى اللالكائي عن أبي سليمان داود بن علي، قال: كنا عند ابن الأعرابي فأتى رجل فقال: ما معنى قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ قال: هو على عرشه كما أخبر، فقال: يا أبا عبدالله ليس هذا معناه، إنما معناه استولى، فقال ابن الأعرابي: اسكت ما أنت وهذا، لا يقال: استولى على الشيء إلا أن يكون له مضاد، فإذا غلب أحدهما قيل: استولى، أما سمعت قول النابغة الذبياني:

ألا لمثلك أو من أنت سابقه ... سبق الجواد إذا استولى على الأمد

(٨) ويقال: إن لفظ استوى قد اضطرد في جميع الأدلة، وأما استولى فلم يأت دليل واحد يؤيد هذا المعنى.

(١) وذهب بعضهم إلى أنه استوى على العرش أي: عمد وقصد في خلقه، وذهب إلى هذا أبو عبيدة وحكاه عن الفراء وجماعة، وهذا الوجه من أضعف الوجوه، فإنه قد أخبر أن العرش كان على الماء قبل خلق السماوات والأرض... فإذا كان العرش مخلوقًا قبل خلق السموات والأرض فكيف يكون استواؤه عمده إلى خلقه له، لو كان هذا يعرف في اللغة أن استوى على كذا بمعنى أنه عمد إلى فعله، وهذا لا يعرف قط في اللغة لا حقيقة ولا مجازًا لا في نظم ولا في نثر، وإنما هذا القول وأمثاله ابتدع في الإسلام.

راجع: مجموع الفتاوى (٥/ ٥٢٠).

وَلَيْتَ شِعْرِي! مَاذَا يُرِيدُ هَؤُلَاءِ المُعَطِّلَةُ أَنْ يَقُولُوا؟! أَيُرِيدُونَ أَنْ يَقُولُوا: لَيْسَ فِي السَّمَاءِ رَبٌّ يُقْصَدُ، وَلَا فَوْقَ العَرْشِ إِلَهٌ يُعْبَدُ؟! فَأَيْنَ يَكُونُ إِذَنْ؟! وَلَعَلَّهُمْ يَضْحَكُونَ مِنَّا حِينَ نَسْأَلُ عَنْهُ بِـ(أَيْنَ)! وَنَسُوا أَنَّ أَكْمَلَ الخَلْقِ وَأَعْلَمَهُمْ بِرَبِّهِمْ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ قَدْ سَأَلَ عَنْهُ بِـ(أَيْنَ) حِينَ قَالَ لِلجَارِيَةِ: «أَيْنَ اللهُ؟»، وَرَضِيَ جَوَابَهَا حِينَ قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ[1].

وَقَدْ أَجَابَ كَذَلِكَ مَنْ سَأَلَهُ بِـ: «أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ؟ بِأَنَّهُ كَانَ فِي عَمَاءٍ..» الحَدِيثَ[2].

وَلَمْ يُرْوَ عَنْهُ أَنَّهُ زَجَرَ السَّائِلَ، وَلَا قَالَ لَهُ: إِنَّكَ غَلَطْتَ فِي السُّؤَالِ.

إِنَّ قُصَارَى مَا يَقُولُهُ المُتَحَذْلِقُ مِنْهُمْ فِي هَذَا البَابِ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى كَانَ وَلَا مَكَانَ، ثُمَّ خَلَقَ المَكَانَ، وَهُوَ الآنَ عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ خلق المَكَانِ[3].

فَمَاذَا يَعْنِي هَذَا المُخَرِّفُ بِالمَكَانِ الَّذِي كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ؟! هَل يَعْنِي بِهِ تِلْكَ الأَمْكِنَةَ

---

(١) الحديث أخرجه مسلم (٥٣٧) وأبو داود (١/ ٣٤٩) والنسائي (١/ ١٧٩) وغيرهم كلهم من طريق يحيى بن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن الحكم به، وقد طعن الكوثري في هذا الحديث، وكلها تعليلات فاسدة تدل على ضعفه.

(٢) هو من حديث أبي رزين العقيلي رواه الترمذي وابن ماجة وعبدالله ابن الإمام أحمد، وفي سنده وكيع بن حدس -وقيل: عدس- وهو لا يعرف
انظر السنة لعبدالله (١٢)، ومختصر العلو (١٨٦)، والأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٢٣٦).

(٣) هؤلاء هم الاتحادية الملاحدة وتلقى منهم المقولة بعض متأخري الجهمية، والأولون يقولون: (كان الله ولا مكان ولا زمان، وهو الآن على ما عليه كان)، وقال آخرون: (كان الله ولا شيء معه وهو الآن على ما عليه كان) ويستدل هؤلاء بما يؤثر: «كان الله ولا شيء معه، وهو الآن على ما عليه كان» وهذه الزيادة (وهو الآن على ما عليه كان) كذب مفترى على رسول الله ﷺ، واتفق أهل العلم بالحديث على أنه موضوع، مختلق، وليس هو في شيء من دواوين الحديث لا كبارها ولا صغارها ولا رواه أحد من أهل العلم بإسناد صحيح ولا ضعيف ولا بإسناد مجهول، وإنما تكلم بهذه الكلمة بعض متأخري متكلمة الجهمية فتلقاها منهم هؤلاء، وقد اعترف بوضع هذه الكلمة ابن عربي كما في كتابه (ما لا بد للمريد منه).
راجع: مجموع الفتاوى (٢/ ٢٧٢-٢٧٤).

الوُجُودِيَّةَ الَّتِي هِيَ دَاخِلُ مُحِيطِ العَالَمِ؟! فَهَذِهِ أَمْكِنَةٌ حَادِثَةٌ، وَنَحْنُ لَا نَقُولُ بِوُجُودِ اللهِ فِي شَيْءٍ مِنْهَا؛ إِذْ لَا يَحْصُرُهُ وَلَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ.

وَأَمَّا إِذَا أَرَادَ بِهَا المَكَانَ العَدَمِيَّ الَّذِي هُوَ خَلَاءٌ مَحْضٌ لَا وُجُودَ فِيهِ؛ فَهَذَا لَا يُقَالُ: إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ خَلْقٌ؛ إِذْ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الخَلْقُ، فَإِنَّهُ أَمْرٌ عَدَمِيٌّ، فَإِذَا قِيلَ: إِنَّ اللهَ فِي مَكَانٍ بِهَذَا المَعْنَى؛ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الآيَاتُ وَالأَحَادِيثُ؛ فَأَيُّ مَحْذُورٍ فِي هَذَا؟! بَلِ الحَقُّ أَنْ يُقَالَ: كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ، ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ، وَثُمَّ هُنَا لِلتَّرْتِيبِ الزَّمَانِيِّ لَا لِمُجَرَّدِ العَطْفِ[1].

وَقَوْلُهُ: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

و﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗا﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧].

وَقَوْلُهُ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗاۖ فَسَتَعۡلَمُونَ كَيۡفَ نَذِيرِ ﴿١٧﴾﴾ [الملك: ١٦، ١٧].

وَقَوْلُهُ: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ﴾.. إلخ؛ هَذِهِ الآيَاتُ جَاءَتْ مُؤَيِّدَةً لِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الآيَاتُ السَّابِقَةُ مِنْ عُلُوِّهِ تَعَالَى وَارْتِفَاعِهِ فَوْقَ العَرْشِ مُبَايِنًا لِلخَلْقِ[2]، وَنَاعِيَةً عَلَى المُعَطِّلَةِ جُحُودَهُمْ

---

(١) قال شيخ الإسلام: قيل الاستواء علو خاص، فكل مستوٍ على شيء عالٍ عليه، وليس كل عالٍ على شيء مستوٍ عليه، والذي أخبر الله أنه كان بعد خلق السموات والأرض (الاستواء) لا مطلق العلو، مع أنه يجوز أنه كان مستويًا عليه قبل خلق السموات والأرض لما كان عرشه على الماء، ثم لما خلق هذا العالم كان عاليًا عليه ولم يكن مستويًا عليه، فلما خلق هذا العالم استوى عليه، فالأصل أن علوه على المخلوقات وصف لازم له كما أن عظمته وكبريائه وقدرته كذلك.

وأما الاستواء فهو فعل يفعله سبحانه بمشيئته وقدرته، ولهذا قال فيه: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ﴾

راجع: مجموع الفتاوى (٥/ ٥٢٢).

(٢) تنوعت الأدلة على إثبات العلو لله عز وجل، -حتى بلغت حد التواتر- حتى قال ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية: إن أدلة العلو تزيد على ألف دليل.

=

وَإِنْكَارَهُمْ لِذَلِكَ، تَعَالَى اللهُ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

فَفِي الآيَةِ الأُولَى يُنَادِي اللهُ رَسُولَهُ وَكَلِمَتَهُ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِأَنَّهُ مُتَوَفِّيهِ وَرَافِعُهُ إِلَيْهِ حِينَ دَبَّرَ اليَهُودُ قَتْلَهُ، وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: (إِلَيَّ) هُوَ ضَمِيرُ الرَّبِّ جَلَّ شَأْنُهُ، لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ، فَتَأْوِيلُهُ بِأَنَّ المُرَادَ: إِلَى مَحَلِّ رَحْمَتِي، أَوْ مَكَانِ مَلَائِكَتِي.. إلخ، لَا مَعْنَى لَهُ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ يُقَالُ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ رَدًّا عَلَى مَا ادَّعَاهُ اليَهُودُ مِنْ قَتْلِ عِيسَى وَصَلْبِهِ: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ﴾.

وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي المُرَادِ بِالتَّوَفِّي المَذْكُورِ فِي الآيَةِ[1]، فَحَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى المَوْتِ،

=ونقل ابن قدامة الإجماع على إثبات صفة العلو، قال رحمه الله: إن الله وصف نفسه بالعلو في السماء، وأجمع على ذلك جميع العلماء من الصحابة الأتقياء والأئمة الفقهاء وتواترت الأخبار بذلك على وجه حصل به اليقين.

وقال الدارمي: وعلى ذلك إجماع الأولين والآخرين العالمين منهم والجاهلين، وكل من مضى ومن غبر حتى فرعون ونمرود.

فدلالة العقل والفطرة على إثبات العلو متحتم، لذا قال ابن تيمية: إن هذا الأمر متفق عليه بين الأمم التي لم تتغير فطرتهم.

ويذكرون في دلالة الفطرة على العلو قصة الهمداني مع الجويني، وكذا يضاف إليها قصة شيخ الإسلام مع من ناكر العلو.

راجع: نقض التأسيس (٢/ ٢١٥)، اجتماع الجيوش الإسلامية ص (١٤٤)، الرد على الجهمية للدارمي (٢٠، ٢١)، الصواعق المرسلة (٤/ ١٢٨٠).

(١) اختلف أهل التفسير كما حكاه الطبري والقرطبي وابن الجوزي وجماعة.

فقيل: المراد به القبض ويرفعه إليه وافٍ تام من غير أن ينال منه اليهود شيئًا، وهذا هو قول الحسن وابن جريج وابن قتيبة، واختاره الفراء وابن جرير والقرطبي.

وقيل: معناه التوفي، وهذا منسوب إلى وهب بن منبه.

قال القرطبي: والصحيح أن الله رفعه إلى السماء من غير وفاة ولا نوم كما قال الحسن وابن زيد، وهو اختيار الطبري، وهو الصحيح عن ابن عباس وقاله الضحاك.

راجع: تفسير الطبري (٦/ ٤٥٥)، زاد المسير (١/ ٥٥-٥٦)، تفسير القرطبي (٤/ ١٠٠)، الفتاوى (٤/ ٤٢٢).

وَالأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّ المُرَادَ بِهِ النَّوْمُ، وَلَفْظُ المُتَوَفِّي يُسْتَعْمَلُ فِيهِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾.

وَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّ فِي الكَلَامِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا، وَأَنَّ التَّقْدِيرَ: إِنِّي رَافِعُكَ وَمُتَوَفِّيكَ؛ أَيْ: مُمِيتُكَ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَالحَقُّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رُفِعَ حَيًّا، وَأَنَّهُ سَيَنْزِلُ قُرْبَ قِيَامِ السَّاعَةِ؛ لِصِحَّةِ الحَدِيثِ بِذَلِكَ[1].

وَأَمَّا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾؛ فَهُوَ صَرِيحٌ أَيْضًا فِي صُعُودِ أَقْوَالِ العِبَادِ وَأَعْمَالِهِمْ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، يَصْعَدُ بِهَا الكِرَامُ الكَاتِبُونَ كُلَّ يَوْمٍ عَقِبَ صَلَاةِ العَصْرِ، وَعَقِبَ صَلَاةِ الفَجْرِ؛ كَمَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ: «فَيَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: يَا رَبَّنَا! أَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَتَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ»[2].

وَأَمَّا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ حِكَايَةً عَنْ فِرْعَوْنَ: ﴿يَـٰهَـٰمَـٰنُ﴾.. إلخ؛ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخْبَرَ فِرْعَوْنَ الطَّاغِيَةَ بِأَنَّ إِلَهَهُ فِي السَّمَاءِ، فَأَرَادَ أَنْ يَتَلَمَّسَ الأَسْبَابَ لِلْوُصُولِ إِلَيْهِ تَمْوِيهًا عَلَى قَوْمِهِ، فَأَمَرَ وَزِيرَهُ هَامَانَ أَنْ يَبْنِيَ لَهُ الصَّرْحَ، ثُمَّ عَقَّبَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ﴾؛ أَيْ: مُوسَى ﴿كَـٰذِبًا﴾ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ مِنْ كَوْنِ إِلَهِهِ فِي السَّمَاءِ، فَمَنْ إِذًا أَشْبَهُ بِفِرْعَوْنَ وَأَقْرَبُ إِلَيْهِ نَسَبًا؛ نَحْنُ أَمْ هَؤُلَاءِ المُعَطِّلَةُ؟! إِنَّ فِرْعَوْنَ كَذَّبَ مُوسَى فِي كَوْنِ إِلَهِهِ فِي السَّمَاءِ، وَهُوَ نَفْسُ مَا يَقُولُهُ هَؤُلَاءِ.

---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري رقم (٢٤٧٦) ومسلم (١٥٥) (٢٤٢) والحميدي (١٠٩٧) وابن أبي شيبة (١٥/ ١٤٤) وأحمد في المسند (٢/ ٢٤٠) وابن ماجة (٤٠٧٨) والآجري في الشريعة (٣٨٠) وابن مندة في الإيمان (٤٠٨) والطحاوي في شرح المشكل (١٠٣).

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري (٥٥٥، ٧٤٢٩، ٧٤٨٦)، ومسلم (٦٣٢) (٢١٠) من طريق مالك في الموطأ (١/ ١٧٠).

وأخرجه النسائي (١/ ٢٤٠)، وأبو عوانة (١/ ٣٧٨)، وأحمد في المسند (٢/ ٤٨٦)، وابن حبان (١٧٣٧)، والبغوي (٣٨٠).

قَوْلُهُ: ﴿ءَأَمِنتُم﴾.. إلخ؛ هَاتَانِ الآيَتَانِ فِيهِمَا التَّصْرِيحُ بِأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ فِي السَّمَاءِ، وَلَا يَجُوزُ حَمْلُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ المُرَادَ بِهِ العَذَابُ، أَوِ الأَمْرُ، أَوِ المُلْكُ؛ كَمَا يَفْعَلُ المُعَطِّلَةُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿مَّن﴾، وَهِيَ لِلعَاقِلِ[1]، وَحَمْلُهَا عَلَى المَلَكِ إِخْرَاجُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ بِلَا قَرِينَةٍ تُوجِبُ ذَلِكَ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُفْهَمَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ أَنَّ السَّمَاءَ ظَرْفٌ لَهُ سُبْحَانَهُ؛ بَلْ إِنْ أُرِيدَ بِالسَّمَاءِ هَذِهِ المَعْرُوفَةُ؛ فَـ﴿فِي﴾ بِمَعْنَى عَلَى؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وَإِنْ أُرِيدَ بِهَا جِهَةُ العُلُوِّ؛ فَـ﴿فِي﴾ عَلَى حَقِيقَتِهَا؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ فِي أَعْلَى العُلُوِّ.

﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [الحديد: ٤].

وَقَوْلُهُ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧﴾﴾ [المجادلة: ٧].

﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ٤٠]، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾ [طه: ٤٦]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [النحل: ١٢٨]، ﴿وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [الأنفال: ٤٦]، ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٢٤٩﴾﴾ [البقرة: ٢٤٩].

قَوْلُهُ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾.. إلخ؛ تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الآيَةُ الكَرِيمَةُ إِثْبَاتَ صِفَةِ المَعِيَّةِ لَهُ عَزَّ وَجَلَّ[2]، وَهِيَ عَلَى نَوْعَيْنِ:

---

(١) قال إسماعيل الأنصاري: الأولى أن يقول: (للعالم) بدل العاقل، لأن العاقل لا يوصف به الله تعالى.

(٢) انقسم الناس في المعية إلى ثلاثة طوائف:

(١) طائفة أثبتوا استواءً ونفوا المعية، وقالوا: إن الله في الأرض معهم بذاته. =

١- مَعِيَّةٌ عَامَّةٌ: شَامِلَةٌ لِجَمِيعِ المَخْلُوقَاتِ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ مَعَ كُلِّ شَيْءٍ بِعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَقَهْرِهِ وَإِحَاطَتِهِ، لَا يَغِيبُ عَنْهُ شَيْءٌ، وَلَا يُعْجِزُهُ، وَهَذِهِ المَعِيَّةُ المَذْكُورَةُ فِي الآيَةِ.

فَفِي هَذِهِ الآيَةِ يُخْبِرُ عَنْ نَفْسِهِ سُبْحَانَهُ بِأَنَّهُ هُوَ وَحْدَهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ يَعْنِي: أَوْجَدَهُمَا عَلَى تَقْدِيرٍ وَتَرْتِيبٍ سَابِقٍ فِي مُدَّةِ سِتَّةِ أَيَّامٍ، ثُمَّ عَلَا بَعْدَ ذَلِكَ وَارْتَفَعَ عَلَى عَرْشِهِ؛ لِتَدْبِيرِ أُمُورِ خَلْقِهِ.

وَهُوَ مَعَ كَوْنِهِ فَوْقَ عَرْشِهِ لَا يَغِيبُ عَنْهُ شَيْءٌ مِنَ العَالَمَيْنِ العُلْوِيِّ وَالسُّفْلِيِّ؛ فَهُوَ ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ﴾؛ أَيْ: يَدْخُلُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ، وَمَا يَعْرُجُ؛ أَيْ: يَصْعَدُ ﴿فِيهَا﴾، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ كَانَ عِلْمُهُ وَقُدْرَتُهُ مُحِيطَيْنِ بِجَمِيعِ الأَشْيَاءِ؛ فَهُوَ مَعَ

=(٢) طائفة نفت العلو والاستواء، وقالوا: هو في الأرض بذاته.

(٣) أن معية الله لخلقه معية علم وإحاطة ونصر مع استوائه على عرشه عز وجل.

«مقالة أهل التعطيل في صفة المعية»

قالوا: المعية مجاز لأنه يمتنع حمله على الحقيقة، إذ الحقيقة يلزم منها المخالطة والمجاورة وهي منتفية قطعًا.

والرد على مقالتهم:

(١) أن قولهم هذا دعوى باطلة، لأنه لا مجاز في القرآن والسنة ولغة العرب.

(٢) وأن هذا من المتشابه نرده إلى المحكم الذي هو أن الله عز وجل مستوٍ على عرشه فوق سماواته بائن من خلقه.

(٣) أن لفظ (مع) لا تدل على المخالطة والامتزاج والالتصاق.

قال ابن تيمية: فلفظ المعية قد استعمل في الكتاب والسنة في مواضع يقتضي في كل موضع أمورًا لا يقتضيها في الموضع الآخر، فإما أن تختلف دلالتها بحسب المواضع، أو تدل على قدر مشترك بين جميع مواردها وإن امتاز كل موضع بخاصية فعلى التقديرين ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب عز وجل مختلطة بالخلق حتى يقال: صرفت عن ظاهرها.

(٤) أن تتبع آيات المعية في القرآن تدل على المصاحبة والمقارنة، كقوله: ﴿وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾.

(٥) أن آية النجوى تدل على أن الإضافة فيه من غير جنسه، والإضافة من الجنس عند العرب يقولون: (ثالث ثلاثة، ثاني اثنين).

(٦) تفسير المعية بالاختلاط باطل بإجماع السلف. ويقتضي معنىً باطلًا.

راجع: مجموع الفتاوى (٥/ ١٠٣).

كُلِّ شَيْءٍ، وَلِذَلِكَ قَالَ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [الحديد: ٤].

قَوْلُهُ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ﴾.. إلخ؛ يُثْبِتُ سُبْحَانَهُ شُمُولَ عِلْمِهِ وَإِحَاطَتَهُ بِجَمِيعِ الأَشْيَاءِ، وَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ نَجْوَى المُتَنَاجِينَ، وَأَنَّهُ شَهِيدٌ عَلَى الأَشْيَاءِ كُلِّهَا، مُطَّلِعٌ عَلَيْهَا.

وَإِضَافَةُ ﴿نَّجْوَىٰ﴾ إِلَى ثَلَاثَةٍ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى المَوْصُوفِ، وَالتَّقْدِيرُ: مَا يَكُونُ مِنْ ثَلَاثَةٍ نَجْوَى؛ أَيْ: مُتَنَاجِينَ.

وَأَمَّا الآيَاتُ البَاقِيَةُ؛ فَهِيَ فِي إِثْبَاتِ المَعِيَّةِ الخَاصَّةِ الَّتِي هِيَ مَعِيَّتُهُ لِرُسُلِهِ تَعَالَى وَأَوْلِيَائِهِ بِالنَّصْرِ وَالتَّأْيِيدِ وَالمَحَبَّةِ وَالتَّوْفِيقِ وَالإِلْهَامِ.

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ حِكَايَةٌ عَمَّا قَالَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَهُمَا فِي الغَارِ، فَقَدْ أَحَاطَ المُشْرِكُونَ بِفَمِ الغَارِ عِنْدَمَا خَرَجُوا فِي طَلَبِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلَمَّا رَأَى أَبُو بَكْرٍ ذَلِكَ انْزَعَجَ، وَقَالَ: (وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ لَوْ نَظَرَ أَحَدُهُمْ تَحْتَ قَدَمِهِ لَأَبْصَرَنَا)، فَقَالَ لَهُ الرَّسُولُ ﷺ مَا حَكَاهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ هُنَا: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾.

فَالمُرَادُ بِالمَعِيَّةِ هُنَا مَعِيَّةُ النَّصْرِ وَالعِصْمَةِ مِنَ الأَعْدَاءِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾؛ فَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَيْهِ، وَأَنَّهَا خِطَابٌ لِمُوسَى وَهَارُونَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَلَّا يَخَافَا بَطْشَ فِرْعَوْنَ بِهِمَا؛ لِأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ مَعَهُمَا بِنَصْرِهِ وَتَأْيِيدِهِ.

وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ الآيَاتِ يُخْبِرُ اللهُ فِيهَا عَنْ مَعِيَّتِهِ لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُرَاقِبُونَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ فِي أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَيَحْفَظُونَ حُدُودَهُ، وَلِلْمُحْسِنِينَ الَّذِينَ يَلْتَزِمُونَ الإِحْسَانَ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَالإِحْسَانُ يَكُونُ فِي كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ، فَهُوَ فِي العِبَادَةِ مَثَلًا أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ؛ كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَكَذَلِكَ يُخْبِرُ عَنْ مَعِيَّتِهِ لِلصَّابِرِينَ الَّذِينَ يَحْبِسُونَ أَنْفُسَهُمْ عَلَى مَا تَكْرَهُ، وَيَتَحَمَّلُونَ

المَشَاقِّ وَالأَذَى فِي سَبِيلِ اللهِ وَابْتِغَاءَ وَجْهِهِ؛ صَبْرًا عَلَى طَاعَةِ اللهِ، وَصَبْرًا عَنْ مَعْصِيَتِهِ، وَصَبْرًا عَلَى قَضَائِهِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾﴾ [النساء: ٨٧]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾﴾ [النساء: ١٢٢]، ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ [النساء: ١٦٤]، ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا ﴿٥٢﴾﴾ [مريم: ٥٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠﴾﴾ [الشعراء: ١٠]، ﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف: ٢٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦٥﴾﴾ [القصص: ٦٥].

تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الآيَاتُ إِثْبَاتَ صِفَةِ الكَلَامِ للهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وَقَدْ تَنَازَعَ النَّاسُ حَوْلَ هَذِهِ المَسْأَلَةِ نِزَاعًا كَبِيرًا[1]: فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ كَلَامَهُ سُبْحَانَهُ مَخْلُوقًا مُنْفَصِلًا مِنْهُ، وَقَالَ: إِنَّ مَعْنَى (مُتَكَلِّمٌ): خَالِقٌ لِلْكَلَامِ، وَهُمُ المُعْتَزِلَةُ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ لَازِمًا لِذَاتِهِ أَزَلًا وَأَبَدًا، لَا يَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَنَفَى عَنْهُ الحَرْفَ وَالصَّوْتَ، وَقَالَ: إِنَّهُ مَعْنًى وَاحِدٌ فِي الأَزَلِ، وَهُمُ الكُلَّابِيَّةُ وَالأَشْعَرِيَّةُ[2]، وَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ

---

(١) ذكر الهراس أقوال أهل التعطيل في صفة الكلام، ولم يتعرض للحصر، فمن أقوالهم أيضًا:

(١) مذهب الاتحادية القائلون بوحدة الوجود، فقالوا: كل كلام في الوجود كلامه.

(٢) مذهب الفلاسفة من المتأخرين أتباع أرسطو، وهم الذين يحكي ابن سينا والفارابي قولهم: أن كلام الله فيض يفيض من العقل الفعال على النفوس الزكية بحسب استعدادهم لها.

(٢) جمع الشارح بين الكلابية والأشاعرة في صفة الكلام، وذلك لشدة التقارب في المذهبين.

أما قول الكلابية فهو: أن كلام الله معنى قائم بالنفس لا ينطق بالقدرة والمشيئة، وأنه لازم لذات الرب كلزوم الحياة والعلم، وأنه لا يسمع على الحقيقة، والحروف والأصوات حكاية له دالة عليه وهي مخلوقة، والقرآن عندهم أربع معان في نفسه: الأمر، والنهي، والخبر، والاستفهام، وهو غير مخلوق والأصوات والحروف هي تلاوة العباد وهي مخلوقة حادثة فلا يمكن أن تقوم بذات الرب. =

حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ قَدِيمَةٌ لَازِمَةٌ لِلذَّاتِ، وَقَالَ: إِنَّهَا مُقْتَرِنَةٌ فِي الأَزَلِ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ لَا يَتَكَلَّمُ بِهَا شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، وَهُمْ بَعْضُ الغُلَاةِ[1]، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ حَادِثًا قَائِمًا بِذَاتِهِ تَعَالَى، وَمُتَعَلِّقًا بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَلَكِنْ زَعَمَ أَنَّ لَهُ ابْتِدَاءً فِي ذَاتِهِ، وَأَنَّ اللهَ لَمْ يَكُنْ مُتَكَلِّمًا فِي الأَزَلِ، وَهُمُ الكَرَّامِيَّةُ، وَيَطُولُ بِنَا القَوْلُ لَوِ اشْتَغَلْنَا بِمُنَاقَشَةِ هَذِهِ الأَقْوَالِ وَإِفْسَادِهَا، عَلَى أَنَّ فَسَادَهَا بَيِّنٌ لِكُلِّ ذِي فَهْمٍ سَلِيمٍ، وَنَظَرٍ مُسْتَقِيمٍ.

وَخُلَاصَةُ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ أَنَّ اللهَ تَعَالَى لَمْ يَزَل مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ، وَأَنَّ الكَلَامَ صِفَةٌ لَهُ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ، يَتَكَلَّمُ بِهَا بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، فَهُوَ لَمْ يَزَل وَلَا يَزَالُ مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ، وَمَا تَكَلَّمَ اللهُ بِهِ فَهُوَ قَائِمٌ بِهِ لَيْسَ مَخْلُوقًا مُنْفَصِلًا عَنْهُ؛ كَمَا تَقُولُ المُعْتَزِلَةُ، وَلَا لَازِمًا لِذَاتِهِ لُزُومَ الحَيَاةِ لَهَا[2]؛ كَمَا تَقُولُ الأَشَاعِرَةُ؛ بَل هُوَ تَابِعٌ لِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ.

وَاللهُ سُبْحَانَهُ نَادَى مُوسَى بِصَوْتٍ، وَنَادَى آدَمَ وَحَوَّاءَ بِصَوْتٍ، وَيُنَادِي عِبَادَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ بِصَوْتٍ، وَيَتَكَلَّمُ بِالوَحْيِ بِصَوْتٍ، وَلَكِنَّ الحُرُوفَ وَالأَصْوَاتَ الَّتِي تَكَلَّمَ اللهُ بِهَا صِفَةٌ لَهُ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وَلَا تُشْبِهُ أَصْوَاتَ المَخْلُوقِينَ وَحُرُوفَهُمْ[3]؛ كَمَا أَنَّ عِلْمَ اللهِ القَائِمَ

=وأما قول الأشاعرة فهو: أنه كلام معنى واحد قائم بذات الرب وهو صفة قديمة أزلية ليس بحرف ولا صوت، ولا ينقسم ولا له أجزاء، وهو عين الأمر والنهي وعين الخبر والاستفهام، والكل واحد وهو عين التوراة والإنجيل والقرآن والزبور.

(١) وهذا مذهب السالمية أتباع محمد بن سالم.

(٢) هذا القول ينسب إلى الكلابية كما تقدم معنا في الفرق بين المذهبين، ولكن عزاه الهراس إلى الأشاعرة فلعلهم أخذوه منهم، ومعلوم أن الشارح كان -رحمه الله- أشعريًّا فهو من أعلم الناس بالأشاعرة ومعتقداتهم.

(٣) قال العثيمين: فيه نظر من وجهين:

الأول: جمع الصوت، فإن ظاهره أن لله أصواتًا متنوعة، وهذا ما لا سبيل إلى إثباته أو نفيه، والوارد عن النبي ﷺ: «فينادي بصوت...» ولم يرد أصوات بلفظ الجمع، فإن أراد بالجمع الآحاد، أي: أنه جمعه باعتبار آحاده، أو أراد به اختلف صفاته فتارة يكون مناداة، وتارة يكون مناجاة كما في قوله: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا ۝٥٢﴾ فهذا صحيح. =

بِذَاتِهِ لَيْسَ مِثْلَ عِلْمِ عِبَادِهِ[1]؛ فَإِنَّ اللهَ لَا يُمَاثِلُ المَخْلُوقِينَ فِي شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ.

وَالآيَتَانِ الأُولَيَانِ هُنَا وَهُمَا مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ تَنْفِيَانِ أَنْ يَكُونَ أَحَدٌ أَصْدَقَ حَدِيثًا وَقَوْلًا مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، بَل هُوَ سُبْحَانَهُ أَصْدَقُ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ فِي كُلِّ مَا يُخْبِرُ بِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ عِلْمَهُ بِالحَقَائِقِ المُخْبَرِ عَنْهَا أَشْمَلُ وَأَضْبَطُ، فَهُوَ يَعْلَمُهَا عَلَى مَا هِيَ بِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، وَعِلْمُ غَيْرِهِ لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ..﴾ إلخ؛ فَهُوَ حِكَايَةٌ لِمَا سَيَكُونُ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ سُؤَالِ اللهِ لِرَسُولِهِ وَكَلِمَتِهِ عِيسَى عَمَّا نَسَبَهُ إِلَيْهِ الَّذِينَ أَلَّهُوهُ وَأُمَّهُ مِنَ النَّصَارَى مِنْ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَمَرَهُمْ بِأَنْ يَتَّخِذُوهُ وَأُمَّهُ إِلَٰهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ.

=الثاني: قوله: إن الحروف التي تكلم بها الله لا تشبه حروف المخلوقين، فإننا نعلم أن كلام الله هو الحروف والمعاني هذا مذهب أهل السنة، ومن المعلوم أن الحروف التي في القرآن هي الحروف التي تكلم الله بها وهي أحرف المخلوقين التي يكوّن العرب منها لغتهم وكلامهم، ولا ضرر في إثبات كلام الله بهذه الحروف التي تكلم الناس بها، فإن هذا هو المعقول من قولنا: إن كلام الله هو الحروف والمعاني، وإلا لكانت هذه الحروف عبارة أو بدلًا عن حروف أخرى لا نعلمها فتخرج بذلك عن أن تكون كلام الله، وهذا خلاف مذهب أهل السنة.

(١) قال العثيمين: ينبغي أن يعلم أن معنى العلم إدراك المعلوم على ما هو عليه، وهذا الإدراك يختلف قوة وضعفًا، وابتداء ودوامًا، فقد يكون علم شخص سابقًا لعلم شخص آخر، وربما يبقى مدة أكثر من علم شخص آخر، كما أن إدراكه وإحاطته للشيء قد يكون أقوى من إدراك شخص آخر، ومع ذلك فإن مطلق صفة العلم في كل منهما ثابتة، وهي مطلق إدراك الشيء على ما هي عليه، فإذا علمت ذلك تبين له أن علم الله تعالى لا يشبه علم المخلوقين من حيث الابتداء والدوام، فعلمه تعالى أزلي أبدي لم يزل ولا يزال محيطًا بكل شيء جملة وتفصيلًا بخلاف علم المخلوق، من حيث قوة إدراك المعلوم على ما هو عليه، بل علم الله أكمل وأكمل من علم المخلوق، فإن المخلوق ربما يعلم الشيء مع احتمال، أمَّا علم الله فلا احتمال فيه لكن يشترك علم الله وعلم المخلوق في مطلق الصفة، وهي مطلق الإدراك، وهذا لا يقتضي تشبيه الخالق بالمخلوق، كما نقول أن الخالق والمخلوق قد اشتركا في مطلق معنى الوجود، فيقال: الله موجود، والمخلوق موجود، وليس الوجودان متشابهين، وهكذا بقية الصفات، لا يمكن إنكار اشتراك مطلق المعنى بينهما.

تنبيه: تقدم معنا تعريف العلم بهذا الحد: (إدراك العلو على ما هو عليه) وفيه نظر.

وَهَذَا السُّؤَالُ لِإِظْهَارِ بَرَاءَةِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَتَسْجِيلِ الكَـذِبِ وَالبُهْتَـانِ عَـلَى هَؤُلَاءِ الضَّالِّينَ الأَغْبِيَاءِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾؛ فَالمُرَادُ صِـدْقًا فِي أَخْبَـارِهِ، وَعَـدْلًا فِي أَحْكَامِهِ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى إِمَّا أَخْبَارٌ، وَهِيَ كُلُّهَا فِي غَايَةِ الصِّدْقِ، وَإِمَّا أَمْرٌ وَنَهْيٌ، وَكُلُّهَا فِي غَايَةِ العَدْلِ الَّذِي لَا جَوْرَ فِيهِ؛ لِابْتِنَائِهَا عَلَى الحِكْمَةِ وَالرَّحْمَةِ.

وَالمُرَادُ بِالكَلِمَةِ هُنَا الكَلِمَاتُ؛ لِأَنَّهَا أُضِيفَتْ إِلَى مَعْرِفَةٍ، فَتُفِيدُ مَعْنَى الجَمْـعِ؛ كَـمَا فِي قَوْلِنَا: رَحْمَةُ اللهِ وَنِعْمَةُ اللهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الآيَاتِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللهَ قَدْ نَادَى مُوسَى وَكَلَّمَهُ تَكْلِيمًا، وَنَاجَاهُ حَقِيقَةً مِـنْ وَرَاءِ حِجَـابٍ، وَبِـلَا وَاسِـطَةِ مَلَكٍ[1]؛ فَهِيَ تَرُدُّ عَلَى الأَشَاعِرَةِ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ الكَـلَامَ مَعْنًـى قَائِمًـا بِـالنَّفْسِ[2]؛ بِـلَا

(١) قال العثيمين متعقبًا كلام الهراس في طبعة قديمة فيها: (وناجاه مشافهة): فيه نظر؛ فإن المشافهة مفاعلة من الجانبين في حق من له شفة، وإثبات الشفة لموسى عليه السلام حق معلوم، أم إثباتها لله فإنها من القول على الله بلا علم، فلا يجوز إطلاقها على الله إلا بنصٍّ من كتاب أو سنة، والوارد من ذلك كفاحًا كما في حديث جابر الذي رواه البيهقي وابن مردويه من طريق علي بن المديني أن النبي ﷺ قال لجابر: «إن الله قد كلم أباك كفاحًا» قال علي: والكفاح المواجهة، ذكره ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا ... ﴾ الآيات.

والمؤلف تفطن لهذا فلم يذكر (مشافهة) في الطبعة الثانية، وإنما قال: (ناجاه حقيقة من وراء حجاب) فجزاه الله خيرًا.

تنبيه: إذا قيل: كيف كلم الله أبا جابر كفاحًا، أي: مواجهة، والله يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ﴾.

فالجواب: أنه إذا صح الحديث كان معنى الآية في الدنيا أما في الآخرة (ومنها البرزخ) فإنه يكلم المؤمنين بلا حجاب. والله أعلم.

(٢) قال الشنقيطي: ولا يخفى على عالم بالقوانين الكلامية والمنطقية أن إطلاق النفسية على شيء من صفاته جل وعلا أنه لا يجوز وأن فيه من الجرأة على الله جل وعلا ما الله عليم به.اهـ

واستدل الأشاعرة على قولهم بالكلام النفساني بالآتي:

(١) اللغة: واستدلوا بقول الأخطل: =

حَرْفٍ، وَلَا صَوْتٍ[1]! فَيُقَالُ لَهُمْ: كَيْفَ سَمِعَ مُوسَى هَذَا الكَلَامَ النَّفْسِيَّ؟ فَإِنْ قَالُوا:

=إن الكلام لفي الفؤاد وإنما   جعل اللسان على الفؤاد دليلًا

وأيضًا بقول عمر رضي الله عنه: (زورت في نفسي كلامًا) وهو في صحيح البخاري برقم (٣٦٦٨).

(٢) الشرع: استدلوا بقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴿١﴾﴾ فكذب الله المنافقين لما في نفوسهم من كتمان الكفر، كقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾.

واستدلوا بالحديث القدسي: «فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي» متفق عليه.

وبقوله: «ما حدثت بها أنفسها» متفق عليه.

والرد على استدلال الأشاعرة:

(أ) قول الأخطل في نظمه مردود من وجوه كثيرة:

* أنه نصراني خبيث يقول بالتثليث.
* أن البيت المذكور مشكوك في ثبوته إليه.
* أن هذا من الآحاد إن صح عن الأخطل وهم يردون الآحاد في العقائد.
* أن البيت محرف، وأصله: (إن البيان لفي الفؤاد).

(ب) وقول عمر رضي الله عنه ليس فيه حجة لهم، بل قد قال الأصمعي: إن التزوير هو إصلاح الكلام وتهيئته، وكذا فقد قيد أن الكلام حال في نفسه ولم ينطق به.

(جـ) الاستدلال بالآيات لا حرج من حملها أن يكون ذلك كلامًا قائمًا بالنفس دون اللفظ إذا وجدت قرينة.

والآية الثانية قد قيدت، مع ذلك بعض المفسرين جعلها من تكلم بعضهم إلى بعض، وهذا ليس فيه حجة لهم.

وكذا الاستدلال بالأحاديث، فالحديث القدسي فيه ذكر النفس وليس فيه تكلم في نفسه، وهذا يوضحه حديث: «يأتي الشيطان أحدكم فيذكره كذا اذكر كذا...» ومع ذلك فليس هذا مما تبطل به الصلاة إجماعًا وبمثله حديث النفس في الحديث الآخر، فقد فرق بين حديث النفس وبين أن تتكلم في قوله: «ما لم تتكلم».

راجع: أضواء البيان (٢/ ٣٠٦)، الإرشاد للجويني (١١)، مجموع الفتاوى (٦/ ٢٩٧)، تفسير ابن كثير (٤/ ٣٢٣)، تفسير الشوكاني (٥/ ١٨٧)، الفتاوى (٧/ ١٣٩)، منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة (٢/ ٥١٧).

(١) نقل اتفاق الأشاعرة على أن كلام الله بلا حرف ولا صوت غير واحد من أئمتهم، كابن فورك والباقلاني والإسفراييني. =

أَلقَى اللهُ فِي قَلبِهِ عِلمًا ضَرُورِيًّا بِالمَعَانِي الَّتِي يُرِيدُ أَنْ يُكَلِّمَهُ بِهَا؛ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ خُصُوصِيَّةٌ لِمُوسَى فِي ذَلِكَ.

وَإِنْ قَالُوا: إِنَّ اللهَ خَلَقَ كَلَامًا فِي الشَّجَرَةِ أَوْ فِي الهَوَاءِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ لَزِمَ أَنْ تَكُونَ الشَّجَرَةُ هِيَ الَّتِي قَالَتْ لِمُوسَى: ﴿إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾.

وَكَذَلِكَ تَرُدُّ عَلَيْهِمْ هَذِهِ الآيَاتُ فِي جَعْلِهِمُ الكَلَامَ مَعْنًى وَاحِدًا فِي الأَزَلِ، لَا يَحْدُثُ مِنْهُ فِي ذَاتِهِ شَيْءٌ، فَإِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾؛ فَهِيَ تُفِيدُ حُدُوثَ الكَلَامِ عِنْدَ مَجِيءِ مُوسَى لِلمِيقَاتِ، وَيَقُولُ: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ﴾؛ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى حُدُوثِ النِّدَاءِ عِنْدَ جَانِبِ الطُّورِ الأَيْمَنِ.

وَالنِّدَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا صَوْتًا مَسْمُوعًا.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي شَأْنِ آدَمَ وَحَوَّاءَ: ﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ﴾.. الآيَةَ؛ فَإِنَّ هَذَا النِّدَاءَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بَعْدَ الوُقُوعِ فِي الخَطِيئَةِ، فَهُوَ حَادِثٌ قَطْعًا.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ﴾.. إلخ؛ فَإِنَّ هَذَا النِّدَاءَ وَالقَوْلَ سَيَكُونُ يَوْمَ القِيَامَةِ.

وَفِي الحَدِيثِ: «مَا مِنْ عَبْدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تُرْجُمَانٌ»(١).

=وشبهتهم على ذلك:

أن الحروف تحتاج إلى مخارج: الحلق واللسان والشفة، ولا بد من اصطكاك الهواء بالمخارج، فوجب تنزيه الرب عن ذلك.

والجواب عن هذه الشبهة بوجهين:

(١) أن هذا مردود بحصول الكلام من بعض المخلوقات من غير استلزام هذه الجوارح، ككلام السماوات والأرض، وككلام الطعام وتسبيحه، وتسليم الحجر على نبينا محمد ﷺ.

(٢) أن هذا قياس بين الخالق والمخلوق، وهو ممتنع لقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

راجع: تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد (٧٢)، مشكل الحديث لابن فورك (٢٠٢)، الأسماء والصفات للبيهقي (٢٧٣)، الرد على الجهمية للإمام أحمد (٣٥).

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري (٦٥٣٩، ٧٥١٢، ٧٤٤٣) ومسلم (١٠١٦) (٦٧) والترمذي (٢٤١٥) وابن ماجه (١٨٥، ١٨٤٣) وأحمد (٤/ ٢٥٦) وغيرهم.

﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ۚ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَٰلِكُمْ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبْلُ ۖ﴾ [الفتح: ١٥]، ﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ ۖ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الكهف: ٢٧]، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿٧٦﴾﴾ [النمل: ٧٦]، ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢]، ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١]، ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ۙ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿١٠٢﴾ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾﴾ [النحل: ١٠١-١٠٣].

قَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾.. إلخ؛ هَذِهِ الآيَاتُ الكَرِيمَةُ تُفِيدُ أَنَّ القُرْآنَ المَتْلُوَّ المَسْمُوعَ المَكْتُوبَ بَيْنَ دَفَّتَيِ المُصْحَفِ هُوَ كَلَامُ اللهِ عَلَى الحَقِيقَةِ، وَلَيْسَ فَقَطْ عِبَارَةً أَوْ حِكَايَةً عَنْ كَلَامِ اللهِ؛ كَمَا تَقُولُ الأَشْعَرِيَّةُ(١).

وَإِضَافَتُهُ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لَهُ قَائِمَةٌ بِهِ، وَلَيْسَتْ كَإِضَافَةِ البَيْتِ أَوِ النَّاقَةِ؛ فَإِنَّهَا إِضَافَةُ مَعْنًى إِلَى الذَّاتِ، تَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ المَعْنَى لِتِلْكَ الذَّاتِ؛ بِخِلَافِ إِضَافَةِ البَيْتِ أَوِ النَّاقَةِ؛ فَإِنَّهَا إِضَافَةُ أَعْيَانٍ، وَهَذَا يَرُدُّ عَلَى المُعْتَزِلَةِ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ مَخْلُوقٌ مُنْفَصِلٌ عَنِ اللهِ(٢).

---

(١) قال الشيخ العثيمين رحمه الله: المعروف عن الأشاعرة أنهم يقولون: إنه عبارة، وأن الذين يقولون: إنه حكاية هم الكلابية، وهو ما ذكره الشارح ص (٢٠٥) .اهـ.

قلت: نعم فصَّل القول الهراس في المصدر المشار إليه، ولكن لا مانع في أن الأشاعرة قد تبنت هذه المقولات جميعًا، مع العلم أن الهراس عليم بمذهب الأشاعرة وأقوالهم.

(٢) مذهب المعتزلة في جميع الصفات أنها أعيان قائمة بنفسها منفصلة عن الله، ومن ذلك صفة الكلام، وشبهتهم التي اعتمدوا عليها: =

وَدَلَّتْ هَذِهِ الآيَاتُ أَيْضًا عَلَى أَنَّ القُرْآنَ مُنَزَّلٌ مِنْ عِنْدِ الله، بِمَعْنَى أَنَّ اللهَ تَكَلَّمَ بِهِ بِصَوْتٍ سَمِعَهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَنَزَلَ بِهِ، وَأَدَّاهُ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ كَمَا سَمِعَهُ مِنَ الرَّبِّ جَلَّ شَأْنُهُ.

=قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾، وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ أي: خلقناه.

والرد علي شبهتهم:

قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾:

(١) إن الله عز وجل أخبر عن نفسه أنه شيء فقال: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ﴾ فهل تقول المعتزلة المعطلة أن الله داخل في ذلك؟ فإن قالوا: لا، خصموا، لأن القول في الذات كالقول في الصفات، والكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات يحذو حذوه، وإن قالوا: نعم، كفروا ولعنوا.

(٢) يظهر تناقض المعتزلة بأنهم أخرجوا من هذه الآية العامة «أفعال العباد» فعندهم ليست مخلوقة لله بل هي من خلق بني آدم، فأدخلوا كلام الله في خلقه، وأخرجوا فعل العبد من خلقه، سبحان الله وتعالى عما يصفون علوًّا كبيرًا.

(٣) أجاب أهل الأصول أن هذه الآية من العام الذي يراد به الخاص، أو من العام المخصص، فعلى المعنى الأول، يكون التقدير: الله خالق كل شيء مخلوق، وعلى الثاني فإن المخصص هو العقل، فإن العقل السليم يشهد أن الله وأسماءه وصفاته ليست داخلة في الخلق.

(٤) أن كل قد لا تفيد العموم المطلق دائمًا، كقوله: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ وقوله: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾.

(٥) أن القرآن خرج من هذه الآية لأنه حصل به الإخبار والإعلام، وما حصل به الإعلام لم يدخل تحت الخبر.

واستدلالهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾.

وهذا معلوم أن قول المعطلة في توجيههم لهذه الآية باطل، وذلك لأن العرب جعلت: (جعل) بمعنى خلق إذا نصب مفعولًا واحدًا، مثل قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ فمعنى جعل هنا خلق.

وأن (جعل) بمعنى صير إذا نصبت مفعولين، كما في قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ فالهاء في قوله: ﴿جَعَلْنَٰهُ﴾ هي المفعول الأول، و﴿قُرْءَٰنًا﴾ هو المفعول الثاني، فيكون المعنى (صيرناه عربيًّا).

ولذا استدل الإمام أحمد في مناظرته مع الجهمية بقوله: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ۝٥﴾ ومعنى هذا الاستدلال أنه لا يصح أن يقال: (خلقهم كعصف مأكول) لأنهم كانوا موجودين مخلوقين، فيكون المعنى: (صيرهم كعصف مأكول).

وَخُلَاصَةُ القَوْلِ فِي ذَلِكَ: أَنَّ القُرْآنَ العَرَبِيَّ كَلَامُ الله، مُنَزَّلٌ، غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مِنْهُ بَدَأَ[١]، وَإِلَيْهِ يَعُودُ[٢]، وَالله تَكَلَّمَ بِهِ عَلَى الحَقِيقَةِ، فَهُوَ كَلَامُهُ حَقِيقَةً لَا كَلَامُ غَيْرِهِ، وَإِذَا قَرَأَ النَّاسُ القُرْآنَ أَوْ كَتَبُوهُ فِي المَصَاحِفِ لَمْ يُخْرِجْهُ ذَلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ كَلَامَ الله؛ فَإِنَّ الكَلَامَ إِنَّمَا يُضَافُ حَقِيقَةً إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبْتَدِئًا، لَا إِلَى مَنْ بَلَّغَهُ مُؤَدِّيًا، وَالله تَكَلَّمَ بِحُرُوفِهِ وَمَعَانِيهِ بِلَفْظِ نَفْسِهِ، لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهُ كَلَامًا لِغَيْرِهِ، لَا لِجِبْرِيلَ، وَلَا لِمُحَمَّدٍ، وَلَا لِغَيْرِهِمَا، وَالله تَكَلَّمَ بِهِ أَيْضًا بِصَوْتِ نَفْسِهِ[٣]، فَإِذَا قَرَأَهُ العِبَادُ قَرَءُوهُ بِصَوْتِ أَنْفُسِهِمْ، فَإِذَا قَالَ القَارِئُ مَثَلًا:

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: إن قول السلف: (منه بدأ) لم يريدوا به أنه فارق ذاته، وحل في غيره، فإن كلام المخلوق وسائر صفاته لا تفارقه إلى غيره فكيف يجوز أن يفارق ذات الله كلامه أو غيره من صفاته؟!

(٢) لحديث حذيفة مرفوعًا: «وليسرى على كتاب الله في ليلة فلا يبقى في الأرض منه آية» رواه ابن ماجة (٤٠٤٩) والحاكم في المستدرك (٤/ ٣٧٤) وقال: هو على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وقال الشيخ الألباني رحمه الله: وهو كما قالا، انظر الصحيحة (٨٧).

(٣) تطرح في هذا المقام مسألة شائكة الظاهر، معلومة الباطن، وهي: (مسألة اللفظ بالقرآن).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: مسألة اللفظ بالقرآن قد اضطرب فيها أقوام لهم علم وفضل ودين وعقل، وجرت بسببها مخاصمات ومهاجرات بين أهل الحديث والسنة، حتى قال ابن قتيبة كلامًا معناه: لم يختلف أهل الحديث في شيء من مذاهبهم إلا في مسألة (اللفظ) وبيّن سبب ذلك لما وقع فيها من الغموض والنزاع بينهم في كثير من المواضع لفظي، ولم يكن بين الناس نزاع في أن كلام العباد الذي لم ينزله الله تعالى أنه محدث مخلوق. اهـ المراد.

وأما ما ورد عن الإمام أحمد رحمه الله: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع، فهو محمول على سد الذرائع، ولما فيها من إبهام وغموض.

ولذا حرر قصد الإمام أحمد الإمام ابن القيم فقال: والذي قصده الإمام أحمد أن اللفظ يراد به أمران: أحدهما: الملفوظ نفسه، وهو غير مقدور للعبد ولا فعل له، والثاني: التلفظ به، والأداء له فعل العبد.

فإطلاق الخلق على اللفظ قد يوهم المعنى الأول، وهو خطأ، وإطلاق نفي الخلق عليه قد يوهم المعنى الثاني، وهو خطأ، فمنع الإطلاقين، اهـ المراد.

وبعد ما تبين مقصد الإمام أحمد عُلم أن الحق في هذا المسألة مع الإمام أبي عبدالله البخاري حيث ميز وفصل، وأشبع الكلام في ذلك، وفرق بين ما قام بالرب، وما قام بالعبد، وأوقع المخلوق على تلفظ العباد وأصواتهم وحركاتهم وأكسابهم، ونفى اسم الخلق عن الملفوظ، وهو القرآن الذي سمعه=

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢﴾؛ كَانَ هَذَا الكَلَامُ المَسْمُوعُ مِنْهُ كَلَامَ اللهِ، لَا كَلَامَ نَفْسِهِ، وَكَانَ هُوَ قَرَأَهُ بِصَوْتِ نَفْسِهِ لَا بِصَوْتِ اللهِ.

وَكَمَا أَنَّ القُرْآنَ كَلَامُ اللهِ، فَكَذَلِكَ هُوَ كِتَابُهُ؛ لِأَنَّهُ كَتَبَهُ فِي اللَّوْحِ المَحْفُوظِ[1]، وَلِأَنَّهُ مَكْتُوبٌ فِي المَصَاحِفِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ۝٧٧ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ ۝٧٨﴾ [الواقعة: ٧٧، ٧٨]، وَقَالَ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ۝٢١ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ۝٢٢﴾ [البروج: ٢١، ٢٢]، وَقَالَ: ﴿فِي صُحُفٍ مُكَرَّمَةٍ ۝١٣ مَرْفُوعَةٍ مُطَهَّرَةٍ ۝١٤ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ۝١٥ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ۝١٦﴾ [عبس: ١٣، ١٦].

وَالقُرْآنُ فِي الأَصْلِ مَصْدَرٌ كَالقِرَاءَةِ[2]؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ۝٧٨﴾ [الإسراء: ٧٨].

وَيُرَادُ بِهِ هُنَا أَنْ يَكُونَ عَلَمًا عَلَى هَذَا المُنَزَّلِ مِنْ عِنْدِ اللهِ، المَكْتُوبِ بَيْنَ دَفَّتَيِ المُصْحَفِ، المُتَعَبَّدِ بِتِلَاوَتِهِ، المُتَحَدَّى بِأَقْصَرِ سُورَةٍ مِنْهُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ يَدُلُّ أَنَّ ابْتِدَاءَ نُزُولِهِ مِنْ عِنْدِ

=جبرائيل من الله تعالى، وسمعه محمد من جبرائيل، ولذا كان الحق مع هذا الإمام.

قال ابن القيم: فالبخاري أعلم بهذه المسألة وأولى بالصواب فيها من جميع من خالفه، وكلامه أوضح وأمتن من كلام أبي عبدالله، فإن الإمام أحمد سد الذريعة حيث منع إطلاق لفظ المخلوق نفيًا وإثباتًا على اللفظ. اهـ المراد.

راجع: مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٣٣)، الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة (٢٤٥) ضمن عقائد السلف، الصواعق المرسلة (٢/ ٣٠٦)، ومختصرها (٢/ ٣٠٩)، خلق أفعال العباد (٢٩)، عقيدة السلف (١٦٩).

(١) القرآن الذي في اللوح المحفوظ كلام الله سبحانه ليس بمخلوق كما تقول الماتريدية، فقد صرح البزدوي أبو اليسر في أصول الدين ص (٦٠) أن ما في اللوح المحفوظ من القرآن مخلوق، وهو كلام ليس على حقيقة. اهـ

(٢) القرآن اسم للقرآن ليس بمهموز، ولم يؤخذ من قرأت، ولو أخذ من قرأت لكان كل ما قرئ قرآنًا، فيهمز قرأت ولا يهمز القرآن.

هذا ما رواه البيهقي في مناقب الشافعي (١/ ٢٧٦-٢٧٧) والخطيب في تاريخه (٢/ ٦٢) والرازي في آداب الشافعي ص (٧٠)، وهكذا قارئ مكة ابن كثير يقرأ (القران) غير مهموز.

اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَنَّ رُوحَ القُدُسِ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَلَقَّاهُ عَنِ اللهِ سُبْحَانَهُ بِالكَيْفِيَّةِ الَّتِي يَعْلَمُهَا.

وَقَوْلُهُ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾، ﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ۝٢٣﴾، ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ۝٣٥﴾، وَهَذَا البَابُ فِي كِتَابِ اللهِ كَثِيرٌ، مَنْ تَدَبَّرَ القُرْآنَ طَالِبًا لِلهُدَى مِنْهُ تَبَيَّنَ لَهُ طَرِيقُ الحَقِّ.

قَوْلُهُ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾.. إلخ؛ هَذِهِ الآيَاتُ تُثْبِتُ رُؤْيَةَ المُؤْمِنِينَ للهِ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ القِيَامَةِ فِي الجَنَّةِ.

وَقَدْ نَفَاهَا المُعْتَزِلَةُ؛ بِنَاءً عَلَى نَفْيِهِمُ الجِهَةَ عَنِ اللهِ[1]؛ لِأَنَّ المَرْئِيَّ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي جِهَةٍ مِنَ الرَّائِي، وَمَا دَامَتِ الجِهَةُ مُسْتَحِيلَةً، وَهِيَ شَرْطٌ فِي الرُّؤْيَةِ؛ فَالرُّؤْيَةُ كَذَلِكَ مُسْتَحِيلَةٌ.

وَاحْتَجُّوا مِنَ النَّقْلِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، وَقَوْلِهِ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ سَأَلَهُ الرُّؤْيَةَ: ﴿لَن تَرَىٰنِى وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾.

وَأَمَّا الأَشَاعِرَةُ؛ فَهُمْ مَعَ نَفْيِهِمُ الجِهَةَ كَالمُعْتَزِلَةِ يُثْبِتُونَ الرُّؤْيَةَ، وَلِذَلِكَ حَارُوا فِي تَفْسِيرِ تِلْكَ الرُّؤْيَةِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَرَوْنَهُ مِنْ جَمِيعِ الجِهَاتِ[2]، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا رُؤْيَةً

---

(١) مذهب المعتزلة: أن كل ما ليس في جهة لا يرى، فهو لا يرى لانتفاء لازمه في ظنهم، فيجاب عن قولهم: ما تريدون بالجهة؟ أتريدون أمرًا وجوديًّا أم عدميًّا؟ فإن أردت به أمرًا وجوديًّا كان التقدير (كل ما ليس في شيء موجود لا يرى)، وهذه المقدمة ممنوعة ولا دليل على إثباتها، بل هي باطلة، فإن سطح العالم يمكن أن يرى، وليس العالم في عالم آخر، والموجود إما خالق أو مخلوق، ولا يكون الرب في جهة موجودة مخلوقة، وإذا أردت بالجهة أمرًا معدومًا وهو أن يسمى ما وراء العالم جهة، فإذا كان الخالق مباينًا للعالم، وكان ما وراء جهة العالم جهة مسماة وليس هو شيئًا موجودًا كان الله في جهة بهذا الاعتبار، فإذا قيل: لو كان في جهة لكانت قديمة معه، قيل: هذا إذا أريد بالجهة أمر موجود سواه فالله ليس في جهة بهذا الاعتبار. اهـ.

راجع: منهاج السنة (٢/ ٣٤٨)، الفتاوى (٦/ ٣٩-٤٠)، التسعينية (١/ ٢٢١-٢٢٣).

(٢) ما عزاه الهراس لبعض الأشاعرة ليس بمشهور عنهم، ولعله لبعضهم فإنه خبير بمذهب الأشاعرة لما مر من حياته في نهجهم.

=

بِالبَصِيرَةِ لَا بِالبَصَرِ[1]، وَقَالَ: المَقْصُودُ زِيَادَةُ الانْكِشَافِ وَالتَّجَلِّي حَتَّى كَأَنَّهَا رُؤْيَةُ عَيْنٍ.

وَهَذِهِ الآيَاتُ الَّتِي أَوْرَدَهَا المُؤَلِّفُ حُجَّةٌ عَلَى المُعْتَزِلَةِ فِي نَفْيِهِمُ الرُّؤْيَةَ؛ فَإِنَّ الآيَةَ الأُولَى عُدِّيَ النَّظَرُ فِيهَا بِـ ﴿إِلَى﴾[2]، فَيَكُونُ بِمَعْنَى الإِبْصَارِ؛ يُقَالُ: نَظَرْتُ إِلَيْهِ وَأَبْصَرْتُهُ بِمَعْنًى، وَمُتَعَلَّقُ النَّظَرِ هُوَ الرَّبُّ جَلَّ شَأْنُهُ.

وَأَمَّا مَا يَتَكَلَّفُهُ المُعْتَزِلَةُ مِنْ جَعْلِهِمْ ﴿نَاظِرَةٌ﴾ بِمَعْنَى مُنْتَظِرَةٍ، وَ﴿إِلَى﴾ بِمَعْنَى

=والمشهور عنهم: (أنه يرى لا في جهة).

قال النووي في شرح مسلم: وقد قدر أئمتنا المتكلمون ذلك بدلائله الجلية ولا يلزم من رؤية الله إثبات جهة تعالى الله عن ذلك، بل يراه المؤمنون لا في جهة، كما يعلمونه لا في جهة. اهـ.

قال العلامة ابن أبي العز: ومن قال: يرى لا في جهة، فليراجع عقله !! فإما أن يكون مكابرًا لعقله أو في عقله شيء، وإلا فإذا قال: يرى لا أمام الرائي ولا خلفه ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا فوقه ولا تحته، رد عليه كل من سمعه بفطرته السليمة، ولهذا ألزم المعتزلة من نفى العلو بالذات بنفي الرؤية، وقالوا: كيف تعقل رؤية بغير جهة.

وقال الشهرستاني: واعلم أن هذه المسألة سمعية، أما وجود الرؤية فلا شك في كونها سمعية، وأما جواز الرؤية فالمسلك العقلي ما ذكرناه، وقد وردت عليه تلك الإشكالات ولم تسكن النفس في جوابها كل السكون ولا تحركت الأفكار العقلية إلى التقصي عنها كل الحركة، فالأولى بنا أن نجعل الجواز أيضًا مسألة سمعية.

راجع: شرح مسلم (٣/ ٢٠)، شرح الطحاوية (١/ ٢٢٠)، شرح النونية (٢٠٠).

(١) لما رأى بعض محققي الأشاعرة كالفخر الرازي وغيره تناقض مذهبهم في مسألة الرؤية وذهبوا إلى أن الرؤية الثابتة للمؤمنين في الآخرة ليست بصرية، وإنما هي زيادة انكشاف الرب لهم، وتمام معرفتهم به حتى كأنهم يرونه بأعينهم، وقالوا: وعلى هذا يرتفع الخلاف بيننا وبين المعتزلة.

راجع: شرح النونية للهراس (٢٠١).

(٢) النظر له عدة استعمالات في تعديه، فإن عدي بنفسه فمعناه: التوقف والانتظار، كقوله تعالى: ﴿انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾، وإن عدي بـ (في) فمعناه التفكر والاعتبار كقوله: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وإن عدي بـ(إلى) فمعناه المعاينة بالأبصار، كقوله تعالى: ﴿انظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ﴾ وقوله: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ (١٧)﴾، و﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٣)﴾.

قال الإمام الأشعري: ولا يجوز أن يكون النظر معنى الانتظار، لأن النظر إذا ذكر مع ذكر الوجه فمعناه العينين في الوجه.

راجع: الإبانة (١٣).

النِّعْمَةِ[١]، وَالتَّقْدِيرُ: ثَوَابَ رَبِّهَا مُنْتَظِرَةٌ؛ فَهُوَ تَأْوِيلٌ مُضْحِكٌ.

وَأَمَّا الآيَةُ الثَّانِيَةُ؛ فَتُفِيدُ أَنَّ أَهْلَ الجَنَّةِ، وَهُمْ عَلَى أَرَائِكِهِمْ يَعْنِي أَسِرَّتَهُمْ، جَمْعُ: أَرِيكَةٍ يَنْظُرُونَ إِلَى رَبِّهِمْ.

وَأَمَّا الآيَتَانِ الأَخِيرَتَانِ؛ فَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَفْسِيرُ الزِّيَادَةِ بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ[٢].

وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى فِي حَقِّ الكُفَّارِ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾، فَدَلَّ حَجْبُ هَؤُلَاءِ عَلَى أَنَّ أَوْلِيَاءَهُ يَرَوْنَهُ[٣].

---

(١) قال المعتزلي الزمخشري: الذي يصح معه أن يكون من قول الناس: (أنا إلى فلان ناظر ما يصنع بي) تريد معنى التوقع والرجاء.

قال ابن جزء: وهذا تكلف في غاية البعد.

وقال القرطبي: قال أبو نصر القشيري: وقيل إلى واحد (الآلاء) أي: نعمة منتظرة، وهذا باطل لأن واحد (الآلاء) يكتب بالألف لا بالياء ثم الآلاء نعمة الدفع، وهم في الجنة لا ينتظرون دفع نقمة عنهم. اهـ.

(٢) بل لم يصح مرفوعًا، فقد خالف حماد بن سلمة جماعة من الرواة الثقات، فرواه حماد بن سلمة مرفوعًا، ورووا كلهم الحديث مقطوعًا عن ابن أبي ليلى.

قال النووي: قال أبو عيسى الترمذي وأبو مسعود الدمشقي وغيرهما: لم يروه هكذا عن ثابت غير حماد ابن سلمة، ورواه سليمان بن المغيرة وحماد بن زيد وحماد بن واقد عن ثابت عن ابن أبي ليلى من قوله ليس فيه ذكر النبي ﷺ ولا ذكر صهيب.

قال شيخنا الوادعي في تحقيقه «الإلزامات والتتبع»: وبعد فالذي يظهر لي هو ترجيح رواية الجماعة، وإن كان حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت البناني، فإنه تغير حفظه، كما في تقريب التهذيب، والخطأ إلى الواحد أقرب منه إلى الجماعة، والله أعلم.

قلت: وقد أعل هذا الحديث ابن عدي في الكامل والترمذي في سننه، وقد استوفيت الكلام على الحديث في تحقيقي لمقدمة سنن ابن ماجة.

راجع: شرح مسلم للنووي (٣/ ٣/ ٢١)، الإلزامات والتتبع (٢١-٢٢).

(٣) نقل القاضي عياض في المعلم الإجماع على أنهم لا يرونه -أي الكفار- وكذا نقله النووي في شرحه على مسلم، وكذا أبو يعلى فيما نقله عنه ابن تيمية.

وفي نقل الإجماع نظر، فقد حكى الخلاف شيخ الإسلام وابن القيم وغير واحد من أهل العلم، وفي=

وَأَحَادِيثُ الرُّؤْيَةِ مُتَوَاتِرَةٌ فِي هَذَا المَعْنَى عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ بِالحَدِيثِ[١]، لَا يُنْكِرُهَا إِلَّا مُلحِدٌ زِنْدِيقٌ[٢].

=المسألة ثلاثة أقوال:

(١) أن الكفار لا يرونه بحال من الأحوال لا المظهر للكفر ولا المسر، وهذا قول أكثر العلماء المتأخرين وعليه يدل عموم كلام المتقدمين وعليه جمهور أصحاب أحمد.

قال الإمام مالك: ﴿إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ فلما حجب أعداءه فلم يروه، تجلى لأوليائه حتى رأوه.

وقال الإمام الشافعي: لما حجب قومًا بالسخط دل على أن قومًا يرونه بالرضا، ثم قال: أما والله لو لم يوقن محمد بن إدريس أنه يرى ربه في المعاد لما عبده في الدنيا.

قال شيخ الإسلام: والعمدة قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ فإنه يعم حجبهم عن ربهم في جميع ذلك اليوم، ولو قيل: إنه يحجبهم في حال دون حال لكان تخصيصًا للفظ بغير موجب ولكان فيه تسوية بين المؤمنين وبينهم، والكلام خرج مخرج عقوبتهم، اهـ

وقال ابن القيم:

ولقد أتى في سورة التطفيف أن ... للقوم قد حجبوا عن الرحمن
فيدل بالمفهوم أن المؤمنين ... يرونه في جنة الحيوان
وكذلك فسره الأئمة أنه ... نظر إلى الرب العظيم الشأن
لله ذاك الفهم يؤتيه الذي ... هو أهله من جاء بالإحسان

(٢) إنه يراه من أظهر التوحيد من مؤمني هذه الأمة ومنافقيها، وغبرات من أهل الكتاب وذلك في عرصة القيامة ثم يحتجب عن المنافقين فلا يرونه بعد ذلك، وهذا قول ابن خزيمة، وذكر أبو يعلى نحو هذا.

(٣) أن الكفار يرونه رؤية تعريف كاللص إذا رأى السلطان، ثم يحجب عنهم وهذا قول أبي الحسن بن سالم وأصحابه وقول غيرهم، وهم منتسبون في الأصول إلى الإمام أحمد وأبي سهل التستري.

راجع: المعلم شرح مسلم (١/ ٥٥٠)، شرح مسلم (٥/ ١٤٠)، مجموع الفتاوى (٦/ ٥٠١)، تفسير القرطبي (١٩/ ١٧١).

(١) قال ابن القيم رحمه الله في حادي الأرواح: دل القرآن والسنة المتواترة وإجماع الصحابة وأئمة الإسلام وأهل الحديث، على أن الله سبحانه وتعالى يرى يوم القيامة بالأبصار عيانًا كما يرى القمر. اهـ.

راجع: حادي الأرواح (٢٤١).

(٢) وهذه الاصطلاحات ليست على إطلاقها المتضمنة للتكفير إلا إذا كان الإنكار على جهة العناد=

وَأَمَّا مَا احْتَجَّ بِهِ الْمُعْتَزِلَةُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣][(١)]؛

=والجحود والكبر، وكما هو معلوم ومقرر في كتب أئمتنا أئمة الإسلام، أنهم لم يكفروا من لم يثبت الرؤية كالمعتزلة وغيرهم من متأخري الأشاعرة.

(١) احتجت المعتزلة بهذه الآية من ثلاثة وجوه:

(١) عموم النفي في كل وقت من غير تخصيص لأن لفظ (الأبصار) جمع دخل عليه الألف واللام فأفاد العموم والاستغراق.

(٢) يقولون: إنه تمدح بكونه لا يرى، وما كان من الصفات عدمه مدحًا كان وجوده نقصًا يجب تنزيه الله تعالى عنه.

(٣) يقولون: إن الإدراك المقرون بالبصر لا يحتمل إلا الرؤية، ولذلك يجريان في النفي والإثبات على حدٍ سواء وقد نفى الإدراك فنفى الرؤية.

«الأجوبة على شبهات المعتزلة»

الرد على الشبهة الأولى: أولًا أن دعوى العموم غير مسلم بها من وجوه:

(أ) أن الآية لا تفيد عموم النفي، بل تفيد نفي العموم، والذي هو يوجب ثبوت الخصوص لبعض أفراده، فكان قوله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ معناه: أنه لا تدركه جميع الأبصار، ونحن نلتزم بهذا، فإن أبصار الكافرين لا تراه.

(ب) إن سلمنا -تنزلًا- بعموم الآية فهي عامة في الأشخاص لا في الأزمان، فنحن نقول بموجبه حيث أنه سبحانه لا يرى في الدنيا.

جـ- أن الآية عامة وورد ما يخصصها وهو قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ فالخاص يقدم على العام.

الرد على الشبهة الثانية: قولهم بأنه تمدح بكونه لا يرى، فهذا قلب للحقائق، وزعمهم باطل، بل التمدح الذي تفيده الآية يدل على أنه جائز الرؤية لا العكس.

قال الفخر الرازي: وتمام التحقيق فيه أن الشيء إذا كان في نفسه بحيث يمنع رؤيته فحينئذٍ لا يلزم من عدم رؤيته مدح وتعظيم، أما إذا كان في نفسه جائز الرؤية ثم قدر على حجب الأبصار عن رؤيته وعن إدراكه، كانت هذه القدرة الكاملة دالة على المدح والعظمة فثبت أن هذه الآية على أنه جائز الرؤية بحسب ذاته.

الرد على الشبهة الثالثة: أولًا اتفق العقلاء على أن نفي الأخف لا يستلزم نفي الأعم.

ثانيًا: قال ابن القيم: الرؤية والإدراك كلٌ منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرب تعالى يرى ولا يدرك، كما يعلم ولا يحاط به علمًا، وهذا الذي فهمه الصحابة والأئمة من الآية ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾.

راجع: تفسير الرازي (١٣/ ١٣١)، حادي الأرواح (٣٧٤).

فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّ نَفْيَ الإِدْرَاكِ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الرُّؤْيَةِ، فَالمُرَادُ أَنَّ الأَبْصَارَ تَرَاهُ، وَلَكِنْ لَا تُحِيطُ بِهِ رُؤْيَةٌ؛ كَمَا أَنَّ العُقُولَ تَعْلَمُهُ وَلَكِنْ لَا تُحِيطُ بِهِ عِلْمًا؛ لِأَنَّ الإِدْرَاكَ هُوَ الرُّؤْيَةُ عَلَى جِهَةِ الإِحَاطَةِ، فَهُوَ رُؤْيَةٌ خَاصَّةٌ، وَنَفْيُ الخَاصِّ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ مُطْلَقِ الرُّؤْيَةِ.

وَكَذَلِكَ اسْتِدْلَالُهُمْ عَلَى نَفْيِ الرُّؤْيَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ لَا يَصْلُحُ دَلِيلًا، بَلِ الآيَةُ تَدُلُّ عَلَى الرُّؤْيَةِ مِنْ وُجُوهٍ كَثِيرَةٍ[1]؛ مِنْهَا:

١ - وُقُوعُ السُّؤَالِ مِنْ مُوسَى، وَهُوَ رَسُولُ اللهِ وَكَلِيمُهُ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّ اللهِ مِنْ هَؤُلَاءِ المُعْتَزِلَةِ، فَلَوْ كَانَتِ الرُّؤْيَةُ مُمْتَنِعَةً لَمَا طَلَبَهَا.

٢ - أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ عَلَّقَ الرُّؤْيَةَ عَلَى اسْتِقْرَارِ الجَبَلِ حَالَ التَّجَلِّي وَهُوَ مُمْكِنٌ، وَالمُعَلَّقُ عَلَى المُمْكِنِ مُمْكِنٌ.

٣ - أَنَّ اللهَ تَجَلَّى لِلجَبَلِ بِالفِعْلِ، وَهُوَ جَمَادٌ، فَلَا يَمْتَنِعُ إِذًا أَنْ يَتَجَلَّى لِأَهْلِ مَحَبَّتِهِ وَأَصْفِيَائِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ ﴿لَن﴾، لِتَأْبِيدِ النَّفْيِ[2]، وَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ وُقُوعِ الرُّؤْيَةِ أَصْلًا فَهُوَ

---

(١) ومنها أيضًا:

(١) أن الله عز وجل لم ينكر على موسى سؤاله.

(٢) أن الله قال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ ولم يقل: (لن أرى) والفرق واضح.

(٣) أن الله كلم موسى ومن جاز تكليمه جازت رؤيته.

(٢) صرح أئمة المعتزلة بهذا القول كالقاضي عبدالجبار والزمخشري وغيرهم.

قال عبدالجبار المعتزلي: إن (لن) موضع لتأبيد، ثم ليس يجب أن لا يصح استعمالها إلا حقيقة، بل لا يمتنع أن تستعمل مجازًا.

وقال الزمخشري: فإن قلت: ما معنى (لن)؟ قلت: تأكيد النفي الذي تعطيه (لا) وذلك أن (لا) تنفي المستقبل، تقول: لا أفعل غدًا، فإذا أكدت نفيها، قلت: لن أفعل غدًا، فقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ نفي الرؤية فيما يستقبل، و﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ تأكيد وبيان، لأن النفي مناف بصفاته، فإن قيل: كيف اتصل الاستدراك في قوله: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ﴾ بما قبله؟ قلت: اتصل به على معنى أن النظر إليه محال فلا تطلبه، ولكن عليك بنظر آخر هو أن تنظر إلى الجبل الذي يرجف بك، وبمن=

كَذِبٌ عَلَى اللُّغَةِ فَقَدْ قَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنِ الكُفَّارِ: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، فَأَخْبَرَ عَنْ عَدَمِ تَمَنِّيهِمْ لِلمَوْتِ بِـ (لَنْ)، ثُمَّ أَخْبَرَ عَنْ تَمَنِّيهِمْ لَهُ وَهُمْ فِي النَّارِ.

وَإِذًا؛ فَمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿لَن تَرَانِي﴾: لَنْ تَسْتَطِيعَ رُؤْيَتِي فِي الدُّنْيَا؛ لِضَعْفِ قُوَى البَشَرِ فِيهَا عَنْ رُؤْيَتِهِ سُبْحَانَهُ، وَلَوْ كَانَتِ الرُّؤْيَةُ مُمْتَنِعَةً لِذَاتِهَا؛ لَقَالَ: إِنِّي لَا أُرَى، أَوْ لَا يَجُوزُ رُؤْيَتِي، أَوْ لَسْتُ بِمَرْئِيٍّ.. وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

مباحث عامة حول آيات الصفات

إِنَّ النَّاظِرَ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ الَّتِي سَاقَهَا المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَنْبِطَ مِنْهَا قَوَاعِدَ وَأُصُولًا هَامَّةً يَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَيْهَا فِي هَذَا البَابِ:

الأَصْلُ الأَوَّلُ: اتَّفَقَ السَّلَفُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ الإِيمَانُ بِجَمِيعِ الأَسْمَاءِ الحُسْنَى[1]، وَمَا

=طلب الرؤية لأجلهم، كيف أفعل لهم، وكيف أجعله دكًّا بسبب طلبك للرؤية. اهـ

الرد على كلام القاضي والزمخشري

قال ابن هشام: و«لا» تفيد (لن) توكيد النفي خلافًا للزمخشري في كشافه، ولا تأبيد خلافًا له في أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل، ولو كانت للتأبيد لم تقيد باليوم في ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴿٢٦﴾﴾ ولكان ذكر الأبد في ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ تكرارًا والأصل عدمه، اهـ

وقال ابن مالك في الألفية:

ومن رأى النفي بلن مؤبدًا ... فقوله اردد وسواه فاعضدا

وقال في شرحه على الكافية: ثم أشرت إلى ضعف قول من رأى تأبيد النفي بـ(لن) وهو الزمخشري في أنموذجه، وحامله على ذلك اعتقاده أن الله لا يرى، وهو اعتقاد باطل، بصحة ذلك عن رسول الله ﷺ أعني ثبوت الرؤية جعلنا الله من أهلها، وأعاذنا من عدم الإيمان بها. اهـ

قال الغزالي: إن (لن) تفيد التوكيد ولكن نفي ما وقع السؤال عنه في تحصيله الرؤية في الحال، فأما أن تفيد النفي الدائم فلا. اهـ

النفي الدائم فلا. اهـ

(١) قال شيخ الإسلام: الحسنى هي المفضلة على الحسنة، والواحد الأحسان.

وقال ابن الوزير: واعلم أن الحسنى في اللغة: هو الجمع الأحسن لا جمع الحسن، فإن جمعه حسان وحسنة، فأسماء الله التي لا تحصى كلها حسنى، أي: أحسن الأسماء. =

دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الصِّفَاتِ، وَمَا يَنْشَأُ عَنْهَا مِنَ الأَفْعَالِ.

مِثَالُ ذَلِكَ القُدْرَةُ مَثَلًا، يَجِبُ الإِيمَانُ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَالإِيمَانُ بِكَمَالِ قُدْرَتِهِ، وَالإِيمَانُ بِأَنَّ قُدْرَتَهُ نَشَأَتْ عَنْهَا جَمِيعُ الكَائِنَاتِ.. وَهَكَذَا بَقِيَّةُ الأَسْمَاءِ الحُسْنَى عَلَى هَذَا النَّمَطِ.

وَعَلَى هَذَا؛ فَمَا وَرَدَ فِي هَذِهِ الآيَاتِ الَّتِي سَاقَهَا المُصَنِّفُ مِنَ الأَسْمَاءِ الحُسْنَى؛ فَإِنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي الإِيمَانِ بِالاسْمِ، وَمَا فِيهَا مِنْ ذِكْرِ الصِّفَاتِ؛ مِثْلِ: عِزَّةِ اللهِ، وَقُدْرَتِهِ، وَعِلْمِهِ، وَحِكْمَتِهِ، وَإِرَادَتِهِ، وَمَشِيئَتِهِ، فَإِنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي الإِيمَانِ بِالصِّفَاتِ.

وَمَا فِيهَا مِنْ ذِكْرِ الأَفْعَالِ المُطْلَقَةِ وَالمُقَيَّدَةِ، مِثْلِ: يَعْلَمُ كَذَا، وَيَحْكُمُ مَا يُرِيدُ، وَيَرَى، وَيَسْمَعُ، وَيُنَادِي، وَيُنَاجِي، وَكَلَّمَ، وَيُكَلِّمُ؛ فَإِنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي الإِيمَانِ بِالأَفْعَالِ.

الأَصْلُ الثَّانِي: دَلَّتْ هَذِهِ النُّصُوصُ القُرْآنِيَّةُ عَلَى أَنَّ صِفَاتِ البَارِي قِسْمَانِ[1]:

=وهناك مباحث هامة في باب الأسماء والصفات في كتاب (القواعد المثلى) لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، وقد علقت على المسائل العقدية فيه بتعليقات نافعة عسى الله أن ينفع بها، فلتراجع هناك.

راجع: مجموع الفتاوى (٦/ ١٤١)، العواصم لابن الوزير (٧/ ٢٢٨)، منهاج السنة (٥/ ٤٠٩)، بدائع الفوائد (١/ ١٦٣)، مدارج السالكين (١/ ٢٨)، أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٨٠٣).

(١) هذا التقسيم هو من باب تقريب العلوم، وليس عمدة في الباب، فإن صفات الله عز وجل أزلية، كان الله بصفاته قديمًا قبل خلقه، ولذا أنكر بعض العلماء مثل هذا التقسيم.

قال المقريزي: من أمعن النظر في دواوين الحديث النبوي ووقف على الآثار السلفية علم أنه لم يأتِ قط من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصحابة ﷺ على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم أنه سأل رسول الله ﷺ عن معنى شيء مما وصف الرب سبحانه به نفسه.. إلى أن قال: ولا فرَّق أحد منهم بين كونها صفة ذاتية أو صفة فعل، إنما أثبتوا له صفات أزلية.

وقال الشهرستاني: اعلم أن جماعة كثيرة من السلف كانوا يثبتون لله تعالى صفات أزلية من العلم، والقدرة والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام... ولا يفرقون بين صفات الذات وصفات الفعل، بل يسوقون الكلام سوقًا واحدًا.

قلت: والكلام ما قاله الشهرستاني عند السلف، فراجع: إن شئت كتب أئمة السلف من المتقدمين تجدهم يحشرون الصفات حشرًا دون أن يفرقوا، وأقرب ذلك عقيدة السلف للإمام الصابوني رحمه الله،=

١ - صِفَاتٌ ذَاتِيَّةٌ لَا تَنفَكُّ عَنْهَا الذَّاتُ، بَل هِيَ لَازِمَةٌ لَهَا أَزَلًا وَأَبَدًا، وَلَا تَتَعَلَّقُ بِهَا مَشِيئَتُهُ تَعَالَى وَقُدْرَتُهُ، وَذَلِكَ كَصِفَاتِ: الحَيَاةِ، وَالعِلمِ، وَالقُدْرَةِ، وَالقُوَّةِ، وَالعِزَّةِ، وَالمُلكِ، وَالعَظَمَةِ، وَالكِبْرِيَاءِ، وَالمَجْدِ، وَالجَلَالِ.. إلخ.

٢ - صِفَاتٌ فِعْلِيَّةٌ تَتَعَلَّقُ بِهَا مَشِيئَتُهُ وَقُدْرَتُهُ كُلَّ وَقْتٍ وَآنٍ، وَتَحْدُثُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ آحَادُ تِلكَ الصِّفَاتِ مِنَ الأَفْعَالِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ لَمْ يَزَل مَوْصُوفًا بِهَا، بِمَعْنَى أَنَّ نَوْعَهَا قَدِيمٌ، وَأَفْرَادَهَا حَادِثَةٌ[(١)]، فَهُوَ سُبْحَانَهُ لَمْ يَزَل فَعَّالًا لِمَا يُرِيدُ، وَلَمْ يَزَل وَلَا يَزَالُ يَقُولُ وَيَتَكَلَّمُ وَيَخْلُقُ وَيُدَبِّرُ الأُمُورَ، وَأَفْعَالُهُ تَقَعُ شَيْئًا فَشَيْئًا، تَبَعًا لِحِكْمَتِهِ وَإِرَادَتِهِ.

فَعَلَى المُؤْمِنِ الإِيمَانُ بِكُلِّ مَا نَسَبَهُ الله لِنَفْسِهِ مِنَ الأَفْعَالِ المُتَعَلِّقَةِ بِذَاتِهِ؛ كَالِاسْتِوَاءِ

=وأول من ذكر التقسيم هو الإمام البيهقي فيما وقفت عليه بذكر التقسيم، أما من ذكرها فقد جاء عن الأصبهاني صاحب المحجة، وكذا ذكر أن من صفاته ذات وفعل شيخ الإسلام كما في الأصفهانية وغير ذلك.

راجع: شرح القواعد المثلى للعثيمين عند القاعدة الخامسة من قواعد الصفات بتعليقنا (التعاليق العُلى)، الخطط والآثار (٢/ ٣٥٦)، الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٠٤)، المحجة (١/ ٣٠١)، الأصفهانية (٦٢، ٦٣)، منهج الحافظ (٢/ ٦١٦).

(١) قال ابن أبي العز: إن الله سبحانه لم يزل متصفًا بصفات الكمال: صفات الذات وصفات الفعل، ولا يجوز أن يعتقد أن الله وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفًا بها، لأن صفاته سبحانه صفات كمال، وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفًا بضده.

ولا يرد على هذا صفات الفعل والصفات الاختيارية... لأن هذا الحدوث بهذا الاعتبار غير ممتنع ولا يطلق عليه أنه حدث بعد أن لم يكن. اهـ

وبنحو ما ذكر ابن أبي العز تجد العلماء.

قال ابن مندة: إن الإخبار في صفات الله ... وأنه عز وجل أزلي بصفاته وأسمائه التي وصف بها نفسه ووصفه الرسول ﷺ غير زائلة عنه ولا كائنة دونه، فمن جحد صفة من صفاته بعد الثبوت كان بذلك جاحدًا، ومن زعم أنها محدثة لم تكن ثم كانت على أي معنى تأوّله دخل في حكم التشبيه بالصفات التي هي محدثة في المخلوق زائلة بفنائه غير باقية.

راجع: الحجة في بيان المحجة (١/ ١٠١)، وبنحوه الأصبهاني في الحجة أيضًا.

راجع: شرح الطحاوية (١/ ٩٦، ٩٧)، ومجموع الفتاوى (٦/ ٩٨).

عَلَى العَرْشِ، وَالمَجِيءِ، وَالإِتْيَانِ، وَالنُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَالضَّحِكِ، وَالرِّضَى، وَالغَضَبِ، وَالكَرَاهِيَةِ، وَالمَحَبَّةِ المُتَعَلِّقَةِ بِخَلقِهِ؛ كَالخَلْقِ، وَالرِّزْقِ، وَالإِحْيَاءِ، وَالإِمَاتَةِ، وَأَنْوَاعِ التَّدْبِيرِ المُخْتَلِفَةِ.

الأَصْلُ الثَّالِثُ: إِثْبَاتُ تَفَرُّدِ الرَّبِّ جَلَّ شَأْنُهُ بِكُلِّ صِفَةِ كَمَالٍ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ شَرِيكٌ أَوْ مَثِيلٌ فِي شَيْءٍ مِنْهَا.

وَمَا وَرَدَ فِي الآيَاتِ السَّابِقَةِ مِنْ إِثْبَاتِ المَثَلِ الأَعْلَى[1] لَهُ وَحْدَهُ، وَنَفْيِ النِّدِّ وَالمِثْلِ وَالكُفْءِ وَالسَّمِيِّ وَالشَّرِيكِ عَنْهُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ؛ كَمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُنَزَّهٌ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ وَعَيْبٍ وَآفَةٍ.

الأَصْلُ الرَّابِعُ: إِثْبَاتُ جَمِيعِ مَا وَرَدَ بِهِ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِنَ الصِّفَاتِ، لَا فَرْقَ بَيْنَ الذَّاتِيَّةِ مِنْهَا؛ كَالعِلْمِ وَالقُدْرَةِ وَالإِرَادَةِ وَالحَيَاةِ وَالسَّمْعِ وَالبَصَرِ وَنَحْوِهَا، وَالفِعْلِيَّةِ؛ كَالرِّضَا وَالمَحَبَّةِ وَالغَضَبِ وَالكَرَاهَةِ، وَكَذَلِكَ لَا فَرْقَ بَيْنَ إِثْبَاتِ الوَجْهِ وَاليَدَيْنِ وَنَحْوِهِمَا، وَبَيْنَ الاِسْتِوَاءِ عَلَى العَرْشِ وَالنُّزُولِ، فَكُلُّهَا مِمَّا اتَّفَقَ السَّلَفُ عَلَى إِثْبَاتِهِ بِلَا تَأْوِيلٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَبِلَا تَشْبِيهٍ وَتَمْثِيلٍ.

وَالمُخَالِفُ فِي هَذَا الأَصْلِ فَرِيقَانِ:

١ - الجَهْمِيَّةُ: يَنْفُونَ الأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ جَمِيعًا.

---

(١) عبارات السلف حول المثل الأعلى تدور حول معانٍ أربع لا تتجاوزها:

(١) وجودها في العالم والتصور وهذا معنى قول من قال من السلف والخلف: إنه ما في قلوب عابديه وذاكريه من معرفته وذكره ومحبته وإجلاله وتعظيمه، فلست تجد أحدًا من أوليائه وأعدائه إلا والله أكبر في صدره وأكمل وأعظم من كل ما سواه، ﴿بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴿١١٦﴾﴾.

(٢) ذكر صفاته والخبر عنها وتنزيهها عن النقائص والعيوب والتمثيل.

(٣) ثبوت الصفات العليا لله سبحانه في نفس الأمر علمها العباد أو جهلوها.

(٤) محبة الموصوف بها وتوحيده والإخلاص له والتوكل عليه والإنابة إليه.

(٥) راجع: الصواعق المرسلة (٣/ ١١٣٤)، المختصر (١/ ١٣٢)، شرح الطحاوية (١/ ١٢٠).

٢ - المُعْتَزِلَةُ: فَإِنَّهُمْ يَنْفُونَ جَمِيعَ الصِّفَاتِ، وَيُثْبِتُونَ الأَسْمَاءَ وَالأَحْكَامَ، فَيَقُولُونَ: عَلِيمٌ بِلَا عِلمٍ، وَقَدِيرٌ بِلَا قُدْرَةٍ، وَحَيٌّ بِلَا حَيَاةٍ.. إلخ.

وَهَذَا القَوْلُ فِي غَايَةِ الفَسَادِ؛ فَإِنَّ إِثْبَاتَ مَوْصُوفٍ بِلَا صِفَةٍ، وَإِثْبَاتَ مَا لِلصِّفَةِ لِلذَّاتِ المُجَرَّدَةِ مُحَالٌ فِي العَقْلِ؛ كَمَا هُوَ بَاطِلٌ فِي الشَّرْعِ.

أَمَّا الأَشْعَرِيَّةُ وَمَنْ تَبِعَهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ يُوَافِقُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ[1] فِي إِثْبَاتِ سَبْعِ صِفَاتٍ[2] يُسَمُّونَهَا صِفَاتِ المَعَانِي[3]، وَيَدَّعُونَ ثُبُوتَهَا بِالعَقْلِ، وَهِيَ: الحَيَاةُ، وَالعِلْمُ،

---

(١) هذا القول من الهراس فيه نظر، فمن تتبع مذهب الأشاعرة علم أن حقيقة مذهبهم ليس موافقًا لمذهب أهل السنة في هذه الصفات السبع.

فصفة الإرادة عند الأشاعرة كما تقدم معنا هي: إرادة قديمة أزلية لا تتجدد.

وصفة السمع والبصر متعلقة بالأزل، كما يعرفها الأشاعرة بأنها (صفات أزلية قائمة بذاته تتعلق بالموجودات الذوات وغيرها) وصفة الكلام هي صفة نفسانية.

فمثل هذا كيف يكون الموافقة بيننا -أهل السنة- والأشاعرة، ومعلوم أن مذهب أهل السنة في هذه الصفات ليس كمذهب الأشاعرة، فما هو إلا وفاق لفظي، فتأمل.

راجع: تحفة المريد (٧٣) في تقرير مذاهب الأشاعرة، رسالة في الصفات لابن تيمية ضمن جامع الرسائل (٢/ ١٨).

(٢) ذكر ابن عساكر في تبيين كذب المفتري في ترجمة عبدالرحيم بن عبدالكرمي بن هوازن أبو نصر: تأصيل مذهب الأشاعرة في هذه الصفات السبع، وأنها هي الحق، وذلك ضمن شهادة ذكرها أئمتهم على هذا الاعتقاد، فقالوا: وينقمون على أهل الحق -أي: الحنابلة- لقولهم أن الله تعالى موصوف بصفات الجلال منعوت بالعلم والقدرة والسمع والبصر والحياة والإرادة والكلام، وهذه الصفات قديمة .. وهذا الذي أدركت عليه أئمة أصحابنا عليه. راجع: تبيين كذب المفتري ص (٣٠٨-٣١٧).

(٣) صفات المعاني، حدها: كل صفة قائمة بموصوف موجبة له حكمًا.

وحقيقتها لا توصف بكونها موجودة ولا معدومة.

وجمعت هذه الصفات بقول أوحدهم:

والسبع لازمات صفات	تسمى بمعنوية إليها تنتمي
كونه الإله عالمًا قديرًا	حيًّا مريدًا سامعًا بصيرًا
وذا كلام والمقال حال	بعدها على ثبوت الحال

=

وَالْقُدْرَةُ، وَالإِرَادَةُ، وَالسَّمْعُ، وَالبَصَرُ، وَالكَلَامُ، وَلَكِنَّهُمْ وَافَقُوا الْمُعَتَزِلَةَ فِي نَفْيِ مَا عَدَا هَـذِهِ السَّبْعَ مِنَ الصِّفَاتِ الخَبَرِيَّةِ[1] الَّتِي صَحَّ بِهَا الخَبَرُ.

= واسـطة بـين الوجـود والعـدم ونهجهـا تـشكو الوجـا فيـه القـدم

وتنقسم صفات المعاني إلى قسمين: (١) باعتبار الدليل، (٢) باعتبار المتعلق.

* أما باعتبار الدليل فهو على ضربين:

(أ) دليل العقل، وضابطه ما تتوقف عليه المعجزة من الصفات، وهي القدرة والإرادة والعلم والحياة.

(ب) دليل السمع، وضابطه: ما لا يتوقف عليه المعجزة من الصفات، وهي: السمع، والبصر، والكلام.

* وأما باعتبار التعلق: وهو طلب صفات المعاني أمرًا زائدًا على قيامها بالذات، وهي على أضرب:

(أ) ما يتعلق بالممكنات، وهي: القدرة، والإرادة، فالقدرة تعلق إيجاد، والإرادة تعلق تخصيص.

(ب) ما يتعلق بالواجبات والجائزات والمستحيلات، وهو العلم والكلام، فالعلم تعلق انكشاف، والكلام تعلق دلالة.

(جـ) ما يتعلق بالموجودات وهو السمع والبصر.

(د) ما لا يتعلق بشيء، وهو الحياة.

وهذا الذي عليه الأشاعرة ضرب من الخيال والوهم، قال الإمام الشنقيطي: فكل ما هو غير موجود فإنه معدوم قطعًا، وكل ما هو غير معدوم فإنه موجود قطعًا، وهذا مما لا مثيل فيه كما ترى.

راجع: منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة (٢/ ٥٤٣) تحفة المريد (٦٣، ٨١)، درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٢٨٣)، رسالة في الصفات (٢/ ١٣، ١٨).

(١) وضابطها: هي الصفات التي تثبت من طريق الوحي في الكتاب والسنة فقط، وليس للعقل مجال في إثباتها كاليدين والقدم والوجه والعين ونحوها.

اختلف الناس في إثباتها:

(أ) فمذهب المعتزلة هو نفي جميع الصفات دون تفصيل.

(ب) مذهب الأشاعرة ذهب المتقدمون إلى إثباتها في الجملة وخاصة ما جاء منها في القرآن، نحو: صفة العين والوجه وغير ذلك، وأما ما ورد في الأحاديث فالأكثر منهم لا يثبتها.

قال شيخ الإسلام: والأشعرية وأئمة أصحابه كأبي الحسن الطبري والباهلي والقاضي أبي بكر، كلهم متفقون على إثبات الصفات الخبرية التي ذكرت في القرآن كالاستواء والوجه واليد، وإبطال تأويلها ليس في ذلك قولنا أصلًا ولكن أتباعه لهم في ذلك قولان. =

وَالكُلُّ مَحْجُوجُونَ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ وَالقُرُونِ المُفَضَّلَةِ عَلَى الإِثْبَاتِ العَامِّ.

(فَصْلٌ)

ثُمَّ فِي سُنَّةِ رَسُولِ الله ﷺ، فَالسُّنَّةُ تُفَسِّرُ القُرْآنَ، وَتُبَيِّنُهُ، وَتَدُلُّ عَلَيْهِ، وَتُعَبِّرُ عَنْهُ، وَمَا وَصَفَ الرَّسُولُ بِهِ رَبَّهُ عَزَّ وَجَل مِنَ الأَحَادِيثِ الصِّحَاحِ الَّتِي تَلَقَّاهَا أَهْلُ المَعْرِفَةِ بِالقَبُولِ؛ وَجَبَ الإِيمَانُ بِهَا كَذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ فِي سُنَّةِ رَسُولِ الله) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ: (وَقَدْ دَخَلَ فِي هَذِهِ الجُمْلَةِ مَا وَصَفَ الله بِهِ نَفْسَهُ فِي سُورَةِ الإِخْلَاصِ.. إلخ)؛ يَعْنِي: وَدَخَلَ فِيهَا مَا وَصَفَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ رَبَّهُ فِيمَا وَرَدَتْ بِهِ السُّنَّةُ الصَّحِيحَةُ.

وَالسُّنَّةُ: هِيَ الأَصْلُ الثَّانِي الَّذِي يَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ، وَالتَّعْوِيلُ عَلَيْهِ بَعْدَ كِتَابِ الله عَزَّ وَجَلَّ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾ [النساء: ١١٣].

وَالمُرَادُ بِالحِكْمَةِ: السُّنَّةُ[1].

وَقَالَ: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾ [الجمعة: ٢]. وَقَالَ آمِرًا لِنِسَاءِ نَبِيِّهِ: ﴿وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤].

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧][2].

=وأما متأخرو الأشاعرة بل جمهورهم ذهبوا إلى نفي الصفات جملة وسلطوا التأويل على النصوص الواردة في ذلك.

ومذهب أهل السنة في هذه الصفات: إثبات جميع صفات الله الثابتة من الكتاب والسنة الصحيحة من غير تكييف ولا تعطيل ولا تمثيل ولا تحريف.

راجع: العقل والنقل (٢/ ١٧)، التسعينية (٣/ ٨٧٠)، مجموع الفتاوى (٦/ ٥٢) و(١٢/ ٣٢) و(١٣/ ٢٩٩)، الصواعق المرسلة (١/ ٢٢٤)، المقالات (١/ ٢٦٣)، لوامع الأنوار (١/ ١١٢)، الاعتقاد للبيهقي (٢١).

(١) جاء هذا التفسير عن قتادة، رواه عبدالرزاق في تفسيره (٢/ ١١٦) والطبري (١٩/ ١٠٨) والمروزي (٤٣٠-٤٣٢) في السنة، كلهم عن قتادة أن الحكمة: السنة.

(٢) ذكر النووي في شرحه على مسلم عند حديث أبي هريرة: «ما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم، وما=

وَقَالَ صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ القُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ»(١).

وَحُكْمُ السُّنَّةِ حُكْمُ القُرْآنِ فِي ثُبُوتِ العِلْمِ وَاليَقِينِ وَالِاعْتِقَادِ وَالعَمَلِ؛ فَإِنَّ السُّنَّةَ تَوْضِيحٌ لِلقُرْآنِ، وَبَيَانٌ لِلمُرَادِ مِنْهُ(٢): تُفَصِّلُ مُجْمَلَهُ، وَتُقَيِّدُ مُطْلَقَهُ، وَتُخَصِّصُ عُمُومَهُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وَأَهْلُ البِدَعِ وَالأَهْوَاءِ بِإِزَاءِ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ فَرِيقَانِ:

١ - فَرِيقٌ لَا يَتَوَرَّعُ عَنْ رَدِّهَا وَإِنْكَارِهَا إِذَا وَرَدَتْ بِمَا يُخَالِفُ مَذْهَبَهُ؛ بِدَعْوَى أَنَّهَا

=نهيتكم عنه فانتهوا» أن هذا حديث مخصوص بالأوامر الشرعية ويخرج منه الأمور الدنيوية، وذلك لما جاء في حديث تأبير النخل.

(١) هذا ما جاء عن المقدام بن معد، وهو حديث صحيح الإسناد، رجاله رجال الصحيح إلا عبدالرحمن بن أبي عوف الجرشي فهو من رجال أبي داود والنسائي، تكلم بعض من لا علم عنده أنه لم يجد توثيقًا معتبرًا لهذا الراوي، واعتمد على تجهيل القطان له.

قلت: أما يكفي أخونا هذا -هداه الله- أن هذا الراوي وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه الدارقطني في سؤالات السهمي رقم (٣٩٨)، ووثقه الحافظ ابن حجر، وروى عنه حريز وشيوخه ثقات كما قال أبو داود: أليس كل هذا كاف؟!

والحديث رواه أبو داود (٤٦٠٤) والترمذي (٢٦٦٤) وابن ماجة (١٢) وأحمد في مسنده (٤/ ١٣١) وابن أبي شيبة (٨/ ٢٦١) والدارمي (١/ ١٤٤) والبيهقي (٧/ ٧٦) وغيرهم.

قال الخطابي: يحتمل هذا الحديث وجهين من التأويل:

أحدهما: أن معناه أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو مثل ما أعطي من الظاهر المتلو.

ثانيها: أنه أوتي الكتاب وحيًا يتلى، وأوتي من البيان مثله، أي أذن له أن يبين ما في الكتاب فيعم ويخص، ويزيد عليه ويشرع ما في الكتاب، فيكون في وجوب العمل به ولزوم قبوله كالظاهر المتلو من القرآن.

وقال القرطبي في تفسيره (١/ ٣٨) عند قوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ فيها أيضًا دلالة أن السنة كالوحي المنزل في العمل.

(٢) أنواع البيان كثيرة، ذكرها الإمام الشافعي في رسالته، وزاد أهل الأصول على ما ذكره الإمام الشافعي رحمه الله. انظر الرسالة - وقد أعانني الله على تحقيقها- فله ربي الحمد والنعمة.

أَحَادِيثُ آحَادٍ لَا تُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ[1]، وَالوَاجِبُ فِي بَابِ الإِعْتِقَادِ اليَقِينُ، وَهُؤَلَاءِ هُمُ

(١) هذه الدعوة الباطلة التي أفسدت كثيرًا من أحاديث رسول الله ﷺ، ولذا فلا بد من الوقوف على هذا الأمر، وذلك على مقدمتين:

(١) تقسيم السنة إلى متواتر وآحاد.

(٢) خبر الآحاد والكلام، والكلام عليه من ثلاثة أمور:

(أ) الفرق بين خبر الآحاد وبين أحاديث الآحاد.

(ب) وجوب العمل بأحاديث الآحاد بحسب مقتضاه.

(جـ) إفادتها العلم.

المقدمة الأولى: المتواتر والآحاد: وهذا التقسيم له اعتباران:

(١) اعتبار صحيح، فهو من جهة الرواية وعدد الرواة، وهو المعمول به عند المحدثين

(٢) باعتبار فاسد، وهو من جهة الاحتجاج فما كان متواترًا فيحتج به، وما لم يكن متواترًا فلا يحتج به، وهذا في باب الأحكام الشرعية والعقدية، ومنهم من يفرق من جهة إفادة العلم والظن، وهذا تعريف محدث مبتدع جاءت به المعتزلة، لا يعرف عن أحد من الصحابة ولا عن أحد من التابعين ولا تابعيهم ولا عن أحد من أئمة الإسلام، وإنما يعرف هذا عن أهل البدع.

وقد أجمعت الأمة على عدم التفريق بين الأحكام والعقائد.

المقدمة الثانية:

(أ) الفرق بين خبر الواحد المطلق وبين أحاديث الآحاد: أن خبر الواحد بحسب الدليل عليه، فتارة يجزم بكذبه إذا وجدت قرينة على ذلك، وتارة يظن كذبه، وتارة يتوقف فيه، وتارة يترجح صدقه، وتارة يجزم بصدقه جزمًا لا يبقى معه شك، فليس كل واحد يفيد العلم ولا الظن.

وخبر الآحاد في الأحاديث الصحيحة فإنها تفيد العلم، وذلك كالخبر المتلقى بالقبول، وأحاديث الصحيحين ما عدا المنتقدة منها، وكل خبر احتف به بالقرائن فإنه يفيد العلم.

(ب) وجوب العلم بحديث الآحاد، أجمع أهل العلم على وجوب العمل به، وعلى عدم الفرق بين الأحكام والعقائد.

قال الإمام الشافعي: (لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبت خبر الواحد) ونقل الخطيب الإجماع على العمل بخبر الواحد، فقال: (كان كافة التابعين ومن بعدهم من الفقهاء في سائر أمصار المسلمين إلى وقتنا هذا، ولم يبلغنا عن أحد منهم إنكار لذلك ولا اعتراض عليه، فثبت أن من دين جميعهم وجوبه، إذ لو كان فيه من كان لا يرى العمل به لنقل إلينا الخبر عن مذهبه فيه).اهـ.

وقولنا بحسب مقتضاه، لأن من الأحاديث ما يفيد وجوب، وآخر تحريم فكل بحسبه. =

الْمُعْتَزِلَةُ وَالفَلَاسِفَةُ.

٢- وَفَرِيقٌ يُثْبِتُهَا وَيَعْتَقِدُ بِصِحَّةِ النَّقْلِ، وَلَكِنَّهُ يَشْتَغِلُ بِتَأْوِيلِهَا؛ كَمَا يَشْتَغِلُ بِتَأْوِيلِ آيَاتِ الكِتَابِ، حَتَّى يُخْرِجَهَا عَنْ مَعَانِيهَا الظَّاهِرَةِ إِلَى مَا يُرِيدُهُ مِنْ مَعَانٍ بِالإِلْحَادِ وَالتَّحْرِيفِ، وَهُؤَلَاءِ هُمْ مُتَأَخِّرُو الأَشْعَرِيَّةِ، وَأَكْثَرُهُمْ تَوَسُّعًا فِي هَذَا البَابِ الغَزَالِيُّ، وَالرَّازِيُّ[(١)].

قَوْلُهُ: (وَمَا وَصَفَ الرَّسُولُ بِهِ..) إلخ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ كَمَا وَجَبَ الإِيمَانُ بِكُلِّ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ وَلَا تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ[(٢)]؛ كَذَلِكَ يَجِبُ

=(أ) إفادته العلم: قال شيخ الإسلام: ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقًا له أو عملًا به أنه يوجب العلم، وهذا هو الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه... إلا فرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام أنكروا ذلك. اهـ.

قال ابن القيم: إذا صح الخبر عن رسول الله ﷺ، ورواه الثقات الأئمة، وأسنده خلفهم عن سلفهم وتلقته الأمة بالقبول، فإنه يوجب العلم فيما سبيله العلم، هذا قول عامة أهل الحديث والمتقنين من القائمين على السنة، وإنما هذا القول الذي يذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم بحال، ولابد من نقله بطريق التواتر لوقوع العلم به، اخترعته القدرية والمعتزلة وكان قصدهم منه رد الأخبار وتلقفه منهم بعض الفقهاء الذي لم يكن لهم في العلم قدم ثابت. اهـ.

قال الشيخ ربيع: فهؤلاء قد يكون بلاءهم أشد على الإسلام من سابقهم.

راجع: شرح الكوكب المنير (٢/ ٣٥٢)، مختصر الصواعق المرسلة (٥٠٢)، المذكرة (١٠٤)، الرسالة ص (٤٥٧)، الكفاية للخطيب (٤٨)، مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥١)، مختصر الصواعق (٥٠٤).

(١) أما الفخر الرازي فقد تقدمت ترجمته.

وأما الغزالي فهو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي، ترجمه الذهبي فقال: الشيخ الإمام البحر حجة الإسلام أعجوبة الزمان زين الدين أبو حامد...

قلت: وهو مع ذلك متكلم أشعري من كبارهم له (إحياء علوم الدين) مرجع كبير للصوفية فيه بلاء عظيم.

راجع: سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٢٢) رقم الترجمة (٢٠٤).

(٢) قلت: لعل الهراس أراد بهذا التعبير قطع السبيل على أهل البدع مطلقًا، فكل تأويل مخالف لمذهب السلف، وإن لم يكن تعطيلًا، وكل تعطيل وكل تشبيه في باب الأسماء والصفات ممنوع، وإلا فمعلوم=

الإِيمَانُ بِكُلِّ مَا وَصَفَهُ بِهِ أَعْلَمُ الخَلْقِ بِرَبِّهِ وَبِمَا يَجِبُ لَهُ، وَهُوَ رَسُولُهُ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ صَلَوَاتُ الله وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ)؛ أَيْ: إِيمَانًا مِثْلَ ذَلِكَ الإِيمَانِ، خَالِيًا مِنَ التَّحْرِيفِ وَالتَّعْطِيلِ، وَمِنَ التَّكْيِيفِ وَالتَّمْثِيلِ بَل إِثْبَاتٌ لَهَا عَلَى الوَجْهِ اللَّائِقِ بِعَظَمَةِ الرَّبِّ جَلَّ شَأْنُهُ.

فَمِنْ ذَلِكَ: مِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ[١].

قَوْلُهُ: (فَمِنْ ذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ..) إلخ؛ الكَلَامُ عَلَى هَذَا الحَدِيثِ مِنْ جِهَتَيْنِ:

الأُولَى: صِحَّتُهُ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ؛ وَقَدْ ذَكَرَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ الله أَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَيَقُولُ الذَّهَبِيُّ فِي كِتَابِهِ (العُلُوُّ لِلعَلِيِّ الغَفَّارِ): (إِنَّ أَحَادِيثَ النُّزُولِ مُتَوَاتِرَةٌ، تُفِيدُ القَطْعَ)[٢].

=أن الأولى إبدال لفظ التأويل بالتحريف، لأن فعلهم هو تحريف لنصوص الكتاب والسنة، سواء تحريف في اللفظ أو المعنى.

وكذا لفظ التشبيه الأولى إبداله بلفظ التمثيل، كما قرر شيخ الإسلام ابن تيمية.

راجع: نقض التأسيس (١/ ١٠٩)، منهاج السنة (١/ ٢٣٢).

(١) رواه البخاري برقم (١١٤٥)، ومسلم (١٦٨) (٧٥٨).

(٢) قال شيخ الإسلام: فهو حديث متواتر عند أهل العلم بالحديث.

وقال ابن القيم: وتواترت الرواية عن رسول الله ﷺ بنزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا.

وقال ابن عبدالهادي: واعلم أن السلف الصالح، ومن سلك سبيلهم من الخلف، متفقون على إثبات نزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا. اهـ. وقال القائل:

ومما تواتر حديث من كذب ... ومن بنى لله بيتًا واحتسب

ورؤية شفاعة والحوض ... ومسح خفين وهذي بعض

راجع: شرح حديث النزول (٣٢٣)، مختصر الصواعق (٤٤١)، الصارم المنكي في الرد على السبكي (٢٢٩).

وَعَلَى هَذَا؛ فَلَا مَجَالَ لِإِنْكَارٍ أَوْ جُحُودٍ.

الثَّانِيَةُ: مَا يُفِيدُهُ هَذَا الحَدِيثُ؛ وَهُوَ إِخْبَارُهُ ﷺ بِنُزُولِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ.. إلخ[١].

وَمَعْنَى هَذَا أَنَّ النُّزُولَ صِفَةٌ لله عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ، فَهُوَ لَا يُمَاثِلُ نُزُولَ الخَلْقِ؛ كَمَا أَنَّ اسْتِوَاءَهُ لَا يُمَاثِلُ اسْتِوَاءَ الخَلْقِ.

يَقُولُ شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللهُ فِي تَفْسِيرِهِ سُورَةَ الإِخْلَاصِ: (فَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ إِذَا وَصَفَهُ رَسُولُهُ بِأَنَّهُ يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ، وَأَنَّهُ يَدْنُو عَشِيَّةَ عَرَفَةَ إِلَى الحُجَّاجِ[٢]، وَأَنَّهُ كَلَّمَ

---

(١) وهذا ما يؤيده الأحاديث الكثيرة منها:

(أ) حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «إذا مضى ثلث الليل هبط الله إلى السماء الدنيا» وهو حسن.

(ب) حديث ابن مسعود وفيه: «يهبط الله إلى السماء الدنيا» قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

(جـ) حديث ابن عباس وفيه: «إن الله يمهل حتى... هبط إلى السماء الدنيا» قال الشيخ الألباني: إسناد صحيح رجاله ثقات.

(د) حديث أبي سعيد عند مسلم، بنحو ما في الصحيحين عن أبي هريرة، وكذا جاء عن جبير عند أحمد في مسنده (٤/ ٨١).

تعدد الألفاظ في وقت النزول، ففي رواية (ثلث الأول) (ثلث الآخر) (نصف) قال الإمام الترمذي: إن أصح الروايات عن أبي هريرة: (إن بقي ثلث الليل الآخر).

وقال ابن تيمية: فإن كان النبي ﷺ قد ذكر النزول أيضًا، إذا مضى ثلث الليل الأول، وإذا انتصف الليل فقوله حق، وهو الصادق المصدوق، ويكون النزول أنواعًا: (١) إذا مضى ثلث الليل الأول، (٢) إذا انتصف وهو أبلغ، (٣) إذا بقي ثلث الليل وهو أبلغ الثلاثة.

رواية: (ثم يصعد إلى السماء) رواها الدراقطني في النزول، وقال: هذه الزيادة حسنة ولم يروها الثقات، زادها يونس بن أبي إسحاق السبيعي.

رواية: (ثم يعلو ربنا عز وجل) رواية منكرة في سندها محمد بن إسماعيل الجعفري وهو منكر، وفي سندها عبدالله بن سلمة ضعفه الدارقطني، وقيل: متروك.

رواية: (أنه يأمر مناديًا ينادي) رواها النسائي في عمل اليوم والليلة، وهو لفظ منكر، قال شيخ الإسلام: هذا إن كان ثابتًا عن النبي ﷺ فإن الرب يقول ذلك ويأمر مناديًا بذلك، لا أن المنادي يقول: «من يدعوني فأستجيب له».

(٢) جاء عن عائشة في صحيح مسلم رقم (٤٣٦) وجاء بلفظ: (ينزل) عن جابر من طريق أبي الزبير=

مُوسَى بِالوَادِي الأَيْمَنِ فِي البُقْعَةِ المُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ، وَأَنَّهُ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ، فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا؛ لَمْ يَلزَمْ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الأَفْعَالُ مِنْ جِنْسِ مَا نُشَاهِدُهُ مِنْ نُزُولِ هَذِهِ الأَعْيَانِ المَشْهُودَةِ[1] حَتَّى يُقَالَ: ذَلِكَ يَسْتَلزِمُ تَفْرِيغَ مَكَانٍ وَشَغْلَ آخَرَ).

فَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ يُؤْمِنُونَ بِالنُّزُولِ صِفَةً حَقِيقِيَّةً للهِ عَزَّ وَجَلَّ، عَلَى الكَيْفِيَّةِ الَّتِي يَشَاءُ، فَيُثْبِتُونَ النُّزُولَ كَمَا يُثْبِتُونَ جَمِيعَ الصِّفَاتِ الَّتِي ثَبَتَتْ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَيَقِفُونَ عِنْدَ ذَلِكَ، فَلَا يُكَيِّفُونَ وَلَا يُمَثِّلُونَ وَلَا يَنْفُونَ وَلَا يُعَطِّلُونَ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ الرَّسُولَ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ يَنْزِلُ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُخْبِرْنَا كَيْفَ يَنْزِلُ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ، وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

وَلِهَذَا تَرَى خَوَاصَّ المُؤْمِنِينَ يَتَعَرَّضُونَ فِي هَذَا الوَقْتِ الجَلِيلِ لِأَلطَافِ رَبِّهِمْ وَمَوَاهِبِهِ، فَيَقُومُونَ لِعُبُودِيَّتِهِ؛ خَاضِعِينَ خَاشِعِينَ، دَاعِينَ مُتَضَرِّعِينَ، يَرْجُونَ مِنْهُ

=وهو مدلس، وتراجع: السلسلة الصحيحة للعلامة الألباني رقم (٢٥٥١) والجامع الصحيح للوادعي (٢/ ٣٦٥) والتمهيد لابن عبدالبر (١/ ٩٤، ٩٥).

(١) ادعى أهل البدع في صفة النزول أن المراد بها نزول الأمر أو الرحمة أو الملائكة.

الرد على أهل البدع:

(١) قولهم في حمل الأحاديث التي ذكرت النزول أنها للمجاز لا يعرف في كتاب ولا سنة ولا عرف ولا لغة.

(٢) لو عرف ذلك بقرينة لم يكن موجبًا لإخراج اللفظ عن حقيقته.

(٣) أن قوله: «من يسألني فأعطيه..» إذا انضم إلى قوله: «لا يسأل عبادي غيري» علمت أن هذا مقتضى الحقيقة لا المجاز، وإن هذا نص في معناه لا يحتمل غيره بوجه.

(٤) زعمكم أن النازل الرحمة والأمر، هل هذه أعين قائمة بنفسها، أم هي غير قائمة بنفسها، فإن كانت الأول وقد نزلت إلى السماء الدنيا، لم يكن لها أن تقول من يدعوني، وإن كانت الثانية فلا بد من محل تقوم به، وليس للصفة أن تقول مثل ذلك.

(٥) قولهم النازل الملائكة، كيف والملائكة لا تزال بالليل والنهار تنزل إلى الأرض، فأي فائد في تخصيص نزولهم في هذا الوقت.

(٦) لا يجوز للملك أن يقول: «من يسألني فأعطيه» وكيف له أن يقول: «لا يسأل عبادي غيري».

حُصُولَ مَطَالِبِهِمُ الَّتِي وَعَدَهُمْ بِهَا عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «للهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ المُؤْمِنِ التَّائِبِ مِنْ أَحَدِكُمْ بِرَاحِلَتِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ(١).

قَوْلُهُ: («للهُ أَشَدُّ فَرَحًا»..) إلخ؛ تَتِمَّةُ هَذَا الحَدِيثِ؛ كَمَا فِي البُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ: «للهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ المُؤْمِنِ مِنْ رَجُلٍ بِأَرْضٍ فَلَاةٍ دَوِيَّةٍ مَهْلَكَةٍ وَمَعَهُ رَاحِلَتُهُ عَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَنَزَلَ عَنْهَا، فَنَامَ وَرَاحِلَتُهُ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَاسْتَيْقَظَ وَقَدْ ذَهَبَتْ، فَذَهَبَ فِي طَلَبِهَا، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهَا، حَتَّى أَدْرَكَهُ المَوْتُ مِنَ العَطَشِ، فَقَالَ: وَاللهِ لَأَرْجِعَنَّ فَلَأَمُوتَنَّ حَيْثُ كَانَ رَحْلِي، فَرَجَعَ، فَنَامَ، فَاسْتَيْقَظَ، فَإِذَا رَاحِلَتُهُ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَقَالَ: اللهمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ، أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الفَرَحِ».

وَفِي هَذَا الحَدِيثِ إِثْبَاتُ صِفَةِ الفَرَحِ للهِ عَزَّ وَجَلَّ(٢)، وَالكَلَامُ فِيهِ كَالكَلَامِ فِي غَيْرِهِ مِنَ الصِّفَاتِ: أَنَّهُ صِفَةٌ حَقِيقَةٌ للهِ عَزَّ وَجَلَّ، عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ، وَهُوَ مِنْ صِفَاتِ الفِعْلِ التَّابِعَةِ لِمَشِيئَتِهِ تَعَالَى وَقُدْرَتِهِ، فَيَحْدُثُ لَهُ هَذَا المَعْنَى المُعَبَّرُ عَنْهُ بِالفَرَحِ عِنْدَمَا يُحْدِثُ عَبْدُهُ التَّوْبَةَ وَالإِنَابَةَ إِلَيْهِ، وَهُوَ مُسْتَلزِمٌ لِرِضَاهُ عَنْ عَبْدِهِ التَّائِبِ، وَقَبُولِهِ تَوْبَتَهُ.

وَإِذَا كَانَ الفَرَحُ فِي المَخْلُوقِ عَلَى أَنْوَاعٍ؛ فَقَدْ يَكُونُ فَرَحَ خِفَّةٍ وَسُرُورٍ وَطَرَبٍ، وَقَدْ يَكُونُ فَرَحَ أَشَرٍ وَبَطَرٍ؛ فَاللهُ عَزَّ وَجَلَّ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، فَفَرَحُهُ لَا يُشْبِهُ فَرَحَ أَحَدٍ مِنْ خَلقِهِ، لَا فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي أَسْبَابِهِ، وَلَا فِي غَايَاتِهِ، فَسَبَبُهُ كَمَالُ رَحْمَتِهِ وَإِحْسَانُهُ الَّتِي يُحِبُّ

---

(١) رواه البخاري رقم (٦٣٠٩) ومسلم (٢٧٤٧) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) وهي من صفات الأفعال المتعلقة بالفعل والمشيئة، وجاءت الأدلة على إثباتها، ففي الصحيحين عن ابن مسعود وأنس وأبي هريرة والنعمان بن بشير والبراء، جميعها في ذكر صفة العجب لله عز وجل.
قال أبو إسماعيل الصابوني: (وكذلك يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن ووردت بها الأخبار الصحاح من السمع والبصر... والفرح).
وممن أثبتها أبو يعلى والدارمي وابن كثير وغيرهم.
راجع: إبطال التأويلات (١/ ٢٤٣)، الرد على بشر المريسي (٢٠٠)، عقيدة السلف للصابوني ص(٥).

مِنْ عِبَادِهِ أَنْ يَتَعَرَّضُوا لَهَا، وَغَايَتُهُ إِتْمَامُ نِعْمَتِهِ عَلَى التَّائِبِينَ الْمُنِيبِينَ.

وَأَمَّا تَفْسِيرُ الفَرَحِ بِلَازِمِهِ[1]، وَهُوَ الرِّضَا، وَتَفْسِيرُ الرِّضَا بِإِرَادَةِ الثَّوَابِ؛ فَكُلُّ ذَلِكَ نَفْيٌ وَتَعْطِيلٌ لِفَرَحِهِ وَرِضَاهُ سُبْحَانَهُ، أَوْجَبَهُ سُوءُ ظَنِّ هَؤُلَاءِ المُعَطِّلَةِ بِرَبِّهِمْ، حَيْثُ تَوَهَّمُوا أَنَّ هَذِهِ المَعَانِيَ تَكُونُ فِيهِ كَمَا هِيَ فِي المَخْلُوقِ، تَعَالَى اللهُ عَنْ تَشْبِيهِهِمْ وَتَعْطِيلِهِمْ.

(وَقَوْلُهُ ﷺ: «يَضْحَكُ اللهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ؛ كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)[2].

قَوْلُهُ: (يَضْحَكُ اللهُ إِلَى رَجُلَيْنِ..) إلخ؛ يُثْبِتُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ الضَّحِكَ للهِ عَزَّ وَجَلَّ كَمَا أَفَادَهُ هَذَا الحَدِيثُ وَغَيْرُهُ عَلَى المَعْنَى الَّذِي يَلِيقُ بِهِ سُبْحَانَهُ[3]، وَالَّذِي لَا يُشْبِهُهُ

(١) وقد عطل أهل البدع صفة الفرح، وذلك لشبهتهم المعروفة وهي: أن إثبات الصفات يقتضي المماثلة، فقالوا: المراد بالفرح هنا إرادة الرضا... إلخ.

ومعلوم أن زعمهم هذا باطل من وجوه:

(١) أن قولهم هذا دعوى بالمجاز، وليس هناك دليل شرعي يخرجنا عن ظاهر النص.

(٢) أن صفة الفرح لله عز وجل لا تماثل صفة الفرح عند الإنسان حتى يقتضي ذلك النفي لها، فالله سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾.

(٣) الرد عليهم من مذهبهم بأنكم تقولون بإثبات الإرادة وهي كذلك عند الإنسان، فلماذا أثبتم هنا، ونفيتم هناك، فالقول في الصفات كالقول في البعض الآخر.

(٤) إثبات اللازم يلزم منه إثبات ملزومه، فإثبات الرضا يلزم منه إثبات الفرح.

(٥) نقول للمعتزلة، القول في الذات كالقول في الصفات يحذو حذوه.

(٢) رواه البخاري رقم (٢٨٢٦) ومسلم رقم (١٨٩٠).

(٣) قال ابن خزيمة: باب ذكر ضحك ربنا عز وجل بلا صفة تصف ضحكه جل ثناؤه، ولا يشبه ضحكه ضحك المخلوقين وضحكهم كذلك، بل نؤمن بأنه يضحك.

وذكر الآجري: باب الإيمان بأن الله عز وجل يضحك.

ونقل شيخ الإسلام في الفتوى الحموية عن شيخ الصوفية معمر بن أحمد الأصبهاني الإمام العارف أنه.

قال: إن الله سميع بصير، ويضحك ويعجب وسائر الصفوة من العارفين على هذا.

وقال شيخ الإسلام: وقول القائل أن الضحك خفة روح ليس بصحيح، وإن كان ذلك قد يقارنه خفة روح، فإن أراد به وصف مذموم فهذا مما لا ينبغي أن يضحك منه، وإلا فالضحك في الموضع=

ضَحِكُ المَخْلُوقِينَ عِنْدَمَا يَسْتَخِفُّهُمُ الفَرَحُ، أَوْ يَسْتَفِزُّهُمُ الطَّرَبُ؛ بَل هُوَ مَعْنًى يَحْدُثُ فِي ذَاتِهِ عِنْدَ وُجُودِ مُقْتَضِيهِ، وَإِنَّمَا يَحْدُثُ بِمَشِيئَتِهِ وَحِكْمَتِهِ؛ فَإِنَّ الضَّحِكَ إِنَّمَا يَنْشَأُ فِي المَخْلُوقِ عِنْدَ إِدْرَاكِهِ لِأَمْرٍ عَجِيبٍ يَخْرُجُ عَنْ نَظَائِرِهِ، وَهَذِهِ الحَالَةُ المَذْكُورَةُ فِي هَذَا الحَدِيثِ، كَذَلِكَ فَإِنَّ تَسْلِيطَ الكَافِرِ عَلَى قَتْلِ المُسْلِمِ مَدْعَاةٌ فِي بَادِئِ الرَّأْيِ لِسَخَطِ اللهِ عَلَى هَذَا الكَافِرِ، وَخِذْلَانِهِ، وَمُعَاقَبَتِهِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، فَإِذَا مَنَّ اللهُ عَلَى هَذَا الكَافِرِ بَعْدَ ذَلِكَ بِالتَّوْبَةِ، وَهَدَاهُ لِلدُّخُولِ فِي الإِسْلَامِ، وَقَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللهِ حَتَّى يُسْتَشْهَدَ فَيَدْخُلَ الجَنَّةَ؛ كَانَ ذَلِكَ مِنَ الأُمُورِ العَجِيبَةِ حَقًّا.

وَهَذَا مِنْ كَمَالِ رَحْمَتِهِ وَإِحْسَانِهِ وَسَعَةِ فَضْلِهِ عَلَى عِبَادِهِ سُبْحَانَهُ؛ فَإِنَّ المُسْلِمَ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَيَقْتُلُهُ الكَافِرُ، فَيُكْرِمُ اللهُ المُسْلِمَ بِالشَّهَادَةِ، ثُمَّ يَمُنُّ عَلَى ذَلِكَ القَاتِلِ، فَيَهْدِيهِ لِلإِسْلَامِ وَالِاسْتِشْهَادِ فِي سَبِيلِهِ[1]، فَيَدْخُلَانِ الجَنَّةَ جَمِيعًا.

وَأَمَّا تَأْوِيلُ ضَحِكِهِ سُبْحَانَهُ بِالرِّضَا أَوِ القَبُولِ أَوْ أَنَّ الشَّيْءَ حَلَّ عِنْدَهُ بِمَحَلِّ مَا يُضْحَكُ مِنْهُ، وَلَيْسَ هُنَاكَ فِي الحَقِيقَةِ ضَحِكٌ؛ فَهُوَ نَفْيٌ لِمَا أَثْبَتَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِرَبِّهِ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ.

(وَقَوْلُهُ: «عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ خَيْرِهِ، يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ آزِلِينَ قَنِطِينَ، فَيَظَلُّ

=المناسب له صفة مدح وكمال، والشخص الذي لا يضحك قط هو مذموم بذلك، وقد قيل في اليوم الشديد العذاب أنه يومًا عبوسًا قمطريرًا.

راجع: التوحيد لابن خزيمة (٢/ ٥٦٣)، الشريعة للآجري (٢٧٧)، الفتاوى (٥/ ٦١) و(٦/ ١٢٢).

(١) قال النووي في شرح المهذب: اعلم أن الشهداء ثلاثة أقسام: أحدها شهيد في حكم الدنيا وفي حكم الآخرة.

والثاني: شهيد في الآخرة دون الدنيا، وهو المبطون والمطعون -أي: المصاب بالطاعون- والغريق... إلخ.

والثالث: شهيد في الدنيا دون الآخرة، وهو كمن غل في الحرب، أو قتل مدبرًا، قاتل رياء... إلخ.

راجع: شرح المهذب (٥/ ٢١٢).

يَضْحَكُ يَعْلَمُ أَنَّ فَرَجَكُمْ قَرِيبٌ»، حَدِيثٌ حَسَنٌ)[1].

قَوْلُهُ: (عَجِبَ رَبُّنَا..) إلخ؛ هَذَا الحَدِيثُ يُثْبِتُ لله عَزَّ وَجَلَّ صِفَةَ العَجَبِ[2]، وَفِي مَعْنَاهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «عَجِبَ رَبُّكَ مِنْ شَابٍّ لَيْسَ لَهُ صَبْوَةٌ»[3].

---

(١) جاء عن عن لقيط من طريقين، وله شاهد من حديث عائشة لا يفرح به ففيه متروك:

١- من طريق وكيع بن عدس، رواه الطيالسي (١٠٩٢) وأحمد (٤/ ١٢) وابن ماجة (٢٨١) والآجري (٢٧٩) والبيهقي في الأسماء والصفات (٤٧٣) ووكيع بن عُدُس مجهول.

٢- من طريق عبد الرحمن بن عياش عن دلهم بن الأسود عن أبيه عن عمه لقيط بن عامر. رواها عبدالله ابن أحمد كما في المسند (٤/ ١٣) وابن خزيمة في التوحيد (١٢٢) والطبراني في الكبير (١٩/ ٢١١) وفيها عبد الرحمن بن عياش ودلهم وأبوه جميعهم مجاهيل.

* من طريق سلم بن سالم البلخي عن خارجة بن مصعب عن زيد بن أسلم عن عطاء عن عائشة به، رواها ابن خزيمة في التوحيد (١٥٣) وابن عدي (٣/ ٩٢٤) والخطيب في التاريخ (١٣/ ٤٤) وفي سنده خارجة بن مصعب متروك وسلم ضعيف.

وخلاصة الحديث والله أعلم: أن النفس لا تطمئن إلى تحسين الحديث، وقد ضعفه شيخنا الوادعي في تحقيقه على تفسير ابن كثير (١/ ٤٤٥) وضعفه الشيخ الألباني ثم تراجع: إلى تصحيحه بالطريقين الأولين كما في السلسلة الصحيحة برقم (٢٨١٠).

(٢) والأدلة على ثبوت هذه الصفة، ما جاء عن عقبة بن عامر، وفيه «يعجب ربك من راعي غنم...» الحديث، صححه شيخنا الوادعي رحمه الله في الصحيح المسند (٢/ ٨١).

وحديث علي ﷺ وفيه: «إن ربك ليعجب من عبده إذا قال ربي اغفر لي» صححه العلامة الألباني في الصحيحة (١٦٥٣).

وحديث أبي هريرة ﷺ وفيه: «عجب الله من قوم يدخلون الجنة بالسلاسل» وهو في الصحيحين.

وعنه: «عجب الله من صنيعكما البارحة» وفي رواية: بلفظ ضحك، ومتفق عليه.

(٣) جاء هذا الحديث من طريقين لا تصلحان:

(١) طريق ابن وهب، رواها أحمد (٤/ ١٥١) وابن أبي عاصم (٥٧١) وأبو يعلى (١٧٤٩) والطبراني في الكبير (١٧/ ٨٥٢) وابن عدي في الكامل (٤/ ١٤٦٥) والقضاعي في مسنده (٥٧٦) وهذه الطريق ضعيفة، لضعف ابن لهيعة فهو في الشواهد.

(٢) طريق رشدين بن سعد وهو متروك، رواها ابن المبارك في الزهد (٣٤٩) ورجح أبو حاتم الرازي في علله الوقف (٢/ ١١٦).

وجاء هذا الحديث عن أبي هريرة عند أبي نعيم في أخبار أصبهان (٢/ ٦٩) وفي السند من لا أعرفهم.

وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ ﷺ: ﴿ بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾ ﴾[1]؛ بِضَمِّ التَّاءِ عَلَى أَنَّهَا ضَمِيرُ الرَّبِّ جَلَّ شَأْنُهُ.

وَلَيْسَ عَجَبُهُ سُبْحَانَهُ نَاشِئًا عَنْ خَفَاءٍ فِي الأَسْبَابِ أَوْ جَهْلٍ بِحَقَائِقِ الأُمُورِ[2]؛ كَمَا هُوَ الحَالُ فِي عَجَبِ المَخْلُوقِينَ؛ بَل هُوَ مَعْنًى يَحْدُثُ لَهُ سُبْحَانَهُ عَلَى مُقْتَضَى مَشِيئَتِهِ وَحِكْمَتِهِ وَعِنْدَ وُجُودِ مُقْتَضِيهِ، وَهُوَ الشَّيْءُ الَّذِي يَسْتَحِقُّ أَنْ يُتَعَجَّبَ مِنْهُ.

وَهَذَا العَجَبُ الَّذِي وَصَفَ بِهِ الرَّسُولُ رَبَّهُ هُنَا مِنْ آثَارِ رَحْمَتِهِ، وَهُوَ مِنْ كَمَالِهِ تَعَالَى؛ فَإِذَا تَأَخَّرَ الغَيْثُ عَنِ العِبَادِ مَعَ فَقْرِهِمْ وَشِدَّةِ حَاجَتِهِمْ، وَاسْتَوْلَى عَلَيْهِمُ اليَأْسُ وَالقُنُوطُ، وَصَارَ نَظَرُهُمْ قَاصِرًا عَلَى الأَسْبَابِ الظَّاهِرَةِ، وَحَسِبُوا أَلَّا يَكُونَ وَرَاءَهَا فَرَجٌ مِنَ القَرِيبِ المُجِيبِ؛ فَيَعْجَبُ الله مِنْهُمْ.

وَهَذَا مَحَلٌّ عَجِيبٌ حَقًّا؛ إِذْ كَيْفَ يَقْنَطُونَ وَرَحْمَتُهُ وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ، وَالأَسْبَابُ لِحُصُولِهَا قَدْ تَوَفَّرَتْ ؟! فَإِنَّ حَاجَةَ العِبَادِ وَضَرُورَتَهُمْ مِنْ أَسْبَابِ رَحْمَتِهِ، وَكَذَا الدُّعَاءُ

---

(١) وهذه القراءة بالضم، قراءة مشهورة، قرأ بها حمزة والكسائي وخلف، وقرأ بالفتح ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بن عامر.

قال ابن جرير الطبري: والصواب من القول في ذلك أن يقال: إنهما قراءتان، مشهورتان في قراء الأمصار، فبأيتهما قرأ فمصيب.

فإن قال القائل: وكيف يكون مصيبًا القارئ بهما مع اختلاف معنييهما.

قيل: إنهما وإن اختلف معناهما، فكل من معنييه صحيح، قد عجب محمد مما أعطاه الله من الفضل، وسخر منه أهل الشرك بالله، وقد عجب ربنا من عظم ما قاله المشركون مما قالوه. اهـ.

(٢) قال قوام السنة الأصبهاني في الحجة: وقال قوم: لا يوصف الله بأنه يعجب، لأن العجب ممن يعلم ما لم يكن يعلم، واحتج مثبت هذه الصفة بالحديث.

قال شيخ الإسلام: وأما قوله: (التعجب: استعظام للمتعجب منه، فيقال: نعم، فقد يكون مقرونًا بجهل بسبب التعجب، وقد يكون لما خرج عن نظائره، والله تعالى بكل شيء عليم، فلا يجوز عليه ألا يعلم سبب ما تعجب منه، بل يتعجب لخروجه عن نظائره تعظيمًا له، والله تعالى يعظم ما هو عظيم، إما لعظمة سببه أو لعظمته.

راجع: الحجة في بيان المحجة (٢/ ٤٥٧)، إبطال التأويلات (٢٤٥)، الفتاوى (٦/ ١٢٣).

بِحُصُولِ الغَيْثِ وَالرَّجَاءِ فِي اللهِ مِنْ أَسْبَابِهَا، وَقَدْ جَرَتْ عَادَتُهُ سُبْحَانَهُ فِي خَلقِهِ أَنَّ الفَرَجَ مَعَ الكَرْبِ، وَأَنَّ اليُسْرَ مَعَ العُسْرِ، وَأَنَّ الشِّدَّةَ لَا تَدُومُ، فَإِذَا انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ قُوَّةُ التِجَاءٍ وَطَمَعٍ فِي فَضْلِ اللهِ، وَتَضَرُّعٌ إِلَيْهِ وَدُعَاءٌ؛ فَتَحَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنْ خَزَائِنِ رَحْمَتِهِ مَا لَا يَخْطُرُ عَلَى البَالِ.

وَالقُنُوطُ مَصْدَرُ (قَنَطَ)، وَهُوَ اليَأْسُ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ۝٥٦﴾ [الحجر: ٥٦].

قَوْلُهُ: (وَقُرْبِ خَيْرِهِ)؛ أَيْ: فَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ.

وَقَدْ رُوِيَ: (غِيَرِهِ)، وَالغِيَرُ: اسْمٌ مِنْ قَوْلِكَ: غَيَّرَ الشَّيْءَ فَتَغَيَّرَ.

وَفِي حَدِيثِ الاسْتِسْقَاءِ: «مَنْ يَكْفُرْ بِاللهِ يَلْقَ الغِيَرَ»[1]؛ أَيْ: تَغَيُّرَ الحَالِ، وَانْتِقَالَهَا مِنَ الصَّلَاحِ إِلَى الفَسَادِ.

قَوْلُهُ: (آزِلِينَ قَنِطِينَ): حَالَانِ مِنَ الضَّمِيرِ المَجْرُورِ فِي (إِلَيْكُمْ).

وَ(آزِلِينَ): جَمْعُ آزِلٍ، اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ الأَزْلِ؛ بِمَعْنَى الشِّدَّةِ وَالضِّيقِ، يُقَالُ: أَزِلَ الرَّجُلُ يَأْزَلُ أَزَلًا، مِنْ بَابِ فَرِحَ؛ أَيْ: صَارَ فِي ضِيقٍ وَجَدْبٍ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلقَى فِيهَا وَهِيَ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ العِزَّةِ فِيهَا رِجْلَهُ» وَفِي رِوَايَةٍ: «عَلَيْهَا قَدَمَهُ فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ[2]»،

---

(١) وهذا ضمن بيت من قصيدة ألقيت عند النبي ﷺ منها:

فمن يشكر الله يلقى المزيد ... ومن يكفر الله يلقى الغير

أخرجه الطبراني في الكبير (٢٥/ ٢٤٤) وفي الدعاء (٣/ ١٧٧٥٩) رقم (٢١٨٠) وأورده ابن كثير في البداية والنهاية (٦/ ٩١) وقال: وهذا السياق فيه غرابة ولا يشبه ما قدمناه من الروايات الصحيحة المتواترة عن أنس.

قلت: وفي سنده مسلم الملائي مجمع على ضعفه.

راجع: التمهيد (٢٢/ ٦٦)، دلائل النبوة للبيهقي (٦/ ١٤١)، السيرة لابن هشام (١/ ١٧٠).

(٢) قول جمهور العلماء أن (قط قط) صوت لجهنم.

وقيل: هو صوت يحدث عند امتلائها، كما جاء ذلك في تفسير ابن مردويه عن أنس وفيه: «فيضعها=

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ(١).

قَوْلُهُ: (لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ..) إلخ؛ فِي هَذَا الحَدِيثِ إِثْبَاتُ الرِّجْلِ وَالقَدَمِ لله عَزَّ وَجَلَّ، وَهَذِهِ الصِّفَةُ تَجْرِي مَجْرَى بَقِيَّةِ الصِّفَاتِ، فَتَثْبُتُ لله عَلَى الوَجْهِ اللَّائِقِ بِعَظَمَتِهِ سُبْحَانَهُ(٢).

وَالحِكْمَةُ مِنْ وَضْعِ رِجْلِهِ سُبْحَانَهُ فِي النَّارِ أَنَّهُ قَدْ وَعَدَ أَنْ يَمْلَأَهَا؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٣﴾﴾ [السجدة: ١٣].

وَلَمَّا كَانَ مُقْتَضَى رَحْمَتِهِ وَعَدْلِهِ أَلَّا يُعَذِّبَ أَحَدًا بِغَيْرِ ذَنْبٍ، وَكَانَتِ النَّارُ فِي غَايَةِ العُمْقِ وَالسَّعَةِ؛ حَقَّقَ وَعْدَهُ تَعَالَى، فَوَضَعَ فِيهَا قَدَمَهُ(٣)، فَحِينَئِذٍ يَتَلَاقَى طَرَفَاهَا، وَلَا

=عليها فتقطقط كما يقطقط السقاء إذا امتلأ».

قلت: وهذا القول مستضعف لضعف دليله، في سنده عند ابن مردويه متروك وهو موسى بن مطير قاله الحافظ في الفتح.

(١) جاء هذا الحديث بروايتين:

(١) رجله: أخرجه مسلم (٣٦) (٢٨٤٦) من حديث أبي هريرة.

(٢) قدمه، رواه البخاري رقم (٤٨٤٩) و(٦٦٦١) و(٧٣٨٤) ومسلم برقم (٣٤ و٣٥) (٢٨٤٦) وأخرجه أحمد (٣/ ١٣) و(٢/ ٢٧٦) و (٣/ ١٣٤) جاء عن أنس وغيره كأبي سعيد ﷺ.

وحديث أبي هريرة عند الحميدي (١١٣٧) وأبي يعلى (٦٢٩٠) وابن حبان (٧٤٧٧) والآجري (٣٩١) وغيرهم.

وزعم ابن الجوزي وابن فورك أن رواية رجله خطأ من بعض الرواة، وهذا زعم باطل.

راجع: سنن الترمذي (٤/ ٦٩٢)، الأسماء والصفات (٣٥٠)، مشكل الحديث (٤٥)، صحيح ابن حبان عند حديث رقم (٧٤٧٧).

(٢) قال الإمام الترمذي: وقد روي عن النبي ﷺ روايات كثيرة في مثل هذا، والمذهب في هذا عن أهل العلم من الأئمة مثل: سفيان الثوري، ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة، وابن المبارك، ووكيع وغيرهم، أنهم قالوا: نروي هذه الأحاديث ونؤمن بها ولا يقال كيف؟ وهذا الذي اختاره أهل الحديث.

(٣) تعرض أهل التعطيل في هذه الصفات (القدم، الرجل) فجعلوا يعطلونها عن حقيقتها إلى معاني فاسدة. =

يَبْقَى فِيهَا فَضْلٌ عَنْ أَهْلِهَا.

وَأَمَّا الجَنَّةُ؛ فَإِنَّهُ يَبْقَى فِيهَا فَضْلٌ عَنْ أَهْلِهَا مَعَ كَثْرَةِ مَا أَعْطَاهُمْ وَأَوْسَعَ لَهُمْ، فَيُنْشِئُ اللهُ لَهَا خَلْقًا آخَرِينَ؛ كَمَا ثَبَتَ بِذَلِكَ الحَدِيثُ[1].

وَقَوْلُهُ: «يَقُولُ تَعَالَى: يَا آدَمُ! فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، فَيُنَادِي بِصَوْتٍ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ[2]. وَقَوْلُهُ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تُرْجُمَانٌ»[3].

قَوْلُهُ: (يَقُولُ تَعَالَى: يَا آدَمُ..) إلخ؛ فِي هَذَيْنِ الحَدِيثَيْنِ إِثْبَاتُ القَوْلِ وَالنِّدَاءِ وَالتَّكْلِيمِ للهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَدْ سَبَقَ أَنْ بَيَّنَّا مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ بِأَنَّ هَذِهِ صِفَاتُ أَفْعَالٍ لَهُ سُبْحَانَهُ تَابِعَةٌ لِمَشِيئَتِهِ وَحِكْمَتِهِ، فَهُوَ قَالَ، وَيَقُولُ، وَنَادَى، وَيُنَادِي، وَكَلَّمَ، وَيُكَلِّمُ، وَأَنَّ قَوْلَهُ وَنِدَاءَهُ وَتَكْلِيمَهُ إِنَّمَا يَكُونُ بِحُرُوفٍ وَأَصْوَاتٍ[4] يَسْمَعُهَا مَنْ يُنَادِيهِ وَيُكَلِّمُهُ، وَفِي هَذَا رَدٌّ عَلَى الأَشَاعِرَةِ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّ كَلَامَهُ قَدِيمٌ، وَإِنَّهُ بِلَا حَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ[5].

=فمنهم من جعلها بمعنى التقديم، وقيل: إذلال جهنم كقول الرجل: فلان تحت قدمي، وقيل: القدم خلق من خلق الله يضعه في النار، وقيل: قد خلقه.

وجميع هذه التأويلات باطلة مخالفة للسنة ولإجماع السلف على ثبوت هذه الصفات على ظاهرها.

قال ابن خزيمة: باب إثبات الرجل لله عز وجل، وإن زعمت أنوف المعطلة الجهمية ص(١٦٩).

راجع: الأسماء والصفات (٣٥٣،٣٥٢)، مشكل الحديث (٤٤ و٤٥) فتح الباري (٨/ ٧٥٨).

(١) هو حديث رواه الشيخان عن أبي هريرة وأبي سعيد، وتقدم تخريجه في حديث: «لا تزال جهنم...» الحديث.

فائدة عارضة: جاء في حديث: «إن الله ينشئ للنار أهلًا» وهو حديث حصل فيه قلب كما نبه عليه الحافظ ابن حجر، وابن القيم وغير واحد من الأئمة.

(٢) عن أبي سعيد رواه البخاري رقم (٣٣٤٨)، ومسلم (٢٢٢).

(٣) عن عدي بن حاتم رواه البخاري (١٤١٣)، ومسلم (١٠١٦).

(٤) تقدم انتقاد العثيمين على هذه اللفظة بأن اللفظ الأولى (صوت).

(٥) اتفقت الأشاعرة على أن كلام الله عز وجل قديم وهو متعلق بالنفس وأن القرآن الموجود هو حكاية=

وَقَدْ دَلَّ الحَدِيثُ الثَّانِي عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ سَيُكَلِّمُ جَمِيعَ عِبَادِهِ بِلَا وَاسِطَةٍ، وَهَذَا تَكْلِيمٌ عَامٌّ؛ لِأَنَّهُ تَكْلِيمُ مُحَاسَبَةٍ، فَهُوَ يَشْمَلُ المُؤْمِنَ وَالكَافِرَ وَالبَرَّ وَالفَاجِرَ، وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ﴾؛ لِأَنَّ المَنْفِيَّ هُنَا هُوَ التَّكْلِيمُ بِمَا يَسُرُّ المُكَلَّمَ، وَهُوَ تَكْلِيمٌ خَاصٌّ، وَيُقَابِلُهُ تَكْلِيمُهُ سُبْحَانَهُ لِأَهْلِ الجَنَّةِ تَكْلِيمَ مَحَبَّةٍ وَرِضْوَانٍ وَإِحْسَانٍ.

وَقَوْلُهُ فِي رُقْيَةِ المَرِيضِ: «رَبَّنَا اللهَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ، تَقَدَّسَ اسْمُكَ، أَمْرُكَ فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، كَمَا رَحْمَتُكَ فِي السَّمَاءِ اجْعَل رَحْمَتَكَ فِي الأَرْضِ، اغْفِرْ لَنَا حُوبَنَا وَخَطَايَانَا، أَنْتَ رَبُّ الطَّيِّبِينَ، أَنْزِل رَحْمَةً مِنْ رَحْمَتِكَ، وَشِفَاءً مِنْ شِفَائِكَ عَلَى هَذَا الوَجَعِ؛ فَيَبْرَأ» حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ[1].

وَقَوْلُهُ: «أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ»، حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَقَوْلُهُ: «وَالعَرْشُ فَوْقَ المَاءِ، وَاللهُ فَوْقَ العَرْشِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ» حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ[2]،

=عن ما في نفس الله، وأن كلامه بلا حرف ولا صوت.

وهذا الزعم باطل فإن الله عز وجل يتكلم متى شاء وكيف شاء، فالأدلة متكاثرة على هذا من القرآن والسنة.

ورد أهل السنة على مذاهب الأشاعرة بما يكفي، ويحال إلى مظآنه.

راجع: رسالة في الصفات الاختيارية لابن تيمية ضمن جامع الرسائل (٢/ ١٦)، الفتاوى (٦/ ٢٩٦) و(٧/ ١٣٩).

وفي تقرير مذهب الأشاعرة يراجع: التمهيد للباقلاني (٢٨٤)، الإنصاف (١٠٩) و(١٤٩)، لمع الأدلة للجويني (٩٢)، تحفة المريد (٧٢)، مشكل الحديث لابن فورك (٢٠٢).

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٢١) وأبو داود (٣٨٩٢) والنسائي في عمل اليوم والليلة (١٠٣٧) و(١٠٣٨) والحاكم (٤/ ٢١٨) وابن عدي في الكامل (٣/ ١٠٥٤) واللالكائي (٦٤٧) وابن حبان في المجروحين (١/ ٣٠٨).

وفيه زياد بن محمد الأنصاري، قال ابن حبان: منكر الحديث جدًّا، وكذا قال أبو حاتم والبخاري وغيرهم.

(٢) هذا قطعة من حديث الأوعال، وهو من حديث العباس بن عبد المطلب، ويؤيده أن هذا مراد ابن تيمية هو ما جاء في المخطوط (رواه أبو داود والترمذي) وهذا يدل على أنه أراده، وهو حديث ضعيف فيه علل: ١) عبدالله بن عميرة مقبول، ٢) عدم سماع عبدالله من الأحنف بن قيس. =

«وَقَوْلُهُ لِلجَارِيَةِ: «أَيْنَ اللهُ؟»، قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ الله. قَالَ: «أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ».

قَوْلُهُ: («رَبَّنَا اللهَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ»..) إلخ؛ الحَدِيثُ الأَوَّلُ وَالثَّانِي صَرِيحٌ فِي عُلُوِّهِ تَعَالَى وَفَوْقِيَّتِهِ؛ فَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦].

وَقَدْ سَبَقَ أَنْ قُلنَا: إِنَّ هَذِهِ النُّصُوصَ لَيْسَ المُرَادَ مِنْهَا أَنَّ السَّمَاءَ ظَرْفٌ حَاوٍ لَهُ سُبْحَانَهُ؛ بَل (فِي) إِمَّا أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى: (عَلَى)؛ كَمَا قَالَهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ العِلمِ وَاللُّغَةِ، وَ(فِي) تَكُونُ بِمَعْنَى (عَلَى) فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ؛ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ المُرَادُ مِنَ السَّمَاءِ جِهَةَ العُلُوِّ، وَعَلَى الوَجْهَيْنِ فَهِيَ نَصٌّ فِي عُلُوِّهِ تَعَالَى عَلَى خَلقِهِ.

وَفِي حَدِيثِ الرُّقْيَةِ المَذْكُورِ تَوَسُّلٌ إِلَى الله عَزَّ وَجَلَّ بِالثَّنَاءِ عَلَيْهِ بِرُبُوبِيَّتِهِ وَإِلَاهِيَّتِهِ وَتَقْدِيسِ اسْمِهِ وَعُلُوِّهِ عَلَى خَلقِهِ وَعُمُومِ أَمْرِهِ الشَّرْعِيِّ وَأَمْرِهِ القَدَرِيِّ، ثُمَّ تَوَسُّلٌ إِلَيْهِ بِرَحْمَتِهِ الَّتِي شَمَلَتْ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ جَمِيعًا أَنْ يَجْعَلَ لِأَهْلِ الأَرْضِ نَصِيبًا مِنْهَا، ثُمَّ تَوَسُّلٌ إِلَيْهِ بِسُؤَالِ مَغْفِرَةِ الحُوبِ- وَهُوَ: الذَّنْبُ العَظِيمُ- ثُمَّ الخَطَايَا الَّتِي هِيَ دُونَهُ، ثُمَّ تَوَسُّلٌ إِلَيْهِ بِرُبُوبِيَّتِهِ الخَاصَّةِ لِلطَّيِّبِينَ مِنْ عِبَادِهِ، وَهُمُ الأَنْبِيَاءُ وَأَتْبَاعُهُمْ، الَّتِي كَانَ مِنْ آثَارِهَا أَنْ غَمَرَهُمْ بِنِعَمِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا الظَّاهِرَةِ وَالبَاطِنَةِ.

فَهَذِهِ الوَسَائِلُ المُتَنَوِّعَةُ إِلَى الله لَا يَكَادُ يُرَدُّ دُعَاءُ مَنْ تَوَسَّلَ بِهَا، وَلِهَذَا دَعَا اللهَ بَعْدَهَا بِالشِّفَاءِ الَّذِي هُوَ شِفَاءُ الله الَّذِي لَا يَدَعُ مَرَضًا إِلَّا أَزَالَهُ، وَلَا تَعَلُّقَ فِيهِ لِغَيْرِ الله.

فَهَل يَفْقَهُ هَذَا عُبَّادُ القُبُورِ مِنَ المُتَوَسِّلِينَ بِالذَّوَاتِ وَالأَشْخَاصِ وَالحَقِّ وَالجَاهِ وَالحُرْمَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؟!

وَأَمَّا الحَدِيثُ الثاني: فَقَدْ تَضَمَّنَ شَهَادَةَ الرَّسُولِ ﷺ بِالإِيمَانِ لِلجَارِيَةِ الَّتِي اعْتَرَفَتْ

=أخرجه أبو داود (٤٧٢٣) والترمذي (٣٣٢٠) وابن ماجة (١٩٣) وأحمد (١/ ٢٠٦) وجاء موقوفًا عن ابن مسعود وهو صحيح كما في مختصر العلو للشيخ الألباني رحمه الله. وهو في الملخص المبجل وهو كتاب لخصت فيه توحيد ابن خزيمة.

بِعُلُوِّهِ تَعَالَى عَلَى خلقِهِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ وَصْفَ العُلُوِّ مِنْ أَعْظَمِ أَوْصَافِ البَارِي جَلَّ شَأْنُهُ، حَيْثُ خَصَّهُ بِالسُّؤَالِ عَنْهُ دُونَ بَقِيَّةِ الأَوْصَافِ، وَدَلَّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الإِيمَانَ بِعُلُوِّهِ المُطْلَقِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ هُوَ مِنْ أَعْظَمِ أُصُولِ الإِيمَانِ، فَمَنْ أَنْكَرَهُ؛ فَقَدْ حُرِمَ الإِيمَانَ الصَّحِيحَ.

وَالعَجَبُ مِنْ هَؤُلَاءِ الحَمْقَى مِنَ المُعَطِّلَةِ النُّفَاةِ زَعْمُهُمْ أَنَّهُمْ أَعْلَمُ بِاللهِ مِنْ رَسُولِهِ، فَيَنْفُونَ عَنْهُ الأَيْنَ[1] بَعْدَمَا وَقَعَ هَذَا اللَّفْظُ بِعَيْنِهِ مِنَ الرَّسُولِ مَرَّةً سَائِلًا غَيْرَهُ، كَمَا فِي هَذَا الحَدِيثِ، «وَمَرَّةً مُجِيبًا لِمَنْ سَأَلَهُ بِقَوْلِهِ: أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا؟»[2].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: («وَالعَرْشُ فَوْقَ المَاءِ»..) إلخ؛ فَفِيهِ الجَمْعُ بَيْنَ الإِيمَانِ بِعُلُوِّهِ تَعَالَى عَلَى عَرْشِهِ، وَبِإِحَاطَةِ عِلمِهِ بِالمَوْجُودَاتِ كُلِّهَا.

فَسُبْحَانَ مَنْ هُوَ عَلِيٌّ فِي دُنُوِّهِ، قَرِيبٌ فِي عُلُوِّهِ.

(وَقَوْلُهُ: «أَفْضَلُ الإِيمَانِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللهَ مَعَكَ حَيْثُمَا كُنْتَ»، حَدِيثٌ حَسَنٌ[3]، وَقَوْلُهُ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ؛ فَلَا يَبْصُقَنَّ قِبَلَ وَجْهِهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ؛ فَإِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ[4]، وَقَوْلُهُ ﷺ: «اللهمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَالأَرْضِ وَرَبَّ العَرْشِ العَظِيمِ، رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، فَالِقَ الحَبِّ وَالنَّوَى، مُنْزِلَ التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ وَالقُرْآنِ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ نَفْسِي وَمِنْ شَرِّ كُلِّ دَابَّةٍ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا، أَنْتَ الأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ

---

(١) قال الجامي: إن هؤلاء يكفرون من يقول: أين الله؟ وبقولهم هذا يكفرون الرسول ﷺ، لأنه أول من سأل عن الله بأين في حديث معاوية، فقولهم هذا يلزم منه الكفر.

(٢) تقدم، وهو حديث ضعيف، فيه وكيع بن عدس.

(٣) جاء عن عبادة بن الصامت، أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٥٤١)، والطبراني في الأوسط (٧٨٩٦)، وفي مسند الشاميين (١/ ٣٠٥) وغيرهم، وهو حديث ضعيف في سنده نعيم بن حماد صدوق يخطئ كثيرًا، وفيه عثمان بن كثير، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ٦٠): تفرد به عثمان بن كثير، ولم أر من ذكره بثقة ولا جرح، وقد ضعفه السيوطي، والألباني كما في ضعيف الجامع، والضعيفة رقم (٢٥٨٩).

(٤) رواه البخاري (٤٠٦)، وله أطراف أخرى، ومسلم (٥٤٧) عن ابن عمر ﷺ.

شَيْءٌ، وَأَنْتَ البَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ؛ اقْضِ عَنِّي الدَّيْنَ وَأَغْنِنِي مِنَ الفَقْرِ» رِوَايَةُ مُسْلِمٍ[1]، وَقَوْلُهُ ﷺ لَمَّا رَفَعَ الصَّحَابَةُ أَصْوَاتَهُمْ بِالذِّكْرِ: «أَيُّهَا النَّاسُ أَرْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا قَرِيبًا، إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ[2]).

قَوْلُهُ: (أَفْضَلُ الإِيمَانِ أَنْ تَعْلَمَ..) إلخ؛ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ أَفْضَلَ الإِيمَانِ هُوَ مَقَامُ الإِحْسَانِ وَالمُرَاقَبَةِ، وَهُوَ أَنْ يَعْبُدَ العبد رَبَّهُ كَأَنَّهُ يَرَاهُ وَيُشَاهِدُهُ، وَيَعْلَمَ أَنَّ اللهَ مَعَهُ حَيْثُ كَانَ، فَلَا يَتَكَلَّمُ وَلَا يَفْعَلُ وَلَا يَخُوضُ فِي أَمْرٍ إِلَّا وَاللهُ رَقِيبٌ مُطَّلِعٌ عَلَيْهِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ [يونس: ٦١].

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ المَعِيَّةِ إِذَا اسْتَحْضَرَهَا العَبْدُ فِي كُلِّ أَحْوَالِهِ؛ فَإِنَّهُ يَسْتَحْيِي مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَرَاهُ حَيْثُ نَهَاهُ، أَوْ أَنْ يَفْتَقِدَهُ حَيْثُ أَمَرَهُ، فَتَكُونُ عَوْنًا لَهُ عَلَى اجْتِنَابِ مَا حَرَّمَ اللهُ، وَالمُسَارَعَةِ إِلَى فِعْلِ مَا أُمِرَ بِهِ مِنَ الطَّاعَاتِ عَلَى وَجْهِ الكَمَالِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَلَاسِيَّمَا إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ الَّتِي هِيَ أَعْظَمُ صِلَةٍ وَمُنَاجَاةٍ بَيْنَ العَبْدِ وَرَبِّهِ، فَيَخْشَعُ قَلْبُهُ، وَيَسْتَحْضِرُ عَظَمَةَ اللهِ وَجَلَالَهُ، فَتَقِلُّ حَرَكَاتُهُ، وَلَا يُسِيءُ الأَدَبَ مَعَ رَبِّهِ بِالبَصْقِ أَمَامَهُ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧١٣)، وأبو داود (٥٠٥١)، وابن ماجه (٣٨٧٣)، والترمذي (٣٤٠٠)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (٧٩٠)، وأحمد (٢/ ٣٨١)، وغيرهم، وتقدم كلام ابن القيم الذي عزوناه عند شرح الهراس لقوله: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ ...﴾ فإن ما نقله من طريق الهجرتين.

(٢) أخرجه البخاري (٤٢٠٥، ٦٣٨٤، ٧٣٨٦)، ومسلم (٢٧٠٤) (٤٤، ٤٥) وأبو داود (١٥٢٨) والترمذي (٣٣٧٤، ٣٤٦١)، والنسائي في الكبرى (٨٨٢٣)، وأحمد (٤/ ٣٩٤)، والطيالسي (٤٩٣)، وابن أبي شيبة (٢/ ٤٨٨)، وعبد بن حميد (٥٤٣).

قال السندي: قوله في الحديث «لا تدعون» أي: فلا تصيحوا صياح من ينادي أصم أو غائبًا، ففيه النهي عن الصياح بالذكر لا عن استعمال الصوت المتوسط فيه. اهـ .المراد

قَوْلُهُ: (إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ..) إلخ؛ دَلَّ عَلَى أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَكُونُ قِبَلَ وَجْهِ الْمُصَلِّي[١].

قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ فِي (العَقِيدَةِ الحَمَوِيَّةِ)[٢]: (إِنَّ الحَدِيثَ حَقٌّ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ فَوْقَ العَرْشِ، وَهُوَ قِبَلَ وَجْهِ الْمُصَلِّي، بَل هَذَا الوَصْفُ يَثْبُتُ لِلمَخْلُوقَاتِ؛ فَإِنَّ الإِنْسَانَ لَوْ أَنَّهُ يُنَاجِي السَّمَاءَ أَوْ يُنَاجِي الشَّمْسَ وَالقَمَرَ؛ لَكَانَتِ السَّمَاءُ وَالشَّمْسُ وَالقَمَرُ فَوْقَهُ، وَكَانَتْ أَيْضًا قِبَلَ وَجْهِهِ).

قَوْلُهُ: (اللهمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ..) إلخ؛ تَضَمَّنَ الحَدِيثُ[٣] إِثْبَاتَ أَسْمَائِهِ تَعَالَى: الأَوَّلِ، وَالآخِرِ، وَالظَّاهِرِ، وَالبَاطِنِ، وَهِيَ مِنَ الأَسْمَاءِ الحُسْنَى، وَقَدْ فَسَّرَهَا النَّبِيُّ ﷺ بِمَا لَا يَدَعُ مَجَالًا لِقَائِلٍ، فَهُوَ أَعْلَمُ الخَلْقِ جَمِيعًا بِأَسْمَاءِ رَبِّهِ وَبِالمَعَانِي الَّتِي تَدُلُّ عَلَيْهَا، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُلتَفَتَ إِلَى قَوْلِ غَيْرِهِ أَيًّا كَانَ.

وَفِي الحَدِيثِ أَيْضًا: يُعَلِّمُنَا نَبِيُّنَا صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَيْفَ نُثْنِي عَلَى رَبِّنَا عَزَّ وَجَلَّ قَبْلَ السُّؤَالِ، فَهُوَ يُثْنِي عَلَيْهِ بِرُبُوبِيَّتِهِ العَامَّةِ الَّتِي انْتَظَمَتْ كُلَّ شَيْءٍ، ثُمَّ بِرُبُوبِيَّتِهِ الخَاصَّةِ الْمُتَمَثِّلَةِ فِي إِنْزَالِهِ هَذِهِ الكُتُبِ الثَّلَاثَةِ تَحْمِلُ الهُدَى وَالنُّورَ إِلَى عِبَادِهِ، ثُمَّ يَعُوذُ وَيَعْتَصِمُ بِهِ سُبْحَانَهُ مِنْ شَرِّ نَفْسِهِ[٤] وَمِنْ شَرِّ كُلِّ ذِي شَرٍّ مِنْ خَلقِهِ، ثُمَّ يَسْأَلُهُ فِي

(١) قال العلامة ابن باز رحمه الله في تعليقه على فتح الباري (١/ ٦٥٨) ط دار السلام: ليس في الحديث المذكور رد على من أثبت استواء الرب سبحانه على العرش بذاته، لأن النصوص من الآيات والأحاديث في إثبات استواء الرب سبحانه على العرش بذاته محكمة قطعية واضحة لا تحتمل أدنى تأويل، وقد أجمع أهل السنة على الأخذ بها والإيمان بما دلت عليه على الوجه الذي يليق بالله سبحانه من غير أن يشابه خلقه في شيء من صفاته. اهـ .المراد

(٢) الحموية ص (٥٢٥)، تحقيق التويجري.

(٣) الحديث أخرجه مسلم (٢٧١٣) (٦١)، وأبو داود (٥٠٥١)، وابن ماجه (٣٨٧٣)، والترمذي (٣٤٠٠)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (٧٩٠)، وأحمد (٢/ ٣٨١)، وتقدم بيان هذا الحديث فيما عزيناه للعلامة ابن القيم.

(٤) إضافة الشر إلى النفس وعدم إضافته إلى الله وصفًا ولا فعلًا هو مذهب أهل السنة، فالشر لا يضاف إلى الله وصفًا وفعلًا، وأن الله أفعاله كلها خير، وأن الشر في المخلوق فيدخل الشر الجزئي الإضافي=

آخِرِ الحَدِيثِ أَنْ يَقْضِيَ عَنْهُ دَيْنَهُ، وَأَنْ يُغْنِيَهُ مِنْ فَقْرٍ.

قَوْلُهُ: «أَيُّهَا النَّاسُ أَرْبعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ».. إلخ؛ أَفَادَ هَذَا الحَدِيثُ قُرْبَهُ سُبْحَانَهُ مِنْ عِبَادِهِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِحَاجَةٍ إِلَى أَنْ يَرْفَعُوا إِلَيْهِ أَصْوَاتَهُمْ؛ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَالنَّجْوَى، وَهَذَا القُرْبُ المَذْكُورُ فِي الحَدِيثِ قُرْبُ إِحَاطَةٍ، وَعِلمٍ، وَسَمْعٍ، وَرُؤْيَةٍ، فَلَا يُنَافِي عُلُوَّهُ عَلَى خَلقِهِ.

قَوْلُهُ: («إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ القَمَرَ لَيْلَةَ البَدْرِ، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَلَّا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَصَلَاةٍ قَبْلَ غُرُوبِهَا؛ فَافْعَلُوا»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)[١].

هَذَا الحَدِيثُ الصَّحِيحُ المُتَوَاتِرُ يَشْهَدُ لِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الآيَاتُ السَّابِقَةُ مِنْ رُؤْيَةِ المُؤْمِنِينَ لله عَزَّ وَجَلَّ فِي الجَنَّةِ، وَتَمَتُّعِهِمْ بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ الكَرِيمِ.

وَهَذِهِ النُّصُوصُ مِنَ الآيَاتِ وَالأَحَادِيثِ تَدُلُّ عَلَى أَمْرَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا: عُلُوُّهُ تَعَالَى عَلَى خَلقِهِ؛ لِأَنَّهَا صَرِيحَةٌ فِي أَنَّهُمْ يَرَوْنَهُ مِنْ فَوْقِهِمْ.

ثَانِيهِمَا: أَنَّ أَعْظَمَ أَنْوَاعِ النَّعِيمِ هُوَ النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ الله الكَرِيمِ[٢].

=في المقضي المقدر ويكون شرًا بالنسبة إلى محل، وخيرًا إلى محل آخر، وكذا الشر في المفعولات ليس محضًا، والشر لا يضاف إلى الله مفردًا أبدًا بل على وجه العموم، ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ أو يضاف على وجه السبب مثل: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾.

راجع: شفاء العليل (٤٤٨)، وفي نسخة (٢/ ٢٦١)، مدارج السالكين (٢/ ١٩٩)، شرح الطحاوية (١/ ٥١٧).

(١) جاء عن أبي سعيد عند البخاري (٤٥٨١)، ومسلم (١٨٣)، وأبو عوانة (١/ ١٦٨)، وابن منده في الإيمان (٨١٨).

وجاء عن جرير عند البخاري (٥٥٤)، ومسلم (٦٣٣)، (٢١١)، وأبو داود (٤٧٢٩)، والنسائي في الكبرى (٦٣٣).

وجاء عن أبي هريرة عند البخاري (٦٥٧٣)، ومسلم (١٨٢)، وأحمد (٢/ ٢٧٥).

(٢) هذا ما فسره أهل السنة عند قوله تعالى في سورة يونس ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ﴾ وهي النظر إلى وجه الله الكريم، وأما أهل البدع فزعموا أن الزيادة هي الفضل، كما قرر ذلك الزمخشري في=

وَقَوْلُهُ: «كَمَا تَرَوْنَ القَمَرَ لَيْلَةَ البَدْرِ»؛ المُرَادُ: تَشْبِيهُ الرُّؤْيَةِ بِالرُّؤْيَةِ، لَا تَشْبِيهُ المَرْئِيِّ بِالمَرْئِيِّ؛ يَعْنِي: أَنَّ رُؤْيَتَهُمْ لِرَبِّهِمْ تَكُونُ مِنَ الظُّهُورِ وَالوُضُوحِ كَرُؤْيَةِ القَمَرِ فِي أَكْمَلِ حَالَاتِهِ، وَهِيَ كَوْنُهُ بَدْرًا، وَلَا يَحْجُبُهُ سَحَابٌ، وَلِهَذَا قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: «لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ»؛ رُوِيَ بِتَشْدِيدِ المِيمِ مِنَ التَّضَامِّ؛ بِمَعْنَى: التَّزَاحُمِ والتَّلَاصُقِ، وَالتَّاءُ يَجُوزُ فِيهَا الضَّمُّ وَالفَتْحُ، عَلَى أَنَّ الأَصْلَ تَتَضَامُّونَ، فَحُذِفَتْ إِحْدَى التَّاءَيْنِ تَخْفِيفًا، وَرُوِيَ بِتَخْفِيفِ المِيمِ مِنَ الضَّيْمِ؛ بِمَعْنَى: الظُّلمِ؛ يَعْنِي: لَا يَلحَقُكُمْ فِي رُؤْيَتِهِ ضَيْمٌ وَلَا غَبْنٌ[(١)].

وَفِي حَثِّهِ ﷺ فِي هَذَا الحَدِيثِ عَلَى صَلَاةِ العَصْرِ وَصَلَاةِ الفَجْرِ - خَاصَّةً - إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَنْ حَافَظَ عَلَيْهِمَا فِي جَمَاعَةٍ نَالَ هَذَا النَّعِيمَ الكَامِلَ، الَّذِي يَضْمَحِلُّ بِإِزَائِهِ كُلُّ نَعِيمٍ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى تَأْكِيدِ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الحَدِيثُ الآخَرُ: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ وَصَلَاةِ العَصْرِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ[(٢)].

=كشافه.

راجع: الكشاف (٢/ ٣٤٣)، مجموع الفتاوى (٥/ ٤٩٥).

(١) فائدة عارضة: (رؤية المنام).

قال شيخ الإسلام: فالإنسان قد يرى ربه في المنام ويخاطبه، فهذا حق في الرؤيا، ولا يجوز أن يعتقد أن الله في نفسه مثل ما رأى في المنام، فإن سائر ما يرى في المنام لا يكون أن يكون مماثلًا، ولكن لا بد أن تكون الصورة التي رآه فيها مناسبة ومشابهة لاعتقاده في ربه... وليس في رؤية الله في المنام نقص ولا عيب يتعلق به سبحانه وتعالى، وإنما ذلك بحسب حال الرائي وصحة إيمانه وفساده. اهـ. المراد.

راجع: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٧٣)، الفتاوى (٣/ ٣٩٠).

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٥، ٧٤٢٩، ٧٤٨٦)، ومسلم (٦٣٢)، (٢١٠)، والنسائي (١/ ٢٤٠) في المجتبى، وابن حبان (١٧٣٧)، وأحمد (٢/ ٤٨٦).

وفي الحديث نكته نحوية لطيفة، وهي تكرار العامل وهو (ملائكة).

وخرجها النحاة بثلاثة تخاريج وهي:

(١) إما أن يكون الواو في (يتعاقبون) فاعل، و(الملائكة) بدل منه.

(٢) إما أن يكون الواو للجماعة، والفاعل (الملائكة).

(٣) وإما أن يكون جملة (يتعاقبون فيكم) جملة خبر مقدم، و(ملائكة) مبتدأ مؤخر.

(.. إِلَى أَمْثَالِ هَذِهِ الأَحَادِيثِ الَّتِي يُخْبِرُ فِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ رَبِّهِ بِمَا يُخْبِرُ بِهِ؛ فَإِنَّ الفِرْقَةَ النَّاجِيَةَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ يُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ؛ كَمَا يُؤْمِنُونَ بِمَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ؛ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ، بَل هُمُ الوَسَطُ فِي فِرَقِ الأُمَّةِ؛ كَمَا أَنَّ الأُمَّةَ هِيَ الوَسَطُ فِي الأُمَمِ).

قَوْلُهُ: (إِلَى أَمْثَالِ هَذِهِ الأَحَادِيثِ..) إلخ.

لَمَّا كَانَ مَا ذَكَرَهُ المُؤَلِّفُ مِنَ الأَحَادِيثِ لَيْسَ هُوَ كُلَّ مَا وَرَدَ فِي بَابِ الصِّفَاتِ مِنَ الأَخْبَارِ؛ نَبَّهَ عَلَى أَنَّ أَمْثَالَ هَذِهِ الأَحَادِيثِ الَّتِي ذَكَرَهَا مِمَّا يُخْبِرُ فِيهِ الرَّسُولُ ﷺ عَنْ رَبِّهِ بِمَا يُخْبِرُ بِهِ، فَإِنَّ حُكْمَهُ كَذَلِكَ، وَهُوَ وُجُوبُ الإِيمَانِ بِمَا يَتَضَمَّنُهُ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ.

ثُمَّ عَادَ فَأَكَّدَ مُعْتَقَدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ، وَهُوَ أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ بِمَا وَرَدَتْ بِهِ السُّنَّةُ الصَّحِيحَةُ مِنْ صِفَاتٍ؛ كَإِيمَانِهِمْ بِمَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ، مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ، وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ، وَلَا تَمْثِيلٍ.

ثُمَّ أَخْبَرَ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ بِأَنَّهُمْ وَسَطٌ بَيْنَ فِرَقِ الضَّلَالِ وَالزَّيْغِ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ؛ كَمَا أَنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ وَسَطٌ بَيْنَ الأُمَمِ السَّابِقَةِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة: ١٤٣].

وَمَعْنَى ﴿وَسَطًا﴾: عُدُولًا خِيَارًا؛ كَمَا وَرَدَ الحَدِيثُ بِذَلِكَ[(١)].

فَهَذِهِ الأُمَّةُ وَسَطٌ بَيْنَ الأُمَمِ الَّتِي تَجْنَحُ إِلَى الغُلُوِّ الضَّارِّ وَالأُمَمِ الَّتِي تَمِيلُ إِلَى التَّفْرِيطِ المُهْلِكِ[(٢)].

---

(١) جاء عن أبي سعيد عند البخاري رقم (٤٤٨٧)، والترمذي (٢٩٦٥).

(٢) قال الإمام الحسن البصري -في وصفه لأهل السنة أنهم وسط بين الغلو والتفريط، فقال-: (السنة - والذين لا إله إلا هو- بين الغالي والجافي، فاصبروا عليها رحمكم الله، فإن أهل السنة كانوا أقل الناس فيما مضى، وهم أقل الناس فيما بقي، الذين لم يذهبوا مع أهل الإتراف في إترافهم، ولا مع أهل البدع في بدعتهم، وصبروا على سنتهم حتى لقوا ربهم فكذلك فكونوا. اهـ.

وقال في وصفهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه: أولئك هم الأقلون عددًا، الأعظمون عند الله قدرًا، هجم بهم العلم على حقيقة الأمر، فاستلانوا ما استوعره المترفون، وأنسوا بما استوحش منه الجاهلون،=

فَإِنَّ مِنَ الأُمَمِ مَنْ غَلَا فِي المَخْلُوقِينَ، وَجَعَلَ لَهُمْ مِنْ صِفَاتِ الخَالِقِ وَحُقُوقِهِ مَا جَعَلَ؛ كَالنَّصَارَى الَّذِينَ غَلَوْا فِي المَسِيحِ وَالرُّهْبَانِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ جَفَا الأَنْبِيَاءَ وَأَتْبَاعَهُمْ، حَتَّى قَتَلَهُمْ، وَرَدَّ دَعْوَتَهُمْ؛ كَاليَهُودِ الَّذِينَ قَتَلُوا زَكَرِيَّا وَيَحْيَى، وَحَاوَلُوا قَتْلَ المَسِيحِ، وَرَمَوْهُ بِالبُهْتَانِ.

وَأَمَّا هَذِهِ الأُمَّةُ؛ فَقَدْ آمَنَتْ بِكُلِّ رَسُولٍ أَرْسَلَهُ اللهُ، وَاعْتَقَدَتْ رِسَالَتَهُمْ، وَعَرَفَتْ لَهُمْ مَقَامَاتِهِمُ الرَّفِيعَةَ الَّتِي فَضَّلَهُمُ اللهُ بِهَا.

وَمِنَ الأُمَمِ أَيْضًا مَنِ اسْتَحَلَّتْ كُلَّ خَبِيثٍ وَطَيِّبٍ.

وَمِنْهَا مَنْ حَرَّمَ الطَّيِّبَاتِ غُلُوًّا وَمُجَاوَزَةً.

وَأَمَّا هَذِهِ الأُمَّةُ؛ فَقَدْ أَحَلَّ اللهُ لَهَا الطَّيِّبَاتِ، وَحَرَّمَ عَلَيْهَا الخَبَائِثَ.

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الأُمُورِ الَّتِي مَنَّ اللهُ عَلَى هَذِهِ الأُمَّةِ الكَامِلَةِ بِالتَّوَسُّطِ فِيهَا.

فَكَذَلِكَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ مُتَوَسِّطُونَ بَيْنَ فِرَقِ الأُمَّةِ المُبْتَدِعَةِ الَّتِي انْحَرَفَتْ عَنِ الصِّرَاطِ المُسْتَقِيمِ.

(فَهُمْ وَسَطٌ فِي بَابِ صِفَاتِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بَيْنَ أَهْلِ التَّعْطِيلِ الجَهْمِيَّةِ، وَأَهْلِ التَّمْثِيلِ المُشَبِّهَةِ).

قَوْلُهُ: (فَهُمْ وَسَطٌ فِي بَابِ صِفَاتِ اللهِ..) إلخ؛ يَعْنِي: أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ وَسَطٌ فِي بَابِ الصِّفَاتِ بَيْنَ مَنْ يَنْفِيهَا وَيُعَطِّلُ الذَّاتَ العَلِيَّةَ عَنْهَا، وَيُحَرِّفُ مَا وَرَدَ فِيهَا مِنَ الآيَاتِ وَالأَحَادِيثِ عَنْ مَعَانِيهَا الصَّحِيحَةِ إِلَى مَا يَعْتَقِدُهُ هُوَ مِنْ مَعَانٍ بِلَا دَلِيلٍ صَحِيحٍ، وَلَا عَقْلٍ صَرِيحٍ؛ كَقَوْلِهِمْ: رَحْمَةُ اللهِ: إِرَادَتُهُ الإِحْسَانَ، وَيَدُهُ: قُدْرَتُهُ، وَعَيْنُهُ: حِفْظُهُ وَرِعَايَتُهُ، وَاسْتِوَاؤُهُ عَلَى العَرْشِ: اسْتِيلَاؤُهُ.. إِلَى أَمْثَالِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ النَّفْيِ وَالتَّعْطِيلِ الَّتِي أَوْقَعَهُمْ فِيهَا سُوءُ ظَنِّهِمْ بِرَبِّهِمْ، وَتَوَهُّمُهُمْ أَنَّ قِيَامَ هَذِهِ الصِّفَاتِ بِهِ لَا يُعْقَلُ إِلَّا عَلَى النَّحْوِ المَوْجُودِ فِي قِيَامِهَا بِالمَخْلُوقِ.

=صحبوا الدنيا بأبدان قلوبها معلقة بالمحل الأعلى شوقًا إلى لقائهم.

راجع: شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٣٦٢)، تهذيب الكمال للمزي (١/ ١٤٥).

وَلَقَدْ أَحْسَنَ القَائِلُ حَيْثُ يَقُولُ:

وَقُصَارَى أَمْرِ مَنْ أَوَّلَ أَنْ ظَنُّوا الظُّنُونَا ... فَيَقُولُونَ عَلَى الرَّحْمَنِ مَا لَا يَعْلَمُونَا

وَإِنَّمَا سُمِّيَ أَهْلُ التَّعْطِيلِ جَهْمِيَّةً نِسْبَةً إِلَى الجَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ التِّرْمِذِيِّ رَأْسِ الفِتْنَةِ وَالضَّلَالِ[1]، وَقَدْ تُوُسِّعَ فِي هَذَا اللَّفْظِ حَتَّى أَصْبَحَ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مَنْ نَفَى شَيْئًا مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، فَهُوَ شَامِلٌ لِجَمِيعِ فِرَقِ النُّفَاةِ؛ مِنْ فَلَاسِفَةٍ، وَمُعْتَزِلَةٍ، وَأَشْعَرِيَّةٍ، وَقَرَامِطَةٍ بَاطِنِيَّةٍ.

فَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ وَسَطٌ بَيْنَ هَؤُلَاءِ الجَهْمِيَّةِ النُّفَاةِ وَبَيْنَ أَهْلِ التَّمْثِيلِ المُشَبِّهَةِ الَّذِينَ شَبَّهُوا اللهَ بِخَلْقِهِ، وَمَثَّلُوهُ بِعِبَادِهِ.

(١) قال الذهبي في ميزان الاعتدال: جهم بن صفوان أبو محرز السمرقندي الضال المبتدع، رأس الجهمية هلك في زمان صغار التابعين، وما علمته روى شيئًا لكنه زرع شرًّا عظيمًا.

قال شيخ الإسلام: أصل فشوا البدع بعد القرون الثلاثة...، وإن كان نبع أصلها في أواخر عصر التابعين، وأول من حفظ عنه مقالة التعطيل في الإسلام هو الجعد بن درهم، وأخذها عنه الجهم بن صفوان، وأظهرها فنسبت إليه.

وقال أيضًا: الجهمية على ثلاث درجات:

(١) فشرها الغالية: الذين ينفون أسماء الله وصفاته وإن سموه بشيء من أسمائه الحسنى، قالوا: هو مجاز فهو حقيقة عندهم ليس بحي ولا عالم... وهذا القول الذي هو قول الغالية النفاة للأسماء حقيقة هو قول القرامطة الباطنية، ومن سبقهم من إخوانهم الصابئة الفلاسفة.

(٢) والدرجة الثانية: هو تجهم المعتزلة ونحوهم الذين يقرون بأسماء الله الحسنى في الجملة، لكن ينفون صفاته، وهم أيضًا لا يقرون بأسماء الله الحسنى كلها على الحقيقة، بل يجعلون كثيرًا منها على المجاز، وهؤلاء هم الجهمية المشهورون.

(٣) والدرجة الثالثة: فهم الصفاتية المثبتون المخالفون للجهمية، لكن فيهم نوع من التجهم، وذلك كأبي محمد بن كلاب ومن اتبعه، وفي هذا القسم يدخل أبو الحسن الأشعري، وطوائف من أهل الفقه والكلام والحديث والتصوف.

راجع: التسعينية (١/ ٢٦٥-٢٧١)، مقالات الإسلاميين (٢/ ١٧٦)، ميزان الاعتدال (١/ ٣٦٢)، الملل والنحل (١/ ١٩٩)، الفصل (٤/ ٢٠٤)، الكامل لابن الأثير (٥/ ٣٤٢) الخطط والآثار للمقريزي (٢/ ٢٤٩).

وَقَدْ رَدَّ الله عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِقَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فَهَذَا يَرُدُّ عَلَى الْمُشَبِّهَةِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١] يَرُدُّ عَلَى الْمُعَطِّلَةِ.

وَأَمَّا أَهْلُ الحَقِّ؛ فَهُمُ الَّذِينَ يُثْبِتُونَ الصِّفَاتِ لله تَعَالَى إِثْبَاتًا بِلَا تَمْثِيلٍ، وَيُنَزِّهُونَهُ عَنْ مُشَابَهَةِ المَخْلُوقَاتِ تَنْزِيهًا بِلَا تَعْطِيلٍ، فَجَمَعُوا أَحْسَنَ مَا عِنْدَ الفَرِيقَيْنِ؛ أَعْنِي التَّنْزِيهَ وَالإِثْبَاتَ، وَتَرَكُوا مَا أَخْطَأُوا وَأَسَاءُوا فِيهِ مِنَ التَّعْطِيلِ وَالتَّشْبِيهِ.

(وَهُمْ وَسَطٌ فِي بَابِ أَفْعَالِ الله بَيْنَ الجَبْرِيَّةِ وَالقَدَرِيَّةِ)[1].

قَوْلُهُ: (وَهُمْ وَسَطٌ..) إلخ؛ قَالَ الشَّيْخُ العَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ مَانِعٍ فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى هَذِهِ العِبَارَةِ مَا نَصُّهُ: (اعْلَمْ أَنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِي أَفْعَالِ العِبَادِ؛ هَلْ هِيَ مَقْدُورَةٌ لِلرَّبِّ أَمْ لَا ؟ فَقَالَ جَهْمٌ وَأَتْبَاعُهُ وَهُمُ الجَبْرِيَّةُ: إِنَّ ذَلِكَ الفِعْلَ مَقْدُورٌ لِلرَّبِّ لَا لِلعَبْدِ، وَكَذَلِكَ قَالَ الأَشْعَرِيُّ وَأَتْبَاعُهُ: إِنَّ المُؤَثِّرَ فِي المَقْدُورِ قُدْرَةُ الرَّبِّ دُونَ قُدْرَةِ العَبْدِ، وَقَالَ جُمْهُورُ المُعْتَزِلَةِ وَهُمُ القَدَرِيَّةُ؛ أَيْ: نُفَاةُ القَدَرِ: إِنَّ الرَّبَّ لَا يَقْدِرُ عَلَى عَيْنِ مَقْدُورِ العَبْدِ، وَاخْتَلَفُوا: هَل يَقْدِرُ عَلَى مِثْلِ مَقْدُورِهِ ؟ فَأَثْبَتَهُ البَصْرِيُّونَ؛ كَأَبِي عَلِيٍّ، وَأَبِي هَاشِمٍ، ونَفَاهُ الكَعْبِيُّ وَأَتْبَاعُهُ البَغْدَادِيُّونَ.

وَقَالَ أَهْلُ الحَقِّ: أَفْعَالُ العِبَادِ بِهَا صَارُوا مُطِيعِينَ وَعُصَاةً، وَهِيَ مَخْلُوقَةٌ لله تَعَالَى،

---

(١) غلت طائفة في باب أفعال الله وهم الجبرية وهم على قسمين:

(١) قسم قالوا: العبد مجبور على أفعاله مقهور عليها لا تأثير له في وجودها ألبتة، وهي واقعة بإرادته واختياره، وهي ما يسمونه كسب الأشعري.

(٢) وقالت الغالية الجبرية: بل هي عين أفعال الله ولا تنسب للعبد إلا مجازًا.

وممن تكلم في أفعال الله القدرية، وهم على قسمين أيضًا:

(١) المتقدمون منهم من أنكر على الله وأن الله عز وجل لا يعلم عندهم بالشيء إلا بعد وقوعه، وهؤلاء أجمع السلف على كفرهم، قال الشافعي رحمه الله: ناظروا القدرية بالعلم، فإن أنكروا كفروا، وكذا روي عن أحمد وغيره.

(٢) المتأخرون قالوا: إن الله عز وجل لم يقدر الشر ولم يرده، وإنما هو من فعل العبد وخلقه.

راجع: شفاء العليل لابن القيم (١٠٩-١١٠)، الفتاوى (٦/ ٥٥)، الفتاوى (٨/ ٤٤٤).

وَالحَقُّ سُبْحَانَهُ مُنْفَرِدٌ بِخَلْقِ المَخْلُوقَاتِ، لَا خَالِقَ لَهَا سِوَاهُ.

فَالجَبْرِيَّةُ غَلَوْا فِي إِثْبَاتِ القَدَرِ، فَنَفَوْا فِعْلَ العَبْدِ أَصْلًا.

وَالمُعْتَزِلَةُ نُفَاةُ القَدَرِ جَعَلُوا العِبَادَ خَالِقِينَ مَعَ اللهِ، وَلِهَذَا كَانُوا مَجُوسَ هَذِهِ الأُمَّةِ.

وَهَدَى اللهُ المُؤْمِنِينَ أَهْلَ السُّنَّةِ لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الحَقِّ بِإِذْنِهِ، ﴿وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢١٣﴾﴾ [البقرة: ٢١٣]، فَقَالُوا: العِبَادُ فَاعِلُونَ، وَاللهُ خَالِقُهُمْ وَخَالِقُ أَفْعَالِهِمْ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: ٩٦]، وَإِنَّمَا نَقَلْنَا هَذِهِ العِبَارَةَ بِنَصِّهَا؛ لِأَنَّهَا تَلْخِيصٌ جَيِّدٌ لِمَذَاهِبِ المُتَكَلِّمِينَ فِي القَدَرِ وَأَفْعَالِ العِبَادِ.

(وَفِي بَابِ وَعِيدِ اللهِ بَيْنَ المُرْجِئَةِ وَالوَعِيدِيَّةِ مِنَ القَدَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ).

قَوْلُهُ: (وَفِي بَابِ وَعِيدِ اللهِ..) إلخ؛ يَعْنِي: أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ وَسَطٌ فِي بَابِ الوَعِيدِ بَيْنَ المُفَرِّطِينَ مِنَ المُرْجِئَةِ الَّذِينَ قَالُوا: لَا يَضُرُّ مَعَ الإِيمَانِ ذَنْبٌ، كَمَا لَا تَنْفَعُ مَعَ الكُفْرِ طَاعَةٌ، وَزَعَمُوا أَنَّ الإِيمَانَ مُجَرَّدُ التَّصْدِيقِ بِالقَلْبِ، وَإِنْ لَمْ يَنْطِقْ بِهِ، وَسُمُّوا بِذَلِكَ نِسْبَةً إِلَى الإِرْجَاءِ[1]؛ أَيِ: التَّأْخِيرِ؛ لِأَنَّهُمْ أَخَّرُوا الأَعْمَالَ عَنِ الإِيمَانِ.

---

(١) الإرجاء: هو تأخير الأمر وتفويضه.

وهو على قسمين: إرجاء كان عند بعض السلف وهو تأخير أمر عثمان وعلي إلى الله عز وجل، وهذا ما روي عن محمد ابن الحنفية.

وإرجاء وهو مخالف لمذهب السلف، شدد السلف النكير على أصحابه، وجعلوه من الأمور المحدثة، سعيد بن جبير، وميمون بن مهران، وقتادة، وأيوب السختياني، وإبراهيم النخعي، والزهري، وجمع غيرهم.

قال شيخ الإسلام: والسلف اشتد نكيرهم على المرجئة لما أخرجوا العمل من الإيمان وقالوا بتماثل الناس فيه، ولا ريب أن قولهم بتساوي إيمان الناس من أفحش الخطأ.

مناقشة المرجئة في فصل الأعمال عن مسمى الإيمان.

أدلة المرجئة:

(١) أن الله فرق في آيات كثيرة بين العمل والإيمان وعطف الأعمال على الإيمان يدل على المغايرة والتباين.

(٢) أن الإيمان يتناول الأعمال مجازًا. =

وَلَا شَكَّ أَنَّ الإِرْجَاءَ بِهَذَا المَعْنَى كُفْرٌ يُخْرِجُ صَاحِبَهُ عَنِ المِلَّةِ؛ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ فِي الإِيمَانِ مِنْ قَوْلٍ بِاللِّسَانِ، وَاعْتِقَادٍ بِالجَنَانِ، وَعَمَلٍ بِالأَرْكَانِ، فَإِذَا اخْتَلَّ وَاحِدٌ مِنْهَا لَمْ يَكُنِ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا.

وَأَمَّا الإِرْجَاءُ الَّذِي نُسِبَ إِلَى بَعْضِ الأَئِمَّةِ مِنْ أَهْلِ الكُوفَةِ؛ كَأَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِ،

=الجواب على أدلتهم:

الجواب الأول: وهو بيان وجوه العطف والتغاير.

قال شيخ الإسلام: إن أنواع التغاير بين المتعاطفين في القرآن، وسائر الكلام على أربع مراتب:

(١) أن يكون بينهما تباين ليس أحدهما هو الآخر، مثاله: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾.

(٢) أن يكون بينهما تلازم، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ﴾

(٣) عطف بعض الشيء عليه، كقوله: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾.

(٤) عطف الشيء على الشيء لاختلاف الصفتين، ﴿وَٱلَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِيٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤﴾.

وأما قولهم: (إن الله فرق بين الإيمان والعمل).

فهذا صحيح، والناس في العطف على قولين:

الأول: عطف الخاص على العام، فذكر الإيمان ببيان أنه الأصل الذي لا بد منه، ثم ذكر العمل لبيان أنه من تمام الدين لئلا يظن الظان أن الإيمان يكفي بدون العمل الصالح، وهذا هو الصحيح.

الثاني: أن الأعمال في الأصل ليست من الإيمان فإن أصل الإيمان هو ما في القلب، ولكن الأعمال لازمة له، فمن لم يفعلها انتفى إيمانه.

الجواب الثاني: على قولهم بالمجاز.

إن القول بالمجاز محدث لم يعلم عند أهل اللغة، وهذا اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم، كمالك والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي، ولا أئمة اللغة كالخليل وسيبويه وغيرهم.

وعلى فرض الصحة بالمجاز فهو عليهم لأن الحقيقة هي اللفظ الذي يدل بإطلاقه بلا قرينة، والمجاز إنما يدل بالقرينة.

وقد تبين أن لفظ الإيمان حيث أطلق في الكتاب والسنة دخلت فيه الأعمال.

راجع: الفتاوى (٧/ ٥٥٥) الإيمان (٨٣-١١٢) و(١٦٣-١٦٨) و(١٨٧-١٩٠) فتح الباري لابن رجب (١/ ٢٠٧)، جامع العلوم والحكم (١/ ١١١)، فقه الإيمان (١٠٧)، معارج القبول (٢/ ٦٠٠)، موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١٣٦٧-١٣٧٠)، الفرق بين الفرق (١٩).

وَهُوَ قَوْلُهُمْ: إِنَّ الأَعْمَالَ لَيْسَتْ مِنَ الإِيمَانِ، وَلَكِنَّهُمْ مَعَ ذَلِكَ يُوَافِقُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ اللهَ يُعَذِّبُ مَنْ يُعَذِّبُ مِنْ أَهْلِ الكَبَائِرِ بِالنَّارِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِالشَّفَاعَةِ وَغَيْرِهَا، وَعَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الإِيمَانِ مِنْ نُطْقٍ بِاللِّسَانِ، وَعَلَى أَنَّ الأَعْمَالَ المَفْرُوضَةَ وَاجِبَةٌ يَسْتَحِقُّ تَارِكُهَا الذَّمَّ وَالعِقَابَ؛ فَهَذَا النَّوْعُ مِنَ الإِرْجَاءِ لَيْسَ كُفْرًا، وَإِنْ كَانَ قَوْلًا بَاطِلًا مُبْتَدَعًا؛ لِإِخْرَاجِهِمُ الأَعْمَالَ عَنِ الإِيمَانِ.

وَأَمَّا الوَعِيدِيَّةُ[1]؛ فَهُمُ القَائِلُونَ بِأَنَّ اللهَ يَجِبُ عَلَيْهِ عَقْلًا أَنْ يُعَذِّبَ العَاصِيَ؛ كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُثِيبَ المُطِيعَ، فَمَنْ مَاتَ عَلَى كَبِيرَةٍ وَلَمْ يَتُبْ مِنْهَا لَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَهُ، وَمَذْهَبُهُمْ بَاطِلٌ مُخَالِفٌ لِلكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء: ٤٨]، وَقَدِ اسْتَفَاضَتِ الأَحَادِيثُ فِي خُرُوجِ عُصَاةِ

(١) هؤلاء هم المعتزلة أصحاب الأصول الخمسة، فقد قال القاضي عبدالجبار المعتزلي: إن الله وعد المطيعين بالثواب، وأنه يفعل ما وعد به لا محالة ولا يجوز عليه الخلف والكذب.

وقال شيخ الإسلام: وأما الاستحقاق، فهم يقولون: إن العبد لا يستحق بنفسه على الله شيئًا، ويقولون: إنه لا بد أن يثيب المطيعين كما وعد فإن الله لا يخلف وعده.

وقال أيضًا: واتفقوا على أن الله إذا وعد عباده بشيء كان وقوعه واجبًا بحكم وعده، فإنه الصادق في خبره الذي لا يخلف الميعاد. اهـ.

بهذا الكلام بيّن شيخ الإسلام منهج الوسطية عند أهل السنة في وعد الله.

وأما الوعيد:

قال الشهرستاني في حكاية قولهم: اتفقوا على أن المؤمن إذا خرج من الدنيا من غير توبة عن كبيرة ارتكبها استحق الخلود في النار لكن يكون عقابه أخف من عقاب الكافر.

وكذا قال القاضي عبدالجبار المعتزلي يقول: ولا يتوعد عز وجل إلا بالمستحق لأنه إذا خرج عن المستحق دخل في حد الظلم. اهـ.

ويحكي ابن تيمية مذهب أهل السنة في الوعيد فقال: إن أهل السنة قالوا: يجوز أن يعفو الله عز وجل عن الذنب وأن يخرج أهل الكبائر فلا يخلد فيها من أهل التوحيد أحدًا.

راجع: الأصول الخمسة (١٣٦) و(٢١٩)، الملل والنحل (١/ ٤٥)، منهاج السنة (١/ ٣٢٨)، المنتقى من منهاج الاعتدال (٥٠)، القول السديد في خلف الوعيد (١٥-١٦)، المدارج (١/ ٣٩٦)، شرح الطحاوية (٣١٧).

الْمُوَحِّدِينَ مِنَ النَّارِ وَدُخُولِهِمُ الْجَنَّةَ.

فَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَسَطٌ بَيْنَ نُفَاةِ الْوَعِيدِ مِنَ الْمُرْجِئَةِ وَبَيْنَ مُوجِبِيهِ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ، فَمَنْ مَاتَ عَلَى كَبِيرَةٍ عِنْدَهُمْ؛ فَأَمْرُهُ مُفَوَّضٌ إِلَى اللهِ، إِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ؛ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الآيَةُ السَّابِقَةُ.

وَإِذَا عَاقَبَهُ بِهَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَخْلُدُ خُلُودَ الْكُفَّارِ، بَل يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ، وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ.

(وَفِي بَابِ أَسْمَاءِ الإِيمَانِ وَالدِّينِ بَيْنَ الْحَرُورِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَبَيْنَ الْمُرْجِئَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ).

قَوْلُهُ: (وَفِي بَابِ أَسْمَاءِ الإِيمَانِ..) إلخ؛ كَانَتْ مَسْأَلَةُ الأَسْمَاءِ وَالأَحْكَامِ مِنْ أَوَّلِ مَا وَقَعَ فِيهِ النِّزَاعُ فِي الإِسْلَامِ بَيْنَ الطَّوَائِفِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَكَانَ لِلأَحْدَاثِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْحُرُوبِ الَّتِي جَرَتْ بَيْنَ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ رضي الله عنهما فِي ذَلِكَ الْحِينِ، وَمَا تَرَتَّبَ عَلَيْهَا مِنْ ظُهُورِ الْخَوَارِجِ[1] وَالرَّافِضَةِ وَالْقَدَرِيَّةِ أَثَرٌ كَبِيرٌ فِي ذَلِكَ النِّزَاعِ.

وَالْمُرَادُ بِالأَسْمَاءِ هُنَا أَسْمَاءُ الدِّينِ، مِثْلُ مُؤْمِنٍ، وَمُسْلِمٍ، وَكَافِرٍ، وَفَاسِقٍ.. إلخ.

وَالْمُرَادُ بِالأَحْكَامِ أَحْكَامُ أَصْحَابِهَا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ.

فَالْخَوَارِجُ الْحَرُورِيَّةُ، وَالْمُعْتَزِلَةُ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ اسْمَ الإِيمَانِ إِلَّا مَنْ صَدَّقَ بِجَنَانِهِ، وَأَقَرَّ بِلِسَانِهِ، وَقَامَ بِجَمِيعِ الْوَاجِبَاتِ، وَاجْتَنَبَ جَمِيعَ الْكَبَائِرِ.

فَمُرْتَكِبُ الْكَبِيرَةِ عِنْدَهُمْ لَا يُسَمَّى مُؤْمِنًا بِاتِّفَاقِ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ.

وَلَكِنَّهُمُ اخْتَلَفُوا: هَل يُسَمَّى كَافِرًا أَوْ لَا ؟ فَالْخَوَارِجُ يُسَمُّونَهُ كَافِرًا، وَيَسْتَحِلُّونَ دَمَهُ وَمَالَهُ، وَلِهَذَا كَفَّرُوا عَلِيًّا وَمُعَاوِيَةَ وَأَصْحَابَهُمَا، وَاسْتَحَلُّوا مِنْهُمْ مَا يَسْتَحِلُّونَ مِنَ الْكُفَّارِ.

---

(١) قال أبو الحسن الأشعري في مقالاته: جماع رأي الخوارج: أجمعت الخوارج على إكفار علي بن أبي طالب رضوان الله عليهم أن حكّم، وهم مختلفون: هل كفره شرك أم لا؟

وأجمعوا على أن كل كبيرة كفر إلا النجدات فإنها لا تقول بذلك.

وأجمعوا على أن الله سبحانه يعذب أصحاب الكبائر عذابًا دائمًا إلا النجدات. اهـ.

قلت: وهم فرق كثيرة متشعبة الأطراف.

راجع: مقالات إسلامية (١/ ١٦٧ ...) الفرق بين الفرق (٥٤ ...).

وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ؛ فَقَالُوا: إِنَّ مُرْتَكِبَ الْكَبِيرَةِ خَرَجَ مِنَ الإِيمَانِ وَلَمْ يَدْخُلْ فِي الْكُفْرِ؛ فَهُوَ بِمَنْزِلَةٍ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ[1]، وَهَذَا أَحَدُ الأُصُولِ الَّتِي قَامَ عَلَيْهَا مَذْهَبُ الِاعْتِزَالِ.

وَاتَّفَقَ الْفَرِيقَانِ أَيْضًا عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ عَلَى كَبِيرَةٍ وَلَمْ يَتُبْ مِنْهَا فَهُوَ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ.

فَوَقَعَ الِاتِّفَاقُ بَيْنَهُمَا فِي أَمْرَيْنِ:

١ - نَفْيُ الإِيمَانِ عَنْ مُرْتَكِبِ الْكَبِيرَةِ.

٢ - خُلُودُهُ فِي النَّارِ مَعَ الْكُفَّارِ.

وَوَقَعَ الْخِلَافُ أَيْضًا فِي مَوْضِعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: تَسْمِيَتُهُ كَافِرًا.

وَالثَّانِي: اسْتِحْلَالُ دَمِهِ وَمَالِهِ، وَهُوَ الْحُكْمُ الدُّنْيَوِيُّ.

وَأَمَّا الْمُرْجِئَةُ؛ فَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ مَذْهَبِهِمْ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ مَعَ الإِيمَانِ مَعْصِيَةٌ؛ فَمُرْتَكِبُ الْكَبِيرَةِ عِنْدَهُمْ مُؤْمِنٌ كَامِلُ الإِيمَانِ، وَلَا يَسْتَحِقُّ دُخُولَ النَّارِ.

فَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَسَطٌ بَيْنَ هَذَيْنِ الْمَذْهَبَيْنِ؛ فَمُرْتَكِبُ الْكَبِيرَةِ عِنْدَهُمْ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الإِيمَانِ، قَدْ نَقَصَ مِنْ إِيمَانِهِ بِقَدْرِ مَا ارْتَكَبَ مِنْ مَعْصِيَةٍ، فَلَا يَنْفُونَ عَنْهُ

---

(١) وهذا أصل من أصول المعتزلة، ويعرف بعضهم هذا الأصل بأنه: هو العلم بأن لصاحب الكبيرة اسم بين الاسمين، وحكم بين الحكمين.

وأبان القاضي عبدالجبار عن هذا التعريف، فقال: إن صاحب الكبيرة له اسم بين اسمين فلا يكون اسمه كافرًا ولا اسمه مؤمنًا إنما يسمى فاسقًا.

وكذا صاحب الكبيرة هذا له حكم ثالث، وهذا الحكم الثالث هو سبب تلقيب المسألة بالمنزلة بين المنزلتين، فليس منزلة الكافر ولا منزلة المؤمن، بل له منزلة بينهما.اهـ.

ويحكي بعضهم إجماع المعتزلة على هذا الأصل، وأما ما اجتمعت عليه المعتزلة، فقد أجمعت على المنزلة بين المنزلتين، وهو أن الفاسق لا يسمى مؤمنًا ولا كافرًا.

وذهب أهل السنة في مسألة الأسماء والأحكام، قال شيخ الإسلام: ومذهب أهل السنة والجماعة أن فساق أهل الملة ليسوا مخلدين في النار، كما قالت الخوارج والمعتزلة، وليسوا كاملين في الدين والإيمان والطاعة، بل لهم حسنات وسيئات ويستحقون بهذا العقاب وبهذا الثواب.

راجع: أصول المعتزلة الخمسة (٦٩٧)، الفتاوى (٧/ ٦٧٩)، شرح مسلم للنووي (١/ ٢١٧).

الإِيمَانَ أَصْلًا؛ كَالخَوَارِجِ وَالمُعْتَزِلَةِ، وَلَا يَقُولُونَ بِأَنَّهُ كَامِلُ الإِيمَانِ؛ كَالمُرْجِئَةِ وَالجَهْمِيَّةِ.

وَحُكْمُهُ فِي الآخِرَةِ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ قَدْ يَعْفُو اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهُ فَيَدْخُلُ الجَنَّةَ ابْتِدَاءً، أَوْ يُعَذِّبُهُ بِقَدْرِ مَعْصِيَتِهِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُ وَيُدْخِلُهُ الجَنَّةَ كَمَا سَبَقَ، وَهَذَا الحُكْمُ أَيْضًا وَسَطٌ بَيْنَ مَنْ يَقُولُ بِخُلُودِهِ فِي النَّارِ، وَبَيْنَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى المَعْصِيَةِ عِقَابًا.

(وَفِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بَيْنَ الرَّافِضَةِ وَالخَوَارِجِ).

قَوْلُهُ: (وَفِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ..) إلخ، المَعْرُوفُ أَنَّ الرَّافِضَةَ[1] قَبَّحَهُمُ اللهُ يَسُبُّونَ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم، وَيَلْعَنُونَهُمْ، وَرُبَّمَا كَفَّرُوهُمْ أَوْ كَفَّرُوا بَعْضَهُمْ، وَالغَالِيَةُ مِنْهُمْ مَعَ سَبِّهِمْ لِكَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالخُلَفَاءِ يَغْلُونَ فِي عَلِيٍّ وَأَوْلَادِهِ، وَيَعْتَقِدُونَ فِيهِمُ الإِلَهِيَّةَ.

وَقَدْ ظَهَرَ هَؤُلَاءِ فِي حَيَاةِ عَلِيٍّ رضي الله عنه بِزَعَامَةِ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَبَإٍ الَّذِي كَانَ يَهُودِيًّا وَأَسْلَمَ وَأَرَادَ أَنْ يَكِيدَ لِلإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ؛ كَمَا كَادَ اليَهُودُ مِنْ قَبْلُ لِلنَّصْرَانِيَّةِ وَأَفْسَدُوهَا عَلَى أَهْلِهَا، وَقَدْ حَرَّقَهُمْ عَلِيٌّ بِالنَّارِ لِإِطْفَاءِ فِتْنَتِهِمْ[2]، وَرُوِيَ عَنْهُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ:

لَمَّا رَأَيْتُ الأَمْرَ أَمْرًا مُنْكَرًا ... أَجَّجْتُ نَارِي وَدَعَوْتُ قَنْبَرَا

وَأَمَّا الخَوَارِجُ؛ فَقَدْ قَابَلُوا هَؤُلَاءِ الرَّوَافِضَ، فَكَفَّرُوا عَلِيًّا وَمُعَاوِيَةَ وَمَنْ مَعَهُمَا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَقَاتَلُوهُمْ وَاسْتَحَلُّوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ.

وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ؛ فَكَانُوا وَسَطًا بَيْنَ غُلُوِّ هَؤُلَاءِ وَتَقْصِيرِ أُولَئِكَ، وَهَدَاهُمُ اللهُ إِلَى الاعْتِرَافِ بِفَضْلِ أَصْحَابِ نَبِيِّهِمْ، وَأَنَّهُمْ أَكْمَلُ هَذِهِ الأُمَّةِ إِيمَانًا وَإِسْلَامًا وَعِلْمًا

---

(١) حكى أبو الحسن الأشعري في المقالات خلافًا في تسميتهم بالرافضة، فقيل:
(١) سموا رافضة لأنهم رفضوا زيد بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب.
(٢) لأنهم رفضوا إمامة الشيخين.
(٣) لأنهم رفضوا الباطل، وهذا تمويه منهم.
راجع: المقالات الإسلامية (١/ ١٦).

(٢) جاء من حديث ابن عباس عند البخاري برقم (٦٩٢٢) وفيه أن عليًّا حرق قومًا، والقصة مذكورة عن أبي طاهر كما رواها ابن حجر بسنده، ثم قال: وسنده حسن.
وجاء عن ابن أبي شيبة وعند غيره.

وَحِكْمَةً، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَغْلُوا فِيهِمْ، وَلَمْ يَعْتَقِدُوا عِصْمَتَهُمْ؛ بَل قَامُوا بِحُقُوقِهِمْ، وَأَحَبُّوهُمْ لِعَظِيمِ سَابِقَتِهِمْ وَحُسْنِ بَلَائِهِمْ فِي نُصْرَةِ الإِسْلَامِ وَجِهَادِهِمْ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ.

* * *

(فصل)

وَقَدْ دَخَلَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الإِيمَانِ بِالله الإِيمَانُ بِمَا أَخْبَرَ الله بِهِ فِي كِتَابِهِ، وَتَوَاتَرَ عَنْ رَسُولِهِ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الأُمَّةِ؛ مِنْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ، عَلَى عَرْشِهِ، عَلِيٌّ عَلَى خَلقِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا، يَعْلَمُ مَا هُمْ عَامِلُونَ؛ كَمَا جَمَعَ بَيْنَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝٤﴾ [الحديد: ٤].

وَلَيْسَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أَنَّهُ مُخْتَلِطٌ بِالخَلقِ؛ فَإِنَّ هَـذَا لَا تُوجِبُـهُ اللُّغَـةُ، بَـلِ القَمَرُ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ الله مِنْ أَصْغَرِ مَخْلُوقَاتِهِ، وَهُوَ مَوْضُوعٌ فِي السَّمَاءِ، وَهُوَ مَعَ المُسَافِرِ وَغَيْرِ المُسَافِرِ أَيْنَمَا كَانَ.

وَهُوَ سُبْحَانَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ، رَقِيبٌ عَلَى خَلقِهِ، مُهَيْمِنٌ عَلَيْهِمْ، مُطَّلِعٌ عَلَيْهِمْ.. إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي رُبُوبِيَّتِهِ.

وَكُلُّ هَذَا الكَلَام الَّذِي ذَكَرَهُ الله مِنْ أَنَّهُ فَوْقَ العَرْشِ وَأَنَّهُ مَعَنَا حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَحْرِيفٍ، وَلَكِنْ يُصَانُ عَنِ الظُّنُونِ الكَاذِبَةِ؛ مِثْلِ أَنْ يُظَنَّ أَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ: (فِي السَّمَاءِ)؛ أَنَّ السَّمَاءَ تُظِلُّهُ أَوْ تُقِلُّهُ، وَهَذَا بَاطِلٌ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ العِلْمِ وَالإِيمَانِ؛ فَإِنَّ الله قَدْ ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وَهُوَ ﴿يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١]، ﴿وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ﴾ [الحج: ٦٥]، ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم: ٢٥].

قَوْلُهُ: (وَقَدْ دَخَلَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الإِيمَانِ..) إلخ.

صَرَّحَ المُؤَلِّفُ هُنَا بِمَسْأَلَةِ عُلُوِّ الله تَعَالَى وَاسْتِوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنًا مِنْ خلقِهِ؛ كَمَا أَخْبَرَ الله عَنْ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ، وَكَمَا تَوَاتَرَ الخَبَرُ بِذَلِكَ عَنْ رَسُولِهِ، وَكَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الأُمَّةِ الَّذِينَ هُمْ أَكْمَلُهَا عِلْمًا وَإِيمَانًا، مُؤَكِّدًا بِذَلِكَ مَا سَبَقَ أَنْ ذَكَرَهُ فِي هَذَا الصَّدَدِ، وَمُشَدِّدًا النَّكِيرَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ مِنَ الجَهْمِيَّةِ وَالمُعْتَزِلَةِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الأَشَاعِرَةِ.

ثُمَّ بَيَّنَ أَنَّ اسْتِوَاءَهُ عَلَى عَرْشِهِ لَا يُنَافِي مَعِيَّتَهُ وَقُرْبَهُ مِنْ خَلقِهِ؛ فَإِنَّ المَعِيَّةَ لَيْسَ مَعْنَاهَا الإِخْتِلَاطَ وَالمُجَاوَرَةَ الحِسِّيَّةَ.

وَضَرَبَ لِذَلِكَ مَثَلًا بِالقَمَرِ الَّذِي هُوَ مَوْضُوعٌ فِي السَّمَاءِ، وَهُوَ مَعَ المُسَافِرِ وَغَيْرِهِ أَيْنَمَا كَانَ؛ بِظُهُورِهِ وَاتِّصَالِ نُورِهِ، فَإِذَا جَازَ هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلقَمَرِ، وَهُوَ مِنْ أَصْغَرِ مَخْلُوقَاتِ الله؛ أَفَلَا يَجُوزُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّطِيفِ الخَبِيرِ الَّذِي أَحَاطَ بِعِبَادِهِ عِلْمًا وَقُدْرَةً، وَالَّذِي هُوَ شَهِيدٌ مُطَّلِعٌ عَلَيْهِمْ، يَسْمَعُهُمْ، وَيَرَاهُمْ، وَيَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ، بَلِ العَالَمُ كُلُّهُ سَمَاوَاتُهُ وَأَرْضُهُ مِنَ العَرْشِ إِلَى الفَرْشِ كُلُّهُ بَيْنَ يَدَيْهِ سُبْحَانَهُ؛ كَأَنَّهُ بُنْدُقَةٌ فِي يَدِ أَحَدِنَا؛ أفلَا يَجُوزُ لِمَنْ هَذَا شَأْنُهُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَعَ خَلقِهِ مَعَ كَوْنِهِ عَالِيًا عَلَيْهِمْ بَائِنًا مِنْهُمْ فَوْقَ عَرْشِهِ؟! بَلَى؛ يَجِبُ الإِيمَانُ بِكُلٍّ مِنْ عُلُوِّهِ تَعَالَى وَمَعِيَّتِهِ، وَاعْتِقَادِهِ أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسَاءَ فَهْمُ ذَلِكَ، أَوْ يُحْمَلَ عَلَى مَعَانٍ فَاسِدَةٍ؛ كَأَنْ يُفْهَمَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ مَعِيَّةُ الإِخْتِلَاطِ وَالإِمْتِزَاجِ؛ كَمَا يَزْعُمُهُ الحُلُولِيَّةُ! أَوْ يُفْهَمَ مِنْ قَوْلِهِ: (فِي السَّمَاءِ) أَنَّ السَّمَاءَ ظَرْفٌ حَاوٍ لَهُ مُحِيطٌ بِهِ ! كَيْفَ وَقَدْ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ جَمِيعًا ؟ ! وَهُوَ الَّذِي ﴿وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ﴾ [الحج: ٦٥]؟! فَسُبْحَانَ مَنْ لَا يَبْلُغُهُ وَهْمُ الوَاهِمِينَ، وَلَا تُدْرِكُهُ أَفْهَامُ العَالَمِينَ.

* * *

(فصل)

وَقَدْ دَخَلَ فِي ذَلِكَ الإِيمَانُ بِأَنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبٌ؛ كَمَا جَمَعَ بَيْنَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ﴾ [البقرة: ١٨٦].. الآيَةَ، وَقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ

أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ»[١]، وَمَا ذُكِرَ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ قُرْبِهِ وَمَعِيَّتِهِ لَا يُنَافِي مَا ذُكِرَ مِنْ عُلُوِّهِ وَفَوْقِيَّتِهِ؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِيعِ نُعُوتِهِ، وَهُوَ عَلِيٌّ فِي دُنُوِّهِ، قَرِيبٌ فِي عُلُوِّهِ.

قَوْلُهُ: (وَقَدْ دَخَلَ فِي ذَلِكَ الإِيمَانُ..) إلخ، يَجِبُ الإِيمَانُ بِمَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ مِنْ أَنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبٌ[٢]، فَهُوَ سُبْحَانَهُ قَرِيبٌ مِمَّنْ يَدْعُوهُ وَيُنَاجِيهِ، يَسْمَعُ دُعَاءَهُ وَنَجْوَاهُ، وَيُجِيبُ دُعَاءَهُ مَتَى شَاءَ وَكَيْفَ شَاءَ، فَهُوَ تَعَالَى قَرِيبٌ قُرْبَ العِلْمِ وَالإِحَاطَةِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾ [ق: ١٦][٣].

وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ أَصْلًا بَيْنَ مَا ذُكِرَ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ قُرْبِهِ تَعَالَى وَمَعِيَّتِهِ وَبَيْنَ مَا فِيهِمَا مِنْ عُلُوِّهِ تَعَالَى وَفَوْقِيَّتِهِ.

فَهَذِهِ كُلُّهَا نُعُوتٌ لَهُ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ سُبْحَانَهُ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ فِي شَيْءٍ مِنْهَا.

---

(١) تقدم تخريج هذا الحديث ص (١٢٥).

(٢) قال شيخ الإسلام: وقربه من العباد بتقربهم إليه مما يقر به جميع من يقول: إنه فوق العرش، وأما من ينكر ذلك:
فمنهم من يفسر قرب العباد بكونهم يقاربونه ويشابهونه من بعض الوجوه، وهذا تفسير أبي حامد والمتفلسفة، فإنهم يقولون: الفلسفة هي التشبيه بالأدلة على قدر الطاقة.
ومنهم من يفسره بالإثابة، وهذا تفسير جمهور الجهمية.
ومنهم من يفسره، وهؤلاء ليسوا ممن ينكر قرب المعروف، والمعبود إلى قلوب العابدين.
راجع: شرح حديث النزول (٣١٦).

(٣) اختلف في هذه الآية على قولين، فقالت طائفة: نحن أقرب إليه بالعلم والقدرة والإحاطة، وعلى هذا فيكون المراد قربه سبحانه بنفسه وهو نفوذ قدرته ومشيئته فيه، وإحاطة علمه به.
والثاني: أن المراد قرب الملائكة في هذه الآية، وهذا هو الصحيح لوجوه:
(١) أن القرب مقيد في الآية بالظرف ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ﴾ ولو كان المراد قربه سبحانه لم يقيد ذلك بوقت تلقي الملكين.
(٢) أن قرب الله تعالى إنما ورد خاصًا، وليس في القرآن أن الله قريب من كل أحد، والآية تدل على قرب الملائكة من كل إنسان، فإن (أل) في الإنسان تدل على الاستغراق.
(٣) أن الآية تضمنت علمه وكتابة ملائكة لعمل العبد.

(وَمِنَ الإِيمَانِ بِاللهِ وَكُتُبِهِ الإِيمَانُ بِأَنَّ القُرْآنَ كَلَامُ اللهِ، مُنَزَّلٌ، غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مِنْهُ بَدَأَ، وَإِلَيْهِ يَعُودُ، وَأَنَّ اللهَ تَكَلَّمَ بِهِ حَقِيقَةً، وَأَنَّ هَذَا القُرْآنَ الَّذِي أَنْزَلَهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ هُوَ كَلَامُ اللهِ حَقِيقَةً، لَا كَلَامُ غَيْرِهِ.

وَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ القَوْلِ بِأَنَّهُ حِكَايَةٌ عَنْ كَلَامِ اللهِ، أَوْ عِبَارَةٌ، بَلْ إِذَا قَرَأَهُ النَّاسُ أَوْ كَتَبُوهُ فِي المَصَاحِفِ؛ لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ كَلَامَ اللهِ تَعَالَى حَقِيقَةً، فَإِنَّ الكَلَامَ إِنَّمَا يُضَافُ حَقِيقَةً إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبْتَدِئًا، لَا إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبَلِّغًا مُؤَدِّيًا. وَهُوَ كَلَامُ اللهِ؛ حُرُوفُهُ، وَمَعَانِيهِ، لَيْسَ كَلَامُ اللهِ الحُرُوفَ دُونَ المَعَانِي، وَلَا المَعَانِي دُونَ الحُرُوفِ).

قَوْلُهُ: (وَمِنَ الإِيمَانِ بِاللهِ وَكُتُبِهِ..) إلخ، جَعَلَ المُصَنِّفُ الإِيمَانَ بِأَنَّ القُرْآنَ كَلَامُ اللهِ دَاخِلًا فِي الإِيمَانِ بِاللهِ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، فَلَا يَتِمُّ الإِيمَانُ بِهِ سُبْحَانَهُ إِلَّا بِهَا، إِذِ الكَلَامُ لَا يَكُونُ إِلَّا صِفَةً لِلْمُتَكَلِّمِ، وَاللهُ سُبْحَانَهُ مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ بِمَا شَاءَ مَتَى شَاءَ، وَأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ يَتَكَلَّمُ؛ بِمَعْنَى أَنَّ نَوْعَ كَلَامِهِ قَدِيمٌ وَإِنْ كَانَتْ آحَادُهُ لَا تَزَالُ تَقَعُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ بِحَسَبِ حِكْمَتِهِ.

وَقَدْ قُلْنَا فِيمَا سَبَقَ: إِنَّ الإِضَافَةَ فِي قَوْلِنَا: القُرْآنُ كَلَامُ اللهِ؛ هِيَ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ، فَتُفِيدُ أَنَّ القُرْآنَ صِفَةُ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ، وَأَنَّهُ تَكَلَّمَ بِهِ حَقِيقَةً بِأَلْفَاظِهِ وَمَعَانِيهِ، بِصَوْتِ نَفْسِهِ.

فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ القُرْآنَ مَخْلُوقٌ مِنَ المُعْتَزِلَةِ؛ فَقَدْ أَعْظَمَ الفِرْيَةَ عَلَى اللهِ، وَنَفَى كَلَامَ اللهِ عَنِ اللهِ وَصْفًا، وَجَعَلَهُ وَصْفًا لِمَخْلُوقٍ، وَكَانَ أَيْضًا مُتَجَنِّيًا عَلَى اللُّغَةِ، فَلَيْسَ فِيهَا مُتَكَلِّمٌ بِمَعْنَى خَالِقٍ لِلْكَلَامِ.

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ القُرْآنَ المَوْجُودَ بَيْنَنَا حِكَايَةٌ عَنْ كَلَامِ اللهِ؛ كَمَا تَقُولُهُ الكُلَّابِيَّةُ، أَوْ أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْهُ[1]؛ كَمَا تَقُولُهُ الأَشْعَرِيَّةُ؛ فَقَدْ قَالَ بِنِصْفِ قَوْلِ المُعْتَزِلَةِ؛ حَيْثُ فَرَّقَ بَيْنَ الأَلْفَاظِ وَالمَعَانِي، فَجَعَلَ الأَلْفَاظَ مَخْلُوقَةً، وَالمَعَانِيَ عِبَارَةً عَنِ الصِّفَةِ القَدِيمَةِ؛ كَمَا أَنَّهُ

(١) والحكاية هي حكاية قول، فهو المحكي.
أما العبارة فهو تفسير من المتكلم يعبر من عند نفسه. اهـ. الجامي

ضَاهَى النَّصَارَى فِي قَوْلِهِمْ بِحُلُولِ اللَّاهُوتِ وَهُوَ الكَلِمَةُ فِي النَّاسُوتِ[١] وَهُوَ جَسَدُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ إِذْ قَالَ بِحُلُولِ المَعَانِي الَّتِي هِيَ الصِّفَةُ القَدِيمَةُ فِي هَذِهِ الأَلْفَاظِ المَخْلُوقَةِ، فَجَعَلَ الأَلْفَاظَ نَاسُوتًا لَهَا.

وَالقُرْآنُ كَلَامُ اللهِ؛ حَيْثُ تَصَرَّفَ، فَمَهْمَا كَتَبْنَاهُ فِي المَصَاحِفِ، أَوْ تَلَوْنَاهُ بِالأَلْسِنَةِ؛ لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ كَلَامَ اللهِ؛ لِأَنَّ الكَلَامَ كَمَا قَالَ المُصَنِّفُ إِنَّمَا يُضَافُ إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبْتَدِئًا؛ لَا إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبَلِّغًا مُؤَدِّيًا.

وَأَمَّا مَعْنَى قَوْلُ السَّلَفِ: (مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ)؛ فَهُوَ مِنَ البَدْءِ؛ يَعْنِي: أَنَّ اللهَ هُوَ الَّذِي تَكَلَّمَ بِهِ ابْتِدَاءً، لَمْ يُبْتَدَأْ مِنْ غَيْرِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ البُدُوِّ؛ بِمَعْنَى الظُّهُورِ؛ يَعْنِي أَنَّهُ هُوَ الَّذِي تَكَلَّمَ بِهِ وَظَهَرَ مِنْهُ، لَمْ يَظْهَرْ مِنْ غَيْرِهِ.

وَمَعْنَى: (إِلَيْهِ يَعُودُ)؛ أَيْ: يَرْجِعُ إِلَيْهِ وَصْفًا؛ لِأَنَّهُ وَصْفُهُ القَائِمُ بِهِ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ يَعُودُ إِلَيْهِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، حِينَ يُرْفَعُ مِنَ المَصَاحِفِ وَالصُّدُورِ؛ كَمَا وَرَدَ فِي أَشْرَاطِ السَّاعَةِ[٢].

وَأَمَّا كَوْنُ الإِيمَانِ بِأَنَّ القُرْآنَ كَلَامُ اللهِ دَاخِلًا فِي الإِيمَانِ بِالكُتُبِ؛ فَإِنَّ الإِيمَانَ بِهَا إِيمَانًا صَحِيحًا يَقْتَضِي إِيمَانَ العَبْدِ بِأَنَّ اللهَ تَكَلَّمَ بِهَا بِأَلْفَاظِهَا وَمَعَانِيهَا، وَأَنَّهَا جَمِيعًا كَلَامُهُ هُوَ؛ لَا كَلَامُ غَيْرِهِ، فَهُوَ الَّذِي تَكَلَّمَ بِالتَّوْرَاةِ بِالعِبْرَانِيَّةِ، وَبِالإِنْجِيلِ بِالسُّرْيَانِيَّةِ، وَبِالقُرْآنِ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ.

(وَقَدْ دَخَلَ أَيْضًا فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الإِيمَانِ بِهِ وَبِكُتُبِهِ وَبِمَلَائِكَتِهِ وَبِرُسُلِهِ: الإِيمَانُ بِأَنَّ

---

(١) ومعنى اللاهوت أي: مشتق من الإله.

والناسوت أي: مشتق من الناس وهو المخلوق.

فيتحد الإله في المخلوق، وقول النصارى معناه: أن قوله: (كن) المأخوذة من اللاهوت اتحدت في عيسى عليه السلام الذي هو الناسوت.

(٢) وذلك ما رواه ابن ماجة (٤٠٤٩) والحاكم (٤/ ٤٧٣) عن حذيفة ﷺ قال: «وليسرى على كتاب الله في ليلة فلا يبقى في الأرض منه آية» صححه الشيخ الألباني في الصحيحة رقم (٨٧).

الْمُؤْمِنِينَ يَرَوْنَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ عِيَانًا بِأَبْصَارِهِمْ كَمَا يَرَوْنَ الشَّمْسَ صَحْوًا لَيْسَ بِهَا سَحَابٌ، وَكَمَا يَرَوْنَ القَمَرَ لَيْلَةَ البَدْرِ لَا يُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ.

يَرَوْنَهُ سُبْحَانَهُ وَهُمْ فِي عَرَصَاتِ القِيَامَةِ، ثُمَّ يَرَوْنَهُ بَعْدَ دُخُولِ الجَنَّةِ؛ كَمَا يَشَاءُ اللهُ تَعَالَى).

قَوْلُهُ: (وَقَدْ دَخَلَ أَيْضًا فِيمَا ذَكَرْنَاهُ..) إلخ؛ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى رُؤْيَةِ الْمُؤْمِنِينَ لِرَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ فِي الجَنَّةِ؛ كَمَا دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ الآيَاتُ وَالأَحَادِيثُ الصَّرِيحَةُ، فَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى إِعَادَةِ الكَلَامِ فِيهَا.

غَيْرَ أَنَّ قَوْلَهُ: (يَرَوْنَهُ سُبْحَانَهُ وَهُمْ فِي عَرَصَاتِ القِيَامَةِ) قَدْ يُوهِمُ أَنَّ هَذِهِ الرُّؤْيَةَ أَيْضًا خَاصَّةٌ بِالْمُؤْمِنِينَ، وَلَكِنَّ الحَقَّ أَنَّهَا عَامَّةٌ لِجَمِيعِ أَهْلِ المَوْقِفِ[1]؛ حِينَ يَجِيءُ الرَّبُّ

---

(١) قال العثيمين: أقول بل ما يفيده ظاهر كلام شيخ الإسلام من أن الكفار لا يرونه في عرصات القيامة هو الحق كما يفيده ظاهر قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ۝٢٤ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ۝٢٥﴾ فقسم الوجوه إلى قسمين: (ناضرة، وباسرة) وظاهره أنها غير ناظرة، وذلك في يوم القيامة.

ويدل لذلك أيضًا قوله تعالى في المطففين: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ والمراد به يوم القيامة بـ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٦﴾.

ويدل لذلك أيضًا قوله ﷺ: «يجمع الله الناس يوم القيامة، فيقول: من كان يعبد شيئًا فليتبعه» إلى أن قال: «إذا كان يوم القيامة أذن مؤذن فيأتيهم الله في صورة غير صورته التي يعرفونه»، وفي حديث آخر: «إذا كان يوم القيامة أذن مؤذن لتتبع كل أمة ما كانت تعبد فلا يبقى أحد كان يعبد غير الله إلا يتساقطون في النار، حتى إذا لم يبق إلا من كان يعبد الله من بر وفاجر أتاهم رب العالمين».

وفي حديث آخر: «يجمع الله الأولين والآخرين لميقات يوم معلوم، قال: وينزل الله في ظلل من الغمام من العرش إلى الكرسي ثم ينادي منادٍ أيها الناس لم ترضوا من ربكم الذي خلقكم ورزقكم وأمركم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئًا أن يولي كل ناس منهم ما كانوا يتولون ويعبدون في الدنيا، أليس في ذلك عدلٌ من ربكم؟ قالوا: بلى، فينطلق كل قوم إلى ما كانوا يعبدون ويتولون في الدنيا، قال: ويبقى محمد وأمته فيأتيهم الرب عز وجل» ويدل لذلك ما جاء عن السلف الصالح من أن الكفار في يرون الله.

وقال محمد بن عبدالله بن الحكم -وقد سئل هل يرى الخلق كلهم ربهم يوم القيامة- فقال: لا يراه إلا المؤمنون. =

لِفَصْلِ القَضَاءِ بَيْنَهُمْ؛ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُـهُ تَعَـالَى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]الآيَةَ.

وَالعَرَصَاتُ: جَمْعُ عَرْصَةٍ، وَهِيَ كُلُّ مَوْضِعٍ وَاسِعٍ لَا بِنَاءَ فِيهِ.

* * *

(فَصْلٌ)

وَمِنَ الإِيمَانِ بِاليَوْمِ الآخِرِ[1] الإِيمَانُ بِكُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِمَّا يَكُونُ بَعْدَ المَوْتِ،

=وقال السفاريني في شرح عقيدته (٢/ ٢٥٠) الطبعة الجديدة: وقد قيل: إن الكفار كالمنافقين يرونه ثم يحجبون عنه فتكون الحجة حسرة عليهم، وخص النووي الخلاف بالمنافق، وأما الكافر غير المنافق فلا يراه تعالى اتفاقًا، كما لا يراه غير العقلاء من سائر الحيوانات، والله أعلم.

وأما استدلال المؤلف بالآية فغير صحيح، فإن الآيتين لا يلزم منه الرؤية فقد يأتي الآتي إلى مكان غيره فيراه بعض ولا يراه البعض الآخر كما هو مشاهد.

ثم إني رأيت في حادي الأرواح لابن القيم (٢/ ٥٧) أن في المسألة ثلاثة أقوال لأهل السنة:

أحدها: لا يراه إلا المؤمنون.

الثاني: يراه جميع أهل الموقف من مسلم وكافر ثم يحتجب عن الكفار.

الثالث: يراه المؤمنون والمنافقون دون الكفار.

وقد قال قبل ذلك: فقد دلت الأحاديث الصحيحة الصريحة على أن المنافقين يرونه في عرصات القيامة بل والكفار أيضًا كما في حديث البجلي. اهـ.

ولكن تأملت حديث البجلي فلم أجد فيه ما يدل على أن الكفار يرون ربهم على وجه صريح بحيث يصلح لتأويل ظاهر الآية ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ فإن تأويلها يحتاج إلى نص صريح يقوى على تأويلها.

نعم في حديث البجلي أن المنافقين يرون الله، وهو يقوي القول الثالث الذي نقلناه عن ابن القيم، والله أعلم.

(١) الناس في الإيمان باليوم الآخر على طوائف:

(١) أهل السنة والجماعة يؤمنون بكل ما أخبر الله عز وجل، وبما أخبر به النبي ﷺ إيمانًا جازمًا لا شك فيه، ويسلمون لذلك تسليمًا.

(٢) أهل التخيل من الفلاسفة والعقلانيين الذين يجعلون الأمور خيالات وأوهام. =

فَيُؤْمِنُونَ بِفِتْنَةِ القَبْرِ، وَبِعَذَابِ القَبْرِ وَنَعِيمِهِ، فَأَمَّا الفِتْنَةُ؛ فَإِنَّ النَّاسَ يُمْتَحَنُونَ فِي قُبُورِهِمْ، فَيُقَالُ لِلرَّجُلِ: مَنْ رَبُّكَ؟ وَمَا دِينُكَ؟ وَمَنْ نَبِيُّكَ؟ فَيُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ، فَيَقُولُ المُؤْمِنُ: رَبِّيَ اللهُ، وَالإِسْلَامُ دِينِي، وَمُحَمَّدٌ ﷺ نَبِيِّي.

وَأَمَّا المُرْتَابُ؛ فَيَقُولُ: هَاهْ هَاهْ؛ لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ، فَيُضْرَبُ بِمِرْزَبَةٍ مِنْ حَدِيدٍ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا كُلُّ شَيْءٍ؛ إِلَّا الإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَهَا الإِنْسَانُ؛ لَصُعِقَ.

ثُمَّ بَعْدَ هَذِهِ الفِتْنَةُ إِمَّا نَعِيمٌ وَإِمَّا عَذَابٌ، إِلَى أَنْ تَقُومَ القِيَامَةُ الكُبْرَى، فَتُعَادُ الأَرْوَاحُ إِلَى الأَجْسَادِ).

قَوْلُهُ: (**وَمِنَ الإِيمَانِ بِاليَوْمِ الآخِرِ..**) إلخ؛ إِذَا كَانَ الإِيمَانُ بِاليَوْمِ الآخِرِ أَحَدَ الأَرْكَانِ السِّتَّةِ الَّتِي يَقُومُ عَلَيْهَا الإِيمَانُ؛ فَإِنَّ الإِيمَانَ بِهِ إِيمَانًا تَامًّا كَامِلًا؛ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا إِذَا آمَنَ العَبْدُ بِكُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أُمُورِ الغَيْبِ الَّتِي تَكُونُ بَعْدَ المَوْتِ.

وَالضَّابِطُ فِي ذَلِكَ أَنَّهَا أُمُورٌ مُمْكِنَةٌ أَخْبَرَ بِهَا الصَّادِقُ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ وَآلِهِ، وَكُلُّ مُمْكِنٍ أَخْبَرَ بِهِ الصَّادِقُ يَجِبُ الإِيمَانُ بِوُقُوعِهِ كَمَا أَخْبَرَ[1]؛ فَإِنَّ هَذِهِ الأُمُورَ لَا تُسْتَفَادُ

=(٣) أهل التأويل ممن ينكر بعض أمور اليوم الآخر كالخوارج والمعتزلة.

(٤) أهل التجهيل وهم أهل التفويض، يفوضون جميع أمور الآخرة.

راجع: الفتاوى (٤/ ١٦٠) و(١٦/ ٤٤٠) و(١٧/ ٣٥٧)، العقل والنقل (١/ ٨-٩)، الحموية (٢٨٢)، الصواعق (٢/ ٤١٨).

(١) قال العثيمين: في هذا التعبير نظر من وجهين:

أحدهما: أن ظاهره يقتضي تقسيم ما أخبر الصادق بوقوعه إلى قسمين ممكن ومستحيل، وهذا خطأ فإن ما أخبر به الصادق بوقوعه لا يمكن أن يكون مستحيلًا أمكنه على هذا الضابط أن يرد خبر الصادق؛ لأن هذا الضابط كذَّب كثير من أهل التعطيل بأحاديث نقلها الثقات عن رسول الله ﷺ ما لا يمكنهم تكذيبه بناء على ظنهم أن مدلول هذه النصوص مستحيل، وحينئذٍ فالصواب أن يقال: وكل ما أخبر الصادق بوقوعه فإنه يجب الإيمان بوقوعه كما أخبر؛ لأن الصادق لا يمكن أن يخبر بوقوع مستحيل. اهـ.

إِلَّا مِنْ خَبَرِ الرَّسُولِ، فَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ يُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ.

وَأَمَّا أَهْلُ المُرُوقِ وَالإِلحَادِ مِنَ الفَلَاسِفَةِ وَالمُعْتَزِلَةِ؛ فَيُنْكِرُونَ هَذِهِ الأُمُورَ؛ مِنْ سُؤَالِ القَبْرِ، وَمِنْ نَعِيمِ القَبْرِ، وَعَذَابِهِ، وَالصِّرَاطِ، وَالمِيزَانِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ بِدَعْوَى أَنَّهَا لَمْ تَثْبُتْ بِالعَقْلِ، وَالعَقْلُ عِنْدَهُمْ هُوَ الحَاكِمُ الأَوَّلُ الَّذِي لَا يَجُوزُ الإِيمَانُ بِشَيْءٍ إِلَّا عَنْ طَرِيقِهِ، وَهُمْ يَرُدُّونَ الأَحَادِيثَ الوَارِدَةَ فِي هَذِهِ الأُمُورِ بِدَعْوَى أَنَّهَا أَحَادِيثُ آحَادٍ لَا تُقْبَلُ فِي بَابِ الاِعْتِقَادِ، وَأَمَّا الآيَاتُ، فَيُؤَوِّلُونَهَا بِمَا يَصْرِفُهَا عَنْ مَعَانِيهَا.

وَالإِضَافَةُ فِي قَوْلِهِ: (بِفِتْنَةِ القَبْرِ)[1] عَلَى مَعْنَى فِي؛ أَيْ: بِالفِتْنَةِ الَّتِي تَكُونُ فِي القَبْرِ.

---

(١) والفتنة هي السؤال عن ثلاثة أمور في القبر: من ربك؟ ومن الرجل الذي بعث فيكم؟ وما دينك؟

فهل هذه الفتنة خاصة بالأمة أم هي عامة؟

والمسألة خلافية مشهورة بين أهل العلم، فجزم الحكيم الترمذي بأنها خاصة بهذه الأمة، حكاه الحافظ ابن حجر عنه.

وذهب بعضهم أنها عامة لجميع الأمم، واختار هذا القول عبدالحق الأشبيلي والقرطبي وابن القيم واختاره أيضًا من المعاصرين ابن عثيمين.

راجع: الروح (٧٩)، الفتح (٣/ ٢٤٠)، شرح الواسطية للعثيمين.

هل هذه الفتنة عامة لجميع البشر؟ هناك من أصناف الناس من لا يدخل الفتنة وهم:

* الأنبياء، وذلك لحديث أسماء في الصحيحين: «**إنه أوحي إلي أنكم تفتنون في قبوركم**».

* الشهداء: شهداء المعركة، وذلك لما رواه النسائي عن النبي ﷺ: «**كفى ببارقة السيوف على رأسه فتنة**».

* المرابط في سبيل الله، لحديث سلمان في مسلم: «**رباط يوم خير من صيام شهر وقيامه، وإن من مات جرى عليه عمله الذي كان يحمله وأجرى عليه رزقه وأمن الفتان**».

* الصديقون، والصديق أعلى مرتبة من الشهيد؛ لقوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ۝٦٩﴾ فقالوا: إنهم لا يمتحنون، وليست الدلالة صريحة، ولكن دلالة الأولى، كذا قيل.

هل الأطفال يمتحنون؟

اختلف العلماء في امتحانهم، وفصل بعضهم في المميز والغير مميز، فإن كان يفتن فعن أي شيء؟ قيل: عن العهد الأول الذي أخذ الله عز وجل على البشر عندما أخرجهم من ظهر أبيهم آدم.

راجع: الفتاوى (٤/ ٢٨٠) الفتح (٣/ ٢٢٩)، الروح (٨٠)، شرح الواسطية للعثيمين (٢/ ٥٣٣).

وَأَصْلُ الفِتْنَةِ وَضْعُ الذَّهَبِ وَنَحْوِهِ عَلَى النَّارِ لِتَخْلِيصِهِ مِنَ الأَوْضَارِ وَالعَنَاصِرِ الغَرِيبَةِ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَتْ فِي الِاخْتِبَارِ وَالِامْتِحَانِ.

وَأَمَّا عَذَابُ القَبْرِ وَنَعِيمُهُ[1]؛ فَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي حَقِّ آلِ فِرْعَوْنَ: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: ٤٦]، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ عَنْ قَوْمِ نُوحٍ: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥]، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «القَبْرُ إِمَّا رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النَّارِ»[2].

وَالمِرْزَبَةُ بِالتَّخْفِيفِ: المِطْرَقَةُ الكَبِيرَةُ، وَيُقَالُ لَهَا أَيْضًا: إِرْزَبَّةٌ؛ بِالهَمْزَةِ وَالتَّشْدِيدِ.

(وَتَقُومُ القِيَامَةُ الَّتِي أَخْبَرَ اللهُ بِهَا فِي كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهَا المُسْلِمُونَ.

فَيَقُومُ النَّاسُ مِنْ قُبُورِهِمْ لِرَبِّ العَالَمِينَ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا، وَتَدْنُو مِنْهُمُ الشَّمْسُ، وَيُلْجِمُهُمُ العَرَقُ.

فَتُنْصَبُ المَوَازِينُ، فَتُوزَنُ بِهَا أَعْمَالُ العِبَادِ، ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ

---

(١) ومن أصول الإيمان عند أهل السنة الإيمان بعذاب القبر ونعيمه، وأنكر الخوارج وبعض المعتزلة كبشر المريسي عذاب القبر ونعيمه.

وعذاب القبر يقع على الروح والبدن جميعًا باتفاق أهل السنة، وخالف بعض الناس، وهو خلاف شاذ ليس بشيء.

وعذاب القبر ونعيمه، منه دائم، كفرعون كما قال الله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾، ومنه منقطع، كما جاء في عذاب بعض العصاة.

راجع: العقل والنقل (٢/ ١٣)، الروح (٤٧) و(٨١)، الفتح (٣/ ٢٣٣)، شرح الطحاوية (٢/ ٥٧٩-٥٨٢)، شرح العقيدة الواسطية للعثيمين (٢/ ٣٧٩).

(٢) لم يصح هذا الحديث في سنده عبيدالله بن الوليد ضعيف، وفيه عطاء العوفي ضعيف، كما في كشف الخفا، والحديث رواه الترمذي في سننه عن أبي سعيد ولا يخلو من ضعف، انظر ضعيف الجامع للشيخ الألباني رحمه الله.

وضعفه الهيثمي كما في مجمع الزوائد (٣/ ٤٦) والعراقي في الإحياء (٣/ ٣٠٣) والسخاوي في المقاصد (٧٥٨).

ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [المؤمنون: ١٠٢، ١٠٣].

وَتُنْشَرُ الدَّوَاوِينُ، وَهِيَ صَحَائِفُ الأَعْمَالِ، فَآخِذٌ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ، وَآخِذٌ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ أَوْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِهِ؛ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾﴾ [الإسراء: ١٣، ١٤].

قَوْلُهُ: (وَتَقُومُ القِيَامَةُ..) إلخ؛ يَعْنِي القِيَامَةَ الكُبْرَى، وَهَذَا الوَصْفُ لِلتَّخْصِيصِ، احْتَرَزَ بِهِ عَنِ القِيَامَةِ الصُّغْرَى الَّتِي تَكُونُ عِنْدَ المَوْتِ؛ كَمَا فِي الخَبَرِ: (مَنْ مَاتَ فَقَدْ قَامَتْ قِيَامَتُهُ)[(١)].

وَذَلِكَ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أَذِنَ بِانْقِضَاءِ هَذِهِ الدُّنْيَا؛ أَمَرَ إِسْرَافِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَنْفُخَ فِي الصُّورِ النَّفْخَةَ الأُولَى، فَيَصْعَقُ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللهُ[(٢)]، وَتُصْبِحُ الأَرْضُ صَعِيدًا جُرُزًا، وَالجِبَالُ كَثِيبًا مَهِيلًا، وَيَحْدُثُ كُلُّ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ، لَا سِيَّمَا فِي سُورَتَيِ التَّكْوِيرِ وَالِانْفِطَارِ، وَهَذَا هُوَ آخِرُ أَيَّامِ الدُّنْيَا.

---

(١) عزاه ابن أبي الدنيا إلى أنس عن مالك في كتابه الموتى، وضعفه العراقي في تخريج الإحياء (٤/ ٦٤) وانظر الضعيفة للألباني رقم (١١٦٦).
وجاء هذا الخبر موقوفًا على المغيرة بن شعبة بسند صحيح، كما عند الطبري في تفسيره (٢٣/ ٤٦٩) عند تفسير سورة القيامة.
وجاء بنحوه أثرًا عن علقمة، وفي سنده عبدالرحمن بن ثوران، قال الحافظ في تقريبه: صدوق يخالف.
قلت: ويغني عنه حديث عائشة عند البخاري (٦٥١١) وفيه: «إن يعش هذا لا يدركه الهرم حتى تقوم عليكم ساعتكم»، قال هشام بن عبدالله الدستوائي: يعني موتهم.

(٢) اختلف العلماء في الاستثناء المذكور في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ﴾ فذهب القرطبي، ونقله عن أبي العباس أنه محتمل أن يكون للملائكة والأنبياء فقط، وقيل: الشهداء.
نقل ابن تيمية الإجماع على أن بعض المخلوقات لا تلحقها فناء، وذكر الجنة والنار أي نار الكافرين والعرش والكرسي... وغيرها.

ثُمَّ يَأْمُرُ اللهُ السَّمَاءَ، فَتُمْطِرُ مَطَرًا كَمَنِيِّ الرِّجَالِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا[(١)]، فَيَنْبُتُ مِنْهُ النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ مِنْ عَجْبِ أَذْنَابِهِمْ، وَكُلُّ ابْنِ آدَمَ يَبْلَى إِلَّا عَجْبَ الذَّنَبِ.

حَتَّى إِذَا تَمَّ خَلْقُهُمْ وَتَرْكِيبُهُمْ؛ أَمَرَ اللهُ إِسْرَافِيلَ[(٢)] بِأَنْ يَنْفُخَ فِي الصُّورِ النَّفْخَةَ الثَّانِيَةَ، فَيَقُومُ النَّاسُ مِنَ الأَجْدَاثِ أَحْيَاءً، فَيَقُولُ الكُفَّارُ وَالمُنَافِقُونَ حِينَئِذٍ: ﴿يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ﴾[(٣)]، وَيَقُولُ المُؤْمِنُونَ: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿٥٢﴾﴾ [يس: ٥٢].

ثُمَّ تَحْشُرُهُمُ[(٤)] المَلَائِكَةُ إِلَى المَوْقِفِ حُفَاةً غَيْرَ مُنْتَعِلِينَ، عُرَاةً غَيْرَ مُكْتَسِينَ، غُرْلًا غَيْرَ

---

(١) حديث ضعيف، وجاء بنحوه أن السماء تمطر مطرًا فينبت الناس كالبقل، وهو عند الشيخين عن أبي هريرة، رواه البخاري (٤٩٣٥) ومسلم (٢٩٥٥).

(٢) وهو اسم ملك من الملائكة المسخرين وهو موكل بنفخ الصور، أي: القرن كما جاء عن عبدالله بن عمرو ابن العاص في الصحيح المسند لشيخنا الوادعي، وفيه قال: ما الصور؟ قال: «قرن ينفخ فيه» وقد ثبت اسم إسرافيل أنه للملك كما عند أحمد من حديث علي، وفيه: «وإسرافيل ملك عظيم» وهو حديث على شرط مسلم.

وأما حديث عائشة في استفتاح قيام الليل في مسلم فهو منتقد من طريق أُعلت بالاضطراب.

قال القرطبي في التذكرة (١/ ١٦٧): قال علماؤنا: والأمم مجمعون على أن الذي ينفخ في الصور هو إسرافيل عليه السلام.

(٣) وهذه الآية ليس فيها حجة على عدم ثبوت عذاب القبر؛ لأن الآية فيها مرقد ووجه الدلالة من الآية أن من أعد له عذاب جهنم والخلود فيها، والعذاب المقيم أصبح عنه عذاب القبر كالمرقد، أي على جهة المقابلة، ويوضحه حديث: «الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر» والله أعلم.

(٤) الحشر على أربعة أنواع، حشران في الدنيا، وحشران في الآخرة.

فأما الذي في الدنيا فحشر اليهود من جزيرة العرب وإجلاؤهم، كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمْ لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ ۚ﴾.

وحشر النارُ الناسَ إلى أرض المحشر؛ لقوله ﷺ: «تخرج من عدن نار تحشر الناس إلى...».

وحشر إلى الجنة أو النار، إلى الجنة كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا ﴿٨٥﴾﴾ وإلى النار كقوله تعالى: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ۖ﴾.

راجع: التذكرة (٢٢٥-٢٣٢)، الفتح لابن حجر (١١/ ٣٧٩).

مُخْتَتِنِينَ؛ جَمْعُ أَغْرَلَ، وَهُوَ الأَقْلَفُ، وَالغُرْلَةُ: القَلَفَةُ.

وَأَوَّلُ مَنْ يَكْتَسِي يَوْمَ القِيَامَةِ إِبْرَاهِيمُ؛ كَمَا فِي الحَدِيثِ[(١)].

وَهُنَاكَ فِي المَوْقِفِ تَدْنُو الشَّمْسُ مِنْ رُؤُوسِ الخَلَائِقِ، وَيُلْجِمُهُمُ العَرَقُ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَبْلُغُ كَعْبَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْلُغُ رُكْبَتَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْلُغُ ثَدْيَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْلُغُ تَرْقُوَتَهُ؛ كُلٌّ عَلَى قَدْرِ عَمَلِهِ، وَيَكُونُ أُنَاسٌ فِي ظِلِّ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

فَإِذَا اشْتَدَّ بِهِمُ الأَمْرُ، وَعَظُمَ الكَرْبُ؛ اسْتَشْفَعُوا إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ بِالرُّسُلِ وَالأَنْبِيَاءِ أَنْ يُنْقِذَهُمْ مِمَّا هُمْ فِيهِ، وَكُلُّ رَسُولٍ يُحِيلُهُمْ عَلَى مَنْ بَعْدَهُ؛ حَتَّى يَأْتُوا نَبِيَّنَا ﷺ، فَيَقُولُ: «أَنَا لَهَا»[(٢)]، وَيَشْفَعُ فِيهِمْ، فَيَنْصَرِفُونَ إِلَى فَصْلِ القَضَاءِ.

وَهُنَاكَ تُنْصَبُ المَوَازِينُ[(٣)]، فَتُوزَنُ بِهَا أَعْمَالُ العِبَادِ[(٤)]، وَهِيَ مَوَازِينُ حَقِيقِيَّةٌ[(٥)]، كُلُّ

---

(١) الحديث عن ابن عباس في الصحيحين رواه البخاري (٦٥٢٦) ومسلم (٢٨٦٠).

(٢) هذا ما جاء في حديث الشفاعة عن أنس ﷺ، رواه البخاري (٧٤٤٠) ومسلم (١٩٣).

(٣) أصل الميزان (موزان) قلبت الواو ياء لكسر ما قبلها.

والميزان حق ولا يكون لكل أحد، وذلك لأن السبعين ألف لا توزن أعمالهم ويدخلون الجنة بلا حساب.

وأنكرت المعتزلة الميزان بناء على مذهبهم أن الأعراض تستحيل أن تنقلب أجسامًا.

راجع: التذكرة (٢٩١).

(٤) ذهب بعض أهل العلم إلى أن الشيء الموزون هو الأعمال فقط، وذهب آخرون إلى أن الموزون هو الأعمال والصحائف والإنسان أيضًا.

وإلى هذا ذهب ابن كثير وابن أبي العز والشيخ ابن باز والعثيمين وهذا هو الصحيح.

(٥) والصحيح أنه ميزان واحد فقط.

وقال ابن كثير: الأكثر على أنه ميزان واحد، وإنما جمع باعتبار تعدد الأعمال الموزونة فيه.

ولم يجزم ابن أبي العز في شرحه على الطحاوية.

والصحيح أنه ميزان للأدلة الآتية:

(١) حديث النواس عند أحمد في مسنده، وفيه: «الميزان بيد الرحمن عز وجل يخفضه ويرفعه».

(٢) حديث أبي هريرة في الصحيحين: «وبيده الأخرى الميزان».

(٣) حديث أبي الدرداء، وفيه: «ما يضع في الميزان يوم القيامة أثقل من خلق حسن». =

مِيزَانٍ مِنْهَا لَهُ لِسَانٌ وَكِفَّتَانِ[(١)]، وَيُقَلِّبُ اللهُ أَعْمَالَ العِبَادِ - وَهِيَ أَعْرَاضٌ - أَجْسَامًا لَهَا ثِقَلٌ، فَتُوضَعُ الحَسَنَاتُ فِي كِفَّةٍ، وَالسَّيِّئَاتُ فِي كِفَّةٍ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

ثُمَّ تُنْشَرُ الدَّوَاوِينُ، وَهِيَ صَحَائِفُ الأَعْمَالِ، ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ[(٢)] ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴿١٢﴾ ﴾ [الانشقاق: ٧- ١٢]، وَيَقُولُ: ﴿ يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ﴿٢٥﴾ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴿٢٦﴾ ﴾ [الحاقة: ٢٥، ٢٦]؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾ ﴾ [الكهف: ٤٩].

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ ﴾ [الإسراء: ١٣]؛ فَقَدْ قَالَ الرَّاغِبُ: (أَيْ: عَمَلَهُ الَّذِي طَارَ عَنْهُ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ).

وَلَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ المُرَادَ بِالطَّائِرِ هُنَا نَصِيبُهُ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا، وَمَا كُتِبَ لَهُ فِيهَا مِنْ رِزْقٍ وَعَمَلٍ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ۖ ﴾ [الأعراف: ٣٧]، يَعْنِي: مَا كُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهِ.

=وأما قوله تعالى: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ﴾ فتقدم من كلام ابن كثير تخريجه على وجه تعدد الأعمال الموزونة فيه.

راجع: تفسير ابن كثير عند قوله تعالى: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ ﴾ شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٦٠٩)، الفتح لابن حجر (١٣/ ٥٣٧).

(١) ذكر الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٥٣٧) عن أبي إسحاق الزجاج أنه نقل الإجماع أن الميزان له لسان وكفتان.

(٢) قال ابن السائب: تلوى يده اليسرى من صدره ثم يعطى كتابه.

وقال مجاهد: نزع يده اليسرى من صدره إلى خلف ظهره ثم يعطى كتابه.

راجع: تفسير البغوي عند الآية.

(وَيُحَاسِبُ الله الخَلَائِقَ، وَيَخْلُو بِعَبْدِهِ المُؤْمِنِ، فَيُقَرِّرُهُ بِذُنُوبِهِ؛ كَمَا وُصِفَ ذَلِكَ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَمَّا الكُفَّارُ؛ فَلَا يُحَاسَبُونَ مُحَاسَبَةَ مَنْ تُوزَنُ حَسَنَاتُهُ وَسَيِّئَاتُهُ؛ فَإِنَّهُ لَا حَسَنَاتِ لَهُمْ، وَلَكِنْ تُعَدُّ أَعْمَالُهُمْ، فَتُحْصَى، فَيُوقَفُونَ عَلَيْهَا وَيُقَرَّرُونَ بِهَا).

قَوْلُهُ: (وَيُحَاسِبُ الله الخَلَائِقَ..) إلخ؛ المُرَادُ بِتِلْكَ المُحَاسَبَةِ تَذْكِيرُهُمْ وَإِنْبَاؤُهُمْ بِمَا قَدَّمُوهُ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ أَحْصَاهُ الله وَنَسُوهُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٠٨﴾﴾ [الأنعام: ١٠٨].

وَفِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «مَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ عُذِّبَ»، فَقَالَتْ عَائِشَةُ ﵂: يَا رَسُولَ الله ! أَوَلَيْسَ الله يَقُولُ: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾﴾ [الأنعام: ١٠٨] ؟ فَقَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكِ العَرْضُ، وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ يَهْلِكْ»[1].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَيَخْلُو بِعَبْدِهِ المُؤْمِنِ)؛ فَقَدْ وَرَدَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﵄: «أَنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ يُدْنِي مِنْهُ عَبْدَهُ المُؤْمِنَ، فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ، وَيُحَاسِبُهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، وَيُقَرِّرُهُ بِذُنُوبِهِ، فَيَقُولُ: أَلَمْ تَفْعَلْ كَذَا يَوْمَ كَذَا ؟ أَلَمْ تَفْعَلْ كَذَا يَوْمَ كَذَا ؟ حَتَّى إِذَا قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ، وَأَيْقَنَ أَنَّهُ قَدْ هَلَكَ؛ قَالَ لَهُ: سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ اليَوْمَ»[2].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ لَا حَسَنَاتِ لَهُمْ)؛ يَعْنِي الكُفَّارَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾ [الفرقان: ٢٣]، وَقَوْلِهِ: ﴿مَّثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ ۖ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ ۖ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [إبراهيم: ١٨].

وَالصَّحِيحُ أَنَّ أَعْمَالَ الخَيْرِ الَّتِي يَعْمَلُهَا الكَافِرُ يُجَازَى بِهَا فِي الدُّنْيَا فَقَطْ[3]، حَتَّى إِذَا

(١) هذا لفظ مسلم (٢٨٧٦) واللفظ المتفق عليه هو: «من نُوقش الحساب عُذِّب» رواه البخاري (٦٥٣٦) ومسلم بالرقم السابق.

(٢) متفق عليه عن ابن عمر ﵄، رواه البخاري رقم (٤٦٨٥) ومسلم (٢٧٦٨).

(٣) وهنا تعرض مسألة وزن أعمال الكفار، جاءت الأدلة على أن الكفار لا يقام لهم وزن، وفي أخرى: أن لهم وزنًا.

=

جَاءَ يَوْمَ القِيَامَةِ وَجَدَ صَحِيفَةَ حَسَنَاتِهِ بَيْضَاءَ، وَقِيلَ: يُخَفَّفُ بِهَا عَنْهُ مِنْ عَذَابِ غَيْرِ الكُفْرِ.

وَفِي عَرَصَاتِ القِيَامَةِ الحَوْضُ المَوْرُودُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، مَاؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَحْلَى مِنَ العَسَلِ(١)،.....

فذكر العلماء جوابًا وجمعًا على هذه الأدلة منها:

(١) أن الكفر يوضع في كفة، يقال له: هل لك من طاعة فلا يجد فيرفع الميزان، فلا يقام له وزنًا.

(٢) وقيل: إن حسناته توضع في كفة أخرى فلا تكون شيئًا عند الكفر.

(٣) وقيل: إن الكافر حسناته يجازى بها في الدنيا وأما في الآخرة فلا يقام له وزن، ويؤيد هذا القول، حديث أنس: «إن الكافر إذا عمل عملًا وحسنة أطعم بها طعمة في الدنيا» وكذا قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا﴾ الآية.

(٤) وقال شيخ الإسلام: إن الحساب قد يراد به الإحاطة بالأعمال وكتابتها في الصحف وعرضها على الكفار وتوبيخهم على ما عملوه، وزيادة العذاب ونقصه بزيادة الكفر ونقصه، وهذا الضرب من الحساب ثابت بالاتفاق.

(٥) وقد يراد بالحساب وزن الحسنات بالسيئات؛ ليتبين أيهما أرجح، فالكافر لا حسنات له توزن بسيئاته، إذ أعماله كلها حابطة، وإنما توزن لتظهر خفة موازينه لا ليتبين رجحان حسنات له، وقد يراد بالحساب أن الله يكلمهم تكليم توبيخ وتقريع وتبكيت لا تكليم تقريب وتكريم ورحمة، والأظهر من هذه الأقاويل من أنهم يجازون على أعمالهم في الدنيا وفي الآخرة فلا يقام لهم وزن.

راجع: الفتاوى (٦/ ٤٨٧)، التذكرة (٣٥، ٣٦).

(١) الحديث متفق عليه عن عبدالله بن عمرو، رواه البخاري رقم (٦٥٧٩) ومسلم (٢٢٩٢).

قال النووي: والنحويون يقولون: إن فعل التعجب الذي يقال فيه هو أفعل من كذا إنما يكون فيما كان ماضيه على ثلاثة أحرف فإن زاد لم يتعجب من فاعله وإنما يتعجب من مصدره فلا يقال: ما أبيض زيدًا، ولا زيد أبيض من عمرو.

وإنما يقال: ما أشد بياضه وهو أشد بياضًا من كذا.

وقد جاء في الشعر أشياء من هذا أنكروه فعدوه شاذًّا لا قياس عليه.

وهذا الحديث يدل على صحتها وهي لغة، وإن كانت قليلة الاستعمال، ومنها قول عمر رضي الله عنه، ومن ضعيفها فهو لما سواها أضيع.

وقال الحافظ ابن حجر: قال المازري: مقتضى كلام النحاة أن يقال أشد بياضًا، ولا يقال أبيض من كذا. =

آنِيَتُهُ عَدَدُ نُجُومِ السَّمَاءِ[(١)]، طُولُهُ شَهْرٌ، وَعَرْضُهُ شَهْرٌ[(٢)]، مَنْ يَشْرَبُ مِنْهُ شَرْبَةً لَا

=ومنهم من أجازه في الشعر، ومنهم من أجازه بقلة ويشهد له هذا الحديث وغيره.

قلت: ويحتمل أن يكون ذلك من تصرف الرواة فقد وقع في رواية أبي ذر عند مسلم بلفظ: «أشد بياضًا من اللبن».

وكذا لابن مسعود عند مسلم بلفظ أحمد، وكذا لأبي أمامة عند ابن أبي عاصم.

راجع: شرح مسلم للنووي عند حديث رقم (٢٢٩٢)، الفتح لابن حجر (١١/ ٤٨٠).

(١) قال النووي:

المختار والصواب أن هذا العدد للآنية على ظاهره وأنها أكثر عددًا من نجوم السماء ولا مانع عقلي ولا شرعي يمنع من ذلك، بل ورد الشرع به مؤكدًا، كما قال ﷺ: «والذي نفس محمد بيده لآنيته أكثر من عدد نجوم السماء».

(٢) اختلفت الروايات في مسافة الحوض وسعته مما جعل العلماء يجمعون بين تلك الروايات فقال الحافظ ابن حجر: وقد جمع العلماء بين هذا الاختلاف، فقال عياض: هذا من اختلاف التقدير؛ لأن ذلك لم يقع في حديث واحد فيعد اضطرابًا من الرواة، وإنما جاء في أحاديث مختلفة عن غير واحد من الصحابة سموه في مواطن مختلفة، وكان النبي ﷺ يضرب في كلٍّ منهما مثلًا لبعد أقطار الحوض وسعته بما يسنح له من العبارة ويقرب ذلك للعلم ببعد بين البلاد النائية بعضها من بعض، لا على إرادة المسافة المحققة.

قال: فبهذا يجمع بين الألفاظ المختلفة من جهة المعنى.

وهذا الجمع لم يرتضيه الحافظ.

وبنحو هذا الجمع قال القرطبي: وزاد على ما ذكره عياض فقال: وليس اختلافًا بل كلها تفيد أنه كبير متسع متباعد الجوانب... ولعل ذكره للجهات بحسب من حضره ممن يعرف تلك الجهة فخاطب كل قوم بالجهة فيخاطب كل قوم بالجهة التي يعرفونها.

وأجاب النووي بأنه ليس في ذكر المسافة القليلة ما يدفع المسافة الكثيرة، فالأكثر ثابت بالحديث الصحيح فلا معارضة.

قال الحافظ: فحاصله أنه يشير إلى أنه أخبر أولًا بالمسافة اليسيرة ثم أعلم بالمسافة الطويلة فأخبر بها كأن الله تفضل عليه باتساعه شيئًا بعد شيء، فيكون الاعتماد على ما يدل على أطولها مسافة.

وجمع غيره بين الاختلافين الأولين باختلاف السير البطيء وهو سير الأثقال والسير السريع، وهو سير الراكب المخف ويحمل رواية أقلها، وهو الثلاث على سير البريد.

قلت:

وأقربها ما حكى النووي وارتضاه ابن حجر وبين المراد منه، والله أعلم. =

يَظْمَأُ بَعْدَهَا أَبَدًا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (فِي عَرَصَاتِ القِيَامَةِ..)؛ فَإِنَّ الأَحَادِيثَ الوَارِدَةَ فِي ذِكْرِ الحَوْضِ تَبْلُغُ حَدَّ التَّوَاتُرِ(١)، رَوَاهَا مِنَ الصَّحَابَةِ بِضْعٌ وَثَلاثُونَ صَحَابِيًّا، فَمَنْ أَنْكَرَهُ(٢)؛ فَأَخْلِقْ بِهِ أَنْ يُحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وُرُودِهِ يَوْمَ العَطَشِ الأَكْبَرِ(٣).

وَقَدْ وَرَدَ فِي أَحَادِيثَ: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضًا»(٤).

=راجع: الفتح (١١/ ٤٧٩-٤٨٠)، شرح مسلم (٨/ ٤٩)، عند حديث رقم (٢٢٩٦).

(١) وكما قال الناظم:

مما تواتر حديث من كذب ... ومن بنى لله بيتًا واحتسب

فرؤية شفاعة والحوض ... ومسح خفين وهذي بعض

قال القرطبي: إذ روى عن النبي ﷺ من الصحابة نيف على الثلاثين.

وقد أفرد العلماء قديمًا وحديثًا أحاديث الحوض، ومن هؤلاء المعاصرين شيخنا محمد بن عبدالوهاب الوصابي حفظه الله في رسالة أسماها (الطرد والإبعاد عن حوض يوم المعاد) وهي رسالة على صغرها عظيمة النفع نفع الله بها مؤلفها والناس أجمعين.

وقد نقل السفاريني في لوامع الأنوار الإجماع على إثبات الحوض.

راجع: لوامع الأنوار شرح العقيدة الطحاوية الفتح (١١/ ٤٧٥).

(٢) قال القرطبي في المفهم تبعًا للقاضي: مما يجب على كل مكلف أن يعلمه ويصدق به أن الله سبحانه وتعالى قد خص نبيه محمدًا ﷺ بالحوض باسمه وصفته وشرابه في الأحاديث الصحيحة الشهيرة التي يحصل بمجموعها العلم القطعي.

وممن أنكر الحوض الخوارج وبعض المعتزلة.

راجع: الفتح (١١/ ٤٧٥)، شرح مسلم (٨/ ٤٥).

(٣) هذا ما جاء عن أبي برزة ﷺ قال: فمن كذب به فلا سقاه الله منه.

(٤) قال الحافظ: والمرسل أخرجه من حديث سمرة رفعه: «إن لكل نبي حوضًا» واختلف في وصله وإرساله وأن المرسل أصح.

قلت: (أي الحافظ) والمرسل أخرجه ابن أبي الدنيا بسند صحيح عن الحسن.

والذي يظهر عدم صحة الحديث، وعلى صحته فالمختص بنبينا ﷺ الكوثر الذي يصب منه ماءه في حوضه، فإنه لم ينقل نظيره لغيره، ووقع الامتنان عليه به في السورة المذكورة، وقد رواه الترمذي برقم (٢٤٤٣) وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (١٥٨٩). =

وَلَكِنَّ حَوْضَ نَبِيِّنَا ﷺ أَعْظَمُهَا وَأَحْلَاهَا وَأَكْثَرُهَا وَارِدًا، جَعَلَنَا الله مِنْهُمْ بِفَضْلِهِ وَكَرَمِهِ[1].

وَالصِّرَاطُ مَنْصُوبٌ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ، وَهُوَ الجِسْرُ الَّذِي بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، يَمُرُّ النَّاسُ عَلَيْهِ عَلَى قَدْرِ أَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَلَمْحِ البَصَرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالبَرْقِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالرِّيحِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالفَرَسِ الجَوَادِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَرِكَابِ الإِبِلِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْدُو عَدْوًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي مَشْيًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَزْحَفُ زَحْفًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخْطَفُ

=راجع: الفتح (١١/ ٤٧٥).

(١) وهذا دعاء مستحسن كما قال شيخ الإسلام في لاميته.

وأقر بالميزان والحوض الذي ... أرجو بأني منه ريًّا أنهل

وقد تفضل الله عز وجل على أهل اليمن بأنهم أول من يشرب منه، لما رواه مسلم (٢٣٠١) عن ثوبان ؓ أنه قال: قال ﷺ: «إني لبعقر حوضي أذود الناس لأهل اليمن أضرب بعصاي حتى يرفض عليهم».

قال النووي: وهذه كرامة لأهل اليمن في تقديمهم في الشرب كما دفعوا في الدنيا عن النبي ﷺ أعداءه والمكروهات.

راجع: شرح مسلم (١٥/ ٥٨).

قلت: فهؤلاء هم أول من يشربون فمن هم الذين يطردون عن الحوض.

قال القرطبي: فمن بدل أو غير أو ابتدع في دين الله ما لا يرضاه ولم يأذن به الله فهو من المطرودين عن الحوض المبتعدين منه المسودي الوجوه، وأشدهم طردًا وإبعادًا من خالف جماعة المسلمين وفارق سبيلهم كالخوارج على اختلاف فرقهم، والروافض على تباين ضلالها، والمعتزلة على أصناف أهوائها، فهؤلاء كلهم مبدلون ومبتدعون، وكذلك الظلمة المسرفون في الجور والظلم وطمس الحق، وقتل أهله وإذلالهم والمعلنون بالكبائر المستخفون بالمعاصي وجماعة أهل الزيغ والأهواء والبدع كل يخاف عليهم أن يكونوا عنوا بالآية.اهـ.

وقال السفاريني: والحاصل أن من الذي يذادون عن الحوض جنس المفترين على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ من المحدثين في الدين من الروافض والخوارج وسائر أصحاب الأهواء والبدع المضلة، وكذلك المسرفون من الظلمة المفرطون في الظلم والجور وطمس الحق، وكذلك المتهتكون في ارتكاب المعاصي والمعلنون في اقتراف المعاصي. اهـ

راجع: تفسير القرطبي (٤/ ١٦٨)، لوامع الأنوار (٢/ ١٩٧).

خَطْفًا وَيُلقَى فِي جَهَنَّمَ؛ فَإِنَّ الجِسْرَ عَلَيْهِ كَلَالِيبُ تَخْطَفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمَنْ مَرَّ عَلَى الصِّرَاطِ؛ دَخَلَ الجَنَّةَ.

فَإِذَا عَبَرُوا عَلَيْهِ؛ وَقَفُوا عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيُقْتَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ، فَإِذَا هُذِّبُوا وَنُقُّوا؛ أُذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الجَنَّةِ.

قَوْلُهُ: (وَالصِّرَاطُ مَنْصُوبٌ..) إلخ.

أَصْلُ الصِّرَاطِ: الطَّرِيقُ الوَاسِعُ؛ قِيلَ: سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَسْتَرِطُ السَّابِلَةَ؛ أَيْ: يَبْتَلِعُهُمْ إِذَا سَلَكُوهُ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي الطَّرِيقِ المَعْنَوِيِّ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وَالصِّرَاطُ الأُخْرَوِيُّ الَّذِي هُوَ الجِسْرُ المَمْدُودُ عَلَى ظَهْرِ جَهَنَّمَ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ حَقٌّ لَا رَيْبَ فِيهِ؛ لِوُرُودِ خَبَرِ الصَّادِقِ بِهِ[١]، وَمَنِ اسْتَقَامَ عَلَى صِرَاطِ اللهِ الَّذِي هُوَ دِينُهُ الحَقُّ فِي الدُّنْيَا؛ اسْتَقَامَ عَلَى هَذَا الصِّرَاطِ فِي الآخِرَةِ[٢]، وَقَدْ وَرَدَ فِي وَصْفِهِ أَنَّهُ: (أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ، وَأَحَدُّ مِنَ السَّيْفِ)[٣].

---

(١) أخرج البخاري رقم (٧٤٣٩) ومسلم (١٨٣) (٣٠٢) عن أبي سعيد الخدري ﷺ، وفيه: «مدحضة مزلة عليها خطاطيف وكلاليب وحسكة لها شوكة عقيفاء تكون بنجد يقال لها السعدان».

(٢) اتفق أهل السنة على إثبات الصراط، وأنكرت ذلك المعتزلة وعلى رأسهم القاضي عبدالجبار المعتزلي وكثير من أتباعه.

وأنكر العلامة القرافي والعز بن عبدالسلام كون الصراط أدق من الشعر وأحد من السيف.

قال السفاريني: والحق أن الصراط وردت به الأخبار الصحيحة، وهو محمول على ظاهره، ... وكل هذا باطل وخرافات -أي ردًّا على من أنكر- لوجوب رد النصوص على حقائقها، وهذا معرض الرد على المعتزلة.

راجع: لوامع الأنوار (٢/ ١٩٢).

(٣) أخرجه مسلم بلاغًا (١٨٣) (٣٠٢) عن أبي سعيد، وجاء عن سعيد بن أبي هلال عند ابن منده في الإيمان، وجاء عن أنس عند البيهقي في الشعب (٢/ ٢٤٦) وفيه سعيد بن رزين، ويزيد الرقاشي وهما ضعيفان.

وجاء عن ابن مسعود موقوفًا ولفظه: (الصراط أحد من السيف دحض مزلة) أخرجه الحاكم=

(وَأَوَّلُ مَنْ يَسْتَفْتِحُ بَابَ الجَنَّةِ مُحَمَّدٌ ﷺ، وَأَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ مِنَ الأُمَمِ أُمَّتُهُ).

قَوْلُهُ: (وَأَوَّلُ مَنْ يَسْتَفْتِحُ بَابَ الجَنَّةِ مُحَمَّدٌ ﷺ)؛ يَعْنِي: أَوَّلُ مَنْ يُحَرِّكُ حَلَقَهَا طَالِبًا أَنْ يُفْتَحَ لَهُ بَابُهَا؛ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ القِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الأَرْضُ وَلَا فَخْرَ، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ يُحَرِّكُ حَلَقَ الجَنَّةِ، فَأَدْخُلُهَا وَيَدْخُلُهَا مَعِي فُقَرَاءُ أُمَّتِي»[1].

يَعْنِي: بَعْدَ دُخُولِ الرُّسُلِ وَالأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَكُونُ فُقَرَاءُ هَذِهِ الأُمَّةِ أَوَّلَ النَّاسِ دُخُولًا الجَنَّةَ.

(وَلَهُ ﷺ فِي القِيَامَةِ ثَلَاثُ شَفَاعَاتٍ[2]:

=(٢/ ٢٧٦) وصححه الألباني في الطحاوية (٤١٥) وجاء عن سلمان موقوفًا عند الآجري (٣٨٢) والحاكم (٤/ ٥٨٦٩) وأصول السنة للالكائي (٢٢٠٨) وهو صحيح الإسناد إلى سلمان.

وجاء مرفوعًا عنه، وفي سنده أبو خالد الدالاني، والكلام فيه شديد كما في التهذيب.

(١) بتمامه أخرجه الترمذي في المناقب (١٠/ ٨٤) وفي سنده زمعة بن صالح وهو ضعيف، من حديث ابن عباس، قال الترمذي: هذا حديث غريب، ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٤٠٧٧) والحديث بأجزائه له شواهد تصح في صحيح مسلم وغيره.

(٢) ذكر ابن تيمية رحمه الله والهراس أن شفاعة النبي الخاصة ثلاث:

(١) شفاعته في أهل الموقف.

(٢) شفاعته في دخول أهل الجنة، وذلك لحديث أنس عند الطبري (٢/ ٣٣٠) والطبراني في الكبير (٢٠/ ٦٦) رقم (٣٦) كما في الدر المنثور (٥/ ٣٣٩).

(٣) وهذه زادها الهراس من الشفاعات الخاصة. وهي شفاعة في تخفيف العذاب، وذلك لحديث العباس رواه البخاري (٣٨٨٣) ومسلم (١٩٥).

قلت: وبقي من شفاعاته الخاصة ثلاث أيضًا:

(١) شفاعته في أهل الكبائر من أهل النار، وهذه الشفاعة منهم من جعلها خاصة بنبينا ﷺ، ومنهم من جعلها في خروج بعض من في النار. وإذا كانت على الأول وهو خروج أهل الكبائر فأصح إلا ما خرجه الآجري بلفظ: «**الشفاعة لأهل الكبائر من أمتي**» انظر الشريعة (٣٣٨) وعند الخطيب (٣/ ٤٠).

وقد أعل هذا الحديث بعلة لا تضر وهي اختلافهم في واصل، أهو ابن حيان أو مولى أبي عيينة=

أَمَّا الشَّفَاعَةُ الأُولَى: فَيَشْفَعُ فِي أَهْلِ الْمَوْقِفِ حَتَّى يُقْضَى بَيْنَهُمْ بَعْدَ أَنْ يَتَرَاجَعَ الأَنْبِيَاءُ؛ آدَمُ، وَنُوحٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَمُوسَى، وَعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عَنِ الشَّفَاعَةِ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَيْهِ.

وَأَمَّا الشَّفَاعَةُ الثَّانِيَةُ: فَيَشْفَعُ فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ.

وَهَاتَانِ الشَّفَاعَتَانِ خَاصَّتَانِ لَهُ.

وَأَمَّا الشَّفَاعَةُ الثَّالِثَةُ: فَيَشْفَعُ فِيمَنِ اسْتَحَقَّ النَّارَ، وَهَذِهِ الشَّفَاعَةُ لَهُ وَلِسَائِرِ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَغَيْرِهِمْ، فَيَشْفَعُ فِيمَنِ اسْتَحَقَّ النَّارَ أَلَّا يَدْخُلَهَا، وَيَشْفَعُ فِيمَنْ دَخَلَهَا أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا.

وَيُخْرِجُ اللهُ مِنَ النَّارِ أَقْوَامًا بِغَيْرِ شَفَاعَةٍ؛ بَلْ بِفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ، وَيَبْقَى فِي الْجَنَّةِ فَضْلٌ عَمَّنْ دَخَلَهَا مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، فَيُنْشِئُ اللهُ لَهَا أَقْوَامًا فَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ)[1].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَلَهُ ﷺ فِي الْقِيَامَةِ ثَلَاثُ شَفَاعَاتٍ)؛ فَأَصْلُ الشَّفَاعَةِ[2] مِنْ قَوْلِنَا: شَفَعَ كَذَا

=وكلاهما محتج به كما قرر ذلك شيخنا مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله في كتابه الفذ الشفاعة.

(٢) شفاعته لأمته ﷺ كما في حديث أبي هريرة في الصحيحين: «فأريد أن أختبئ دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة» رواه البخاري رقم (٧٤٧٤) ومسلم (١٩٨).

(٣) شفاعته في أناس يدخلون الجنة بغير حساب صورهم كأنها القمر كما في حديث ابن عباس في الصحيحين في البخاري (١١/ ٤٠٥) ومسلم (١/ ٤٩٠) شرح النووي.

(١) جاء هذا الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة، وفيه: «احتجت النار والجنة...» رواه البخاري (٤٨٥٠) ومسلم (٢٨٤٧).

تنبيه: جاء عند البخاري رقم (٧٤٤٩) في كتاب التوحيد، باب ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝٥٦﴾ حديث أبي هريرة وفيه: «فأما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحدًا وأنه ينشئ للنار من يشاء...» الحديث.

وهذا حديث مقلوب فالذي ينشئ الله عز وجل لها أهلًا هي الجنة وليست النار كما في اللفظ المتفق عليه، ولذا نبه العلامة ابن القيم على ذلك وجعله غلطًا من الراوي.

قال الحافظ ابن حجر: وقد قال جماعة من الأئمة أن هذا الموضع مقلوب، وجزم ابن القيم بأنه غلط .اهـ.

(٢) قال ابن الأثير: يقال شفع يشفع فهو شافع وشفيع.

وشرعًا: قال الجرجاني: هي السؤال في التجاوز عن الذنوب من الذي وقع الجناية في حقه. =

بِكَذَا إِذَا ضَمَّهُ إِلَيْهِ، وُسِمِّيَ الشَّافِعُ شَافِعًا لِأَنَّهُ يَضُمُّ طَلَبَهُ وَرَجَاءَهُ إِلَى طَلَبِ الْمَشْفُوعِ لَهُ.

وَالشَّفَاعَةُ(١) مِنَ الأُمُورِ الَّتِي ثَبَتَتْ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَحَادِيثُهَا مُتَوَاتِرَةٌ.

=وقال الراغب: هي الانضمام إلى آخر ناصرًا له وسائلًا عنه.

وقال ابن الأثير: هي السؤال في التجاوز عن الذنوب والجرائم بينهم.

راجع: لسان العرب (٨/ ١٨٣)، النهاية (٢/ ٤٨٥)، مفردات القرآن للراغب (٢٦٣)، تعريفات الجرجاني (١٢٧)، تاج العروس (٥/ ٤٠١).

(١) وتنقسم إلى قسمين: دنيوية وأخروية.

فالدنيوية تنقسم إلى ثلاثة أقسام: ١) استقلال، ٢) إعانة، ٣) أموال.

وكل واحد منهم ينقسم إلى جائز وغير جائز.

فشفاعة الاستقلال هي: شفاعة النفس لذاتها.

وشفاعة أموال هي: شفاعة الإنسان بمال يفتدي به.

وشفاعة إعانة هي: شفاعة لإنسان بجلب منافع ودفع مضار.

الشفاعة في الحدود: أجمع العلماء على تحريم الشفاعة في الحدود، إذا بلغت الحاكم أما إذا لم تبلغ الحاكم فأكثر العلماء على جواز الشفاعة.

والشفاعة الأخروية تنقسم إلى قسمين: (١) منفية، (٢) مثبتة.

فالمنفية تنقسم إلى قسمين: (١) شركية، (٢) شفاعة لم تصح الأدلة عليها.

فالشفاعة الشركية كقوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ وقوله: ﴿وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ﴾.

والشفاعة التي لم تصح وهي أنواع:

(١) زيارة قبر النبي ﷺ، قال شيخ الإسلام: فإن أحاديث زيارة قبره كلها ضعيفة لا يعتمد على شيء فيها.

(٢) شفاعته ﷺ للأقرب منه، وفي سنده كذاب، ومختلط.

(٣) شفاعته لبعض البلدان، كمكة والمدينة ... وغيرهما، جاء في ذلك حديث في سنده مجاهيل، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٣٨١): أخرجه البزار والطبراني، وفيه جماعة لم أعرفهم.

(٤) شفاعته لمن حفظ أربعين حديثًا، جاء عن أنس، ولم يصح فيه يزيد بن أبان الرقاشي متروك، وفيه عمرو بن الأزهر رمي بالكذب.

(٥) شفاعته لمن قضى حاجة لأخيه، وفيه سنده عبدالله بن إبراهيم الغفاري وضاع، وهناك أنواع أخرى لم تصح أعرضت عنها لعدم الإطالة. =

والمثبتة: وهي أن الله سبحانه هو الذي يتفضل على أهل الإخلاص فيغفر لهم بواسطة دعاء من أذن له أن يشفع ليكرمه، وينال المقام المحمود؟

وتنقسم هذه الشفاعة إلى قسمين: ١) عامة، ٢) خاصة.

فالشفاعة العامة ثلاثة أنواع:

(١) الشفاعة فيمن استحق النار أن لا يدخلها، وهذا النوع ليس فيه دليل صريح، استدل لها الحافظ بحديث: «اللهم سلم» قال: أي فيمن استحقها، وقد أثبتها النووي وابن القيم والحافظ والقرطبي والسفاريني وابن أبي العز.

(٢) الشفاعة فيمن دخل النار أن يخرج منها، وهذا النوع أجمعت الأمة على إثباته وخالفت الخوارج والمعتزلة.

(٣) الشفاعة في رفع الدرجات، قال شيخ الإسلام: وهذا النوع متفق عليه بين المسلمين، وقيل أن بعض أهل البدع ينكرها ودليل هذا النوع، حديث عند مسلم عن أم سلمة (٢/ ٦٣٤) والحاكم (٤/ ٥٨٩) وأبي عوانة (١/ ١٧٤) وابن خزيمة في صحيحه (١/ ١٨٦).

والشفاعة الخاصة: وهي الخاصة بنبينا ﷺ ولا يشاركه غيره وهي أنواع:

(١) شفاعة في فصل القضاء.

(٢) شفاعة في دخول الجنة.

(٣)شفاعة في أهل الكبائر.

(٤) شفاعته لأمته.

(٥) شفاعة لعمه.

(٦) شفاعة لأناس يدخلون الجنة بغير حساب.

وقد تقدم هذا في تعليق سبق عند قوله: (وله ثلاث شفاعات) فلتراجع: هناك.

تتمة لمبحث الشفاعة:

(١) أعيان ثبتت لهم الشفاعة، وهذا ليس على سبيل الحصر، فهو أنواع:

(أ) النبي ﷺ.

(ب) الأنبياء صلوات الله عليهم.

(ت) الملائكة عليهم السلام.

(ح) الشهداء.

(خ) الوالدان لأبنائهم.

(د) المؤمن لأخيه المؤمن. =

قَالَ تَعَالَى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فَنَفْيُ الشَّفَاعَةِ بِلَا إِذْنٍ إِثْبَاتٌ لِلشَّفَاعَةِ مِنْ بَعْدِ الإِذْنِ.

قَالَ تَعَالَى عَنِ المَلَائِكَةِ: ﴿۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴿٢٦﴾﴾ [النجم: ٢٦].

فَبَيَّنَ اللهُ الشَّفَاعَةَ الصَّحِيحَةَ، وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ بِإِذْنِهِ، وَلِمَنْ يَرْتَضِي قَوْلَهُ وَعَمَلَهُ.

وَأَمَّا مَا يَتَمَسَّكُ بِهِ الخَوَارِجُ وَالمُعْتَزِلَةُ فِي نَفْيِ الشَّفَاعَةِ مِنْ مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [المدثر: ٤٨]، ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ١٢٣]، ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ﴿١٠٠﴾﴾ [الشعراء: ١٠٠].. إلخ؛ فَإِنَّ الشَّفَاعَةَ المَنْفِيَّةَ هُنَا هِيَ الشَّفَاعَةُ فِي أَهْلِ الشِّرْكِ، وَكَذَلِكَ الشَّفَاعَةُ الشِّرْكِيَّةُ الَّتِي يُثْبِتُهَا المُشْرِكُونَ لِأَصْنَامِهِمْ، وَيُثْبِتُهَا النَّصَارَى لِلمَسِيحِ وَالرُّهْبَانِ، وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ بِغَيْرِ إِذْنِ اللهِ وَرِضَاهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (أَمَّا الشَّفَاعَةُ الأُولَى؛ فَيَشْفَعُ فِي أَهْلِ المَوْقِفِ حَتَّى يُقْضَى بَيْنَهُمْ)؛ فَهَذِهِ هِيَ الشَّفَاعَةُ العُظْمَى، وَهِيَ المَقَامُ المَحْمُودُ الَّذِي يَغْبِطُهُ بِهِ النَّبِيُّونَ، وَالَّذِي وَعَدَهُ اللهُ أَنْ يَبْعَثَهُ إِيَّاهُ بِقَوْلِهِ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴿٧٩﴾﴾ [الإسراء: ٧٩].

=(ذ) القرآن لصاحبه.

وهذا، وله أنواع أخرى:

(١) ثبوت الشفاعة في بعض الأعمال:

(أ) طلب الوسيلة بعد ترداد الأذان، لحديث جابر عند البخاري.

(ب) من قال لا إله إلا الله مخلصًا من قلبه، لحديث أبي هريرة عند البخاري.

(ت) الإكثار من السجود، لحديث زياد بن أبي زياد عن خادم رسول الله ﷺ عند أحمد.

(٢) أمور تمنع الشفاعة:

(أ) الشرك، وتقدمت الأدلة على ذلك.

(ب) اللعن، لحديث أبي الدرداء عند مسلم (٤/ ٣٠٠٦).

(ت) المكذب بالشفاعة، لحديث أنس عند الآجري في الشريعة ص (٣٣٧).

جمع ورتب من كتب كثيرة تكلمت في الشفاعة، وأفضلها كتاب سماحة شيخنا الفاضل العلامة مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله.

يَعْنِي: يَحْمَدُهُ عَلَيْهِ أَهْلُ المَوْقِفِ جَمِيعًا.

وَقَدْ «أَمَرَنَا نَبِيُّنَا ﷺ إِذَا سَمِعْنَا النِّدَاءَ أَنْ نَقُولَ بَعْدَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ: «اللهمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ، وَالصَّلَاةِ القَائِمَةِ، آتِ مُحَمَّدًا الوَسِيلَةَ وَالفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ»[(١)].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الشَّفَاعَةُ الثَّانِيَةُ؛ فَيَشْفَعُ فِي أَهْلِ الجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلُوا الجَنَّةَ)؛ يَعْنِي: أَنَّهُمْ وَقَدِ اسْتَحَقُّوا دُخُولَ الجَنَّةِ لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ بِدُخُولِهَا إِلَّا بَعْدَ شَفَاعَتِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَهَاتَانِ الشَّفَاعَتَانِ خَاصَّتَانِ لَهُ)؛ يَعْنِي: الشَّفَاعَةَ فِي أَهْلِ المَوْقِفِ، وَالشَّفَاعَةَ فِي أَهْلِ الجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلُوهَا.

وَتَنْضَمُّ إِلَيْهِمَا ثَالِثَةٌ، وَهِيَ شَفَاعَتُهُ فِي تَخْفِيفِ العَذَابِ عَنْ بَعْضِ المُشْرِكِينَ[(٢)]؛ كَمَا فِي شَفَاعَتِهِ لِعَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ، فَيَكُونُ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ؛ كَمَا وَرَدَ بِذَلِكَ الحَدِيثُ[(٣)].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الشَّفَاعَةُ الثَّالِثَةُ؛ فَيَشْفَعُ فِيمَنِ اسْتَحَقَّ النَّارَ..) إلخ.

وَهَذِهِ هِيَ الشَّفَاعَةُ الَّتِي يُنْكِرُهَا الخَوَارِجُ وَالمُعْتَزِلَةُ؛ فَإِنَّ مَذْهَبَهُمْ أَنَّ مَنِ اسْتَحَقَّ النَّارَ؛ لَا بُدَّ أَنْ يَدْخُلَهَا، وَمَنْ دَخَلَهَا لَا يَخْرُجُ مِنْهَا لَا بِشَفَاعَةٍ وَلَا بِغَيْرِهَا.

وَالأَحَادِيثُ المُسْتَفِيضَةُ المُتَوَاتِرَةُ تَرُدُّ عَلَى زَعْمِهِمْ وَتُبْطِلُهُ.

---

(١) حديث جابر ﷺ، رواه البخاري (٦١٤)، وقد أعله أبو حاتم في العلل.

قال شيخنا المحدث الوادعي: لا حرج على الذي يأخذ بالتصحيح، أو بالتضعيف، فمن أخذ بالتصحيح فمعه إمام، ومن ضعفه فمعه إمام. كان هذا من تدريسه لنا في غارة الفصل، رحمه الله تعالى.

قلت: مع أن العلة من أبي حاتم ليست صريحة في التضعيف، إنما هو لمز منه رحمه الله، وتأمل ما قاله أبو حاتم.

(٢) قال العثيمين: لم أعلم أن ذلك ورد إلا في عمه أبي طالب فإذا كان كذلك فالأولى أن يقال: وهي شفاعته في تخفيف العذاب عن عمه، لأن كلمة بعض ربما يظن أنها تتناول غير أبي طالب.

(٣) حديث العباس بن عبدالمطلب ﷺ وفيه: هل أغنيت عن عمك بشيء؟ قال: «نعم هو في ضحضاح من النار، لولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار» رواه البخاري (٣٨٨٣) و(٦٥٧٢) ومسلم (٢٠٩) وجاء عن أبي سعيد كما عند البخاري (٦٥٦٤).

(وَأَصْنَافُ مَا تَضَمَّنَتْهُ الدَّارُ الآخِرَةُ مِنَ الحِسَابِ وَالثَّوَابِ وَالعِقَابِ وَالجَنَّةِ وَالنَّارِ وَتَفَاصِيلُ ذَلِكَ مَذْكُورَةٌ فِي الكُتُبِ المُنَزَّلَةِ مِنَ السَّمَاءِ[1]، وَالآثَارِ مِنَ العِلْمِ المَأْثُورِ عَنِ الأَنْبِيَاءِ، وَفِي العِلْمِ المَوْرُوثِ عَنْ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْ ذَلِكَ مَا يَشْفِي وَيَكْفِي، فَمَنِ ابْتَغَاهُ وَجَدَهُ).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَأَصْنَافُ مَا تَضَمَّنَتْهُ الدَّارُ الآخِرَةُ مِنَ الحِسَابِ..) إلخ؛ فَاعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ الجَزَاءِ عَلَى الأَعْمَالِ خَيْرِهَا وَشَرِّهَا ثَابِتٌ بِالعَقْلِ كَمَا هُوَ ثَابِتٌ بِالسَّمْعِ، وَقَدْ نَبَّهَ الله العُقُولَ إِلَى ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ كِتَابِهِ؛ مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾ ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، ﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾ ﴾ [القيامة: ٣٦].

فَإِنَّهُ لَا يَلِيقُ فِي حِكْمَةِ الحَكِيمِ أَنْ يَتْرُكَ النَّاسَ سُدَى مُهْمَلِينَ، وَلَا يُؤْمَرُونَ، وَلَا يُنْهَوْنَ، وَلَا يُثَابُونَ وَلَا يُعَاقَبُونَ؛ كَمَا لَا يَلِيقُ بِعَدْلِهِ وَحِكْمَتِهِ أَنْ يُسَوِّيَ بَيْنَ المُؤْمِنِ وَالكَافِرِ، وَالبَرِّ وَالفَاجِرِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾ ﴾ [ص: ٢٨].

فَإِنَّ العُقُولَ الصَّحِيحَةَ تَأْبَى ذَلِكَ وَتُنْكِرُهُ أَشَدَّ الإِنْكَارِ.

وَكَذَلِكَ نَبَّهَهُمُ الله عَلَى ذَلِكَ بِمَا أَوْقَعَهُ مِنْ أَيَّامِهِ فِي الدُّنْيَا مِنْ إِكْرَامِ الطَّائِعِينَ، وَخِذْلَانِ الطَّاغِينَ.

وَأَمَّا تَفَاصِيلُ الأَجْزِيَةِ وَمَقَادِيرُهَا؛ فَلَا يُدْرَكُ إِلَّا بِالسَّمْعِ وَالنُّقُولِ الصَّحِيحَةِ عَنِ المَعْصُومِ الَّذِي لَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى صَلَوَاتُ الله وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ.

---

(١) حكى شيخ الإسلام كما في التفسير الكبير أقوالًا ثلاثة في الكتب المنزلة، فقيل إنها محرفة كلها ولم يسلم منها شيء.

وقيل: إنها تحرفت من جهة المعنى، ولم يحرف شيء من جهة اللفظ، وقيل: إن أكثرها حرفت وكان فيها ما لم يحرف في زمن رسول الله ﷺ وهذا هو الحق، والله أعلم.

راجع: الفتاوى (٣/ ١٠٣)، وقد ذكرت هذه المسألة مبسوطة في تحقيقي على كتاب الرسالة، فيرجع إليه للفائدة.

(وَتُؤْمِنُ الفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَماعَةِ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَالإِيمانُ بِالقَدَرِ عَلَى دَرَجَتَيْنِ؛ كُلُّ دَرَجَةٍ تَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ).

وَالإِيمانُ بِالقَدَرِ[١] خَيْرِهِ وَشَرِّهِ مِنَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَحَدُ الأَرْكَانِ السِّتَّةِ الَّتِي يَدُورُ عَلَيْهَا فَلَكُ الإِيمانِ؛ كَما دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ جِبْرِيلَ[٢] وَغَيْرُهُ، وَكَما دَلَّتْ عَلَيْهِ الآيَاتُ الصَّرِيحَةُ مِنْ كِتَابِ الله عَزَّ وَجَلَّ.

وَقَدْ ذَكَرَ المُؤَلِّفُ هُنَا أَنَّ الإِيمانَ بِالقَدَرِ عَلَى دَرَجَتَيْنِ[٣]، وَأَنَّ كُلًّا مِنْهُما تَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ:

(فَالدَّرَجَةُ الأُولَى: الإِيمانُ بِأَنَّ الله تَعَالَى عَلِيمٌ بِالخَلْقِ، وَهُمْ عَامِلُونَ بِعِلْمِهِ القَدِيمِ الَّذِي هُوَ مَوْصُوفٌ بِهِ أَزَلًا وَأَبَدًا، وَعَلِمَ جَمِيعَ أَحْوَالِهِمْ مِنَ الطَّاعَاتِ وَالمَعَاصِي وَالأَرْزَاقِ وَالآجَالِ، ثُمَّ كَتَبَ الله فِي اللَّوْحِ المَحْفُوظِ مَقَادِيرَ الخَلْقِ، فَأَوَّلُ مَا خَلَقَ الله القَلَمَ قَالَ لَهُ: اكْتُبْ، قَالَ: مَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، فَما أَصَابَ الإِنْسَانَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، جَفَّتِ الأَقْلَامُ، وَطُوِيَتِ الصُّحُفُ؛ كَما قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ٧٠﴾ [الحج: ٧٠]، وَقَالَ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٖ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ٢٢﴾ [الحديد: ٢٢] وَهَذَا التَّقْدِيرُ التَّابِعُ لِعِلْمِهِ سُبْحَانَهُ يَكُونُ فِي مَوَاضِعَ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا: فَقَدْ كَتَبَ فِي اللَّوْحِ المَحْفُوظِ مَا شَاءَ، وَإِذَا

---

(١) قال ابن الأثير: القدر هو عبارة عما قضاه الله وحكم به من الأمور، وهو مصدر قدر يقدر قدرًا، وقد تُسكن داله.

وشرعًا: القدر تقدير الله تعالى لما كان وما يكون أزلًا وأبدًا.

قال الإمام أحمد: القدر هو قدرة الله.

(٢) رواه مسلم عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه عن عمر رضي الله عنه.

ورواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه باختلاف يسير، رواه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩).

(٣) المقصود به مراتب القدر الأربعة، وقد أجمع أهل السنة على هذه المراتب، وقد جمعت بقول الشاعر:

علم كتابة مولانا مشيئة ... وخلقه وهو إيجاد من العدم

خَلَقَ جَسَدَ الجَنِينِ قَبْلَ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ بَعَثَ إِلَيْهِ مَلَكًا، فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيُقَالُ لَهُ: اكْتُبْ: رِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَعَمَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَهَذَا التَّقْدِيرُ قَدْ كَانَ يُنْكِرُهُ غُلَاةُ القَدَرِيَّةِ قَدِيمًا، وَمُنْكِرُوهُ اليَوْمَ قَلِيلٌ.

فَالدَّرَجَةُ الأُولَى تَتَضَمَّنُ:

أَوَّلًا: الإِيمَانُ بِعِلْمِهِ القَدِيمِ المُحِيطِ بِجَمِيعِ الأَشْيَاءِ، وَأَنَّهُ تَعَالَى عَلِمَ بِهَذَا العِلْمِ القَدِيمِ المَوْصُوفِ بِهِ أَزَلًا وَأَبَدًا كُلَّ مَا سَيَعْمَلُهُ الخَلْقُ فِيمَا لَا يَزَالُ، وَعَلِمَ بِهِ جَمِيعَ أَحْوَالِهِمْ مِنَ الطَّاعَاتِ وَالمَعَاصِي وَالأَرْزَاقِ وَالآجَالِ.

فَكُلُّ مَا يُوجَدُ مِنْ أَعْيَانٍ وَأَوْصَافٍ وَيَقَعُ مِنْ أَفْعَالٍ وَأَحْدَاثٍ فَهُوَ مُطَابِقٌ لِمَا عَلِمَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أَزَلًا.

ثَانِيًا: أَنَّ اللهَ كَتَبَ ذَلِكَ كُلَّهُ[1] وَسَجَّلَهُ فِي اللَّوْحِ المَحْفُوظِ، فَمَا عَلِمَ اللهُ كَوْنَهُ وَوُقُوعَهُ مِنْ مَقَادِيرِ الخَلَائِقِ وَأَصْنَافِ المَوْجُودَاتِ وَمَا يَتْبَعُ ذَلِكَ مِنَ الأَحْوَالِ وَالأَوْصَافِ وَالأَفْعَالِ وَدَقِيقِ الأُمُورِ وَجَلِيلِهَا قَدْ أَمَرَ القَلَمَ بِكِتَابَتِهِ؛ كَمَا قَالَ ﷺ: «قَدَّرَ اللهُ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ»[2].

---

(١) قال ابن الجوزي: المعلومات كلها قد أحاطها الله بعلمه قبل وجود المخلوقات كلها، ولكن كتابتها وقعت في أوقات متفاوتة.

أنواع ما كتب فيه مقادير الخلائق: ١) اللوح المحفوظ، ٢) صحف الملائكة.

التبديل والمحو: يكون في الصحف التي عند الملائكة، وأما اللوح المحفوظ فلا يتغير فيه شيء، وجزم بذلك كثير من العلماء وتوقف شيخ الإسلام.

شرح مسلم (٨/ ٤٥٠)، الفتح (١١/ ٥٠٠)، الفتاوى (٢٤/ ٢٨٣)، شرح الواسطية للعثيمين (٢/ ١٩٧)، الرد على الجهمية لابن تيمية (١/ ٥١٤).

(٢) أخرجه أحمد والترمذي بهذا اللفظ عن أبي هريرة، ورواه مسلم عن عبدالله بن عمرو بلفظ: «كتب الله مقادير ...» فجمع الهراس بين اللفظين، فأوله عند أحمد والترمذي بلفظ (قدر) وبآخره بلفظ: (وعرشه على الماء) فهي عند مسلم عن ابن عمرو، وليست عن أبي هريرة، وانظر الجامع الصغير بتحقيق الشيخ الألباني رقم (٤٣٨٠) و(٤٤٧٤) وقد أخرجه الترمذي عن ابن عمرو، رقم=

وَكَمَا قَالَ فِي الحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرَهُ المُؤَلِّفُ: «أَنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ؛ قَالَ لَهُ: اكْتُبْ، قَالَ: وَمَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ»[١].

وَ(أَوَّلَ) هُنَا بِالنَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ[٢]، وَالعَامِلُ فِيهِ (قَالَ)؛ أَيْ: قَالَ لَهُ ذَلِكَ أَوَّلَ مَا خَلَقَهُ.

وَقَدْ رُوِيَ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ القَلَمُ.

وَلِهَذَا اخْتَلَفَ العُلَمَاءُ فِي العَرْشِ وَالقَلَمِ؛ أَيُّهُمَا خُلِقَ أَوَّلًا[٣].

وَحَكَى العَلَّامَةُ ابْنُ القَيِّمِ فِي ذَلِكَ قَوْلَيْنِ، وَاخْتَارَ أَنَّ العَرْشَ مَخْلُوقٌ قَبْلَ القَلَمِ، قَالَ فِي (النُّونِيَّةِ):

وَالنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ فِي القَلَمِ الَّذِي ... كُتِبَ القَضَاءُ بِهِ مِنَ الدَّيَّانِ
هَلْ كَانَ قَبْلَ العَرْشِ أَوْ هُوَ بَعْدَهُ ... قَوْلَانِ عِنْدَ أَبِي العَلَا الهَمَدَانِ
وَالحَقُّ أَنَّ العَرْشَ قَبْلُ لِأَنَّهُ ... وَقْتَ الكِتَابَةِ كَانَ ذَا أَرْكَانِ
وَكِتَابَةُ القَلَمِ الشَّرِيفِ تَعَقَّبَتْ ... إِيجَادَهُ مِنْ غَيْرِ فَصْلِ زَمَانِ

وَإِذَا كَانَ القَلَمُ قَدْ جَرَى بِكُلِّ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ بِكُلِّ مَا يَقَعُ مِنْ كَائِنَاتٍ

=(٢٢٤٥) الأحوذي، بلفظ أحمد (قدر) وقال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب.

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٨٨) عون المعبود، والترمذي (٢٢٤٤) الأحوذي، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٤٨)، وصححه الشيخ الألباني في تعليقه على السنة.

قلت: وسنده عند الترمذي فيه عبدالواحد بن سليم ضعيف. ويصلح بالشواهد.

(٢) قال إسماعيل الأنصاري: ليس في نص الواسطية ذكر لفظ «أن» أول رواية هذا الحديث التي ذكرها ثم إن قول المؤلف «وأول» هنا بالنصب على الظرفية يتنافى مع وجود «أن» أولها إذ لو كان موجودًا لكان نصب «أول» به لا على الظرفية.

(٣) قال شيخ الإسلام: فهذا القلم خلقه لما أمره بالتقدير المكتوب قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان مخلوقًا قبل خلق السموات والأرض وهو أول ما خلق من هذا العالم، وخلقه بعد العرش كما دلت عليه النصوص، وهو قول جمهور السلف، كما ذكرت أقوال السلف في غير هذا الموضع.

راجع: الفتاوى (١٨/ ٢١٣)، مختصر الصواعق (٢/ ١٣١)، شرح النونية للهراس (١٦٠).

وَأَحْدَاثٍ؛ فَهُوَ مُطَابِقٌ لِمَا كُتِبَ فِيهِ، فَمَا أَصَابَ الإِنْسَانَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ؛ كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما وَغَيْرِهِ.

وَهَذَا التَّقْدِيرُ التَّابِعُ لِلعِلْمِ القَدِيمِ تَارَةً يَكُونُ جُمْلَةً؛ كَمَا فِي اللَّوْحِ المَحْفُوظِ؛ فَإِنَّ فِيهِ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ، وَيَكُونُ فِي مَوَاضِعَ تَفْصِيلًا يَخُصُّ كُلَّ فَرْدٍ؛ كَمَا فِي الكَلِمَاتِ الأَرْبَعِ الَّتِي يُؤْمَرُ المَلَكُ بِكِتَابَتِهَا عِنْدَ نَفْخِ الرُّوحِ فِي الجَنِينِ؛ يَكْتُبُ رِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَعَمَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ.

فَهَذَا تَقْدِيرٌ خَاصٌّ[1]، وَهَذَا التَّقْدِيرُ السَّابِقُ عَلَى وُجُودِ الأَشْيَاءِ قَدْ كَانَ يُنْكِرُهُ غُلَاةُ

---

(١) وفي هذا إشارة إلى أنواع المقادير فإنها في زمنها خمسة أنواع:

(١) تقدير أزلي، (٢) تقدير عند أخذ الميثاق على آدم، (٣) تقدير عند النفخ في الروح. (٤) تقدير حولي، (٥) تقدير يومي.

فالأول: دل عليه قوله ﷺ: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة».

والثاني: دل عليه قوله ﷺ: «إن الله خلق آدم ثم أخذ الخلق من ظهره، وقال هؤلاء إلى الجنة ولا أبالي، وهؤلاء إلى النار ولا أبالي» أخرجه أحمد (٤/ ١٨٦) وابن سعد في الطبقات (١/ ٣٠) و(٧/ ٤١٧) وابن حبان في صحيحه (١٨٠٦) وغيرهم، وصححه الشيخ الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة (٤٨) والشاهد من هذا قوله: (قال هؤلاء) أي تقدير في حقهم.

والثالث: دل على حديث ابن مسعود: «إن أحدكم ليجمع في بطن أمه... اكتب علمه ورزقه...».

والرابع: دل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤﴾ وقوله تعالى: ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ۝٥﴾.

جاء عن الحسن البصري عند ابن جرير (٢٥/ ١٠٨) قال: (فيها يقضي الله كل أجل وأمل ورزق إلى مثلها) وبنحوه جاء عن مجاهد.

والخامس: دل عليه قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ ۝٢٩﴾.

قال أبو الدرداء: يغفر ذنبًا ويكشف كربًا، ويرفع قومًا ويضع آخرين.

رواه البخاري معلقًا، ووصله البخاري في التاريخ، وابن حبان وابن ماجة، وابن أبي عاصم والطبراني، قاله الحافظ في الفتح (٨/ ٤٩٠)

وجاءت آثار بنحوه عن الأعمش ومجاهد كما عند ابن كثير عند الآية (٢٩) من سورة الرحمن.

القَدَرِيَّةِ قَدِيمًا(١)؛ مِثْلُ: مَعْبَدِ الجُهَنِيِّ، وَغَيْلَانَ الدِّمَشْقِيِّ، وَكَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّ الأَمْرَ أُنُفٌ.

وَمُنْكِرُ هَذِهِ الدَّرَجَةِ(٢) مِنَ القَدَرِ كَافِرٌ؛ لِأَنَّهُ أَنْكَرَ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، وَقَدْ ثَبَتَ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالإِجْمَاعِ.

وَأَمَّا الدَّرَجَةُ الثَّانِيَةُ: فَهِيَ مَشِيئَةُ اللهِ النَّافِذَةُ، وَقُدْرَتُهُ الشَّامِلَةُ، وَهُوَ: الإِيمَانُ بِأَنَّ مَا شَاءَ اللهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَأَنَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مِنْ حَرَكَةٍ وَلَا سُكُونٍ؛ إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللهِ سُبْحَانَهُ، لَا يَكُونُ فِي مُلْكِهِ مَا لَا يُرِيدُ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ مِنَ المَوْجُودَاتِ وَالمَعْدُومَاتِ، فَمَا مِنْ مَخْلُوقٍ فِي الأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ إِلَّا اللهُ خَالِقُهُ سُبْحَانَهُ، لَا خَالِقَ غَيْرُهُ، وَلَا رَبَّ سِوَاهُ، وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَقَدْ أَمَرَ العِبَادَ بِطَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رُسُلِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ.

وَهُوَ سُبْحَانَهُ يُحِبُّ المُتَّقِينَ وَالمُحْسِنِينَ وَالمُقْسِطِينَ، وَيَرْضَى عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ، وَلَا يُحِبُّ الكَافِرِينَ، وَلَا يَرْضَى عَنِ القَوْمِ الفَاسِقِينَ، وَلَا يَأْمُرُ بِالفَحْشَاءِ،

---

(١) إن أول من تكلم بالقدر هو سيسويه البقال، نصراني أسلم ثم أظهر القول بالقدر فأخذ عنه معبد الجهني وعنه غيلان الدمشقي.

روى اللالكائي في أصول السنة عن ابن عون قال: أدركت الناس وما يتكلمون إلا في علي وعثمان حتى نشأ هاهنا حقير يقال له: سيسويه البقال فكان أول من تكلم بالقدر.

وجاء عن الأوزاعي مثل ذلك وزاد: فأخذ عنه معبد الجهني، وأخذ غيلان عن معبد.

راجع: شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤/ ٧٤٩).

(٢) الذين ينكرون المرتبة الأولى والثانية اجتمع الصحابة والسلف على تكفيرهم.

قال القاضي عياض: والقائل بهذا القول كافر بلا خلاف، وذلك لأن العلم أعلم فمن أنكره فقد أنكر ما بعده، وقال ابن عباس: ما غلا أحد في القدر إلا خرج من الإسلام.

وجاء عن مالك وأحمد والشافعي قولهم: ناظروا القدرية بالعلم فإن أقروا به خصموا، وإن أنكروه كفروا.

وأما من أنكر الدرجتين الآخرتين وهما: المشيئة والخلق، ففي تكفير هؤلاء نزاع مشهور وهم أهل بدعة شنيعة.

راجع: شرح النونية (٢/ ٤٠٨)، شرح كتاب التوحيد للغنيمان (٦٣٠).

وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الكُفْرَ، وَلَا يُحِبُّ الفَسَادَ.

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الدَّرَجَةُ الثَّانِيَةُ مِنَ القَدَرِ..) إلخ؛ فَهِيَ تَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ أَيْضًا:

أَوَّلُهُمَا: الإِيمَانُ بِعُمُومِ مَشِيئَتِهِ تَعَالَى، وَأَنَّ مَا شَاءَ الله كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَأَنَّهُ لَا يَقَعُ فِي مُلْكِهِ مَا لَا يُرِيدُ، وَأَنَّ أَفْعَالَ العِبَادِ مِنَ الطَّاعَاتِ وَالمَعَاصِي وَاقِعَةٌ بِتِلْكَ المَشِيئَةِ العَامَّةِ الَّتِي لَا يَخْرُجُ عَنْهَا كَائِنٌ، سَوَاءٌ كَانَ مِمَّا يُحِبُّهُ الله وَيَرْضَاهُ أَمْ لَا.

وَثَانِيهُمَا: الإِيمَانُ بِأَنَّ جَمِيعَ الأَشْيَاءِ وَاقِعَةٌ بِقُدْرَةِ الله تَعَالَى، وَأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ لَهُ؛ لَا خَالِقَ لَهَا سِوَاهُ، لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَفْعَالِ العِبَادِ وَغَيْرِهَا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾ [الصافات: ٩٦][(١)].

وَيَجِبُ الإِيمَانُ بِالأَمْرِ الشَّرْعِيِّ، وَأَنَّ اللهَ تَعَالَى كَلَّفَ العِبَادَ، فَأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رُسُلِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ.

وَلَا مُنَافَاةَ أَصْلًا بَيْنَ مَا ثَبَتَ مِنْ عُمُومِ مَشِيئَتِهِ سُبْحَانَهُ لِجَمِيعِ الأَشْيَاءِ وَبَيْنَ تَكْلِيفِهِ العِبَادَ بِمَا شَاءَ مِنْ أَمْرٍ وَنَهْيٍ؛ فَإِنَّ تِلْكَ المَشِيئَةَ لَا تُنَافِي حُرِّيَّةَ العَبْدِ وَاخْتِيَارَهُ لِلفِعْلِ[(٢)]،

(١) قال ابن كثير: يحتمل أن تكون (ما) مصدرية فيكون تقدير الكلام: خلقكم وعملكم، ويحتمل أن تكون بمعنى تقديره: والله خلقكم والذي تعملونه، وكلا القولين متلازم، والأول أظهر لما رواه البخاري في كتاب أفعال العباد عن علي بن المديني عن مروان بن معاوية عن أبي مالك عن ربعي بن حراش عن حذيفة ﷺ مرفوعًا قال: «إن الله تعالى يصنع كل صانع وصنعته» .اهـ.

قلت: وحكى أهل الإعراب فيها أربعة أوجه: (١) موصولة، (٢) مصدرية، (٣) استفهامية، (٤) نافية ذهب ابن القيم في شفاء العليل إلى أنها مصدرية ولا يصلح أن تكون موصولة، وبعكسه ابن أبي العز في شرحه الطحاوية اختار أنها موصولة ولا يصح أن تكون مصدرية، وأما القول أنها استفهامية فهو ضعيف، وكذا القول أنها نافية فهي عقيدة أهل الجبر.

راجع: شفاء العليل (١١٩)، إعراب القرآن للدرويش (٨/ ٣٠٠)، مشكل إعراب القرآن (٢/ ٢٣٩)، تفسير ابن كثير آية (٩٦) من سورة الصافات.

(٢) العبد له استطاعة للفعل، وله اختيار لذلك الفعل ومع ذلك ففعله لا يخرج عن مشيئة الله عز وجل. والناس يتنازعون في مسألة الاستطاعة هل يجب أن تكون مع الفعل أو يجب أن تتقدمه؟

قال ابن تيمية: وفصل الخطاب أن الاستطاعة جاءت في كتاب الله على نوعين: =

وَلِهَذَا جَمَعَ الله بَيْنَ الْمَشِيئَتَيْنِ بِقَوْلِهِ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩].

كَمَا أَنَّهُ لَا تَلَازُمَ بَيْنَ تِلْكَ الْمَشِيئَةِ وَبَيْنَ الأَمْرِ الشَّرْعِيِّ الْمُتَعَلِّقِ بِمَا يُحِبُّهُ الله وَيَرْضَاهُ، فَقَدْ يَشَاءُ الله مَا لَا يُحِبُّهُ، وَيُحِبُّ مَا لَا يَشَاءُ كَوْنَهُ: فَالأَوَّلُ: كَمَشِيئَتِهِ وُجُودَ إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ.

وَالثَّانِي: كَمَحَبَّةِ إِيمَانِ الكُفَّارِ، وَطَاعَاتِ الفُجَّارِ، وَعَدْلِ الظَّالِمِينَ، وَتَوْبَةِ الفَاسِقِينَ، وَلَوْ شَاءَ ذَلِكَ لَوُجِدَ كُلُّهُ؛ فَإِنَّهُ مَا شَاءَ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ.

وَالعِبَادُ فَاعِلُونَ حَقِيقَةً، وَالله خَلَقَ أَفْعَالَهُمْ.

وَالعَبْدُ هُوَ: المُؤْمِنُ، وَالكَافِرُ، وَالبَرُّ، وَالفَاجِرُ، وَالمُصَلِّي، وَالصَّائِمُ.

وَلِلعِبَادِ قُدْرَةٌ عَلَى أَعْمَالِهِمْ، وَلَهُمْ إِرَادَةٌ، وَالله خَالِقُهُمْ وَقُدْرَتِهِمْ وَإِرَادَتِهِمْ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾.

=الاستطاعة المشترطة للفعل، وهي مناط الأمر والنهي، كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ وقوله: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ ثم ذكر كثيرًا من الأدلة، فإن الاستطاعة في هذه النصوص لو كانت لا توجد إلا مع الفعل لوجب الحج إلا على من حج..

والاستطاعة التي يكون معها الفعل قد يقال: هي المقترنة بالفعل الموجبة له، وهي النوع الثاني، وقد ذكروا فيها قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴿١٠١﴾﴾، وإذا عرف هذا التقسيم أن إطلاق القول، بأن العبد لا يستطيع غير ما فعل، ولا يستطيع خلاف المعلوم المقدرة وإطلاق القول بأن استطاعة الفاعل والتارك سواء، وأن الفاعل لا يختص عن التارك باستطاعة خاصة عرف أن كلا الإطلاقين خطأ وبدعة.

ولهذا اتفق سلف الأمة وأئمتها وجمهور طوائف أهل الكلام على أن الله قادر على ما علم وأخبر أنه لا يكون، وعلى ما يمتنع صدوره عنه لعدم إرادته لا لعدم قدرته عليه، وإنما خالف في ذلك طوائف من أهل الضلال من الجهمية والقدرية والمتفلسفة الصابئة الذين يزعمون انحصار المقدور في الموجود ويحصرون قدرته فيما شاءه وعلم وجوده دون ما أخبر أنه لا يكون.

راجع: مجموع الفتاوى (٨/ ٢٩٠-٢٩٤) و(١٠/ ٣٢)، النقل والعقل (١/ ٦١)، السنة للخلال (٣/ ٥٥٩)، الفتح لابن حجر (١١/ ١٩٠)، شرح الطحاوية (٤٩٠)، الاعتقاد (٢/ ١٦١).

وَكَذَلِكَ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ عُمُومِ خَلقِهِ تَعَالَى لِجَمِيعِ الأَشْيَاءِ، وَبَيْنَ كَوْنِ العَبْدِ فَاعِلًا لِفِعْلِهِ؛ فَالعَبْدُ هُوَ الَّذِي يُوصَفُ بِفِعْلِهِ، فَهُوَ المُؤْمِنُ وَالكَافِرُ، وَالبَرُّ وَالفَاجِرُ، وَالمُصَلِّي وَالصَّائِمُ، وَالله خَالِقُهُ، وَخَالِقُ فِعْلِهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي خَلَقَ فِيهِ القُدْرَةَ وَالإِرَادَةَ اللَّتَيْنِ بِهِمَا يَفْعَلُ.

يَقُولُ العَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَاصِرٍ آلُ سَعْدِيٍّ غَفَرَ الله لَهُ وَأَجْزَلَ مَثُوبَتَهُ: (إِنَّ العَبْدَ إِذَا صَلَّى، وَصَامَ، وَفَعَلَ الخَيْرَ، أَوْ عَمِلَ شَيْئًا مِنَ المَعَاصِي؛ كَانَ هُوَ الفَاعِلَ لِذَلِكَ العَمَلِ الصَّالِحِ، وَذَلِكَ العَمَلِ السَّيِّئِ، وَفِعْلُهُ المَذْكُورُ بِلَا رَيْبٍ قَدْ وَقَعَ بِاخْتِيَارِهِ، وَهُوَ يَحِسُّ ضَرُورَةً أَنَّهُ غَيْرُ مَجْبُورٍ عَلَى الفِعْلِ أَوِ التَّرْكِ، وَأَنَّهُ لَوْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْ، وَكَانَ هَذَا هُوَ الوَاقِعَ؛ فَهُوَ الَّذِي نَصَّ الله عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ، وَنَصَّ عَلَيْهِ رَسُولُهُ؛ حَيْثُ أَضَافَ الأَعْمَالَ صَالِحَهَا وَسَيِّئَهَا إِلَى العِبَادِ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُمُ الفَاعِلُونَ لَهَا، وَأَنَّهُمْ مَمْدُوحُونَ عَلَيْهَا إِنْ كَانَتْ صَالِحَةً وَمُثَابُونَ، وَمَلُومُونَ عَلَيْهَا إِنْ كَانَتْ سَيِّئَةً وَمُعَاقَبُونَ عَلَيْهَا.

فَقَدْ تَبَيَّنَ بِلَا رَيْبٍ أَنَّهَا وَاقِعَةٌ مِنْهُمْ بِاخْتِيَارِهِمْ، وَأَنَّهُمْ إِذَا شَاؤوا فَعَلُوا، وَإِذَا شَاؤوا تَرَكُوا، وَأَنَّ هَذَا الأَمْرَ ثَابِتٌ عَقْلًا وَحِسًّا وَشَرْعًا وَمُشَاهَدَةً.

وَمَعَ ذَلِكَ؛ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ أَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ وَاقِعَةً مِنْهُمْ كَيْفَ تَكُونُ دَاخِلَةً فِي القَدَرِ، وَكَيْفَ تَشْمَلُهَا المَشِيئَةُ ؟ ! فَيُقَالُ: بِأَيِّ شَيْءٍ وَقَعَتْ هَذِهِ الأَعْمَالُ الصَّادِرَةُ مِنَ العِبَادِ خَيْرُهَا وَشَرُّهَا ؟ فَيُقَالُ: بِقُدْرَتِهِمْ وَإِرَادَتِهِمْ؛ هَذَا يَعْتَرِفُ بِهِ كُلُّ أَحَدٍ، فَيُقَالُ: وَمَنْ خَلَقَ قُدْرَتَهُمْ وَإِرَادَتَهُمْ وَمَشِيئَتَهُمْ ؟ فَالجَوَابُ الَّذِي يَعْتَرِفُ بِهِ كُلُّ أَحَدٍ: أَنَّ الله هُوَ الَّذِي خَلَقَ قُدْرَتَهُمْ وَإِرَادَتَهُمْ، وَالَّذِي خَلَقَ مَا بِهِ تَقَعُ الأَفْعَالُ هُوَ الخَالِقُ لِلأَفْعَالِ.

فَهَذَا هُوَ الَّذِي يَحُلُّ الإِشْكَالَ، وَيَتَمَكَّنُ العَبْدُ أَنْ يَعْقِلَ بِقَلْبِهِ اجْتِمَاعَ القَدَرِ وَالقَضَاءِ وَالِاخْتِيَارِ[1].

---

(١) القضاء والقدر متباينان إن اجتمعا ومترادفان إن تفرقا، فالقدر هو ما قدره الله في الأزل، والقضاء هو ما قضى الله تعالى به في خلقه من إيجاد وإعدام وتغيير. =

وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ تَعَالَى أَمَدَّ المُؤْمِنِينَ بِأَسْبَابٍ وَأَلطَافٍ وَإِعَانَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ وَصَرَفَ عَنْهُمُ المَوَانِعَ؛ كَمَا قَالَ ﷺ: «أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ؛ فَسَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ»، وَكَذَلِكَ خَذَلَ الفَاسِقِينَ، وَوَكَلَهُمْ إِلَى أَنْفُسِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ، وَلَمْ يَتَوَكَّلُوا عَلَيْهِ، فَوَلَّاهُمْ مَا تَوَلَّوْا لِأَنْفُسِهِمْ)[1] .اهـ.

وَخُلَاصَةُ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ فِي القَدَرِ، وَأَفْعَالِ العِبَادِ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ نُصُوصُ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ: مِنْ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ هُوَ الخَالِقُ لِكُلِّ شَيْءٍ مِنَ الأَعْيَانِ وَالأَوْصَافِ وَالأَفْعَالِ وَغَيْرِهَا، وَأَنَّ مَشِيئَتَهُ تَعَالَى عَامَّةٌ شَامِلَةٌ لِجَمِيعِ الكَائِنَاتِ، فَلَا يَقَعُ مِنْهَا شَيْءٌ إِلَّا بِتِلْكَ المَشِيئَةِ، وَأَنَّ خَلْقَهُ سُبْحَانَهُ الأَشْيَاءَ بِمَشِيئَتِهِ إِنَّمَا يَكُونُ وَفْقًا لِمَا عَلِمَهُ مِنْهَا بِعِلْمِهِ القَدِيمِ، وَلِمَا كَتَبَهُ وَقَدَّرَهُ فِي اللَّوْحِ المَحْفُوظِ، وَأَنَّ لِلعِبَادِ قُدْرَةً وَإِرَادَةً تَقَعُ بِهَا أَفْعَالُهُمْ، وَأَنَّهُمُ الفَاعِلُونَ حَقِيقَةً لِهَذِهِ الأَفْعَالِ بِمَحْضِ اخْتِيَارِهِمْ، وَأَنَّهُمْ لِهَذَا يَسْتَحِقُّونَ عَلَيْهَا الجَزَاءَ: إِمَّا بِالمَدْحِ وَالمَثُوبَةِ، وَإِمَّا بِالذَّمِّ وَالعُقُوبَةِ، وَأَنَّ نِسْبَةَ هَذِهِ الأَفْعَالِ إِلَى العِبَادِ فِعْلًا لَا يُنَافِي نِسْبَتَهَا إِلَى اللهِ إِيجَادًا وَخَلْقًا؛ لِأَنَّهُ هُوَ الخَالِقُ لِجَمِيعِ الأَسْبَابِ الَّتِي وَقَعَتْ بِهَا.

وَهَذِهِ الدَّرَجَةُ مِنَ القَدَرِ يُكَذِّبُ بِهَا عَامَّةُ القَدَرِيَّةِ الَّذِينَ سَمَّاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ مَجُوسَ هَذِهِ الأُمَّةِ، وَيَغْلُو فِيهَا قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الإِثْبَاتِ، حَتَّى سَلَبُوا العَبْدَ قُدْرَتَهُ وَاخْتِيَارَهُ، وَيُخْرِجُونَ عَنْ أَفْعَالِ اللهِ وَأَحْكَامِهِ حِكَمَهَا وَمَصَالِحَهَا.

وَضَلَّ فِي القَدَرِ طَائِفَتَانِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ:

وقيل: القضاء هو الحكم بالكليات في الأزل، والقدر: هو الحكم بوقوع جزئيات تلك الكليات، وقيل: إنهما متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر، وأما الاختيار فهو الاستطاعة على الفعل، وقد تقدم بيان ذلك.

راجع: مفردات القرآن للراغب، شرح النونية (١/ ٧١)، شرح الواسطية (٢/ ١٨٣).

(١) رواه الشيخان عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، رواه البخاري رقم (١٣٦٢) وله أطراف أخرى، ورواه مسلم (٢٦٤٧).

الطَّائِفَةُ الأُولَى: القَدَرِيَّةُ نُفَاةُ القَدَرِ، الَّذِينَ هُمْ مَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ؛ كَمَا وَرَدَ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الأَحَادِيثِ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا، وَهَؤُلَاءِ ضَلُّوا بِالتَّفْرِيطِ وَإِنْكَارِ القَدَرِ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الجَمْعُ بَيْنَ مَا هُوَ ثَابِتٌ بِالضَّرُورَةِ مِنِ اخْتِيَارِ العَبْدِ فِي فِعْلِهِ وَمَسْؤولِيَّتِهِ عَنْهُ، وَبَيْنَ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ مِنْ عُمُومِ خَلقِهِ تَعَالَى وَمَشِيئَتِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ العُمُومَ فِي زَعْمِهِمْ إِبْطَالٌ لِمَسْؤولِيَّةِ العَبْدِ عَنْ فِعْلِهِ، وَهَدْمٌ لِلتَّكَالِيفِ، فَرَجَّحُوا جَانِبَ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَخَصَّصُوا النُّصُوصَ الدَّالَّةَ عَلَى عُمُومِ الخَلقِ وَالمَشِيئَةِ بِمَا عَدَا أَفْعَالِ العِبَادِ، وَأَثْبَتُوا أَنَّ العَبْدَ خَالِقٌ لِفِعْلِهِ بِقُدْرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ، فَأَثْبَتُوا خَالِقِينَ غَيْرَ اللهِ، وَلِهَذَا سُمُّوا مَجُوسَ هَذِهِ الأُمَّةِ(١)؛ لِأَنَّ المَجُوسَ يَزْعُمُونَ أَنَّ الشَّيْطَانَ يَخْلُقُ الشَّرَّ وَالأَشْيَاءَ المُؤْذِيَةَ، فَجَعَلُوهُ خَالِقًا مَعَ اللهِ، فَكَذَلِكَ هَؤُلَاءِ جَعَلُوا العِبَادَ خَالِقِينَ مَعَ اللهِ.

وَالطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ: يُقَالُ لَهَا: الجَبْرِيَّةُ، وَهَؤُلَاءِ غَلَوْا فِي إِثْبَاتِ القَدَرِ، حَتَّى أَنْكَرُوا أَنْ يَكُونَ لِلعَبْدِ فِعْلٌ حَقِيقَةً، بَلْ هُوَ فِي زَعْمِهِمْ لَا حُرِّيَّةَ لَهُ، وَلَا اخْتِيَارَ، وَلَا فِعْلَ؛ كَالرِّيشَةِ

---

(١) ورد هذا الحديث مرفوعًا عن جمع من الصحابة ولا يصح منها شيء:

(١) عن ابن عمر أخرجه أبو داود (٤٦٧٩)، والحاكم (١/ ٨٥) وفي سنده انقطاع بين أبي حازم وابن عمر، وجاء عن أبي حازم عن نافع عن ابن عمر كما عند الآجري، وفيه زكريا بن منصور وهو منكر الحديث، وجاء عند الطبراني في الكبير (١/ ٣٤١) وفيه سعيد بن الحسن الأموي منكر الحديث.

(٢) وعن حذيفة أخرجه أبو داود (٤٦٨٥) وأحمد (٥/ ٤٠٦) وفيه عمر مولى غفرة، وفيه ضعف.

(٣) عن أبي هريرة أخرجه الآجري (١٩١) وفيه: أبو الأشهب جعفر بن الحارث منكر الحديث، وانقطاع بين مكحول وأبي هريرة، وجاء عند ابن عدي في الكامل (٦/ ٢٣١٧) وزاد مكحول عطاء عن أبي هريرة، وفي سنده مسلمة بن علي وهو واهٍ.

(٤) عن جابر عند الآجري (١٩٠) وفيه عنعنة بقية، وابن جريج، وأبي الزبير.

(٥) عن سهل بن سعد عند اللالكائي (١١٥٢) وفيه يحيى بن مسابق ليس بالقوي، وعد الذهبي هذا الحديث من مناكير يحيى كما في الميزان.

(٦) عن عائشة عند ابن أبي عاصم (٣٣١)، وفيه عبدالله بن يزيد بن آدم متروك، وجاء موقوفًا عن ابن عمر عند عبدالله بن أحمد في السنة (٩٥٨)، والإبانة لابن بطة (١٥١٧)، وقد صححه موقوفًا العلامة ابن القيم كما في تهذيب السنن (٧/ ١٦٥).

فِي مَهَبِّ الرِّيَاحِ، وَإِنَّمَا تُسْنَدُ الأَفْعَالُ إِلَيْهِ مَجَازًا، فَيُقَالُ: صَلَّى، وَصَامَ، وَقَتَلَ، وَسَرَقَ؛ كَمَا يُقَالُ: طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَجَرَتِ الرِّيحُ، وَنَزَلَ المَطَرُ، فَاتَّهَمُوا رَبَّهُمْ بِالظُّلْمِ وَتَكْلِيفِ العِبَادِ بِمَا لَا قُدْرَةَ لَهُمْ عَلَيْهِ، وَمُجَازَاتِهِمْ عَلَى مَا لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِمْ، وَاتَّهَمُوهُ بِالعَبَثِ فِي تَكْلِيفِ العِبَادِ، وَأَبْطَلُوا الحِكْمَةَ مِنَ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ، أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ.

* * *

(فَصْلٌ)

وَمِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ أَنَّ الدِّينَ وَالإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، قَوْلُ القَلْبِ وَاللِّسَانِ، وَعَمَلُ القَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالجَوَارِحِ، وَأَنَّ الإِيمَانَ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالمَعْصِيَةِ.

سَبَقَ أَنْ ذَكَرْنَا فِي مَسْأَلَةِ الأَسْمَاءِ وَالأَحْكَامِ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الإِيمَانَ قَوْلٌ بِاللِّسَانِ وَاعْتِقَادٌ بِالجَنَانِ وَعَمَلٌ بِالأَرْكَانِ، وَأَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ دَاخِلَةٌ فِي مُسَمَّى الإِيمَانِ المُطْلَقِ[(١)].

فَالإِيمَانُ المُطْلَقُ يَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ الدِّينِ: ظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ، أُصُولُهُ وَفُرُوعُهُ، فَلَا يَسْتَحِقُّ اسْمَ الإِيمَانِ المُطْلَقِ إِلَّا مَنْ جَمَعَ ذَلِكَ كُلَّهُ وَلَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ شَيْئًا.

وَلَمَّا كَانَتِ الأَعْمَالُ وَالأَقْوَالُ دَاخِلَةً فِي مُسَمَّى الإِيمَانِ؛ كَانَ الإِيمَانُ قَابِلًا لِلزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ، فَهُوَ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ وَيَنْقُصُ بِالمَعْصِيَةِ[(٢)]؛ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الأَدِلَّةِ مِنَ الكِتَابِ

---

(١) قد تقدم الكلام على هذه المسألة في ما تقدم فراجعه.

(٢) تشعب مذاهب الناس في زيادة الإيمان ونقصانه، واختلفوا إلى مذاهب:

(١) أن الإيمان يزيد وتوقف في النقصان. وهذا ما جاء عن الإمام مالك في رواية ابن وهب عنه ورواية ابن القاسم، ورواية إسماعيل بن أبي أويس، وهذه الروايات ثابتة عنه رحمه الله، واعتذر له العلماء بعدم وصول الدليل إليه في مسألة النقصان.

(٢) أن الإيمان يزيد ولا ينقص. وذهب إلى هذا القول خمس طوائف، أ) طائفة من الأشاعرة، ب) رواية أبي حنيفة ونسبتها إليه خطأ، ج) الغسانية أتباع غسان المرجئي، د) النجارية أتباع أبي عبد الله=

وَالسُّنَّةِ، وَكَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مُشَاهَدٌ مِنْ تَفَاوُتِ الْمُؤْمِنِينَ فِي عَقَائِدِهِمْ وَأَعْمَالِ قُلُوبِهِمْ وَأَعْمَالِ جَوَارِحِهِمْ.

وَمِنَ الأَدِلَّةِ عَلَى زِيَادَةِ الإِيمَانِ وَنَقْصِهِ أَنَّ اللهَ قَسَّمَ الْمُؤْمِنِينَ ثَلَاثَ طَبَقَاتٍ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ﴾ [فاطر: ٣٢].

فَالسَّابِقُونَ بِالخَيْرَاتِ هُمُ الَّذِينَ أَدَّوُا الوَاجِبَاتِ وَالْمُسْتَحَبَّاتِ وَتَرَكُوا الْمُحَرَّمَاتِ وَالمَكْرُوهَاتِ، وَهَؤُلَاءِ هُمُ الْمُقَرَّبُونَ.

وَالْمُقْتَصِدُونَ هُمُ الَّذِينَ اقْتَصَرُوا عَلَى أَدَاءِ الوَاجِبَاتِ وَتَرْكِ الْمُحَرَّمَاتِ.

وَالظَّالِمُونَ لِأَنْفُسِهِمْ هُمُ الَّذِينَ اجْتَرَءُوا عَلَى بَعْضِ الْمُحَرَّمَاتِ وَقَصَّرُوا بِبَعْضِ الوَاجِبَاتِ مَعَ بَقَاءِ أَصْلِ الإِيمَانِ مَعَهُمْ.

وَمِنْ وُجُوهِ زِيَادَتِهِ وَنَقْصِهِ كَذَلِكَ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ مُتَفَاوِتُونَ فِي عُلُومِ الإِيمَانِ، فَمِنْهُمْ مَنْ

=حسين بن محمد، هـ) الإباضية وهي فرقة من الخوارج.

(٣) أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص. وهذا قول أبي حنيفة المشهور عنه، والجهمية والخوارج والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية ونسب هذا القول للخطابي.

(٤) مذهب السلف وعلماء أهل السنة قاطبة، أن الإيمان يزيد وينقص، وحُكي ذلك إجماعًا، قال يحيى بن سعيد: ما أدركت أحدًا من أصحابنا إلا على الاستثناء، ويقولون: الإيمان يزيد وينقص.

وقال عبدالرزاق: لقيت ٣٦ شيخًا كلهم يقولون: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص.

وقال الإمام أحمد بن حنبل: أجمع سبعون رجلًا من التابعين وأئمة المسلمين وفقهاء الأمصار ... ثم ذكر أمورًا: والإيمان قول وعمل يزيد وينقص.

وهكذا نقل ذلك البخاري والفسوي والطبري وابن عبدالبر والأشعري وابن بطال وعبدالغني المقدسي، وابن تيمية وابن القيم والسفاريني.

راجع: شرح مسلم للنووي (١/ ١٤٦)، أصول السنة للالكائي (٥/ ٨٨٩)، المقالات (٢٩٠) و(١٣٩)، رسالة إلى أهل الثغر (٢٧٢)، التمهيد لابن عبدالبر (٩/ ٢٣٨)، الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٤٠٤، ٥٤٦، ٥٨٢، ٦٧٢)، مدارج السالكين(١/ ٤٢١)، تفسير ابن كثير (٢/ ٢٨٥)، فتح الباري (١/ ٤٧)، صريح السنة (٢٥)، عمدة القاري (١/ ١٣٦)، العقيدة الأصبهانية (١٣٧).

وَصَلَ إِلَيْهِ مِنْ تَفَاصِيلِهِ وَعَقَائِدِهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ، فَازْدَادَ بِهِ إِيمَانُهُ، وَتَمَّ يَقِينُهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ دُونَ ذَلِكَ، حَتَّى يَبْلُغَ الحَالُ بِبَعْضِهِمْ أَلَّا يَكُونَ مَعَهُ إِلَّا إِيمَانٌ إِجْمَالِيٌّ لَمْ يَتَيَسَّرْ لَهُ مِنَ التَّفَاصِيلِ شَيْءٌ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُؤْمِنٌ.

وَكَذَلِكَ هُمْ مُتَفَاوِتُونَ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَعْمَالِ القُلُوبِ وَالجَوَارِحِ، وَكَثْرَةِ الطَّاعَاتِ وَقِلَّتِهَا.

وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الإِيمَانَ مُجَرَّدُ التَّصْدِيقِ بِالقَلْبِ، وَأَنَّهُ غَيْرُ قَابِلٍ لِلزِّيَادَةِ أَوِ النَّقْصِ؛ كَمَا يُرْوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ[1] وَغَيْرِهِ؛ فَهُوَ مَحْجُوجٌ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الأَدِلَّةِ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً؛ أَعْلَاهَا: قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ**».

(وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ لَا يُكَفِّرُونَ أَهْلَ القِبْلَةِ بِمُطْلَقِ المَعَاصِي وَالكَبَائِرِ؛ كَمَا يَفْعَلُهُ الخَوَارِجُ؛ بَلِ الأُخُوَّةُ الإِيمَانِيَّةُ ثَابِتَةٌ مَعَ المَعَاصِي؛ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وَقَالَ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ﴾ [الحجرات: ٩، ١٠].

وَمَعَ أَنَّ الإِيمَانَ المُطْلَقَ مُرَكَّبٌ مِنَ الأَقْوَالِ وَالأَعْمَالِ وَالاعْتِقَادَاتِ؛ فَهِيَ لَيْسَتْ كُلُّهَا بِدَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ؛ بَلِ العَقَائِدُ أَصْلٌ فِي الإِيمَانِ، فَمَنْ أَنْكَرَ شَيْئًا مِمَّا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ فِي الله أَوْ مَلَائِكَتِهِ أَوْ كُتُبِهِ أَوْ رُسُلِهِ أَوِ اليَوْمِ الآخِرِ أَوْ مِمَّا هُوَ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ؛ كَوُجُوبِ الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَحُرْمَةِ الزِّنَا وَالقَتْلِ.. إلخ؛ فَهُوَ كَافِرٌ، قَدْ خَرَجَ مِنَ الإِيمَانِ بِهَذَا الإِنْكَارِ.

---

(١) والقول أن الإيمان مجرد التصديق هو قول أبي منصور الماتريدي ونسب إلى أبي حنيفة وتقدم نسب عدم الزيادة والنقص في الإيمان لأبي حنيفة.

وكل ذلك يبين أن أبا حنيفة على خلاف منهج السلف في الإيمان، ولمزيد إيضاح في الكلام على أبي حنيفة راجع: كتاب شيخنا العلامة مقبل بن هادي الوادعي وهو (نشر الصحيفة).

(وَلَا يَسْلُبُونَ الفَاسِقَ المِلِّيَّ اسْمَ الإِيمَانِ بِالكُلِّيَّةِ، وَلَا يُخَلِّدُونَهُ فِي النَّارِ؛ كَمَا تَقُولُ المُعْتَزِلَةُ.

بَلِ الفَاسِقُ يَدْخُلُ فِي اسْمِ الإِيمَانِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

وَقَدْ لَا يَدْخُلُ فِي اسْمِ الإِيمَانِ المُطْلَقِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]، وَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

وَيَقُولُونَ: هُوَ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الإِيمَانِ، أَوْ مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ فَاسِقٌ بِكَبِيرَتِهِ، فَلَا يُعْطَى الإِسْمَ المُطْلَقَ، وَلَا يُسْلَبُ مُطْلَقَ الإِسْمِ).

وَأَمَّا الفَاسِقُ المِلِّيُّ الَّذِي يَرْتَكِبُ بَعْضَ الكَبَائِرِ مَعَ اعْتِقَادِهِ حُرْمَتَهَا؛ فَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ لَا يَسْلُبُونَ عَنْهُ اسْمَ الإِيمَانِ بِالكُلِّيَّةِ، وَلَا يُخَلِّدُونَهُ فِي النَّارِ؛ كَمَا تَقُولُ المُعْتَزِلَةُ وَالخَوَارِجُ، بَل هُوَ عِنْدَهُمْ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الإِيمَانِ، قَدْ نَقَصَ مِنْ إِيمَانِهِ بِقَدْرِ مَعْصِيَتِهِ، أَوْ هُوَ مُؤْمِنٌ فَاسِقٌ، لَا يُعْطُونَهُ اسْمَ الإِيمَانِ المُطْلَقِ، وَلَا يَسْلُبُونَهُ مُطْلَقَ الإِيمَانِ.

وَأَدِلَّةُ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ دَالَّةٌ عَلَى مَا ذَكَرَهُ المُؤَلِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ- مِنْ ثُبُوتِ مُطْلَقِ الإِيمَانِ مَعَ المَعْصِيَةِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الممتحنة: ١].

فَنَادَاهُمْ بِاسْمِ الإِيمَانِ، مَعَ وُجُودِ المَعْصِيَةِ، وَهِيَ مُوَالَاةُ الكُفَّارِ مِنْهُمْ.. إلخ.

فَائِدَةٌ: الإِيمَانُ وَالإِسْلَامُ الشَّرْعِيَّانِ مُتَلَازِمَانِ فِي الوُجُودِ[1]، فَلَا يُوجَدُ أَحَدُهُمَا

---

(١) اختلف العلماء في مسألة العلاقة بين الإيمان والإسلام على قولين بين السلف:

(١) الإسلام غير الإيمان وأنهما متغايران، وإلى هذا ذهب ابن عباس والحسن وابن سيرين وقتادة والزهري وداود بن أبي هند وابن مهدي وابن أبي ذئب ومالك وابن حنبل وجماعة.

قال ابن تيمية: ولا علمت أحدًا من المتقدمين خالف هؤلاء؛ ولهذا كان عامة أهل السنة على هذا=

بِدُونِ الآخَرِ، بَل كُلَّمَا وُجِدَ إِيمَانٌ صَحِيحٌ مُعْتَدٌّ بِهِ، وُجِدَ مَعَهُ إِسْلَامٌ، وَكَـذَلِكَ العَكْـسُ، وَلِهَذَا قَدْ يُسْتَغْنَى بِذِكْرِ أَحَدِهِمَا عَنِ الآخَرِ؛ لِأَنَّ أَحَـدَهُمَا إِذَا أُفْـرِدَ بِالـذِّكْرِ؛ دَخَـلَ فِيهِ الآخَرُ، وَأَمَّا إِذَا ذُكِرَا مَعًا مُقْتَرِنَيْنِ؛ أُرِيدَ بِالإِيمَانِ التَّصْدِيقُ وَالِاعْتِقَادُ، وَأُرِيـدَ بِالإِسْـلَامِ الِانْقِيَادُ الظَّاهِرِيُّ مِنَ الإِقْرَارِ بِاللِّسَانِ وَعَمَلِ الجَوَارِحِ.

=الرأي. اهـ.

ومن الأدلة هذا القول: قوله تعـالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ وقوله: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾، وحديث جبريل وفيه: (وما الإيمان... وما= =الإسلام)، وحديث سعد: والله إني لأراه مؤمنًا... فقال ﷺ: «أو مسلمًا».

(٢) الإسلام هو الإيمان وهما مترادفان، وذهب إلى هذا جماعة منهم البخاري وابن نصر المروزي وابن مندة وابن عبدالبر وغيرهم.

وأدلة هذا القول:

قالوا: إن الله عز وجل سمى الإسلام بما يسمى به الدين حيث قال: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ وقوله: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ وقوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (٣٥) فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ (٣٦)﴾.

والراجح من هذين القولين هو ما قرره جماعة من الأئمة، ومنهم الشيخ الهراس أن بينهما تلازم.

قال الإسماعيلي في رسالته إلى أهل الجبل: إذا ذكر كل اسم على حدته مضمومًا إلى الآخر، فقيل المؤمنون والمسلمون جميعًا مفردين أريد بأحدهما معنى لم يرد بالآخر، وإذا ذكر أحد الاسمين شمل الكل وعمهم. اهـ. وقال الخطابي: والصحيح أن يقيد ولا يطلق على أحد الوجهين، وذلك أن المسلم قد يكون مؤمنًا في بعض الأحوال، ولا يكون مؤمنًا في بعضها، والمؤمن مسلم في جميع الأحوال، فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمنًا. اهـ.

وقال ابن رجب: فاسم الإسلام والإيمان إذا أفرد أحدهما دخل فيه الآخر، ودل بانفراده على ما يدل عليه الآخر بانفراده، فإذا قرن بينهما دل أحدهما على بعض ما يدل عليه الآخر بانفراده، ودل الآخر على الباقي.

راجع: السنة لعبدالله بن أحمد (٧٤)، السنة للالكائي (٤/ ٨١٢)، الإبانة الصغرى (١٨٢)، الإيمان لابن منده (١/ ٣١١)، تفسير ابن كثير (٤/ ٤١٩)، تفسير ابن جرير (٩/ ٢٦)، الفتاوى (٧/ ٣٥٩، ٤٧٢)، التمهيد لابن عبدالبر (٣/ ٢٢٦)، الفصل (٣/ ٢٢٦)، فتح الباري (١/ ٧٤)، فتح الباري لابن رجب (١/ ٢٠٧)، جامع العلوم (١/ ١٠٦)، معالم السنن (٤/ ٢٩٠)، تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٥٣١)، لوامع الأنوار للسفاريني (١/ ٤٢٧).

وَلَكِنَّ هَذَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُطلَقِ الإِيمَانِ، أَمَّا الإِيمَانُ المُطلَقُ؛ فَهُوَ أَخَصُّ مُطْلَقًا مِنَ الإِسْلَامِ، وَقَدْ يُوجَدُ الإِسْلَامُ بِدُونِهِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤].

فَأَخبرَ بِإِسْلَامِهِمْ مَعَ نَفْيِ الإِيمَانِ عَنْهُمْ.

وَفِي حَدِيثِ جِبْرِيلَ[١] ذِكْرُ المَرَاتِبِ الثَّلَاثِ: الإِسْلَامِ، وَالإِيمَانِ، وَالإِحْسَانِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ كُلًّا مِنْهَا أَخَصُّ مِمَّا قَبْلَهُ.

* * *

(فَصْلٌ)

وَمِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ سَلَامَةُ قُلُوبِهِمْ وَأَلسِنَتِهِمْ لِأَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، كَمَا وَصَفَهُمُ اللهُ بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَـٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ١٠]، وَطَاعَةُ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ»[٢].

وَيَقْبَلُونَ مَا جَاءَ بِهِ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالإِجْمَاعُ مِنْ فَضَائِلِهِمْ وَمَرَاتِبِهِمْ.

يَقُولُ المُؤَلِّفُ: إِنَّ مِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ الَّتِي فَارَقُوا بِهَا مَنْ عَدَاهُمْ مِنْ أَهْلِ الزَّيْغِ وَالضَّلَالِ أَنَّهُمْ لَا يُزْرُونَ بِأَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا يَطْعَنُونَ عَلَيْهِ، وَلَا يَحْمِلُونَ لَهُ حِقْدًا وَلَا بُغْضًا وَلَا احْتِقَارًا، فَقُلُوبُهُمْ وَأَلسِنَتُهُمْ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ بَرَاءٌ، وَلَا يَقُولُونَ فِيهِمْ إِلَّا مَا حَكَاهُ اللهُ عَنْهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجاه في الصحيحين عن أبي سعيد رواه البخاري رقم (٣٦٧٣)، ومسلم رقم (٢٥٤٠) (٢٢١)، وأخرجه أبو داود في السنة (٤٦٥٨) والترمذي (٣٨٦١) وأحمد (٣/ ١١) وجاء عن أبي هريرة وهو وهم كما ذكر ذلك المزي رحمه الله.

سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَـٰنِ ﴾.. الآيَةَ.

فَهَذَا الدُّعَاءُ الصَّادِرُ مِمَّنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ مِمَّنِ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ يَدُلُّ عَلَى كَمَالِ مَحَبَّتِهِمْ لِأَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَثَنَائِهِمْ عَلَيْهِمْ، وَهُمْ أَهْلٌ لِذَلِكَ الحُبِّ وَالتَّكْرِيمِ؛ لِفَضْلِهِمْ، وَسَبْقِهِمْ، وَعَظِيمِ سَابِقَتِهِمْ، وَاخْتِصَاصِهِمْ بِالرَّسُولِ ﷺ، وَلِإِحْسَانِهِمْ إِلَى جَمِيعِ الأُمَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ هُمُ المُبَلِّغُونَ لَهُمْ جَمِيعَ مَا جَاءَ بِهِ نَبِيُّهُمْ ﷺ، فَمَا وَصَلَ لِأَحَدٍ عِلْمٌ وَلَا خَبَرٌ إِلَّا بِوَاسِطَتِهِمْ، وَهُمْ يُوَقِّرُونَهُمْ أَيْضًا طَاعَةً لِلنَّبِيِّ ﷺ؛ حَيْثُ نَهَى عَنْ سَبِّهِمْ وَالغَضِّ مِنْهُمْ، وَبَيَّنَ أَنَّ العَمَلَ القَلِيلَ مِنْ أَحَدِ أَصْحَابِهِ يَفْضُلُ العَمَلَ الكَثِيرَ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَذَلِكَ لِكَمَالِ إِخْلَاصِهِمْ، وَصَادِقِ إِيمَانِهِمْ.

وَيُفَضِّلُونَ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الفَتْحِ وَهُوَ صُلْحُ الحُدَيْبِيَةِ[١]، وَقَاتَلَ عَلَى مَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلَ، وَيُقَدِّمُونَ المُهَاجِرِينَ عَلَى الأَنْصَارِ.

وَيُؤْمِنُونَ بِأَنَّ اللهَ قَالَ لِأَهْلِ بَدْرٍ وَكَانُوا ثَلَاثَ مِائَةٍ وَبِضْعَةَ عَشَرَ: «اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ».

وَبِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ؛ كَمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، بَلْ لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم وَرَضُوا عَنْهُ، وَكَانُوا أَكْثَرَ مِنْ أَلْفٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ[٢].

(١) قال ابن كثير رحمه الله: وجعل ذلك الصلح فتحًا باعتبار ما فيه المصلحة، وما آل الأمر إليه...
وقال البخاري: عن البراء ﷺ قال: تعدون أنتم الفتح فتح مكة وقد كان فتح مكة فتحًا، ونحن نعد الفتح بيعة الرضوان يوم الحديبية، رواه البخاري رقم (٤١٥٠).
راجع: تفسير ابن كثير عن قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١﴾.

(٢) وذلك لما رواه البخاري في صحيحه عن البراء بن عازب ﷺ قال: كنا مع النبي ﷺ أربع عشر مائة... الحديث برقم (٤١٥٠) وبرقم (٤١٥١) وزاد (أو أكثر).
وجاء عن جابر ﷺ أنه قال: (كنا خمس عشرة مائة) رقم (٤١٥٢) وكذا برقم (٤١٥٣) وفيه تأكيد العدد في حديث جابر أنه خمس عشرة مائة.
وجاء عن عبدالله بن أبي أوفى أنهم كانوا ألفًا وثلاثمائة، رقم (٤١٥٥).
فهذا الاختلاف في عدد من بايع تحت الشجرة جمع من بعض أهل العلم في سبب اختلافهم، ولذا أشار ابن تيمية رحمه الله: والجمع بين هذا الاختلاف أنهم كانوا أكثر من ألف وأربعمائة، فمن قال ألفًا=

وَيَشْهَدُونَ بِالجَنَّةِ لِمَنْ شَهِدَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ[1]، كَالعَشَرَةِ، وَثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَيُفَضِّلُونَ مَنْ أَنفَقَ مِنْ قَبْلِ الفَتْحِ وَهُوَ صُلحُ الحُدَيْبِيَةِ وَقَاتَلَ عَلَى مَنْ أَنفَقَ مِنْ بَعْدِهِ وَقَاتَلَ)؛ فَلِوُرُودِ النَّصِّ القُرْآنِيِّ بِذَلِكَ، قَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الحَدِيدِ: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الحديد: ١٠].

وَأَمَّا تَفْسِيرُ الفَتْحِ بِصُلحِ الحُدَيْبِيَةِ؛ فَذَلِكَ هُوَ المَشْهُورُ، وَقَدْ صَحَّ أَنَّ سُورَةَ الفَتْحِ نَزَلَتْ عَقِيبَهُ.

وَسُمِّيَ هَذَا الصُّلحُ فَتْحًا؛ لِمَا تَرَتَّبَ عَلَيْهِ مِنْ نَتَائِجَ بَعِيدَةِ المَدَى فِي عِزَّةِ الإِسْلَامِ، وَقُوَّتِهِ وَانْتِشَارِهِ، وَدُخُولِ النَّاسِ فِيهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَيُقَدِّمُونَ المُهَاجِرِينَ عَلَى الأَنْصَارِ)؛ فَلِأَنَّ المُهَاجِرِينَ جَمَعُوا الوَصْفَيْنِ: النُّصْرَةَ وَالهِجْرَةَ، وَلِهَذَا كَانَ الخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَبَقِيَّةُ العَشَرَةِ مِنَ المُهَاجِرِينَ، وَقَدْ جَاءَ القُرْآنُ بِتَقْدِيمِ المُهَاجِرِينَ عَلَى الأَنْصَارِ فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ وَالحَشْرِ، وَهَذَا التَّفْضِيلُ إِنَّمَا هُوَ لِلجُمْلَةِ عَلَى الجُمْلَةِ، فَلَا يُنَافِي أَنَّ فِي الأَنْصَارِ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضِ المُهَاجِرِينَ.

=وخمسمائة جبر الكسر، ومن قال: ألفًا وأربعمائة ألغاه، ويؤيده في الرواية الثالثة من حديث البراء (ألفًا وأربعمائة أو أكثر) اعتمد على هذا الجمع النووي.

وأما البيهقي فمال إلى الترجيح، وقال: إن رواية من قال ألف وأربعمائة أصح.

راجع: فتح الباري (٧/ ٥٠٤).

(١) قال شيخ الإسلام: ولهذا لا يشهد لمعين بالجنة إلا بدليل خاص، ولا يشهد على معين بالنار إلا بدليل خاص.

وقال رحمه الله: بل من استفاض من بين الناس إيمانه وتقواه، واتفق المسلمون على الثناء عليه كعمر بن عبدالعزيز والحسن البصري شهدنا له بالجنة.

والصحيح أنه لا يشهد لأحد بعينه إلا لمن شهد له رسول الله ﷺ وغيرهم فلا يشهد إلا على وجه العموم. راجع: عقيدة السلف للصابوني (٩٣)، الفتاوى (٣٥/ ٤٣) و(١٨/ ٣١٣، ٣١٤).

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ يَوْمَ السَّقِيفَةِ: (نَحْنُ المُهَاجِرُونَ، وَأَوَّلُ النَّاسِ إِسْلَامًا، أَسْلَمْنَا قَبْلَكُمْ، وَقُدِّمْنَا فِي القُرْآنِ عَلَيْكُمْ، فَنَحْنُ الأُمَرَاءُ، وَأَنْتُمُ الوُزَرَاءُ)[١].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَيُؤْمِنُونَ بِأَنَّ اللهَ قَالَ لِأَهْلِ بَدْرٍ..) إلخ؛ فَقَدْ وَرَدَ أَنَّ عُمَرَ ﵁ لَمَّا أَرَادَ قَتْلَ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ وَكَانَ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا لِكِتَابَتِهِ كِتَابًا إِلَى قُرَيْشٍ يُخْبِرُهُمْ فِيهِ بِمَسِيرِ الرَّسُولِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ الرَّسُولُ ﷺ: «وَمَا يُدْرِيكَ يَا عُمَرُ؟ لَعَلَّ اللهَ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»[٢].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَبِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ..) إلخ؛ فَلِإِخْبَارِهِ ﷺ بِذَلِكَ[٣]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ۞ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح: ١٨].. الآيَةَ فَهَذَا الرِّضَا مَانِعٌ مِنْ إِرَادَةِ تَعْذِيبِهِمْ، وَمُسْتَلْزِمٌ لِإِكْرَامِهِمْ وَمَثُوبَتِهِمْ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَيَشْهَدُونَ بِالجَنَّةِ لِمَنْ شَهِدَ لَهُ الرَّسُولُ ﷺ؛ كَالعَشَرَةِ، وَثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ).

أَمَّا العَشَرَةُ؛ فَهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الجَرَّاحِ[٤].

وَأَمَّا غَيْرُهُمْ؛ فَكَثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ، وَعُكَّاشَةَ بْنِ مِحْصَنٍ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ[٥]، وَكُلِّ

---

(١) رواه البخاري في صحيحه رقم (٣٦٦٨).

(٢) الحديث أخرجه الشيخان عن علي ﵁ رواه البخاري رقم (٣٠٠٧) وانظر بقية أطرافه، ورواه مسلم (٢٤٩٤).

(٣) رواه مسلم عن أم مبشر رقم (٢٤٩٦) وجاء عن ابن أبي أوفى رواه البزار وصححه شيخنا الوادعي في الصحيح المسند (١/ ١٧٤) وجاء عن جابر في مسلم (٢٤٩٥).

(٤) الحديث جاء عن سعيد بن زيد وعن عبدالرحمن بن وهب عند الترمذي وأبي داود وأحمد والضياء المقدسي في المختارة، وفي هذه الأحاديث ضعف، وحسن إسناده العلامة الألباني كما في تحقيقه على الطحاوية (٧٢٧) وفي تحقيقه على المشكاة (٦١٠٩) وكذا في صحيح الجامع رقم (٥٠).

(٥) جاء في الصحيحين عن أنس أن رسول الله ﷺ قال لثابت: «ولكنك من أهل الجنة» وكذا فيهما عن ابن عباس في قوله: «سبقك بها عكاشة».

وجاء عن معاذ أن عبدالله بن سلام عاشر عشرة في الجنة قال: ما سمعت رسول الله ﷺ يقول لحي=

مَنْ وَرَدَ الخَبَرُ الصَّحِيحُ بِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ.

(وَيُقِرُّونَ بِمَا تَوَاتَرَ بِهِ النَّقْلُ على خلافة أصحاب رسول الله ﷺ عَنْ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه وَغَيْرِهِ مِنْ أَنَّ خَيْرَ هَذِهِ الأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، وَيُثَلِّثُونَ بِعُثْمَانَ، وَيُرَبِّعُونَ بِعَلِيٍّ رضي الله عنهم؛ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الآثَارُ، وَكَمَا أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَى تَقْدِيمِ عُثْمَانَ فِي البَيْعَةِ.

مَعَ أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ السُّنَّةِ كَانُوا قَدِ اخْتَلَفُوا فِي عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ رضي الله عنهما بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى تَقْدِيمِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ فَقَدَّمَ قَوْمٌ عُثْمَانَ وَسَكَتُوا، أَوْ رَبَّعُوا بِعَلِيٍّ، وَقَدَّمَ قَوْمٌ عَلِيًّا، وَقَوْمٌ تَوَقَّفُوا.

لَكِنِ اسْتَقَرَّ أَمْرُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى تَقْدِيمِ عُثْمَانَ، ثُمَّ عَلِيٍّ.

وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ المَسْأَلَةُ مَسْأَلَةُ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ لَيْسَتْ مِنَ الأُصُولِ الَّتِي يُضَلَّلُ المُخَالِفُ فِيهَا عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ.

لَكِنِ الَّتِي يُضَلَّلُ فِيهَا: مَسْأَلَةُ الخِلَافَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ أَنَّ الخَلِيفَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ.

وَمَنْ طَعَنَ فِي خِلَافَةِ أَحَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ؛ فَهُوَ أَضَلُّ مِنْ حِمَارِ أَهْلِهِ).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَيُؤْمِنُونَ بِمَا تَوَاتَرَ بِهِ النَّقْلُ عَنْ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنَّ خَيْرَ هَذِهِ الأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ)؛ فَقَدْ وَرَدَ أَنَّ عَلِيًّا[1] رضي الله عنه قَالَ ذَلِكَ عَلَى مِنْبَرِ الكُوفَةِ، وَسَمِعَهُ مِنْهُ الجَمُّ الغَفِيرُ؛ وَكَانَ يَقُولُ: (مَا مَاتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى عَلِمْنَا أَنَّ أَفْضَلَنَا بَعْدَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَمَا مَاتَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى عَلِمْنَا أَنَّ أَفْضَلَنَا بَعْدَهُ عُمَرُ)[2].

=يمشي إنه من أهل الجنة إلا لعبدالله بن سلام، متفق عليه.

وكذا عن معاذ أن عبدالله بن سلام عاشر عشرة في الجنة، أخرجه الترمذي، وصححه شيخنا الوادعي رحمه الله في الصحيح المسند (٢/ ٢٠٦).

(١) كما في صحيح البخاري برقم (٣٦٧١) عن محمد ابن الحنفية.

(٢) ضعيف كما في السنة لابن أبي عاصم (٢/ ٥٧٠).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَيُثَلِّثُونَ بِعُثْمَانَ، وَيُرَبِّعُونَ بِعَلِيٍّ..) إلخ؛ فَمَذْهَبُ جُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ تَرْتِيبَ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ فِي الفَضْلِ عَلَى حَسَبِ تَرْتِيبِهِمْ فِي الخِلَافَةِ، وَهُمْ لِهَذَا يُفَضِّلُونَ عُثْمَانَ عَلَى عَلِيٍّ، مُحْتَجِّينَ بِتَقْدِيمِ الصَّحَابَةِ عُثْمَانَ فِي البَيْعَةِ عَلَى عَلِيٍّ.

وَبَعْضُ أَهْلِ السُّنَّةِ يُفَضِّلُ عَلِيًّا؛ لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّ مَا وَرَدَ مِنَ الآثَارِ فِي مَزَايَا عَلِيٍّ وَمَنَاقِبِهِ أَكْثَرُ، وَبَعْضُهُمْ يَتَوَقَّفُ فِي ذَلِكَ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ؛ فَمَسْأَلَةُ التَّفْضِيلِ لَيْسَتْ كَمَا قَالَ المُؤَلِّفُ مِنْ مَسَائِلِ الأُصُولِ[1] الَّتِي يُضَلَّلُ فِيهَا المُخَالِفُ[2]، وَإِنَّمَا هِيَ مَسْأَلَةٌ فَرْعِيَّةٌ يَتَّسِعُ لَهَا الخِلَافُ.

وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الخِلَافَةِ؛ فَيَجِبُ الاعْتِقَادُ بِأَنَّ خِلَافَةَ عُثْمَانَ كَانَتْ صَحِيحَةً؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ بِمَشُورَةِ مِنَ السِّتَّةِ[3]، الَّذِينَ عَيَّنَهُمْ عُمَرُ رضي الله عنه لِيَخْتَارُوا الخَلِيفَةَ مِنْ بَعْدِهِ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ خِلَافَةَ عُثْمَانَ كَانَتْ بَاطِلَةً، وَأَنَّ عَلِيًّا كَانَ أَحَقَّ بِالخِلَافَةِ مِنْهُ؛ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ يَغْلِبُ عَلَيْهِ التَّشَيُّعُ؛ مَعَ مَا فِي قَوْلِهِ مِنْ إِزْرَاءٍ بِالمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ.

---

(١) تقسيم الدين إلى أصول وفروع تقسيم مبتدع محدث لا أصل له عند السلف، قال ابن القيم كما في مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٨٩): وكل تقسيم لا يشهد له الكتاب والسنة وأصول الشرع بالاعتبار، وقال: وادعوا الإجماع على هذا التفريق، ولا يحفظ ما جعلوه إجماعًا عن إمام من أئمة المسلمين ولا عن أحد من الصحابة والتابعين بل أئمة الإسلام على خلافه... ، وقال شيخ الإسلام كما في الفرقان (١٤٨): ولم يفرق أحد من السلف والأئمة بين أصول وفروع بل جعل الدين قسمين أصولًا وفروعًا لم يكن معروفًا في الصحابة والتابعين. اهـ.

(٢) وهذا القول ليس على إطلاقه من الشيخ رحمه الله، بل إذا كان الرجل من أهل السنة، ورأى اجتهادًا منه أن عليًّا أفضل من عثمان لأمور عنده، فيكون هذا مما وسع فيه الخلاف ومع ذلك فهو مخالف لإجماع الصحابة في تقديم عثمان على علي في الخلاف.

وأما إذا كان يقدم عليًّا أفضل من عثمان رضي الله عنه ففي هذه الأمور لا يقال: إن صاحبه معذور بل هو ممن يهجر ويبدع فهو كحال الشيعة الضلال، فتأمل.

(٣) وهم: (١) عبدالرحمن بن عوف، (٢) سعد بن أبي وقاص، (٣) عثمان، (٤) علي، (٥) طلحة، (٦) الزبير.

أخرج البخاري (٣٧٠٠) في قصة قتل عمر أنه قال: (ما أجد أحق بهذا الأمر من هؤلاء النفر أو الرهط الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ فسمى عليًّا وعثمان والزبير وطلحة وسعدًا وعبدالرحمن.

وَيُحِبُّونَ آلَ بَيْتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَيَتَوَلَّوْنَهُمْ، وَيَحْفَظُونَ فِيهِمْ وَصِيَّةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: حَيْثُ قَالَ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ[1]: «أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي»[2].

وَقَالَ أَيْضًا لِلْعَبَّاسِ عَمِّهِ وَقَدِ اشْتَكَى إِلَيْهِ أَنَّ بَعْضَ قُرَيْشٍ يَجْفُو بَنِي هَاشِمٍ فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحِبُّوكُمْ للهِ وَلِقَرَابَتِي»[3].

وَقَالَ: «إِنَّ اللهَ اصْطَفَى بَنِي إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ كِنَانَةَ قُرَيْشًا، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ»[4].

أَهْلُ بَيْتِهِ ﷺ هُمْ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ، وَهُمْ: آلُ عَلِيٍّ، وَآلُ جَعْفَرٍ، وَآلُ عَقِيلٍ، وَآلُ العَبَّاسِ، وَكُلُّهُمْ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، وَيَلْحَقُ بِهِمْ بَنُو الْمُطَّلِبِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّهُمْ لَمْ يُفَارِقُونَا جَاهِلِيَّةً وَلَا إِسْلَامًا»[5].

فَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ يَرْعَوْنَ لَهُمْ حُرْمَتَهُمْ وَقَرَابَتَهُمْ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ كَمَا يُحِبُّونَهُمْ لِإِسْلَامِهِمْ، وَسَبْقِهِمْ، وَحُسْنِ بَلَائِهِمْ فِي نُصْرَةِ دِينِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

(١) قال النووي: اسم لمكان بين مكة والمدينة به شجر كثير تصب له عين ماء، وهو قريب من الجحفة بضم الحاء وقيل بفتحها.
راجع: شرح مسلم (١٥/ ١٧٩)، شرح الواسطية للعثيمين (٢/ ٦٧٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٥/ ١٧٩) رقم (٢٤٠٨) عن زيد بن أرقم.

(٣) حديث ضعيف، أخرجه الإمام أحمد (١/ ٢٠٧) وفي الترمذي (٣٧٥٨) أخرجه عبد الله في زوائده على المسند والحاكم كلهم من طريق يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف من حديث المطلب، وجاء عن ابن عباس واختلف عليه فيه، والصحيح أنه مرسل كما في المصنف لابن أبي شيبة (١٢/ ١٠٩) عن أبي الضحى عن ابن عباس مرسلًا.

(٤) أخرجه مسلم رقم (٢٢٧٦) (١٥/ ٣٦) شرح النووي، من حديث واثلة بن الأسقع.

(٥) الحديث بهذا اللفظ عند ابن إسحاق كما قاله ابن حجر، وجاء عند أبي داود برقم (٢٩٨٠) والنسائي (٢/ ١٧٨) وابن ماجة (٢٨٨١) والشافعي في الأم (١١٦٠) وأبو عبيد في الأموال (٨٤٢) وفي غيرها، وصححه الشيخ الألباني في الإرواء (١٢٤٢).
وبنحوه عند البخاري برقم (٣١٤٠، ٣٥٠٢، ٤٢٢٩) واللفظ الأول فيه عنعنة ابن إسحاق مع أنه مدلس، ولكن صرح بالسماع كما عند الطبري والبيهقي في سننه، وخرجت هذا الحديث بأوسع من هذا في تحقيقي على كتاب الرسالة.

وَ (غَدِيرُ خُمٍّ) بِضَمِّ الخَاءِ قِيلَ: اسْمُ رَجُلٍ صَبَّاغٍ أُضِيفَ إِلَيْهِ الغَدِيرُ الَّذِي بَيْنَ مَكَّةَ وَالمَدِينَةِ بِالجُحْفَةِ.

وَقِيلَ: خُمٌّ اسْمُ غَيْضَةٍ هُنَاكَ نُسِبَ إِلَيْهَا الغَدِيرُ، وَالغَيْضَةُ: الشَّجَرُ المُلْتَفُّ.

وَأَمَّا «قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعَمِّهِ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحِبُّوكُمْ للهِ وَلِقَرَابَتِي»؛ فَمَعْنَاهُ: لَا يَتِمُّ إِيمَانُ أَحَدٍ حَتَّى يُحِبَّ أَهْلَ بَيْتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ للهِ أَوَّلًا: لِأَنَّهُمْ مِنْ أَوْلِيَائِهِ وَأَهْلِ طَاعَتِهِ الَّذِينَ تَجِبُ مَحَبَّتُهُمْ وَمُوَالَاتُهُمْ فِيهِ، وَثَانِيًا: لِمَكَانِهِمْ مِنْ رَسُولِ اللهِ، وَاتِّصَالِ نَسَبِهِمْ بِهِ، وَيَتَوَلَّوْنَ أَزْوَاجَ رَسُولِ اللهِ ﷺ أُمَّهَاتِ المُؤْمِنِينَ، وَيُؤْمِنُونَ بِأَنَّهُنَّ أَزْوَاجُهُ فِي الآخِرَةِ: خُصُوصًا خَدِيجَةَ رضي الله عنها أُمَّ أَكْثَرِ أَوْلَادِهِ، وَأَوَّلَ مَنْ آمَنَ بِهِ وَعَاضَدَهُ عَلَى أَمْرِهِ، وَكَانَ لَهَا مِنْهُ المَنْزِلَةُ العَالِيَةُ.

وَالصِّدِّيقَةَ بِنْتَ الصِّدِّيقِ رضي الله عنها، الَّتِي قَالَ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ: «فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ»[1].

أَزْوَاجُهُ ﷺ هُنَّ مَنْ تَزَوَّجَهُنَّ بِنِكَاحٍ، فَأَوَّلُهُنَّ خَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ رضي الله عنها، تَزَوَّجَهَا بِمَكَّةَ قَبْلَ البِعْثَةِ، وَكَانَتْ سِنُّهُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ، وَكَانَتْ هِيَ تَكْبُرُهُ بِخَمْسَةَ عَشَرَ عَامًا، وَلَمْ يَتَزَوَّجْ عَلَيْهَا حَتَّى تُوُفِّيَتْ، وَقَدْ رُزِقَ مِنْهَا بِكُلِّ أَوْلَادِهِ إِلَّا إِبْرَاهِيمَ، وَكَانَتْ أَوَّلَ مَنْ آمَنَ بِهِ، وَقَوَّاهُ عَلَى احْتِمَالِ أَعْبَاءِ الرِّسَالَةِ، وَقَدْ مَاتَتْ قَبْلَ الهِجْرَةِ بِثَلَاثِ سِنِينَ عَنْ خَمْسٍ وَسِتِّينَ سَنَةً، فَتَزَوَّجَ بَعْدَهَا سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ (رضي الله عنها).

وَعَقَدَ عَلَى عَائِشَةَ رضي الله عنها، وَكَانَتْ بِنْتَ سِتِّ سِنِينَ، حَتَّى إِذَا هَاجَرَ إِلَى المَدِينَةِ بَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ، وَمِنْ زَوْجَاتِهِ أَيْضًا أُمُّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، تَزَوَّجَهَا بَعْدَ زَوْجِهَا أَبِي سَلَمَةَ.

وَزَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ تَطْلِيقِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ لَهَا، أَوْ عَلَى الأَصَحِّ زَوَّجَهُ اللهُ إِيَّاهَا[2].

---

(١) متفق عليه، من حديث أبي موسى الأشعري رواه البخاري برقم (٣٤١١) ومسلم (٢٤٣١) وكذا جاء عن أنس في الصحيحين عند البخاري رقم (٣٧٧٠)، ومسلم (٢٤٤٦) (١٥/ ٢١٠) شرح النووي.

(٢) وقال إسماعيل الأنصاري: لا يليق التعبير بعبارة (أو على الأصح) بل الواجب أن يقال تزوجها بعد=

وَجُوَيْرِيَةُ بِنْتُ الحَارِثِ، وَصَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ، وَحَفْصَةُ بِنْتُ عُمَرَ، وَزَيْنَبُ بِنْتُ خُزَيْمَةَ، وَكُلُّهُنَّ أُمَّهَاتُ المُؤْمِنِينَ، وَهُنَّ أَزْوَاجُهُ ﷺ فِي الآخِرَةِ، وَأَفْضَلُهُنَّ عَلَى الإِطْلَاقِ خَدِيجَةُ وَعَائِشَةُ رضي الله عنهما(١).

=تطليق زيد بن حارثة لها زوجه الله إياها؛ لأن ذلك الموافق لقوله تعالى: ﴿زَوَّجْنَٰكَهَا﴾.

(١) قال ابن تيمية: إن سبق خديجة وتأثيرها في أول الإسلام ونصرها، وقيامها في الدين لم تشركها فيه عائشة ولا غيرها من أمهات المؤمنين.

وتأثير عائشة في آخر الإسلام، وحمل الدين وتبليغه إلى الأمة، وإدراكها من العلم ما لم تشركها فيه خديجة ولا غيرها مما تميزت به على غيرها.

واختار الذهبي ومال إلى أن الأفضل هي خديجة رضي الله عنها.

وكذا توقف بعض العلماء في التفضيل كابن كثير في البداية والنهاية.

قال العثيمين تعليقًا على الهراس في الطبعة القديمة: قوله: (وأفضلهم خديجة ثم عائشة) صريح في ترتيب التفاضل بين خديجة وعائشة، ولا شك أن خديجة رضي الله عنها أفضل زوجات النبي ﷺ، أما أيهما أفضل، فالصواب أن يقال: من كثرة الثواب والأجر، فهذا علمه إلى الله سبحانه وتعالى، وأما من جهة نفع الأمة والقيام بدين الله ونصرته فلكل واحدة منهم مزية تختص بها وكل واحدة منهما قامت بما ينبغي أن تقوم به، فخديجة رضي الله عنها قامت في أول الأمر مما لم تقم به عائشة من تحمل لأعباء الرسول ﷺ ومناصرته وشد أزره وتقويته ماديًّا ومعنويًّا، وعائشة رضي الله عنها قامت في آخر الأمر بما لم تقم به خديجة من تعليم الأمة وتبليغ الدين ونشره فكم من سنة حفظتها على الأمة وكم من عمل أظهرته رضي الله عنها، وأما من جهة دلالة النصوص على فضل إحداهما على الأخرى، فإني أسوق هنا بإذن الله ما قد عرفته في ذلك.

قلت: ثم ذكر رحمه الله ثلاثة أحاديث ثم قال: قال ابن كثير (٢/ ٦١) من كتاب البداية والنهاية: بعد ذكر حديث الشيخين: فهذا لا ينفي كمال غيرها في هذه الأمة كخديجة وفاطمة رضي الله عنهما، وأما عائشة فهي أفضل من خديجة في قول طائفة من علماء السلف والخلف، والأحسن الوقف لأن قوله ﷺ: «وفضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام» يحتمل أن يكون عامًّا بالنسبة إلى المذكورات وغيرهن، ويحتمل أن يكون عامًّا بالنسبة إلى ما عدا المذكورات والله أعلم بمعناه.

ومن ثم عبر شيخ الإسلام رحمه الله بعبارة تقتضي اشتراكهما في الفضل على بقية زوجات النبي ﷺ من غير ترتيب بينهما وقد تبعه الشارح في الطبعة الثانية حيث عبر بالواو فقال: (وأفضلهن على الإطلاق خديجة وعائشة رضي الله عنهما). اهـ.

قلت: أما فاطمة رضي الله عنها فهي أفضل نساء العالمين على أي إطلاق، نقل هذا إجماعًا، كما نقله الحافظ ابن حجر في شرح حديث: «فضل عائشة على النساء...» رقم (٥٤١٩، ٥٤٢٨).

وَيَتَبَرَّؤُونَ مِنْ طَرِيقَةِ الرَّوَافِضِ الَّذِينَ يُبْغِضُونَ الصَّحَابَةَ وَيَسُبُّونَهُمْ.

وَطَرِيقَةِ النَّوَاصِبِ الَّذِينَ يُؤْذُونَ أَهْلَ الْبَيْتِ بِقَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ[1].

وَيُمْسِكُونَ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ هَذِهِ الآثَارَ الْمَرْوِيَّةَ فِي مَسَاوِيهِمْ مِنْهَا مَا هُوَ كَذِبٌ، وَمِنْهَا مَا قَدْ زِيدَ فِيهِ وَنُقِصَ وَغُيِّرَ عَنْ وَجْهِهِ، وَالصَّحِيحُ مِنْهُ هُمْ فِيهِ مَعْذُورُونَ: إِمَّا مُجْتَهِدُونَ مُصِيبُونَ، وَإِمَّا مُجْتَهِدُونَ مُخْطِئُونَ.

وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ لَا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مَعْصُومٌ عَنْ كَبَائِرِ الإِثْمِ وَصَغَائِرِهِ، بَل يَجُوزُ عَلَيْهِمُ الذُّنُوبُ فِي الْجُمْلَةِ.

وَلَهُمْ مِنَ السَّوَابِقِ وَالْفَضَائِلِ مَا يُوجِبُ مَغْفِرَةَ مَا يَصْدُرُ مِنْهُمْ إِنْ صَدَرَ، حَتَّى إِنَّهُمْ يُغْفَرُ لَهُمْ مِنَ السَّيِّئَاتِ مَا لَا يُغْفَرُ لِمَنْ بَعْدَهُمْ؛ لِأَنَّ لَهُمْ مِنَ الْحَسَنَاتِ الَّتِي تَمْحُو السَّيِّئَاتِ مَا لَيْسَ لِمَنْ بَعْدَهُمْ.

وَقَدْ ثَبَتَ بِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ، وَأَنَّ الْمُدَّ مِنْ أَحَدِهِمْ إِذَا تَصَدَّقَ بِهِ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ جَبَلِ أُحُدٍ ذَهَبًا مِمَّنْ بَعْدَهُمْ.

ثُمَّ إِذَا كَانَ قَدْ صَدَرَ مِنْ أَحَدِهِمْ ذَنْبٌ؛ فَيَكُونُ قَدْ تَابَ مِنْهُ، أَوْ أَتَى بِحَسَنَاتٍ تَمْحُوهُ، أَوْ غُفِرَ لَهُ؛ بِفَضْلِ سَابِقَتِهِ، أَوْ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّذِي هُمْ أَحَقُّ النَّاسِ بِشَفَاعَتِهِ،

---

(١) قال الإمام الدارمي في معرض ثنائه على الصحابة: فهم عدول مؤتمنون على عهد رسول الله ﷺ والمجروح من جرحهم، والطعن فيهم يلزم منه أربع أمور: (١) القدح في الله عز وجل، (٢) القدح في رسوله ﷺ. (٣) القدح في الشرع، (٤) القدح في الصحابة.

قال ابن قدامة: ومن السنة تولي أصحاب رسول الله ﷺ ومحبتهم وذكر محاسنهم والترحم عليهم والاستغفار لهم، والكف عن ذكر مساوئهم وما شجر بينهم، واعتقاد فضلهم ومعرفة سابقتهم، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾.

والكلام في حكم سبهم فصل فيه شيخ الإسلام في كتابه النافع: الصارم المسلول وبين فيه جميع الأحكام المتعلقة بمن سب الصحابة كأفراد أو ككل أو معظم ومن طعن في أزواج رسول الله صلوات الله وسلامه عليه

أَوِ ابْتُلِيَ بِبَلَاءٍ فِي الدُّنْيَا كُفِّرَ بِهِ عَنْهُ.

فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الذُّنُوبِ الْمُحَقَّقَةِ؛ فَكَيْفَ الأُمُورُ الَّتِي كَانُوا فِيهَا مُجْتَهِدِينَ: إِنْ أَصَابُوا؛ فَلَهُمْ أَجْرَانِ، وَإِنْ أَخْطَؤوا؛ فَلَهُمْ أَجْرٌ وَاحِدٌ، وَالخَطَأُ مَغْفُورٌ.

ثُمَّ إِنَّ القَدْرَ الَّذِي يُنْكَرُ مِنْ فِعْلِ بَعْضِهِمْ قَلِيلٌ نَزْرٌ مَغْفُورٌ فِي جَنْبِ فَضَائِلِ القَوْمِ وَمَحَاسِنِهِمْ؛ مِنَ الإِيمَانِ بِاللهِ وَرَسُولِهِ، وَالجِهَادِ فِي سَبِيلِهِ، وَالهِجْرَةِ، وَالنُّصْرَةِ، وَالعِلْمِ النَّافِعِ، وَالعَمَلِ الصَّالِحِ.

وَمَنْ نَظَرَ فِي سِيرَةِ القَوْمِ بِعِلْمٍ وَبَصِيرَةٍ، وَمَا مَنَّ اللهُ عَلَيْهِمْ بِهِ مِنَ الفَضَائِلِ؛ عَلِمَ يَقِينًا أَنَّهُمْ خَيْرُ الخَلْقِ بَعْدَ الأَنْبِيَاءِ، لَا كَانَ وَلَا يَكُونُ مِثْلُهُمْ، وَأَنَّهُمُ الصَّفْوَةُ مِنْ قُرُونِ هَذِهِ الأُمَّةِ الَّتِي هِيَ خَيْرُ الأُمَمِ وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللهِ.

يُرِيدُ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ يَتَبَرَّؤُونَ مِنْ طَرِيقَةِ الرَّوَافِضِ الَّتِي هِيَ الغُلُوُّ فِي عَلِيٍّ وَأَهْلِ بَيْتِهِ، وَبُغْضُ مَنْ عَدَاهُ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ، وَسَبُّهُمْ، وَتَكْفِيرُهُمْ.

وَأَوَّلُ مَنْ سَمَّاهُمْ بِذَلِكَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللهُ لِأَنَّهُمْ لَمَّا طَلَبُوا مِنْهُ أَنْ يَتَبَرَّأَ مِنْ إِمَامَةِ الشَّيْخَيْنِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ لِيُبَايِعُوهُ أَبَى ذَلِكَ، فَتَفَرَّقُوا عَنْهُ، فَقَالَ: (رَفَضْتُمُونِي)، فَمِنْ يَوْمَئِذٍ قِيلَ لَهُمْ: رَافِضَةٌ.

وَهُمْ فِرَقٌ كَثِيرَةٌ: مِنْهُمُ الغَالِيَةُ، وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ.

وَيَتَبَرَّؤُونَ كَذَلِكَ مِنْ طَرِيقَةِ النَّوَاصِبِ الَّذِينَ نَاصَبُوا أَهْلَ بَيْتِ النُّبُوَّةِ العَدَاءَ لِأَسْبَابٍ وَأُمُورٍ سِيَاسِيَّةٍ مَعْرُوفَةٍ، وَلَمْ يَعُدْ لِهَؤُلَاءِ وُجُودٌ الآنَ.

وَيُمْسِكُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ عَنِ الخَوْضِ فِيمَا وَقَعَ مِنْ نِزَاعٍ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم[1]؛ لَا

---

(١) قال ابن تيمية: وأما أهل السنة فمتفقون على عدالة القوم، ثم لهم في التصويب والتخطئة مذاهب لأصحابنا وغيرهم:

أحدها: أن المصيب علي فقط، والثاني: الجميع مصيبون. والثالث: المصيب واحد لا بعينه. والرابع: الإمساك عما شجر بينهم مطلقًا، مع العلم بأن عليًا وأصحابه هم أولى الطائفتين بالحق، كما في حديث أبي سعيد لما قال النبي ﷺ: «تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين، فيقتلهم أولى الطائفتين بالحق»=

سِيَّمَا مَا وَقَعَ بَيْنَ عَلِيٍّ وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ بَعْدَ مَقْتَلِ عُثْمَانَ، وَمَا وَقَعَ بَعْدَ ذَلِكَ بَيْنَ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ وَعَمْرِو بْنِ العَاصِ وَغَيْرِهِمْ، وَيَرَوْنَ أَنَّ الآثَارَ المَرْوِيَّةَ فِي مَسَاوِئِهِمْ أَكْثَرُهَا كَذِبٌ أَوْ مُحَرَّفٌ عَنْ وَجْهِهِ، وَأَمَّا الصَّحِيحُ مِنْهَا؛ فَيَعْذِرُونَهُمْ فِيهِ، وَيَقُولُونَ: إِنَّهُمْ مُتَأَوِّلُونَ مُجْتَهِدُونَ.

وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ لَا يَدَّعُونَ لَهُمُ العِصْمَةَ مِنْ كِبَارِ الذُّنُوبِ وَصِغَارِهَا[1]، وَلَكِنَّ مَا لَهُمْ مِنَ السَّوَابِقِ وَالفَضَائِلِ وَصُحْبَةِ رَسُولِ الله ﷺ وَالجِهَادِ مَعَهُ قَدْ يُوجِبُ مَغْفِرَةَ مَا يَصْدُرُ مِنْهُمْ مِنْ زَلَّاتٍ؛ فَهُمْ بِشَهَادَةِ رَسُولِ الله ﷺ خَيْرُ القُرُونِ[2]، وَأَفْضَلُهَا، وَمُدُّ أَحَدِهِمْ أَوْ نَصِيفُهُ أَفْضَلُ مِنْ جَبَلِ أُحُدٍ ذَهَبًا يَتَصَدَّقُ بِهِ مَنْ بَعْدَهُمْ[3]، فَسَيِّئَاتُهُمْ مَغْفُورَةٌ إِلَى جَانِبِ حَسَنَاتِهِمُ الكَثِيرَةِ.

=وهذا في حرب أهل الشام، والأحاديث تدل على أن حرب الجمل فتنة، وأن القتال فيها أولى، فعلى هذا نصوص أحمد وأكثر أهل السنة، وذلك الشجار بالألسنة والأيدي أصل لما جرى بين الأمة بعد ذلك، في الدين والدنيا، فليعتبر العاقل بذلك وهو مذهب أهل السنة والجماعة.

راجع: الفتاوى (٣٥/ ٥٠).

(١) قال ابن تيمية: وسائر أهل السنة والجماعة وأئمة الدين لا يعتقدون عصمة أحد من الصحابة ولا القرابة ولا السابقين ولا غيرهم، بل يجوز عندهم وقوع الذنوب منهم، والله تعالى يغفر لهم بالتوبة، ويرفع بها درجاتهم، ويغفر لهم بحسنات ماحية أو بغير ذلك من الأسباب، قال تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾ لَهُم مَّا يَشَاءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ ﴿٣٤﴾ لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٣٥﴾﴾ فأما الصديقون والشهداء والصالحون فليسوا بمعصومين وهذا في الذنوب المحققة.

راجع: الفتاوى (٣٥/ ٦٩).

(٢) الحديث المتفق عليه، عن عمران بن حصين رضي الله عنه رواه البخاري برقم (٢٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٥)،= =وكذا جاء عن ابن مسعود كما رواه البخاري رقم (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣)، وكذا رواه مسلم عن أبي هريرة رقم (٢٥٣٤).

وجاء عن عائشة رضي الله عنها برقم (٢٥٣٦)، قال النووي (٨/ ٧٥): وهذا الإسناد مما استدركه الدارقطني فقال: إنما روى البهي عن عروة عن عائشة قال القاضي: قد صححوا روايته عن عائشة وقد ذكر البخاري روايته عن عائشة.اهـ.

(٣) تقدم هذا في حديث أبي سعيد «لا تسبوا أصحابي» متفق عليه.

يُرِيدُ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ الله أَنْ يَنْفِيَ عَنِ الصَّحَابَةِ ﷺ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمْ قَدْ مَاتَ مُصِرًّا عَلَى مَا يُوجِبُ سَخَطَ الله عَلَيْهِ مِنَ الذُّنُوبِ، بَل إِذَا كَانَ قَدْ صَدَرَ الذَّنْبُ مِنْ أَحَدِهِمْ فِعْلًا؛ فَلَا يَخْلُو عَنْ أَحَدِ هَذِهِ الأُمُورِ الَّتِي ذَكَرَهَا؛ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ تَابَ مِنْهُ قَبْلَ المَوْتِ، أَوْ أَتَى بِحَسَنَاتٍ تُذْهِبُهُ وَتَمْحُوهُ، أَوْ غُفِرَ لَهُ بِفَضْلِ سَالِفَتِهِ فِي الإِسْلَامِ؛ كَمَا غُفِرَ لِأَهْلِ بَدْرٍ وَأَصْحَابِ الشَّجَرَةِ، أَوْ بِشَفَاعَةِ رَسُولِ الله ﷺ، وَهُمْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِهِ، وَأَحَقُّهُمْ بِهَا، أَوِ ابْتُلِيَ بِبَلَاءٍ فِي الدُّنْيَا فِي نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ وَلَدِهِ فَكُفِّرَ عَنْهُ بِهِ.

فَإِذَا كَانَ هَذَا هُوَ مَا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ فِيهِمْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا ارْتَكَبُوهُ مِنَ الذُّنُوبِ المُحَقَّقَةِ؛ فَكَيْفَ فِي الأُمُورِ الَّتِي هِيَ مَوْضِعُ اجْتِهَادٍ وَالخَطَأُ فِيهَا مَغْفُورٌ[1].

ثُمَّ إِذَا قِيسَ هَذَا الَّذِي أَخْطَئُوا فِيهِ إِلَى جَانِبِ مَا لَهُمْ مِنْ مَحَاسِنَ وَفَضَائِلَ؛ لَمْ يَعْدُ أَنْ يَكُونَ قَطْرَةً فِي بَحْرٍ.

فَالله الَّذِي اخْتَارَ نَبِيَّهُ ﷺ هُوَ الَّذِي اخْتَارَ لَهُ هَؤُلَاءِ الأَصْحَابَ، فَهُمْ خَيْرُ الخَلْقِ بَعْدَ الأَنْبِيَاءِ، وَالصَّفْوَةُ المُخْتَارَةُ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ الَّتِي هِيَ أَفْضَلُ الأُمَمِ.

وَمَنْ تَأَمَّلَ كَلَامَ المُؤَلِّفِ رَحِمَهُ الله فِي شَأْنِ الصَّحَابَةِ عَجِبَ أَشَدَّ العَجَبِ مِمَّا يَرْمِيهِ بِهِ الجَهَلَةُ المُتَعَصِّبُونَ، وَادِّعَائِهِمْ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَتَهَجَّمُ عَلَى أَقْدَارِهِمْ، وَيَغُضُّ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَيَخْرِقُ إِجْمَاعَهُمْ.. إِلَى آخِرِ مَا قَالُوهُ مِنْ مَزَاعِمَ وَمُفْتَرَيَاتٍ.

وَمِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ: التَّصْدِيقُ بِكَرَامَاتِ الأَوْلِيَاءِ[2] وَمَا يُجْرِي الله عَلَى أَيْدِيهِمْ مِنْ خَوَارِقِ العَادَاتِ فِي أَنْوَاعِ العُلُومِ وَالمُكَاشَفَاتِ وَأَنْوَاعِ القُدْرَةِ وَالتَّأْثِيرَاتِ، كَالمَأْثُورِ

---

(١) قال شيخ الإسلام: وأما ما اجتهدوا فيه، فتارة يصيبون وتارة يخطئون، فإذا اجتهدوا فأصابوا فلهم أجران، وإذا اجتهدوا وأخطؤوا فلهم أجر على اجتهادهم، وخطؤهم مغفور لهم. اهـ

راجع: الفتاوى (٣٥/ ٦٩).

(٢) قال ابن حجر: والمشهور عند أهل السنة إثبات الكرامات مطلقًا.

وقال ابن تيمية: فإن كرامات الصالحين إنما تكون لأولياء الله المتقين، الذين قال الله فيهم: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾.

راجع: فتح الباري (٧/ ٣٨٣)، الفتاوى (١١/ ٢٨٧).

عَنْ سَالِفِ الأُمَمِ فِي سُورَةِ الكَهْفِ وَغَيْرِهَا، وَعَنْ صَدْرِ هَذِهِ الأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَسَائِرِ قُرُونِ الأُمَّةِ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِيهَا إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ.

وَقَدْ تَوَاتَرَتْ نُصُوصُ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَدَلَّتِ الوَقَائِعُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا عَلَى وُقُوعِ كَرَامَاتِ الله لِأَوْلِيَائِهِ المُتَّبِعِينَ لِهَدْيِ أَنْبِيَائِهِمْ.

وَالكَرَامَةُ أَمْرٌ خَارِقٌ لِلعَادَةِ[١]، يُجْرِيهِ الله عَلَى يَدِ وَلِيٍّ مِنْ أَوْلِيَائِهِ[٢]؛ مَعُونَةً لَهُ عَلَى أَمْرٍ دِينِيٍّ أَوْ دُنْيَوِيٍّ.

وَيُفَرَّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ المُعْجِزَةِ بِأَنَّ المُعْجِزَةَ تَكُونُ مَقْرُونَةً بِدَعْوَى الرِّسَالَةِ، بِخِلَافِ الكَرَامَةِ.

وَيَتَضَمَّنُ وُقُوعُ هَذِهِ الكَرَامَاتِ حِكَمًا وَمَصَالِحَ كَثِيرَةً؛ أَهَمُّهَا:

أَوَّلًا: أَنَّهَا كَالمُعْجِزَةِ[٣]، تَدُلُّ أَعْظَمَ دَلَالَةٍ عَلَى كَمَالِ قُدْرَةِ الله، وَنُفُوذِ مَشِيئَتِهِ، وَأَنَّهُ

---

(١) والناس في خوارق العادات على ثلاثة أصناف:

(١) قسم يكذب وجود ذلك لغير الأنبياء وربما صدق به مجملًا، وكذب ما يذكر له عن كثير من الناس لكونه عنده ليس من الأولياء.

(٢) ومنهم من يظن أن كل من كان له نوع من خرق العادة كان وليًّا لله.

(٣) والصواب هو أن معهم من ينصرهم من جنسهم لا من أولياء الله عز وجل، وهؤلاء العباد والزهاد الذين ليسوا من أولياء الله المتقين المتبعين للكتاب والسنة تقترن بهم الشياطين.

راجع: الفتاوى (١١/ ٢٩٥).

(٢) ضابط الولي:

قال ابن تيمية: بل يعتبر أولياء الله بصفاتهم وأفعالهم وأحوالهم التي دل عليها الكتاب والسنة ويعرفون بنور الإيمان والقرآن وبحقائق الإيمان الباطنة وشرائع الإسلام الظاهرة، وقال: إن ولي الله لا يخالف في شيء ولو كان هذا الرجل من أكبر أولياء الله.

راجع: الفتاوى (١١/ ٢١٣، ٢١٤).

(٣) قال ابن تيمية: وإن كان اسم المعجزة يعم كل خارق للعادة في اللغة وعرف الأئمة المتقدمين، كالإمام أحمد بن حنبل وغيره ويسمونها الآيات ولكن كثيرًا من المتأخرين يفرق في اللفظ بينهما فيجعل المعجزة للنبي والكرامة للولي، وجماعها الأمر الخارق للعادة.

راجع: الفتاوى (١١/ ٢١٢).

فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ، وَأَنَّ لَهُ فَوْقَ هَذِهِ السُّنَنِ وَالأَسْبَابِ المُعْتَادَةِ سُنَنًا أُخْرَى لَا يَقَعُ عَلَيْهَا عِلْمُ البَشَرِ، وَلَا تُدْرِكُهَا أَعْمَالُهُمْ.

فَمِنْ ذَلِكَ قِصَّةُ أَصْحَابِ الكَهْفِ، وَالنَّوْمُ الَّذِي أَوْقَعَهُ اللهُ بِهِمْ فِي تِلْكَ المُدَّةِ الطَّوِيلَةِ، مَعَ حِفْظِهِ تَعَالَى لِأَبْدَانِهِمْ مِنَ التَّحَلُّلِ وَالفَنَاءِ.

وَمِنْهَا مَا أَكْرَمَ اللهُ بِهِ مَرْيَمَ بِنْتَ عِمْرَانَ مِنْ إِيصَالِ الرِّزْقِ إِلَيْهَا وَهِيَ فِي المِحْرَابِ؛ حَتَّى عَجِبَ مِنْ ذَلِكَ زَكَرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَسَأَلَهَا: أَنَّى لَكِ هَذَا.

وَكَذَلِكَ حَمْلُهَا بِعِيسَى بِلَا أَبٍ، وَوِلَادَتُهَا إِيَّاهُ، وَكَلَامُهُ فِي المَهْدِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

ثَانِيًا: أَنَّ وُقُوعَ كَرَامَاتِ الأَوْلِيَاءِ هُوَ فِي الحَقِيقَةِ مُعْجِزَةٌ لِلأَنْبِيَاءِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الكَرَامَاتِ لَمْ تَحْصُل لَهُمْ إِلَّا بِبَرَكَةِ مُتَابَعَتِهِمْ لِأَنْبِيَائِهِمْ، وَسَيْرِهِمْ عَلَى هَدْيِهِمْ.

ثَالِثًا: أَنَّ كَرَامَاتِ الأَوْلِيَاءِ هِيَ البُشْرَى الَّتِي عَجَّلَهَا اللهُ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا؛ فَإِنَّ المُرَادَ بِالبُشْرَى كُلُّ أَمْرٍ يَدُلُّ عَلَى وِلَايَتِهِمْ وَحُسْنِ عَاقِبَتِهِمْ، وَمِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ الكَرَامَاتُ.

هَذَا؛ وَلَمْ تَزَلِ الكَرَامَاتُ مَوْجُودَةً لَمْ تَنْقَطِعْ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، وَالمُشَاهَدَةُ أَكْبَرُ دَلِيلٍ[1].

وَأَنْكَرَتِ الفَلَاسِفَةُ كَرَامَاتِ الأَوْلِيَاءِ كَمَا أَنْكَرُوا مُعْجِزَاتِ الأَنْبِيَاءِ، وَأَنْكَرَتِ الكَرَامَاتِ أَيْضًا المُعْتَزِلَةُ، وَبَعْضُ الأَشَاعِرَةِ؛ بِدَعْوَى التِبَاسِهَا بِالمُعْجِزَةِ، وَهِيَ دَعْوَى بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّ الكَرَامَةَ كَمَا قُلْنَا لَا تَقْتَرِنُ بِدَعْوَى الرِّسَالَةِ.

لَكِنْ يَجِبُ التَّنَبُّهُ إِلَى أَنَّ مَا يَقُومُ بِهِ الدَّجَاجِلَةُ وَالمُشَعْوِذُونَ مِنْ أَصْحَابِ الطُّرُقِ المُبْتَدَعَةِ الَّذِينَ يُسَمُّونَ أَنْفُسَهُمْ بِالمُتَصَوِّفَةِ مِنْ أَعْمَالٍ وَمَخَارِيقَ شَيْطَانِيَّةٍ[2]؛ كَدُخُولِ النَّارِ،

---

(١) ومما شاهدنا -والله على ما نقول شهيد- كرامة لشيخنا مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله حين أجرى الله سبحانه على يديه الدعوة السلفية الصافية النقية حتى بلغت الآفاق، وطارت بها الأقطار، حتى قال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله: إن هذه الدعوة التي جددها الشيخ مقبل لم نعهدها حتى في زمن عبدالرزاق الصنعاني. اهـ. كلامه بمعناه حفظه الله تعالى.

(٢) قال ابن تيمية: فهؤلاء المبتدعون المخالفون للكتاب والسنة أحوالهم ليست من كرامات الصالحين.=

وَضَرْبِ أَنْفُسِهِمْ بِالسِّلَاحِ، وَالإِمْسَاكِ بِالثَّعَابِينِ، وَالإِخْبَارِ بِالغَيْبِ.. إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ؛ لَيْسَ مِنَ الكَرَامَاتِ فِي شَيْءٍ؛ فَإِنَّ الكَرَامَةَ إِنَّمَا تَكُونُ لِأَوْلِيَاءِ اللهِ بِحَقٍّ، وَهَؤُلَاءِ أَوْلِيَاءُ الشَّيْطَانِ.

(فَصْلٌ)

ثُمَّ مِنْ طَرِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ اتِّبَاعُ آثَارِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَاتِّبَاعُ سَبِيلِ السَّابِقِينَ الأَوَّلِينَ مِنَ المُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ، وَاتِّبَاعُ وَصِيَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، حَيْثُ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»[1].

وَيَعْلَمُونَ أَنَّ أَصْدَقَ الكَلَامِ كَلَامُ اللهِ، وَخَيْرَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَيُؤْثِرُونَ كَلَامَ اللهِ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ كَلَامِ أَصْنَافِ النَّاسِ، وَيُقَدِّمُونَ هَدْيَ مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى هَدْيِ كُلِّ أَحَدٍ.

وَلِهَذَا سُمُّوا أَهْلَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَسُمُّوا أَهْلَ الجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّ الجَمَاعَةَ هِيَ الِاجْتِمَاعُ، وَضِدُّهَا الفُرْقَةُ، وَإِنْ كَانَ لَفْظُ الجَمَاعَةِ قَدْ صَارَ اسْمًا لِنَفْسِ القَوْمِ المُجْتَمِعِينَ.

وَالإِجْمَاعُ[2] هُوَ الأَصْلُ الثَّالِثُ الَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي العِلْمِ وَالدِّينِ.

=وقال: وهذه الأحوال تعرض لهم عند فعل ما يأمر به الشيطان مثل السماع البدعي -سماع المكاء، والتصدية وغير ذلك- فإن الذين يتخذون ذلك قربة ودينًا تتحرك به قلوبهم.

راجع: الفتاوى (١١/ ٢٨٧، ٦٦٥).

(١) الحديث أخرجه أحمد (٤/ ١٢٦) وأبو داود (٤٦٠٧) والترمذي (٢٦٧٦) وابن ماجه (٤٢) وغيرهم من حديث العرباض بن سارية، وصححه الشيخ الألباني كما في صحيح أبي داود (٣/ ١١٨) وصححه العلامة الوادعي في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (٢/ ٧٥).

(٢) الإجماع في اللغة: الاتفاق والعزم، قال الله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ﴾.

واصطلاحًا: اتفاق مجتهدو عصر من العصور من أمة محمد ﷺ بعد وفاته على أمر شرعي.

مسألة: هل الإجماع حجة؟

يحتاج الجواب إلى شيء من التفصيل، فالإجماع على قسمين: إجماع قطعي، وإجماع ظني.

فالقطعي: هو المعلوم ثبوته قطعًا بدون شك كوجوب الصلاة والزكاة وغيرهما من أركان الإسلام، وكالأمور العقدية والتوحيد. =

وَهُمْ يَزِنُونَ بِهَذِهِ الْأُصُولِ الثَّلَاثَةِ جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ مِنْ أَقْوَالٍ وَأَعْمَالٍ بَاطِنَةٍ أَوْ ظَاهِرَةٍ مِمَّا لَهُ تَعَلُّقٌ بِالدِّينِ.

وَالإِجْمَاعُ الَّذِي يَنْضَبِطُ هُوَ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ؛ إِذْ بَعْدَهُمْ كَثُرَ الِاخْتِلَافُ، وَانْتَشَرَ فِي الأُمَّةِ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ مِنْ طَرِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ..) إلخ؛ هَذَا بَيَانُ الْمَنْهَجِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي اسْتِنْبَاطِ الأَحْكَامِ الدِّينِيَّةِ كُلِّهَا، أُصُولِهَا وَفُرُوعِهَا، بَعْدَ طَرِيقَتِهِمْ فِي مَسَائِلِ الأُصُولِ، وَهَذَا الْمَنْهَجُ يَقُومُ عَلَى أُصُولٍ ثَلَاثَةٍ:

أَوَّلُهَا: كِتَابُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، الَّذِي هُوَ خَيْرُ الْكَلَامِ وَأَصْدَقُهُ، فَهُمْ لَا يُقَدِّمُونَ عَلَى كَلَامِ اللهِ كَلَامَ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ.

وَثَانِيهَا: سُنَّةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَمَا أُثِرَ عَنْهُ مِنْ هَدْيٍ وَطَرِيقَةٍ، لَا يُقَدِّمُونَ عَلَى ذَلِكَ هَدْيَ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ.

وَثَالِثُهَا: مَا وَقَعَ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الصَّدْرِ الأَوَّلِ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ وَالِانْتِشَارِ وَظُهُورِ الْبِدْعَةِ وَالْمَقَالَاتِ، وَمَا جَاءَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ مِمَّا قَالَهُ النَّاسُ وَذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنَ الْمَقَالَاتِ وَزَنُوهَا بِهَذِهِ الأُصُولِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالإِجْمَاعُ، فَإِنْ وَافَقَهَا؛ قَبِلُوهُ، وَإِنْ خَالَفَهَا رَدُّوهُ؛ أَيًّا كَانَ قَائِلُهُ.

وَهَذَا هُوَ الْمَنْهَجُ الْوَسَطُ، وَالصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، الَّذِي لَا يَضِلُّ سَالِكُهُ، وَلَا يَشْقَى مَنِ اتَّبَعَهُ، وَسَطٌ بَيْنَ مَنْ يَتَلَاعَبُ بِالنُّصُوصِ، فَيَتَأَوَّلُ الْكِتَابَ، وَيُنْكِرُ الأَحَادِيثَ

=والظني وهو ما حد في التعريف، وهذا الذي حصل فيه الخلاف؟ فمنهم من رده، ومنهم من فصل وخصه بإجماع الصحابة وهكذا، وإذا رأينا ودققنا القول عند الأصوليين لوجدنا أن الإجماع متعذر حصوله كما قال الإمام أحمد: من ادعى الإجماع فقد كذب.

فكيف يكون العمل مع هذه الإجماعات المنقولة في كتب الفقه وغيره؟

فالعمل معها هو القبول ما دام أنها لم تخالف نصًّا صريحًا، فإذا خالفت فالعبرة بالدليل، ولأنه قد كثر ادعاء الإجماع بمجرد دعوى، وذلك كالإجماع المُدَّعَي بنجاسة جميع الدماء، وادعاء الإجماع على عروض التجارة أن فيها زكاة، وانظر في ذلك نقض مراتب الإجماع لشيخ الإسلام.

الصَّحِيحَةَ، وَلَا يَعْبأُ بِإِجْمَاعِ السَّلَفِ، وَبَيْنَ مَنْ يَخْبِطُ خَبْطَ عَشْوَاءَ، فَيَتَقَبَّلُ كُلَّ رَأْيٍ، وَيَأْخُذُ بِكُلِّ قَوْلٍ، لَا يُفَرِّقُ فِي ذَلِكَ بَيْنَ غَثٍّ وَسَمِينٍ، وَصَحِيحٍ وَسَقِيمٍ.

* * *

فَصْلٌ

ثُمَّ هُمْ مَعَ هَذِهِ الأُصُولِ يَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ المُنْكَرِ عَلَى مَا تُوجِبُهُ الشَّرِيعَةُ(١).

---

(١) شعيرة من شعائر الإسلام: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تكاثرت الأدلة على ذلك منها:
قال الله تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾، وقال: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾.
وقال في مدح المؤمنين: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾.
وقال تعالى: ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ (١١٢) ﴾.
وقال في ذم من ترك هذه الشعيرة: ﴿ لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ (٧٨) كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ (٧٩) ﴾، وقال تعالى: ﴿ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُم مِّن بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ ﴾. =

=قال النووي رحمه الله: وقد تطابقت على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الكتاب والسنة وإجماع الأمة وهو أيضًا من النصيحة التي هي الدين.

وقال القرطبي: أجمع المسلمون فيما ذكر ابن عبد البر على أن المنكر واجب تغييره على كل من قدر عليه، وأنه إذا لم يلحقه بتغييره إلا اللوم الذي لا يتعدى إلى الأذى فإن ذلك لا يجب أن يمنعه من تغييره، فإن لم يقدر فبلسانه، فإن لم يقدر فبقلبه ليس عليه أكثر من ذلك، وإذا أنكر بقلبه فقد أدى ما عليه إذا لم يستطع سوى ذلك.

وقال ابن العربي المالكي عند قوله تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ ﴾ دليل على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض يقوم به المسلم، وإن لم يكن عدلًا، خلافًا للمبتدعة الذين يشترطون في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر العدالة.

قال ابن عطية: هو أمر فرض على أمة محمد ﷺ بالجملة ثم يفترق الناس فيه مع التعيين، فأما ولاة

وَيَرَوْنَ إِقَامَةَ الحَجِّ وَالجِهَادِ وَالجُمَعِ وَالأَعْيَادِ مَعَ الأُمَرَاءِ أَبْرَارًا كَانُوا أَوْ فُجَّارًا، وَيُحَافِظُونَ عَلَى الجَمَاعَاتِ.

وَيَدِينُونَ بِالنَّصِيحَةِ لِلأُمَّةِ، وَيَعْتَقِدُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «المُؤْمِنُ لِلمُؤْمِنِ كَالبُنْيَانِ المَرْصُوصِ؛ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ»[1]، وَقَوْلِهِ ﷺ: «مَثَلُ المُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ كَمَثَلِ الجَسَدِ؛ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ؛ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الجَسَدِ بِالحُمَّى وَالسَّهَرِ»[2].

وَيَأْمُرُونَ بِالصَّبْرِ عِنْدَ البَلَاءِ، وَالشُّكْرِ عِنْدَ الرَّخَاءِ وَالرِّضَا بِمُرِّ القَضَاءِ[3].

=الأمر والرؤساء فهو فرض عليهم في كل حال وأما سائر الناس فهو فرض عليهم بشروط منها أن لا تلحقه مضرة.

وقال صاحب الآداب الكبرى: الأمر بالمعروف -وهو كل ما يؤمر به شرعًا-، والنهي عن المنكر -وهو كل ما ينهى عنه شرعًا-، فرض عين على من علمه جزمًا وشاهده وعرف ما ينكر ولم يخف سوطًا ولا عصى ولا أذى.اهـ

هل يشترط بعضهم ذلك، قال السفاريني: والصحيح عدم اعتباره.

وقال العلامة ابن باز رحمه الله: والصواب أن مراتب الإنكار الثلاثة مشروعة للمسئول وغيره وإنما يختلفان في القدرة، فالمسئول من جهة الحكومة أقدر من غيره، والإنكار بالقلب هو أضعف الإيمان في حق العاجز عن الإنكار باليد واللسان سواء كان مسئولًا أو متطوعًا وهو صريح الحديث الشريف ومقتضى القواعد الشرعية.

قال عمر بن عبدالعزيز: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ الآية، ألا إنها ليست على الوالي وحده ولكنها على الوالي والمولى عليه.

راجع: التمهيد (٣/ ١٥١) و(١٠/ ٥١١)، تفسير القرطبي (٤/ ٤٧)، تفسير ابن عطية (٦/ ٢٥٣) و(١٣/ ٣٤٢) و(١٤/ ٦٨)، شرح مسلم (٢/ ٢٢)، أحكام القرآن (١/ ٢٩٢)، الوجيز (٥/ ١٦٦) و(٨/ ٢٨٦)، و(١٠/ ٢٢٥)، غذاء الألباب (١/ ٢١٦)، شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٨)، فتاوى ابن باز جمع الشويعر.

(١) أخرجه البخاري رقم (٤٨١) ومسلم رقم (٢٥٨٢) عن أبي موسى ﷺ.

(٢) أخرجه البخاري (٦٠١١) ومسلم (٢٥٨٦) عن النعمان بن بشير ﷺ.

(٣) قال ابن تيمية: ليس في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ آية، ولا حديث يأمر العباد أن يرضوا بكل مقضي مقدر من أفعال العباد حسنها وسيئها، فهذا أصل يجب أن يعتنى به، ولكن على الناس=

وَيَدْعُونَ إِلَى مَكَارِمِ الأَخْلَاقِ، وَمَحَاسِنِ الأَعْمَالِ، وَيَعْتَقِدُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «أَكْمَلُ المُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا»[١].

وَيَنْدُبُونَ إِلَى أَنْ تَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ، وَتُعْطِيَ مَنْ حَرَمَكَ، وَتَعْفُوَ عَمَّنْ ظَلَمَكَ.

وَيَأْمُرُونَ بِبِرِّ الوَالِدَيْنِ، وَصِلَةِ الأَرْحَامِ، وَحُسْنِ الجِوَارِ، وَالإِحْسَانِ إِلَى اليَتَامَى وَالمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالرِّفْقِ بِالمَمْلُوكِ.

وَيَنْهَوْنَ عَنِ الفَخْرِ، وَالخُيَلَاءِ، وَالبَغْيِ، وَالاِسْتِطَالَةِ عَلَى الخَلْقِ بِحَقٍّ أَوْ بِغَيْرِ حَقٍّ.

وَيَأْمُرُونَ بِمَعَالِي الأَخْلَاقِ، وَيَنْهَوْنَ عَنْ سَفْسَافِهَا.

وَكُلُّ مَا يَقُولُونَهُ وَيَفْعَلُونَهُ مِنْ هَذَا وَغَيْرِهِ؛ فَإِنَّمَا هُمْ فِيهِ مُتَّبِعُونَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَطَرِيقَتُهُمْ هِيَ دِينُ الإِسْلَامِ الَّذِي بَعَثَ اللهُ بِهِ مُحَمَّدًا ﷺ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ هُمْ مَعَ هَذِهِ الأُصُولِ..) إلخ؛ جَمَعَ المُؤَلِّفُ فِي هَذَا الفَصْلِ جِمَاعَ مَكَارِمِ الأَخْلَاقِ الَّتِي يَتَخَلَّقُ بِهَا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ؛ مِنَ الأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ؛ وَهُوَ مَا عُرِفَ حُسْنُهُ بِالشَّرْعِ وَالعَقْلِ، وَالنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ؛ وَهُوَ كُلُّ قَبِيحٍ عَقْلًا وَشَرْعًا؛ عَلَى حَسَبِ مَا تُوجِبُهُ الشَّرِيعَةُ مِنْ تِلْكَ الفَرِيضَةِ؛ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا؛ فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؛ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؛ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ»[٢].

وَمِنْ شُهُودِ الجُمَعِ وَالجَمَاعَاتِ وَالحَجِّ وَالجِهَادِ مَعَ الأُمَرَاءِ أَيًّا كَانُوا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ

=أن يرضوا بما أمر الله به، فليس لأحد أن يسخط ما أمر الله به.

وقال: ينبغي للإنسان أن يرضى بما يقدره الله عليه من المصائب التي ليست ذنوبًا مثل: أن يبتليه بفقر أو مرض أو ذل وأذى الخلق له، فإن الصبر على المصائب واجب، وأما الرضا بها فهو مشروع، ولكن هل هو واجب أو مستحب؟ على قولين لأصحاب أحمد وغيرهم أصحهما أنه مستحب ليس بواجب. اهـ

راجع: الفتاوى (٨/ ١٩٠) و(٨/ ١٩١).

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٨٢) والترمذي (١١٦٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (٢٨٤) وكذا شيخنا الوادعي في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين.

(٢) أخرجه مسلم رقم (٤٩) عن أبي سعيد رضي الله عنه.

السَّلَامُ: «صَلُّوا خلفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ»[١].

وَمِنَ النُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»[٢].

وَمِنْ فَهْمٍ صَحِيحٍ لِمَا تُوجِبُهُ الأُخُوَّةُ الإِيمَانِيَّةُ مِنْ تَعَاطُفٍ وَتَوَادٍّ وَتَنَاصُرٍ؛ كَمَا فِي هَذِهِ الأَحَادِيثِ الَّتِي يُشَبِّهُ فِيهَا الرَّسُولُ المُؤْمِنِينَ بِالبُنْيَانِ المَرْصُوصِ المُتَمَاسِكِ اللَّبِنَاتِ، أَوْ بِالجَسَدِ المُتَرَابِطِ الأَعْضَاءِ مِنْ دَعْوَةٍ إِلَى الخَيْرِ، وَإِلَى مَكَارِمِ الأَخْلَاقِ، فَهُمْ يَدْعُونَ إِلَى الصَّبْرِ عَلَى المَصَائِبِ، وَالشُّكْرِ عَلَى النَّعْمَاءِ، وَالرِّضَا بِقَضَاءِ اللهِ وَقَدَرِهِ.. إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرَهُ.

لَكِنْ لَمَّا «أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ أُمَّتَهُ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً؛ كُلُّهَا فِي النَّارِ؛ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الجَمَاعَةُ»[٣]، وَفِي حَدِيثٍ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «هُمْ مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ اليَوْمَ وَأَصْحَابِي»[٤]؛ صَارَ المُتَمَسِّكُونَ بِالإِسْلَامِ المَحْضِ الخَالِصِ عَنِ الشَّوْبِ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ، وَفِيهِمُ الصِّدِّيقُونَ، وَالشُّهَدَاءُ، وَالصَّالِحُونَ، وَمِنْهُمْ أَعْلَامُ الهُدَى، وَمَصَابِيحُ الدُّجَى، أُولُو المَنَاقِبِ المَأْثُورَةِ، وَالفَضَائِلِ المَذْكُورَةِ، وَفِيهِمُ الأَبْدَالُ، وَفِيهِمْ أَئِمَّةُ الدِّينِ، الَّذِينَ أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ عَلَى هِدَايَتِهِمْ وَدِرَايَتِهِمْ، وَهُمُ الطَّائِفَةُ المَنْصُورَةُ الَّذِينَ قَالَ فِيهِمُ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الحَقِّ مَنْصُورَةً، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، وَلَا مَنْ خَذَلَهُمْ؛ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»[٥].

نَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنَا مِنْهُمْ وَأَنْ لَا يُزِيغَ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا، وَأَنْ يَهَبَ لَنَا مِنْ لَدُنْهُ رَحْمَةً إِنَّهُ هُوَ الوَهَّابُ. وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

---

(١) الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه أبو داود (٥٩٤) و(٢٥٣٣)، والدارقطني (١،٨٤) وهو حديث معلّ، مكحول لم يسمع من أبي هريرة، وضعفه الزيلعي في نصب الراية (٢/ ٢٧)، وضعفه الألباني في الإرواء (٥٢٧).

(٢) أخرجه مسلم (٥٥)، (٢/ ٣٦) شرح النووي، عن تميم بن أوس رضي الله عنه.

(٣) تقدم تخريجه عند قوله: (فهذا اعتقاد).

(٤) تقدم الكلام عليه في الموضع السابق.

(٥) تقدم الكلام عليه في الموضع السابق.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَفِيهِمُ الصِّدِّيقُونَ..) إلخ؛ فَالصِّدِّيقُ: صِيغَةُ مُبَالَغَةٍ مِنَ الصِّدْقِ، يُرَادُ بِهِ الكَثِيرُ التَّصْدِيقِ، وَأَبُو بَكْرٍ ﷺ هُوَ الصِّدِّيقُ الأَوَّلُ لِهَذِهِ الأُمَّةِ.

وَأَمَّا الشُّهَدَاءُ: فَهُوَ جَمْعُ شَهِيدٍ، وَهُوَ مَنْ قُتِلَ فِي المَعْرَكَةِ.

وَأَمَّا الأَبْدَالُ: فَهُمْ جَمْعُ بَدَلٍ، وَهُمُ الَّذِينَ يَخْلُفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي تَجْدِيدِ هَذَا الدِّينِ وَالدِّفَاعِ عَنْهُ؛ كَمَا فِي الحَدِيثِ: «يَبْعَثُ اللهُ لِهَذِهِ الأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا أَمْرَ دِينِهَا»[1]. وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

* * *

(١) أخرجه أبو داود (٤٢٩١)، والحاكم (٤/ ٥٢٢)، والخطيب، والبيهقي عن أبي هريرة وهو صحيح، صححه الشيخ الألباني كما في الصحيحة رقم (٥٩٩).

والأبدال: سموا أبدالًا لأمور:

(١) لتبادلهم.

(٢) تبدل سيئاتهم حسنات، انظر الضعيفة للشيخ الألباني (٩٣٥).

خاتمة: الحمد لله وحده سبحانه لا معبود سواه، وأشهد أن لا إله إلا هو، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ.

أما بعد: فهذا الشرح الموجز على ما كتبه الشيخ محمد خليل هراس راعيت فيه الاقتصار على أهم الأمور.

فأسأل الله -جل وعلا- أن ينفعني بها والقارئين لها، وأن يغفر لنا عز وجل بسببها وأن يجعلها خالصة لوجهه الكريم.

ثم أقول لكل أخ قرأ في هذا الشرح المسمى بـ«النبراس»: إن وجد تقصيرًا أو خطأً فليتقِّ الله عز وجل ولينصح الكاتب فإنه بإذن الله قابل من كل أخ ناصح صادق.

كتبه

أبو عبدالله كمال بن ثابت الحموي العدني

في دماج دار الحديث حرسها الله

ودفع عنها شر الحزبية والفتن

رجب/ ١٤٢٥هـ

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

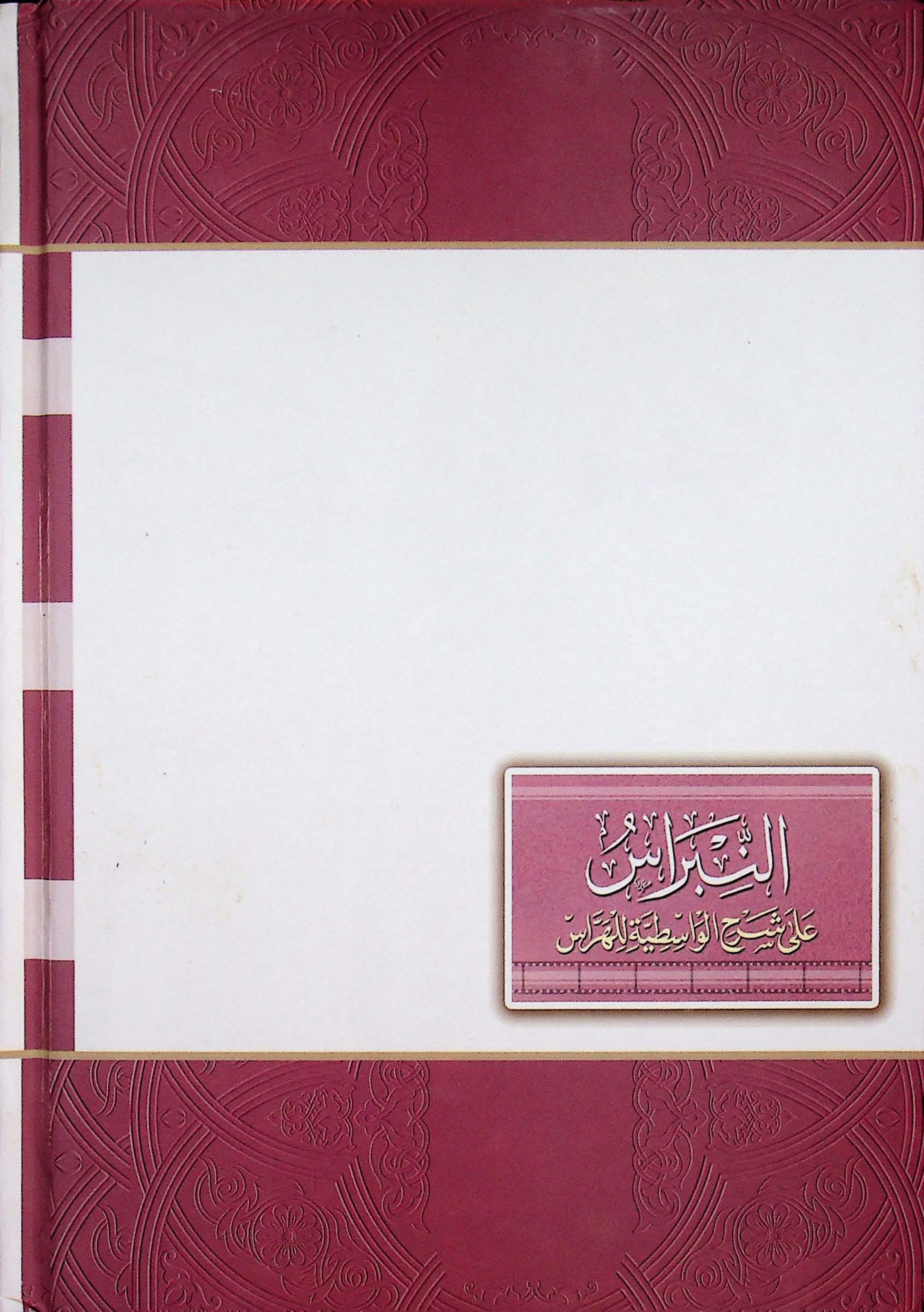
الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**


النبراس
على شرح الواسطية للهراس